الجمعية العلمية الملكية

مركز تكنولوجيا الحاسوب والتدريب والدراسات الصناعية

المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية وسبل تعزيزها

المجلد الأول

اعداد

طايل الحجي

د. صالح خصاونة　　د. سليمان عربيات

د. ماهر الواكد　　د. بشير الزعبي

د. هاني الضمور　　د. عامر جبارين

إدارة المشروع

مستشار فريق البحث: د. صالح خصاونة

مديـــــر المشـــروع: طايل الحجي

097-03296

Friedrich-Ebert-Stiftung
Bonn
Bibliothek

نيسان ١٩٩٧

Royal Scientific Society, Center for Computer Training and Industrial Studies
The Competitiveness of Jordanian Products and means of enhancing
Part one
Amman, April 1997 (arab.)

الجمعية العلمية الملكية

مركز تكنولوجيا الحاسوب والتدريب والدراسات الصناعية

المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية وسبل تعزيزها

المجلد الأول

اعداد

طايل الحجي

د. صالح خصاونة　　د. سليمان عربيات

د. ماهر الواكد　　د. بشير الزعبي

د. هاني الضمور　　د. عامر جبارين

إدارة المشروع

مستشار فريق البحث: د. صالح خصاونة

مديـــــر المشـــروع: طايل الحجي

نيسان ١٩٩٧

اللجنة الاستشارية الخاصة بالدراسة

معالي د. هاني الملقي

معالي السيد طلال عريقات

معالي د. زياد فريز

معالي د. بسام الساكت

معالي السيد سامي قموة

عطوفة د. محمد بني هاني

عطوفة د. محمد الحلايقة

عطوفة د. عبد خرابشة

عطوفة د. عبد الرزاق بني هاني

عطوفة السيد واصف عازر

سعادة السيد مفلح عقل

شكر وعرفان

يتقدم فريق البحث بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى رئيس وأعضاء اللجنة الاستشارية على ما ابدوه من اهتمام وفعالية في توجيه الدراسة نحو مسارها الذي خرجت به.

كما يطيب لفريق البحث ان يتقدم بالشكر والتقدير إلى إدارة الجمعية العلمية الملكية على استجابتها ودعمها لفكرة هذه الدراسة، وإلى مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية ومؤسسة المراكز التجارية على مساهمتها بتمويل هذه الدراسة، والذي بدونه ما كان لهذه الدراسة ان تغدو أمراً واقعاً، لهم جميعاً كل شكر وتقدير

والشكر موصول لكل الجهات الرسمية والأهلية التي تعاونت مع فريق البحث بالمساهمة بعضوية هذا الفريق وتوفير البيانات والمعلومات الضرورية وتعبئة استمارة البحث وخص منهم بالذكر الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، البنك المركزي الأردني، وزارة الصناعة والتجارة، دائرة الاحصاءات العامة، بنك الأردن وغرفة صناعة عمان، فلها منا كل شكر وتقدير على جهودها ودعمها لكل ما فيه خير ومصلحة عامة. كما يطيب لفريق البحث التقدم بالشكر الجزيل إلى الزملاء عمر وديان، رياض أبو عنزة، سهير الخطيب، نبيه النبهاني، وابراهيم الحسن اللذين بدأوا كأعضاء في فريق البحث و لم يستكملوا لظروف ترتبط بعملهم.

والشكر كل الشكر إلى مساعد البحث السيد أحمد البراك على تفانيه واخلاصه في العمل والذي عمل طول فترة اعداد هذه الدراسة بأقصى امكاناته.

والشكر موصول إلى الانسة مهى عبيدة على طباعتها لهذه الدراسة وتحملها أعباء مضاعفة خلال فترة طباعتها لمدة تزيد على أربعة أشهر. كما يتقدم فريق البحث من الانسة هالة النجار بالشكر على طباعتها لاستمارات البحث الخاصة بالدراسة.

لهؤلاء جميعاً كل شكر وتقدير آملين ان تكون هذه الدراسة بمستوى مساعدة كل من ساعدنا والله ولي التوفيق.

فريق البحث

قائمة المحتويات

اللجنة الاستشارية الخاصة بالدراسة ..... أ

شكر وعرفان ..... ب

قائمة المحتويات ..... ج

قائمة الجداول ..... ط

الجزء الأول: مدخل عام .....

١ – الفصل الأول: منهجية الدراسة ١

١-١ مقدمة ١

١-٢ أهمية الدراسة ١

١-٣ أهداف الدراسة ٢

١-٤ منهجية الدراسة ٣

الفصل الثاني: الإطار النظري ٥

٢-١ مفهوم المقدرة التنافسية ٥

٢-٢ مقومات المقدرة التنافسية ٦

٢-٣ مقومات الميزة التنافسية للاقتصادات ٩

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الأردني ١٧

٣-١ حجم الاقتصاد والناتج المحلي ١٧

٣-٢ القوى العاملة ٢٠

٣-٢-١ *خصائص القوى العاملة الأردنية* ٢١

٣-٢-٢ *معدل نمو السكان* ٢٢

٣-٣ *الدور الحكومي* ٢٢

٣-٤ القطاع الخارجي ٢٤

٣-٥ قطاع المالية العامة ٢٥
٣-٦ القطاع النقدي ٢٦
٣-٧ برامج التصحيح الاقتصادي ٢٧

الجزء الثاني: المقدرة التنافسية للمنتجات الصناعية وسبل تعزيزها .....

الفصل الأول: المسح الميداني ومعاملات الرفع ٢٩

١-١ المسح الميداني ٢٩
١-٢ الصعوبات التي واجهت فريق البحث ٣٠
١-٣ معاملات الرفع ٣١

الفصل الثاني: تصنيف أحجام الصناعات الأردنية ٣٥

٢-١ معيار رأس المال ٣٧
٢-٢ معيار عدد العاملين ٣٨
٢-٣ معيار المبيعات ٤٠
٢-٤ معيار معدل مساهمة الدينار الواحد من راس المال في المبيعات (إنتاجية رأس المال) ٤١
٢-٥ معيار معدل مساهمة العامل الواحد في المبيعات (إنتاجية العامل) ٤٢
٢-٦ معيار معدل راس المال للعامل الواحد (راس المال/ العمل) ٤٤
٢-٧ المؤشر الموزون ٤٦

الفصل الثالث: الواقع الإنتاجي للصناعات الأردنية ٤٩

٣-١ توزيع المنشآت الصناعية حسب الملكية وفترة التأسيس والنشاط الاقتصادي ٤٩
٣-٢ توزيع راس المال حسب مصدره وطريقة الدفع والنشاط الاقتصادي والمحافظة ٥٧
٣-٣ توزيع الأصول الإنتاجية حسب نوع الأصل والنشاط الاقتصادي ٦٥
٣-٤ القوى العاملة ٦٧
٣-٥ توزيع مدخلات الإنتاج حسب نوعها ومصدرها والنشاط الاقتصادي ٧٦
٣-٦ مستلزمات الإنتاج حسب النوع والنشاط الاقتصادي ٨١
٣-٧ مدى استخدام الطاقة الإنتاجية المتاحة وتنوع الإنتاج ٨٣

الفصل الرابع: واقع ركائز المقدرة التنافسية وسبل تعزيزها ٨٧

٤-١ تكاليف الإنتاج ٨٧
٤-١-١ *تكاليف إنتاج الصناعات الكبيرة* ٨٧
٤-١-٢ *تكاليف إنتاج الصناعات المتوسطة* ٨٨
٤-١-٣ *تكاليف إنتاج الصناعات الصغيرة* ٨٩

٤-١-٤ *مصروفات الإنتاج الإدارية* ٩١
٤-١-٥ *المقدرة التنافسية وتكاليف الإنتاج* ٩٣
٤-٢ جودة الإنتاج ٩٨
٤-٢-١ *حصول المصنع على علامة جودة* ٩٨
٤-٢-٢ *مواصفات الإنتاج* ٩٩
٤-٢-٣ *معايرة الآلات* ١٠١
٤-٢-٤ *الإنتاج المعيب* ١٠٣
٤-٢-٥ *جودة مدخلات الإنتاج* ١٠٥
٤-٣ البحث والتطوير وتكنولوجيا الإنتاج ١٠٦
٤-٣-١ *تكنولوجيا الإنتاج* ١٠٦
٤-٣-٢ *البحث والتطوير* ١١٠
٤-٤ التسويق والبيع ١١١
٤-٤-١ *إدارة التسويق* ١١٢
٤-٤-٢ *نظام المعلومات التسويقي (MARKETING INFORMATION SYSTEM)* ١١٤
٤-٤-٣ *إجراء الدراسات لرغبات العملاء* ١١٥
٤-٤-٤ *نشاط الترويج* ١١٧
٤-٤-٥ *منافذ وسياسات التوزيع* ١١٩
٤-٤-٦ *نشاط التصدير* ١٢١
٤-٤-٧ *خدمات ما بعد البيع* ١٢٢
٤-٤-٨ *مشكلات إنتاج الصناعات الأردنية والحلول المقترحة* ١٢٣
٤-٥ دور الحكومة في تعزيز المقدرة التنافسية للسلع الأردنية ١٢٤
٤-٥-١ *الامتيازات التي تقدمها الحكومة* ١٢٧
٤-٥-٢ *العوامل المؤثرة على المبيعات والربحية* ١٢٧

الفصل الخامس: خاتمة ١٣١

٥-١ النتائج ١٣١
- واقع الصناعات الأردنية ١٣١
- تكاليف الإنتاج ١٣٣
- جودة الإنتاج ١٣٦
- البحث والتطوير وتكنولوجيا الإنتاج ١٣٧
- التسويق ١٣٨
- الإدارة العامة ودور الحكومة ١٤٠

٥-٢ التوصيات ١٤٢

ملحق رقم ٠ ..... ١٤٥

الجزء الثالث: المقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية وسبل تعزيزها .....

الفصل الأول: الإطار النظري ١٦٧

١-١ الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي ١٦٨
١-٢ موارد القطاع الزراعي ١٦٩
١-٣ تطور الإنتاج النباتي ١٧٠
١-٣-١ تطور المساحات والإنتاج من المحاصيل الحقلية ١٧١
١-٣-٢ تطور الإنتاج ١٧١
١-٣-٣ تطور المساحات والإنتاج من الخضراوات ١٧٢
١-٣-٤ تطور المساحات والإنتاج من الفواكه ١٧٣
١-٣-٥ الصادرات والمستوردات من المنتجات الزراعية ١٧٣

الفصل الثاني: النظام التسويقي للخضراوات والفواكه ١٨٠

٢-١ القنوات التسويقية ١٨١
٢-٢ الأسواق في الأردن ١٨٥
٢-٢-١ أسواق الجملة المركزية ١٨٦
٢-٢-٢ أسواق الجملة ١٨٦
٢-٢-٣ الأسواق التجميعية ١٨٦
٢-٣ التسهيلات والخدمات التسويقية ١٨٧
٢-٣-١ الفرز والتدريج والتعبئة ١٨٧
٢-٣-٢ المرافق التصديرية (مشاغل المصدرين) ١٨٨
٢-٣-٣ مصانع العبوات ١٨٨
٢-٣-٤ مصانع الخضراوات والفواكه ١٨٨
٢-٣-٥ النقل ١٨٩
٢-٤ الهيئات العاملة في تسويق المنتوجات الزراعية ١٨٩

الفصل الخامس: الوضع التنافسي للمنتجات الزراعية ١٩١

٥-١ الميزة النسبية (COMPARTIVE ADVANTAGE)) وما يرتبط بها من سياسات اقتصادية ذات تأثير مباشر وغير مباشر على العملية الإنتاجية والتسويقية للمدخلات والمخرجات ١٩١

٥-٢ التقييم الاقتصادي للمدخلات والمخرجات القابلة للاتجار (TRADABLES) ١٩٢
٥-٣ التقييم الاقتصادي للموارد المحلية غير القابلة للاتجار (NON-TRADABLES) ١٩٣
٥-٤ تحليل الميزة النسبية ١٩٦
٥-٤-١ أسلوب التحليل ١٩٦
٥-٤-٢ نتائج التحصيل ١٩٦

الفصل السادس: خاتمة ٢٠٤

٦-١ النتائج ٢٠٤
٦-٢ التوصيات ٢٠٥

الجزء الرابع: المقدرة التنافسية للأنشطة المصرفية وسبل تعزيزها .....

الفصل الأول: منهجية الدراسة-الإطار العلمي ٢٤٧

١-١ مقدمة ٢٤٧
١-٢ أهمية الدراسة ٢٤٩
١-٣ أهداف الدراسة ٢٤٩
١-٤ مفهوم ومقومات المقدرة التنافسية للبنوك ٢٤٩
١-٥ مصطلحات مصرفية وتعاريف ٢٥١
١-٦ منهجية الدراسة ٢٥٢
١-٧ محددات الدراسة ٢٥٣

الفصل الثاني: واقع الجهاز المصرفي الأردني ٢٥٥

٢-١ توزيع البنوك الأردنية ورساميلها وحقوق المساهمين فيها حسب الحجم ٢٥٥
٢-٢ القوى العاملة ٢٥٥
٢-٣ تفرع البنوك الأردنية ٢٥٧
٢-٤ الودائع ٢٥٨
٢-٥ التسهيلات الائتمانية ٢٦٠
٢-٥-١ التسهيلات الائتمانية المباشرة ٢٦٠
٢-٥-٢ التسهيلات الائتمانية غير المباشرة ٢٦٢
٢-٦ الحوالات المصرفية ٢٦٦
٢-٦-١ الحوالات الواردة ٢٦٦
٢-٦-٢ الحوالات الصادرة ٢٦٧
٢-٧ المشتقات المصرفية ٢٦٨
٢-٨ الاستثمارات ٢٧٠

٢-٨-١ *الاستثمارات في الخارج* ٢٧٠
٢-٨-٢ *الاستثمارات في الداخل* ٢٧١

الفصل الثالث: التطلعات المستقبلية ٢٧٣

٣-١ الجوانب التي تقوم البنوك بدراستها ٢٧٣
٣-٢ موقف البنوك الأردنية من المنافسة الخارجية ٢٧٦

الفصل الرابع: خاتمة ٢٨١

٤-١ النتائج ٢٨١
٤-٢ التوصيات ٢٨٧

قائمة المراجع ٣٢٣

قائمة الجداول

جداول الجزء الأول

١-١ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني (٪) للفترة (١٩٩١-١٩٩٥) ١٧
١-٢ متوسط دخل الفرد خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٥) بالدينار ١٨
١-٣ متوسط تكلفة العامل (بالساعة) في قطاع التصنيع ١٩٩٥ (بالدولار) ٢٢

جداول الجزء الثاني

١-١ معاملات رفع العينة ٣٢
١-٢ مجموع القوى العاملة على مستوى العينة ٣٢
١-٣ مجموع القوى العاملة على مستوى المجتمع ٣٣
٢-٠ الحدود الدنيا والعليا المحددة لأحجام الصناعات الأردنية وفقاً لمعايير مختلفة ٣٧
٢-١ التوزيع النسبي لبعض المتغيرات الإنتاجية في المنشأة الصناعية الأردنية حسب الحجم والنشاط الاقتصادي وفقاً لتصنيف الحجم حسب معيار رأس المال ٣٨
٢-٢ التوزيع النسبي لبعض المتغيرات الإنتاجية في المنشأة الصناعية الأردنية حسب الحجم والنشاط الاقتصادي وفقاً لتصنيف الحجم حسب معيار عدد العاملين ٣٩
٢-٣ التوزيع النسبي لبعض المتغيرات الإنتاجية في المنشأة الصناعية الأردنية حسب الحجم والنشاط الاقتصادي وفقاً لتصنيف الحجم حسب معيار المعبيات ٤٠
٢-٤ التوزيع النسبي لبعض المتغيرات الإنتاجية في المنشأة الصناعية الأردنية حسب الحجم والنشاط الاقتصادي وفقاً لتصنيف الحجم حسب معيار إنتاجية رأس المال ٤٢
٢-٥ التوزيع النسبي لبعض المتغيرات الإنتاجية في المنشأة الصناعية الأردنية حسب الحجم والنشاط الاقتصادي وفقاً لتصنيف الحجم حسب معيار إنتاجية العامل ٤٣
٢-٦ التوزيع النسبي لبعض المتغيرات الإنتاجية في المنشأة الصناعية الأردنية حسب الحجم والنشاط الاقتصادي وفقاً لتصنيف الحجم حسب معيار رأس المال لكل عامل ٤٥
٢-٧ التوزيع النسبي لبعض المتغيرات الإنتاجية في المنشأة الصناعية الأردنية حسب الحجم والنشاط الاقتصادي وفقاً لتصنيف الحجم حسب معيار المؤشر الموزون ٤٧
أ توزيع العاملين حسب الجنسية وحجم المؤسسة ٦٨
ب توزيع العاملين حسب المؤسسة ومجال العمل ٦٩
ج توزيع بنود الإنفاق حسب مجال العمل ٧٠
د توزيع الإنفاق على العاملين حسب حجم المؤسسة ومجال العمل ٧٢
هـ توزيع العاملين حسب الجنسية والمؤهل العلمي ٧٣

جداول الجزء الثالث

أ-١	المدخلات والمخرجات للمحاصيل المختارة في الأغوار الشمالية من منخفض وادي الأردن	٢٠٨
أ-٢	الأسعار الجارية (الخاصة) للمحاصيل المختارة في الأغوار الشمالية من منخفض وادي الأردن	٢٠٩
أ-٣	الميزانيات المحصولية بالأسعار الجارية (الخاصة) للمحاصيل المختارة في الأغوار الشمالية من منخفض وادي الأردن	٢١٠
أ-٤	الأسعار الاقتصادية (الكفاءة) للمحاصيل المختارة في الأغوار الشمالية من منخفض وادي الأردن	٢١١
أ-٥	الميزانيات المحصولية بالأسعار الاقتصادية (الكفاءة) للمحاصيل المختارة في الأغوار الشمالية من منخفض وادي الأردن	٢١٢
أ-٦	بعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية ومؤشر الميزة النسبية للمحاصيل المختارة في منطقة الأغوار الشمالية من منخفض وادي الأردن	٢١٣
ب-١	المدخلات والمخرجات للمحاصيل المختارة في الإغوار الوسطى من منخفض وادي الأردن	٢١٤
ب-٢	الأسعار الجارية (الخاصة) للمحاصيل المختارة في الأغوار الوسطى من منخفض وادي الأردن	٢١٥
ب-٣	الميزانيات المحصولية بالأسعار الجارية (الخاصة) للمحاصيل المختارة في الأغوار الوسطى من منخفض وادي الأردن	٢١٦
ب-٤	الأسعار الاقتصادية (الكفاءة) للمحاصيل المختارة في الأغوار الوسطى من منخفض وادي الأردن	٢١٧
ب-٥	الميزانيات المحصولية بالأسعار الاقتصادية (الكفاءة) للمحاصيل المختارة في الأغوار الوسطى من منخفض وادي الأردن	٢١٨
ب-٦	بعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية ومؤشر الميزة النسبية للمحاصيل المختارة في منطقة الأغوار الوسطى من منخفض وادي الأردن	٢١٩
ج-١	المدخلات والمخرجات للمحاصيل المختارة في الإغوار الجنوبية (الشونة الجنوبية) من منخفض وادي الأردن	٢٢٠
ج-٢	الأسعار الجارية (الخاصة) للمحاصيل المختارة في الأغوار الجنوبية (الشونة الجنوبية) من منخفض وادي الأردن	٢٢١
ج-٣	الميزانيات المحصولية بالأسعار الجارية (الخاصة) للمحاصيل المختارة في الأغوار الجنوبية (الشونة الجنوبية) من منخفض وادي الأردن	٢٢٢
ج-٤	الأسعار الاقتصادية (الكفاءة) للمحاصيل المختارة في الأغوار الجنوبية (الشونة الجنوبية) من منخفض وادي الأردن	٢٢٣
ج-٥	المزنيات المحصولية بالأسعار الاقتصادية (الكفاءة) للمحاصيل المختارة في الأغوار الجنوبية (الشونة الجنوبية) من منخفض وادي الأردن	٢٢٤
ج-٦	بعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية ومؤشر الميزة النسبية للمحاصيل المختارة في منطقة الأغوار الجنوبية من منخفض وادي الأردن	٢٢٥
د-١	المدخلات والمخرجات للمحاصيل المختارة في أغوار الكرك ووادي عربة من منخفض وادي الأردن	٢٢٦
د-٢	الأسعار الجارية (الخاصة) للمحاصيل المختارة في أغوار الكرك ووادي عربة الوسطى من منخفض وادي الأردن	٢٢٨
د-٣	الميزانيات المحصولية بالأسعار الجارية (الخاصة) للمحاصيل المختارة في أغوار الكرك ووادي عربة من منخفض وادي الأردن	٢٢٩
د-٤	الأسعار الاقتصادية (الكفاءة) للمحاصيل المختارة في أغوار الكرك ووادي عربة من منخفض وادي الأردن	٢٣٠
د-٥	الميزنيات المحصولية بالأسعار الاقتصادية (الكفاءة) للمحاصيل المختارة في أغوار الكرك ووادي عربية من منخفض وادي الأردن	٢٣١
د-٦	بعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية ومؤشر المميزة النسبية للمحاصيل المختارة في منطقة أغوار الكرك ووادي عربة من منخفض وادي الأردن	٢٣٢

هـ-١	المدخلات والمخرجات للمحاصيل المختارة في مناطق المرتفعات	٢٣٣
هـ-٢	الأسعار الجارية (الخاصة) للمحاصيل المختارة في مناطق المرتفعات	٢٣٤
هـ-٣	الميزانيات المحصولية بالأسعار الجارية (الخاصة) للمحاصيل المختارة في مناطق المرتفعات	٢٣٥
هـ-٤	الأسعار الاقتصادية (الكفاءة) للمحاصيل المختارة في مناطق المرتفعات	٢٣٦
هـ-٥	الميزانيات المحصولية بالأسعار الاقتصادية (الكفاءة) للمحاصيل المختارة في مناطق المرتفعات	٢٣٧
هـ-٦	بعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية ومؤشر الميزة النسبية للمحاصيل المختارة في مناطق المرتفعات	٢٣٨
١	المؤشرات التي توضح أهمية القطاع الزراعي في الاقتصادي الوطني الأردني خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥	٢٣٩
٢	المساحة من المحاصيل الحقلية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، (بالدونم)	٢٤٠
٣	الإنتاج من المحاصيل الحقلية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، (بالطن)	٢٤٠
٤	مساحة الخضراوات خلال ١٩٩٠-١٩٩٥، (بالدونم)	٢٤١
٥	كمية الإنتاج من الخضراوات الفترة خلال ١٩٩٠-١٩٩٥، (بالطن)	٢٤١
٦	مساحة الفواكه خلال ١٩٩٠-١٩٩٥، (بالدونم)	٢٤٢
٧	كمية الإنتاج من الفواكه الفترة خلال ١٩٩٠-١٩٩٥، (بالطن)	٢٤٢
٨	الصادرات والمستوردات من المنتجات الزراعية	٢٤٣
٩	الصادرات من الخضراوات الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، (بالطن)	٢٤٤
١٠	الصادرات من الخضراوات حسب البلد المستورد للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، (بالطن)	٢٤٤
١١	الصادرات من الفواكه الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، (بالطن)	٢٤٥
١٢	الصادرات من الفواكه حسب البلد المستورد للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، (بالطن)	٢٤٥

جداول الجزء الرابع

١	توزيعات بعض المعطيات البنكية حسب فئة الحجم	٢٩١
٢	توزيعات بعض القوى العاملة البنكية حسب العمر وفئة الحجم	٢٩٢
٣	توزيعات بعض القوى العاملة البنكية حسب المستوى التعليمي وفئة الحجم	٢٩٣
٤	توزيعات البنوك ومؤسساتها التابعة والشقيقة حسب التابع وفئة الحجم	٢٩٤
٥	توزيع الودائع في البنوك الأردنية حسب الحجم ونوع الوديعة	٢٩٥
٦	توزيع الودائع في البنوك الأردنية حسب الحجم ومصدر الوديعة	٢٩٦
٧	توزيع ودائع العملات الأجنبية في البنوك الأردنية حسب الحجم ومصدر الوديعة وطبيعتها	٢٩٧
٨	توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة في البنوك الأردنية حسب الحجم ونوع التسهيلات	٢٩٨
٩	توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة في البنوك الأردنية حسب الحجم وجهة التعامل	٢٩٩
١٠	تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الفترة ٩٣-١٩٩٥	٣٠٠
١١	تطور التسهيلات الائتمانية غير المباشرة خلال الفترة ٩٣-١٩٩٥ حسب الحجم والنشاط الاقتصادي	٣٠١
١٢	تطور الحوالات المصرفية الواردة خلال الفترة ٩٣-١٩٩٥ حسب الحجم والنشاط الاقتصادي	٣٠٢
١٣	تطور الحوالات المصرفية الصادرة خلال الفتقر ٩٣-١٩٩٥ حسب الحجم والنشاط الاقتصادي	٣٠٣
١٤	تطور حجم العمليات الآتية والآجلة والمشتقة من العملات الأجنبية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٥	٣٠٤
١٥	تطور حجم ادارة حسابات الهامش للعملاء من العملات الأجنبية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٥	٣٠٥
١٦	تطور حجم ادارة المحافظ من العملات الأجنبية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٥	٣٠٦
١٧	توزيع اجمالي الاستثمارات في الخارج حسب البلدان	٣٠٧
١٨	توزيع اجمالي الاستثمارات في الخارج حسب البلدان	٣٠٨

١٩	توزيع اجمالي الاستثمارات في الداخل حسب نوع الاستثمار	٣٠٩
٢٠	بيانات متفرقة	٣١٠
٢١	بيانات متفرقة	٣١٢

الجزء الأول

مدخل عام

اعداد

طايل الحجي د. صالح الخصاونة

د. بشير الزعبي

١ – الفصل الأول: منهجية الدراسة

١–١ مقدمة

أصبحت المنافسة لغة العصر وموضوع الساعة، ومحل اهتمام الجميع أفراداً ومؤسسات ودول على حد سواء فهي العامل الدافع والدينمو المحرك الذي يضبط خطوات الجميع ويحفزهم للعمل ولمزيد من العطاء والخلق والإبداع، وتحقيق قدر أو آخر من الميزة التنافسية أو التفوق والتميز على أقرانهم ومنافسيهم، وصولاً إلى تحقيق أعلى المستويات من العائد أو الربحية.

ويجدر التنويه هنا، أن المنافسة ترتبط مباشرة بنوع وطبيعة النظام الاقتصادي السائد في المجتمع. وهي تحديداً تقع في قلب النظام الاقتصادي الحر الذي يتصف بالتعددية وبحرية القرار والاختيار، وتشجيع المبادرات الفردية، وبالتخاصية، وملاحقة الجميع (أفراداً أو جماعات) لمصالحهم الذاتية، ضمن الإطار العام للقوانين والأنظمة والأعراف العامة. وفي قطاع الأعمال فأن سواد روح المنافسة، وما تنطوي عليه من رغبة جامحة في تحقيق الإنسان لذاته ومصالحه، وفي تحقيق التفوق والتميز على أقرانه، وصولاً إلى تحقيق افضل الغايات والأهداف، هو المحرك الرئيسي والأساسي لعجلة الإنتاج والإبداع والدينامو الذي يحرك عناصر الإنتاج باستمرار ليضعها في احسن وافضل استخداماتها بما يحقق افضل النتائج وأقصى الغايات. من هنا، فأن هذه المجتمعات التي تسودها روح المنافسة والخلق والإبداع والتجديد أصبحت تتسم بالكفاءة وحسن الأداء والإنتاجية العالية والتميز الكمي والنوعي وذلك مقارنة بالمجتمعات التي تحكمها أنظمة اقتصادية موجهة تفتقر إلى روح المنافسة. وعلى الرغم مما تتسم به المجتمعات الموجهة اقتصادياً من فضائل وإيجابيات وعلى رأسها تلك المتعلقة بتحقيق هدف العدالة الاجتماعية، وتقليل التفاوت الاجتماعي، وتحقيق درجة أعلى من التوافق الاجتماعي وفق أهداف المجتمع وغاياته وأولوياته، فأنها تظل توسم بعدم الكفاءة وسوء توزيع الموارد وتدني الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأداء الإنتاجي.

١–٢ أهمية الدراسة

يشهد العالم ونحن على مشارف نهاية القرن العشرين تحركات اقتصادية على مستوى إقليمي ودولي متمثل في تشكيل تكتلات اقتصادية ومالية كبيرة في مناطق مختلفة من العالم لا غنى للأردن عن

التعامل معها بشكل أو بآخر. كما تعالت الأصوات التي تدعو إلى تحرير التجـــارة العالميـــة وإزالـــة الحواجز الجمركية والتشريعية الماثلة أمامها، من خلال تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) والـــتي تتبنى اتفاقيات توجب تخفيف القيود على التبادل التجاري السلعي والخدمي وإزالة المعوقات التي تحول دول انسياب التجارة العالمية لا سيما من حيث إزالة كل أنواع الدعم للمنتوجات بمختلف أنواعهـــا. وفي مثل هذه المتغيرات اتجه الأردن نحو عولمة اقتصاده، فانتهج برامج التصحيح الإداري والاقتصـــادي وتقدم بطلب للانضمام لمنظمة التجارة العالمية واتجه نحو عقد اتفاقيات مشاركة مع بعـــض الـــدول والتكتلات الاقتصادية القائمة. وبطبيعة الحال فإن مثل هذا التوجه يعني ضمن ما يعني خلق تحديـــات أمام المنتوجات الأردنية تتمثل في مدى وكيفية قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبيـــة في الســـوقين الداخلي والخارجي، واستكشاف أسواق جديدة والمحافظة عليها، خصوصاً وأن مدى الفائدة المتوخاة من عولمة الاقتصاد يعتمد بالضرورة على مدى مقدرة وحداته الإنتاجية على المنافسة والصمود في عالم مفتوح.

ولهذا فان هذه الدراسة وبالنتائج التي توصلت إليها غدت واحدة مـــن الدراســـات الهامـــة والريادية في هذا المجال.

١-٣ أهداف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة، بحث وتحليل المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية وسبل تعزيزهـــا مستقبلاً وذلك من خلال ما يلي:

١. تحديد مفهوم المقدرة التنافسية وإطارها العام، وكذلك تحديد أهم العوامل والقواعد والمبادئ الأساسية التي تحكمها وتحدد مستوياتها.
٢. دراسة وتحليل واقع محددات المقدرة التنافسية للمنتوجات الأردنية مثل تكـــاليف الإنتـــاج، جودة المنتجات، البحث والتطوير.
٣. تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف في واقع محددات المقدرة التنافسية للمنتوجات الأردنية.
٤. اقتراح السبل والسياسات الكفيلة بتعزيز وتطوير المقدرة التنافسية للمنتوجات الأردنية.
٥. وبطبيعة الحال فإن تحقيق الأهداف سالفة الذكر يعني ضمن ما يعني، توفير جميع البيانات ذات العلاقة ووضعها في خدمة الباحثين والمهتمين في هذا المجال.

١-٤ منهجية الدراسة

أ- مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة المصدرين التاليين لتوفير البيانات اللازمة:

١- تمت مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتحليل نتائجها، لتوفير البيانات الثانوية ذات العلاقة.

٢- تم تطوير ثلاث إستبانات تغطي كافة عناصر المقدرة التنافسية، لكل من القطاعات الثـــلاث مدار البحث (صناعة، زراعة، بنوك)، لتوفير البيانات الأولية. وفي هذا السياق لا بـــد مـــن التنويه إلى ان دراسة قطاع البنوك دون غيره من القطاعات الخدمية قد جاء نظـــراً لـــدوره الداعم Supporting لقطاعي الصناعة والزراعة.

ب- طرق جمع البيانات

١- تمت مراجعة البيانات والمعلومات المكتبية من خلال الرجوع للمكتبات العامـــة والخاصـــة، وشبكات الاتصال مع مراكز المعلومات الدولية بهدف الوصول إلى الكتـــب والدوريـــات والتقارير ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

٢- تم جمع البيانات الأولية التي تضمنتها استمارات البحث الثلاث، ميدانياً بواسطة فرق بحثيـــة متخصصة (أنظر الأجزاء الخاصة بالمسح الميداني في كل من أجـــزاء الصناعـــة، الزراعـــة، والبنوك).

ج- طرق التحليل

ولغايات التحليل اعتمد فريق البحث الأسلوبين الكمي والاستقراء الوصفي في تحليل البيانات بشقيها الثانوي والأولي.

الفصل الثاني: الإطار النظري

٢-١ مفهوم المقدرة التنافسية

ينصرف معنى ومفهوم المقدرة التنافسية إلى الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة (أو الدولة) أن تميز بها نفسها عن أقرانها ومنافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم. وتحقيق المقدرة التنافسية هو محصلة لعوامل عديدة متداخلة ومتباينة في أنماطها وتأثيراتها. وبعض هذا العوامل يمثل ويعكس فعلاً مزايا تنافسية مادية وحقيقية يمكن تجسيمها وتحديدها فعلاً كانخفاض الكلفة، وتحسين الجودة.... الخ. وبعضها الآخر لا يعكس ولا يمثل مزايا تنافسية حقيقية، وانما هو مجرد وهم وخداع نفسي يسيطر على أذهان الناس المستهلكين والمتلقين لتلك المنتجات. ومحصلة هذه العوامل جميعاً تشكل ما يسمى بالمقدرة التنافسية للمنتجات أو المؤسسات، وتحدد مستواها، وتكسب صاحبها ما ينال من تميز وسمعة وجاذبية. وبعبارة أخرى، فأن الميزة التنافسية للمنتجات أو المؤسسات تنبع بشكل أساسي من القيمة أو الإشباع الذي تستطيع المؤسسة أو المنتج أن يقدمه لزبائنه، بأسعار اقل من أسعار منافسيه أو تقديم منافع متميزة أو فريدة من نوعها Uniqe لهم، يتفوق الإشباع المتأتي منها على الأسعار المدفوعة لها.

أن تحقيق المقدرة التنافسية في إطار قطاع الأعمال، يتطلب من المؤسسة وضع الاستراتيجيات المولدة التي يمكن أن تكسبها في التطبيق العملي، دوام التفوق والتميز على أقرانها في تخفيض اكلافها وتحسين مستوى وجودة منتجاتها. وبعبارة أخرى، فأن هناك نوعين من هذه الاستراتيجيات تستهدف عادة تحقيق الآتي:

١. تحقيق وكسب ميزة نسبية دائمة ومستمرة في خفض تكاليف إنتاجها Sustained Cost Advantage، بل واحتلال مكان الصدارة والقيادة أو الريادة في خفض التكاليف Cost leadership .
٢. تحقيق وكسب ميزة نسبية دائمة ومستمرة في رفع وتحسين مستوى جودة المنتجات وتميزها Product Differentiation بل والسعي دائماً لتقديم كل ما هو جديد وحفز روح الخلق والإبداع والتجديد لديها.

ويجدر التنويه أن هذه الاستراتيجيات تنبع أساساً من هيكل الصناعة ومن قدرتها على التكيف مع قوى المنافسة، وان لكل منها أسلوباً ومنهجاً مختلفاً. فإستراتيجية خفض وقيادة التكاليف تظل اكثر الاستراتيجيات وضوحاً وتستهدف جعل المؤسسة اقل المنتجين كلفة. ويمكن أن تسلك في سبيل ذلك عدة طرق تبعاً لهيكل الصناعة، مثل تحقيق وفورات الحجم الكبير، امتلاك التكنولوجيا المتقدمة، الوصول إلى استخدام المواد الأولية الأفضل.....الخ.

وتستطيع المؤسسة قائدة التكاليف أيضاً تولي القيادة السعرية، شريطة أن تحدد أسعارها عند أو قريبا من متوسط أسعار الصناعة وعدم إهمال عنصر التميز في الإنتاج.

أما استراتيجية التميز فتتم عن طريق قيام المؤسسة باختيار صفة أو خاصية أو أكثر يهتم بها المشتري أو المستهلك، والعمل على توفيرها وتلبيتها وجعلها نافعة ومفيدة له، بل جذابة ومميزة. ويمكن أن يتحقق التميز من خلال تميز المنتج ذاته نوعاً وسعراً ومن خلال نظام التسليم Delivery System والتسويق وشبكة التوزيع، وتوفير قطع الغيار، وخدمات ما بعد البيع،.... الخ. وهكذا، فأن موضوع الميزة النسبية والمقدرة التنافسية له صلة بعدة أنظمة ومن الصعب تحقيق الميزة أو المقدرة التنافسية بدون شرح هذه الأنظمة جميعاً في إطار بوتقة واحدة للمؤسسة ككل، أو نظرة شمولية للمؤسسة ككل.

كما يجدر التنويه أيضاً، أن مصادر أو محددات المقدرة التنافسية الضمنية موجودة في كل مكان من المؤسسة. فلكل دائرة أو وسيلة أو مكتب أو وحدة من وحدات المؤسسة دور خاص يجب أن يحدد ويفهم تماماً. وعلى كل العاملين في المؤسسة بغض النظر عن مدى قربهم أو بعدهم من عملية تكوين الاستراتيجية أن يدركوا دورهم في مساعدة المؤسسة وتمكينها من تحقيق أهدافها في الميزة التنافسية والقدرة التنافسية واستمراريتها، وتطويرها ونمائها.

٢-٢ مقومات المقدرة التنافسية

كما ذكرنا آنفاً فأن المقدرة التنافسية إنما هي محصلة لعوامل عديدة متداخلة ومتباينة في أنماطها وتأثيراتها، ولها صلة بعدة أنظمة. وتحديداً فأنها تتصل مباشرة بعوامل تخفيض الكلفة، والتميز في الإنتاج، والتي بدورها تعتمد على تكلفة المواد الأولية، والقوى العاملة وعنصر الإدارة والتنظيم، والتنظيم والسياسات الحكومية، و...الخ. ولسنا نبالغ اذا قلنا أن هذه العوامل لها بداياتها، ولكن ليس لها نهايات.

وقبل الحديث عن هذه العوامل، لا بد من الإشارة بداية إلى بعض الفرضيات الأساسية الهامة، وذلك على النحو التالي:

- أن طبيعة المنافسة ومصدر الميزة النسبية تختلف اختلافاً بيناً بين الصناعات وحتى بين القطاعات المختلفة ضمن الصناعة الواحدة.
- أن المتنافسون على المستوى العالمي غالباً ما يمارسون بعض الأنشطة في سلسلة القيمValue Chainخارج بلدهم.
- أن المؤسسات تحقق وتحافظ على استمرارية الميزة النسبية لديها على المستوى الدولي من خلال التحسينات والتجديدات ورفع المستوى.
- ويشتمل التجديد التكنولوجيا والأساليب، وإيجاد منتجات جديدة، طرق إنتاج جديدة، طرق وأساليب جديدة للتسويق، تحديد مجموعات زبائن جديدة، ... الخ.
- أن طبيعة المنافسة الاقتصادية ليست "توازن" ولكنها حالة دائمة من التغير وأن التحسينات والتجديدات في الصناعة هي عمليات مستمرة ولا تنتهي، وليست مجرد عملية منفردة أو حادثة واحدة لا تتكرر.
- أن المؤسسات التي تحقق ميزة تنافسية في صناعة ما، هي غالباً من النوع الذي لا تدرك احتياجات السوق الجديدة أو إمكانية التكنولوجيا الجديدة فحسب، بل تبادر وبأسلوب هجومي إلى استغلاله.

ومهما يكن من أمر، فأن مهمة البحث تذهب إلى ابعد من أدراك الاختلافات في الميزة النسبية بين الأمم وان التحدي يكمن في شرحها بإقناع. وبعبارة أخرى فأن الكل يدرك الآن ان اقتصاديات الحجم الكبير، والسبق التكنولوجي، والمنتجات المميزة تخلق الشروط أو الظروف المواتية للتجارة، والقدرة على التصدير، ولكن أي المؤسسات تستطيع أن تحصد أو تحقق المزايا العائدة منها وتحافظ عليها[1] . ولماذا تستطيع دولة أن تحقق نجاحاً دولياً في صناعة ما ؟.

وفي إطار السياق السابق، وبالاستناد إلى أدبيات الموضوع، في الأنظمة المختلفة التي أشرنا إليها وبالذات النظرية الاقتصادية، وإستراتيجيات التسويق، والإدارة والتنظيم ....الخ. فأنه يمكن إجمال شروط ومحددات المقدرة التنافسية ضمن ثلاثة مجموعات على النحو التالي:

[1] Michalel E. Porter, Competitive Advantage: Creating and Sustaining superior Perfmance " The Free Press, Adivision & of Macmillan inc., New York, 1985. pp. 69-73.

أ – عناصر الكلفة:

وهي تتحدد أساساً بالاعتماد على التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج وعلى أسعار مدخلات الإنتاج من مواد أولية وخام، وعلى القوى العاملة، ومدى توفرها ومستوى تدريبها وتأهيلها واستيعابها للتكنولوجيا الحديثة، وكذلك تكلفة مستلزمات الإنتاج الأخرى... الخ.

وكما ذكرنا آنفاً فأن المؤسسات معنية بأتباع إستراتيجيات تنافسية تستهدف تحقيق وكسب ميزة تنافسية دائمة ومستمرة في خفض تكاليف إنتاجها Sustained Cost Advantage بل واحتلال مكان الصدارة والريادة أو القيادة في خفض التكاليف في السوق أو المجتمع Cost Leadership .

ب – جودة المنتجات:

وهي أيضاً تتصل بعوامل الكلفة. وتحديداً فأنها مباشرة تعتمد على نوعية مدخلات الإنتاج وجودتها من مواد أولية وخام، وعلى مستوى مهارات العاملين ومدى استيعابهم للتكنولوجيا الحديثة، وبالتالي على مستوى إنتاجيتهم. كما تعتمد أيضاً على مدى تحقيق وفورات الحجم الكبير وامتلاك التكنولوجيا المتقدمة أو الوصول إليها واستخدام المواد الأولية الأفضل.... الخ. وفي هذا السياق، فإن على المؤسسة أن تتبع استراتيجية تنافسية من شأنها تحقيق وكسب ميزة نسبية دائمة ومستمرة في رفع وتحسين مستوى جودة المنتجات وتنويعها Product Differentiation بل والسعي دوماً لتقديم كل ما هو جديد، وحفز روح الخلق والإبداع والتجديد لديها على الدوام. ويمكن أن يتحقق التميز عن طريق قيام المؤسسة باختيار صفة أو خاصية أو اكثر يهتم بها المشتري أو المستهلك، والعمل على توفيرها وتلبيتها، وجعلها نافعة ومفيدة له، بل وجذابة ومميزة في نظره.

أي أن التميز يمكن أن يتحقق من خلال تميز المنتج ذاته نوعاً وسعراً ومن خلال نظام التسليم، والتسويق وشبكة التوزيع وتوفير قطع الغيار، وخدمات ما بعد البيع...الخ.

وبالإجمال فإن التميز يعكس نظرة المستهلك إلى المنتج ووجهة نظره فيه والتي قد تكون مردها أسباب وعوامل مادية حقيقية أو مجرد وهم في ذهن المستهلك تكون دائماً بفعل الدعاية والإعلان وخلاف ذلك.

ج– الإدارة العامة والتنظيم الحكومي:

ويتصل هذا الموضوع مباشرة بالسياسات الحكومية المتبعة والتنظيم الحكومي للنشاط المعني. ولعل ابرز السياسات الحكومية ذات الصلة هي السياسات الضريبية والمالية المتبعة والسياسات النقدية والاقتصادية بوجه عام ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومدى ما تقدمه الدولة من تشجيع وحوافز للاستثمار ولقطاع الأعمال، ومدى ما يتصف به الجهاز الحكومي من روتين وبيروقراطية....الخ. وكذلك مدى توفير الدولة لخدمات البنية التحتية من طرق وكهرباء وسبل الاتصالات ، وتعليم وتدريب للقوى العاملة... الخ. ومدى تأثير ذلك كله ومحصلته على توفير وخلق الأجواء الاستثمارية المناسبة، وعلى مساعدة قطاع الأعمال والمؤسسات الإنتاجية على خفض تكاليفها، وتحقيق معدلات ربحية معقولة ومقبولة كافية لبقائها واستمرارها ونماءها.

٢–٣ مقومات الميزة التنافسية للاقتصادات

لا شك أن سواد المنافسة في الاقتصاديات الحديثة يتمخض عن تحقيق مكاسب ومزايا جمة تمثلت في زيادة إنتاجية المؤسسات والشركات وتخفيض التكاليف الثابتة لديها وتبسيط هياكلها، واختصار المساحات المطلوبة. وفي هذا السياق يمكن القول أن معركة دولية للمنافسة الاقتصادية قد بدأت.

فالولايات المتحدة أنشأت لديها مجلس للمنافسة Competitiveness council وأوروبا أنشأت لديها مجموعة استشارية للمنافسة Competitive advisory group ومعظم الدول أصبحت اليوم تقف على مفترق طرق للمنافسة.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: هل بالإمكان حقاً نقل روح المنافسة وتعميمها من المؤسسة الواحدة أو الصناعة الواحدة لتشمل المجتمع أو الاقتصاد الوطني ككل وبالتالي تحقيق المزايا والفوائد التي تجلبها المنافسة؟ والى أي مدى يمكن ذلك؟ وبأي كلفة؟.

والإجابة تعتمد إلى درجة كبيرة على مدى قدرة المجتمع والاقتصاد الوطني على خلق وتطوير ما يسمى بالمجتمع المنافس.

ويقصد بالمجتمع المنافس، ذلك المجتمع الذي يستطيع أن يدير بجدية كل الملامح الخاصة بمقدرته التنافسية، بدءاً بالهيكل العام، ونظام التعليم،.... الخ، والاستفادة من كل الفوارق في المزايا النسبية بينه وبين الدول الأخرى، وتسخيرها لما فيه خيره ومصلحته. وبعبارة أخرى فأنه يمثل المجتمع القادر على تحقيق نوعاً من التوازن الديناميكي بين خلق الثروة من جهة، والتوازن الاجتماعي ويحقق الرفاه للجميع من جهة أخرى وتحقيق توازناً دقيقاً بين ملامح الاقتصاد المحلي وملامح الاقتصاد العالمي داخل المجتمع الواحد.

ويرى بعض الاقتصاديين، انه يوجد في أي بلد أو مجتمع نوعين من الاقتصاد ويؤديان فعاليات مختلفة، وبأكلاف مختلفة وهي اقتصاد محلي، واقتصاد عالمي.

والاقتصاد المحلي معنى بتوفير المنتجات والمقومات التي تلبي حاجات المستهلك المحلي النهائي وكذلك توفير فرص العمل. ويشمل عادة الأنشطة الاقتصادية التقليدية مثل المخابز والمناجر، محلات التجارة، والأنشطة التي لها قيمة مضافة اجتماعية محلية أو تنتج سلعاً وخدمات اجتماعية، مثل الخدمات الصحية العامة، وخدمات البريد،..... الخ. ويتصف الاقتصاد المحلي عادة بعدم المرونة أو بمرونة محدودة، وبعدم الكفاءة كما يخضع أحيانا للتدخل في ميكانيكية جهاز الثمن.

بالمقابل فأن الاقتصاد العالمي لا يشترط بالضرورة توجيه عوامل الإنتاج نحو حاجات المستهلك النهائي، وانما يسعى إلى استغلال الفوارق في الميزة النسبية لدى الأمم والاستفادة منها، ووضعها في صيغة تكاملية من خلال إدارة عالمية واسعة وهو يتميز باتجاه قوي نحو ارتفاع مستويات الكفاءة وحسن الأداء وارتفاع معدلات الإنتاجية.

ويجدر التنويه هنا، انه وعلى الرغم مما يتصف به الاقتصاد العالمي من كفاءة وبريق، فأن هذا لا يعني أن الاقتصاد المحلي قد نفذ بريقه وجاذبيته ومكانته حتى في اقتصاد منافس وحديث. فجملة المواطنون في هذه المجتمعات وتوجهاتهم ما تزال تؤيد فكرة الاحتفاظ بقدر معين من ملامح الاقتصاد المحلي، وتوفير قدراً من السلع الاجتماعية ودعم إنتاجها من خلال نظام الضرائب التي يدفعونها. وبعبارة أخرى فأن الاقتصاد المحلي لا يزال وسيظل يرتبط عاطفياً مع أفراد المجتمع. وبالمقابل فأن الاعتقاد السائد لدى الكثير من المواطنين، أن الاقتصاد العالمي وعلى الرغم مما يتصف به من كفاءة عالية، فأنه يعتبر غير شخصي ويظل غريباً عن الهم الوطني.

وهكذا فأن الاتجاه الغالب هو نحو حل توفيقي وتطوير اقتصاد أو مجتمع منافس وإيجاد صيغة مناسبة تتضمن مزيجاً من ملامح الاقتصاد المحلي الذي يولد بشكل رئيسي فرص العمل والتوافق الاجتماعي في المجتمع والاقتصاد العالمي والذي يولد بشكل رئيسي إيرادات وتكنولوجيا وتطوير القدرة التنافسية للمجتمع ككل. وبالمحصلة فأن قدرة أي بلد على المنافسة سوف تعتمد على قدرتها في التوفيق والموازنة بين اقتصادها المحلي واقتصادها العالمي في إطار نظام القيم السائد ووفقاً لأهداف المجتمع وترتيب أولوياته.

وعليه يمكن تصنيف العوامل التي تحدد الميزة التنافسية في أي بلد بالمجموعات التالية[1]

١. مجموعة عوامل الإنتاج وهو يشير إلى وضع الدولة ومدى توفر مختلف عناصر الإنتاج فيها من قوى عاملة مدربة، أو مصادر المعرفة الملائمة سواء كانت مرتبطة بتكنولوجيا الإنتاج أو بمصادر المعلومات أو راس المال الكافي، ومدى ملائمة وكفاية خدمات البنية التحتية اللازمة للإنتاج وللمنافسة في أي صناعة ... الخ أو تكوين الميزة النسبية Comparative advantage[2].

٢. مجموعة عوامل الطلب: وهي تشير إلى ظروف الطلب المحلي على منتجات الصناعة من السلع والخدمات المختلفة وهي تشمل جانبين رئيسين الأول يشير إلى الظروف البيئية والاجتماعية إلى تفرض أنماطاً من الطلب لا بد للمنتج من مواجهتها بالبحث والتطوير المستمرين وبما يضمن له في النهاية تحقيق التفوق والتميز في الإنتاج، واكتساب السمعة الحسنة، ودخول الأسواق الخارجية، اما الجانب الثاني فيتعلق بحجم ومدى أهمية الطلب المحلي وتأثيره في تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال وفورات الحجم الكبير، ويساعد أيضاً في تنويع الإنتاج بما يتلاءم واحتياجات المستهلكين ويشبع مختلف الأذواق لديهم، وعلى نحو يساهم أيضاً في تخفيض الاكلاف وتحقيق التميز وزيادة القدرة التنافسية محلياً ودولياً.

٣. وضع الصناعات المساندة ذات الصلة Related and Supporting Industries ويشير ذلك إلى مدى وجود أو عدم وجود صناعات مساندة ذات صلة في المجتمع وذات قدرة تنافسية عالية وذلك لأهمية تلك الصناعات في توفير البيئة الإنتاجية الملائمة والمعززة للوضع التنافسي

[1] Michean E. Porter, "the competitive advantage of Nations" the Macmillan press 1td. London and Basings toke 1990 pp. 71-124.

[2] Ibid, p74, and Edwin G Dolan, Opcit, pp. 453-4533.

للمنتجات المعنية. وتحديداً، فأن دور هذه المنتجات يبرز من خلال ما توفره من مدخـــلات الإنتاج التي تشكل العنصر الرئيسي في تكاليف الإنتاج ومن خلال مدى الكفاءة والســـرعة وأحياناً أولوية الوصول إلى هذه المدخلات وبشروط واكلاف افضل مقارنة بالبدائل الأخرى مثل الاعتماد على الاستيراد مثلا أو خلاف ذلك.

٤. الوضع الاستراتيجي والهيكلي والتنافسي للمؤسسات Firms Strategy, Structure and Rivalry وهذا يشير إلى الظروف المحلية في المجتمع التي تحكم كيفية نشأة الشركات وتنظيمها، وإدارتها وطبيعة المنافسة فيها واثار ذلك كله في حفر الابتكار والتطوير والإبداع، والتميز والتي تعتبر هدفاً نهائياً للنجاح والبقاء والاستمرارية في السوق العالمي.

أن هذه المحددات منفردة أو مجتمعه (كنظام) تشكل الإطار الذي تولد فيه مؤسسات الامـــة وتتنافس وتخلق بالتبعية المجتمع المنافس عالمياً.

وللنهوض بالاقتصاد القومي وتطويره وصولاً إلى الاقتصاد أو المجتمع المنافس لا بد من مراعاة الشروط أو القوانين التالية كما حددها تقرير المنافسة العالمية World Competitiveness Report والـــتي سماها بالقوانين الذهبية العشرة وهي:

١. خلق بيئة تشريعية مستقرة، ويمكن التنبؤ بها.
٢. العمل على إيجاد هيكل اقتصادي مرن ومستقر وقابل للتكيف.
٣. الاستثمار في بنية تحتية تقليدية وتكنولوجية.
٤. تشجيع المدخرات الخاصة بالاستثمارات المحلية.
٥. العمل على تطوير اتجاه هجومي نحو الأسواق الدولية يحفر الصـــادرات .... الخ)، واتجـــاه جاذب نحو الصناعات الأجنبية ذات القيمة المضافة.
٦. ركز على النوعية والسرعة في مسيرة أو سلوك الإدارة والإصلاحات.
٧. حافظ على استقرار العلاقة بين مستويات الأجور، والإنتاجية والضرائب.
٨. حافظ على النسيج الاجتماعي في المجتمع من خلال تقليل التفاوت في الأجور وتدعيم الطبقة الوسطى.
٩. الاستثمار المكثف في التعليم وبالذات في المستوى الثانوي، وفي التدريـــب طويـــل الأمـــد، وتحسين وتطوير القوى العاملة.

١٠. الموازنة بين ملامح الاقتصاد العالمي والاقتصاد المحلي على نحو يؤدي إلى خلق الثروة وتحقيـــق التوافق الاجتماعي، والحفاظ على نظام القيم الذي يرغب فيه المواطنون والمجتمع[3].

ويجدر التنويه هنا انه وفقاً لتقرير المنافسة الدولي المشار إليه آنفاً عمد أيضا إلى وضع بعـــض المباديء والمعايير المستخدمة في تصنيف المقدرة التنافسية النسبية للبلدان من خلال ثمانية مجموعات من العوامل والتي تقاس بدورها من خلال معايير أخرى، بلغت في مجملها ٣٧٨ معياراً أو مقياساً تغطي تشكيلة واسعة من القضايا وقد عرف التقرير المقدرة التنافسية النسبية بأنها تمثـــل مقـــدرة البلـــد أو الشركة في توليد ثروة اكثر من منافسيها في السوق العالمي. وعليه فأن المقدرة التنافســـية لا يمكـــن اختصارها على مجرد فكرة GDP والإنتاجية وانما تتطلب من المؤسسات مجاراة المحاور والأبعاد السياسية والاقتصادية والإقليمية والمقارنية والإنشائية للبلد والتكيف معها. وأن القـــدرة التنافســـية للبلـــدان ونظيرتها النسبية للشركات تمثلان معاً أسلوبين متكاملين.

هذا ويمكن إيراد هذه العوامل والمعايير على النحو التالي[4].

قوة الاقتصاد المحلي: وتتضمن تقييم اقتصادي كلي للاقتصاد المحلي مثل:

١. الإنتاجية وتعكس القيمة المضافة في المدى القصير.
٢. المقدرة التنافسية في المدى الطويل وتتطلب تكوين رأسمالي.
٣. الازدهار في أي بلد يعكس أدائها الاقتصادي في الماضي.
٤. ان المنافسة التي تحكمها قوى السوق تحسن الأداء الاقتصادي للبلد.
٥. كلما زادت درجة المنافسة في الاقتصاد المحلـــي، كلمـــا زادت درجـــة المنافســـة في المؤسسات المحلية في الخارج.

العالمية: وتعكس مساهمة البلد في التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار وتمثل:

١. ان نجاح البلد في مجال التجارة الخارجية يعكس القدرة التنافسية لاقتصادهـــا المحلـــي (شريطة عدم وجود قيود على التجارة)
٢. ان الانفتاح على الأنشطة الاقتصادية الدولية يحسن الأداء الاقتصادي للبلد.

---

[3] Stephane carllc, "from competitive enterprises to competitiveness societies", world competitiveness report p.11

[4] Madelien Linard Guertechin "Methodology and Principles & Analysis" world competitiveness report.

٣. ان الاستثمارات الدولية تعمل على توظيف الموارد الاقتصادية بكفاءة اكثر على نطاق عالمي.
٤. ان الصادرات التي تقودها المنافسة غالبا ما يرافقها اتجاهات نمو في الاقتصاد المحلي.
٥. ان تحقيق مستويات معيشة مرتفعة تتطلب تكامل مع الاقتصاد العالمي.

الحكومة: يتمثل دور السياسات الحكومية في المقدرة التنافسية فيما يلي:

١. يجب الحد من تدخل الدولة في أنشطة قطاع الأعمال بمعزل عن خلق ظروف تنافسية للمشاريع.
٢. وفي كل الأحوال على الحكومات ان توفر ظروف اجتماعية واقتصادية كلية يمكن التنبؤ بها، وبالتالي تقلل الأخطار الخارجية للمشاريع الاقتصادية.
٣. على الحكومة ان تكون مرنة في تكييف Adapting سياساتها الاقتصادية مع بيئة دولية متغيرة.

المالية: وتعنى بأداء أسواق راس المال ونوعية الخدمات المالية:

١. ان التمويل (المالية) تسهل نشاط القيمة المضافة.
٢. ان وجود قطاع مالي عالمي متطور يدعم القدرة التنافسية عالميا.

البنية التحتية: وتشمل المدى الذي تكون فيه الموارد والأنظمة كافية لخدمة الحاجات الأساسية لقطاع الأعمال:

١. ان وجود بنية تحتية متطورة بشكل جيد تتضمن وجود موارد طبيعية وأنظمة أعمال فعالة تدعم النشاط الاقتصادي.
٢. ان وجود بنية تحتية متطورة بشكل جيد تتضمن أيضاً أداء تكنولوجيا معلومات أو حماية كفؤة للبيئة.

الإدارة: وتمثل مدى التجدد والأريحية والاحتراف في إدارة المشروعات.

١. ان وجود معدلات سعر/نوعية منافسة للمنتجات تعكس قدرات إدارية في البلد.
٢. ان توجه الإدارة طويل الأمد يزيد القدرة التنافسية خلال الزمن.

٣. ان الكفاءة في النشاط الاقتصادي والقدرة على التكيف مع التغيرات في المحيط التنافسي هي خصائص أو ملامح إدارية ضرورية لمقدرة المشاريع التنافسية.
٤. ان عنصر المنظم مهم وحيوي للنشاط الاقتصادي في مرحلته الأولى.
٥. في قطاع الأعمال الأكثر نضجاً، تتطلب إدارة المؤسسات مهارة لتكامل وتنويع أنشطة قطاع الأعمال.

العلم والتكنولوجيا: وتعنى القدرات العلمية والتكنولوجية ومدى النجاح في البحث الأساسي والتطبيقي.

١. الميزة التنافسية يمكن بنائها على التطبيق الكفؤ والمتجدد للتكنولوجيا المتوفرة.
٢. ان الاستثمار في أنشطة البحث الإبداعي والأساسي الذي يولد معارف جديدة أمر هام وحيوي للبلد في مرحلة اكثر نضجاً للتنمية الاقتصادية.
٣. ان الاستثمار طويل الأمد في البحث والتطوير يميل لان يزيد القدرة التنافسية للمؤسسات.
٤. ان الاستثمار الخاص لقطاع الأعمال غير الدفاعي، في البحث والتطوير يعمل على زيادة القدرة التنافسية للبلد اكثر من الاستثمار العام في مجال البحث والتطوير الدفاعي.

السكان: ويشمل مدى توفر القوى البشرية ومؤهلاتها:

١. ان وجود العمالة الماهرة يزيد القدرة التنافسية للبلد.
٢. ان اتجاهات القوى العاملة تؤثر على القدرة التنافسية للبلد.
٣. ان القدرة التنافسية تميل لان تزيد مستوى التوقعات لنوعية الحياة.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الأردني

٣-١ حجم الاقتصاد والناتج المحلي

ان شح الموارد وضيق السوق المحلي جعلت من الاقتصاد الأردني اقتصاد صغير، بمعنى ان قيمة الناتج المحلي الإجمالي محدودة مقارنة مع دول أخرى، اذ بلغ حوالي ٤ر٦ مليار دينار عام ١٩٩٥. ولا شك أن، صغر حجم الاقتصاد ومحدودية المساحة وضيق السوق المحلي لها اثر على إمكانية التوسع في عمليات التصنيع وفي الاستفادة من عملية الإنتاج الموسع. وفي الجانب الآخر نجد الأعداد الكبيرة من المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم في مختلف القطاعات الاقتصادية لا تستطيع الاستفادة من وفورات الحجم الكبير والتخصص في العمل الذي يزيد من إنتاجية العامل ويساعد على زيادة القدرة التنافسية.

وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري نمواً بمعدل ٣ر١٠٪ في عام ١٩٩٥ مقارنة مع ٠ر٧٪ عام ١٩٩١، كما هو مبين في الجدول (١-١).

جدول (١-١): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني (٪) للفترة (١٩٩١-١٩٩٥)

	معدلات النمو بالأسعار الجارية (٪)		معدلات النمو بالأسعار الثابتة (١٩٨٥=١٠٠) (٪)	
السنة	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
١٩٩١	٧ر٨	٧ر٠	٢ر٦	١ر٨
١٩٩٢	١٨ر٢	٢٢ر٣	١٢ر١	١٦ر١
١٩٩٣	٨ر٦	٩ر١	٥ر٣	٥ر٩
١٩٩٤	٩ر٨	٩ر٩	٥ر٧	٥ر٩
١٩٩٥	٨ر٩	١٠ر٣	٥ر٠	٦ر٤

المصدر: التقرير السنوي، البنك المركزي الأردني، ١٩٩٥، ص١٦.

اما بالنسبة للناتج القومي الإجمالي بسعر السوق الجاري فقد بلغ ٤٥٠٣ر٦ مليون دينار في عام ١٩٩٥ وبمعدل نمو بنسبة ١١ر٥٪ مقابل ١٠ر٣٪ في عام ١٩٩٤، ويعزى ذلك إلى تقلص فجوة العجز في صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج بنسبة ٢٢ر٦٪ لعام ١٩٩٥ مقارنة مع مستواها في عام ١٩٩٤.

وفيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري فقد ارتفع نصيب الفرد من ١٠١٢ر٤ دينار عام ١٩٩٤ إلى ١٠٧٦ر٩ دينار عام ١٩٩٥ كما يبينه الجدول رقم ١-٢.

جدول رقم (١-٢): متوسط دخل الفرد خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٥) بالدينار

السنة	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الثابت
١٩٩١	٧٧١ر٤	٥٢٥
١٩٩٢	٩٠٨ر٧	٥٨٧
١٩٩٣	٩٥٤ر٥	٥٩٨
١٩٩٤	١٠١٢ر٤	٦١٠
١٩٩٥	١٠٧٦ر٩	٦٢٧

المصدر: تم احتساب متوسط الدخل من قبل الباحثين.

وفيما يتعلق بقطاعات الاقتصاد القومي ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي، فقد حافظت قطاعات الخدمات على مساهمتها المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة والبالغة حوالي ٦٥ر١٪ خلال الأعوام الثلاث السابقة مقارنة مع قطاعات الإنتاج السلعي والبالغة مساهمتها حوالي ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومما تجدر الإشارة إليه إلى ان أحد القطاعات الخدمية (البنوك) يعتبر من القطاعات الواعدة التي تستطيع ان تنافس الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك الأجنبية.

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي فقد شهد القطاع تحسنا ملحوظاً في عام ١٩٩٥ مقارنة مع عام ١٩٩٤، إذ بلغت القيمة المضافة بالأسعار الجارية ٦٥٩ر١ مليون دينار عام ١٩٩٥ مقارنة مع

٦٠١ر٧ مليون دينار في عام ١٩٩٤ وبمعدل نمو وصل إلى ١ر٥٪ عام ١٩٩٥ مقارنة مع ٨٪ في عام ١٩٩٤.

ولا شك أن المرحلة القادمة، والظروف السياسية والاقتصادية والمتمثلة بالانفتاح الاقتصادي وعملية السلام وما يرافقها من منافسة على المستوى الإقليمي والدولي، تتطلب التركيز على تشجيع القطاع الصناعي من اجل تحسين جودة الإنتاج لتطابق المواصفات العالمية واستخدام التكنولوجيا المتطورة والاستفادة من وفورات الحجم الكبير في الإنتاج وتشجيع البحث والتطوير في جميع مجالات الإنتاج والتسويق حتى نستطيع أن نحقق الميزة التنافسية للسلع والخدمات الأردنية في الأسواق العالمية.

وفيما يتعلق بقطاع الإنشاءات، فبعد الطفرة التي حدثت عام ١٩٩٢ وبسبب هجرة معظم العاملين في دول الخليج. والإقبال المتزايد على الاستثمار في قطاع الإنشاءات والذي بلغ ٨ر٢ مليون دينار في ذلك العام فقد بلغ معدل النمو للقيمة المضافة بالأسعار الثابتة ٥٥ر٤٪ عام ١٩٩٢ ثم تراجع بعدها معدل النمو حيث بلغ عام ١٩٩٣ حوالي ٢٥ر٦٪ وفي عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ فقد بلغ معدل النمو (١ر٤٪) و (٥ر٠٪) على التوالي.

اما بالنسبة للقطاعات الإنتاجية غير السلعية (الخدمية)، فنجد أن الاقتصاد الأردني يتصف بالاقتصاد الخدمي اذ تساهم قطاعات الخدمات بنسبة ٦٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة ويحتل منتجو الخدمات الحكومية المرتبة الأولى في المساهمة بالناتج المحلي اذ ساهموا بنسبة ٢ر٢٢٪ عام ١٩٩٥ يلي ذلك الخدمات المالية والعقارية اذ ساهم بنسبة ٤ر٢١٪. وساهم قطاع النقل والاتصالات بنسبة ١٥٪، اما قطاعي التجارة العامة والخدمات الأخرى فقد كانت نسبة مساهمتهما ٣ر٤٪ ، ٢ر٢٪ على التوالي في عام ١٩٩٥. ومن الجدير بالذكر أن الخدمات الأخرى تشمل خدمات اجتماعية وخدمات مصرفية محتسبة وأيضاً تشمل المؤسسات التي لا تهدف الربح والخدمات المنزلية[1].

ولو نظرنا لقطاع السياحة من بين القطاعات الخدمية، لوجدنا ان هذا القطاع قد شهد في عام ١٩٩٥ نمواً ملحوظاً مقارنة مع عام ١٩٩٤، نتيجة لزيادة عدد السياح واهتمام كل من القطاع العام والقطاع الخاص بالمشاريع السياحية وتطويرها. فقد زادت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من

[1] البنك المركزي الأردني، مرجع سابق ص ١٩.

١ر١٩٥ مليون دينار عام ١٩٩٤ إلى ٢ر٢٣٤ مليون دينار عام ١٩٩٥ أي ما نسبته ٢٠٪ وهذا نتيجة للعملية السلمية والاستقرار السياسي الذي ينعم به الأردن وقيام الحكومة باتباع سياسات لتشجيع السياحة وتصديرها من اجل زيادة حصيلة الأردن من العملات الصعبة. ولا ننكر الدور الذي تقوم به الملكية الأردنية في عملية تسويق معالم الأردن في الخارج من اجل جذب السياح. وتعتبر الصناعة السياحية من الصناعات التي يمكن العمل من أجلها في سبيل زيادة المقدرة التنافسية لها في الأسواق الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي.

ونظراً لطبيعة الاقتصاد الأردني فيما يتعلق بمحدودية الموارد الطبيعية والمالية في الأردن، فان قطاع الخدمات كان وسيبقى القطاع الذي يحتل المرتبة الأولى في الناتج المحلي الإجمالي حيث أن العوامل المناخية والمالية والفنية التي تقف عائق أمام تطور القطاع الزراعي، وضعف القاعدة الصناعية في الأردن جعلت قطاع الخدمات يشكل حوالي ثلثي الإنتاج المحلي الإجمالي بالرغم من أن خطط التنمية الاقتصادية منذ بداية عقد السبعينات قد استهدفت زيادة الأهمية النسبية لقطاع الإنتاج السلعي.

وفيما يتعلق بفجوة الاستثمار – الادخار ، فنجد أن نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري قد بلغت ٨ر٣٥٪ عام ١٩٩٥ مقابل ٢ر٣٦٪ عام ١٩٩٤. في حين بلغت نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري ١٥٪ عام ١٩٩٥ مقابل ١٢٪ عام ١٩٩٤. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن فجوة الاستثمار-الادخار قد تقلصت في عام ١٩٩٥ مقارنه مع عام ١٩٩٤. كما أن نسبة كبيرة من الاستثمار كانت في قطاع الإنشاءات[٢].

٣-٢ القوى العاملة

نظراً لقلة الموارد المالية والطبيعية، فقد اتجه الاهتمام نحو الثروة البشرية والاستثمار في رأس المال البشري الذي هو الأداة والمحرك الرئيسي للتنمية بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية. فقد ازدادت أهمية القوى البشرية المدربة والمتعلمة واصبح الأردن من الدول المصدرة للقوى العاملة خاصة لدول الخليج العربي، لما تتميز به هذه القوى من خبرات فنية ومهارات عالية في مختلف المجالات.

[٢] البنك المركزي الاردني، المرجع السابق، ص ٢٠-٢٢.

٣-٢-١ خصائص القوى العاملة الأردنية

أ- **حجم القوى العاملة:** بلغ حجم القوى العاملة عام ١٩٨٧ نحو (٣ر٥٠٩) ألف عاملاً وعاملة ارتفع إلى (٣ر٨٥٩)[٣] ألف عامل وعاملة عام ١٩٩٣ أي بمعدل نمو سنوي قدره ١ر٩٪. وحسب تقديرات عام ١٩٩٣، فإن قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية والإدارة العامة يحتل المرتبة الأولى من بين القطاعات الاقتصادية التي تستوعب القوى العاملة حيث استوعب هذا القطاع ما يقارب من نصف الأيدي العاملة وغالبيتهم يعملون في القطاع الحكومي.

ب ــ **طبيعة النشاط الاقتصادي:** تشير نسب القوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة إلى أن ما يقارب ٧٦٪ من القوى العاملة تعمل في قطاعات الإنتاج غير السلعية والتي تشمل الخدمات الاجتماعية والشخصية والإدارة العامة والخدمات المالية والتأمين والعقارات والنقل والتخزين والتجارة والكهرباء والمياه. اما قطاعات الإنتاج السلعي (التعدين والصناعة والإنشاءات والزراعة) فقد استوعب حوالي ٢٤٪ من القوى العاملة.

وقد اتخذت الحكومة الأردنية بعض السياسات والإجراءات للحد من ظاهرة البطالة وهذه السياسات تركزت على إعادة تدريب للباحثين عن عمل من خلال برامج مؤسسة التدريب المهني. وتنظيم استخدام العمالة الوافدة. بالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة جاهدة على توجيه الطلبة نحو تخصصات معنية حسب حاجة السوق لان نسبة مرتفعة من البطالة هي عبارة عن بطالة هيكلية. فتدريب الأيدي العاملة وتوجيه الطلبة نحو تخصصات يحتاجها السوق ربما يكون له اثر في تخفيض حدة البطالة. كما أن تطبيق نظام الضمان الاجتماعي سيلعب دوراً في حركة انتقال الأيدي العاملة من القطاع العام إلى القطاع الخاص وذلك للتخلص من البطالة المقنعة التي يعاني منها القطاع العام، ولزيادة إنتاجية القطاع العام جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص. ومما لا شك فيه فأن أحد العوامل الرئيسة، بل ويعتبر أهم عامل من أجل زيادة القدرة التنافسية، هو إنتاجية العامل. ولو نظرنا إلى الأردن مثلاً، نجد ان الأجور منخفضة مقارنة مع كثير من الدول سواء النامية أو المتقدمة، (أنظر الجدول ١-٣). وهذا الانخفاض بمفرده لا يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية، ويقتضي إعادة النظر بهيكل الأجور وربط ذلك بالإنتاجية لان انخفاض أجور العمال وانخفاض تكلفة المواد الخام تعتبر استراتيجية مؤقتة لفترة محدودة ولكنها لا تؤدي لوحدها بالمدى الطويل إلى زيادة المقدرة التنافسية.

[٣] نشرة البنك المركزي الاردني كانون ثاني ١٩٩٦ عدد ١ مجلد ٣٢ جدول ٥٦، ص٩١.

جدول رقم (١-٣): متوسط تكلفة العامل (بالساعة) في قطاع التصنيع ١٩٩٥ (بالدولار)

الدولة	متوسط أجر الساعة الواحدة
اليابان	١٦ر٦٨
ألمانيا	١٦ر٦٩
الولايات المتحدة	١٢ر٩٦
كندا	١١ر٠٦
بريطانيا	٩ر٥
إسرائيل	٨ر٤٤
فرنسا	٦ر٩١
قبرص	٤ر٥٩
البحرين	١ر٤٠
الأردن	٠ر٩٠

Source: Business and Investment Opportunities, Investment Promotion Corporation, Amman, Jordan, 1996 p. 22

ج ــ **التركز الجغرافي للقوى العاملة:** يتركز ما يقارب من ٣٤٠٠٠ عامل وعاملة أو ما نسبته ٤٠٪ من القوى العاملة في محافظة عمان حسب تقديرات عام ١٩٩٤، وسبب ذلك هو ان معظم النشاطات الاقتصادية تأخذ مكانها في هذه المحافظة. وهذا التركز خلق نوعاً من الاختلال في سوق العمل الأردني في بعض المحافظات، حيث أن بعضها يعاني من نقص في الأيدي العاملة وخاصة في قطاع الزراعة مما أدى إلى استخدام عدد من الأيدي العاملة الوافدة، والبعض الآخر يعاني من فائض في الأيدي العاملة وبخاصة في المحافظات التي تفتقر إلى المشاريع الصناعية والزراعية، وبالطبع فأن لمثل هذه الاختلالات اثر على التشوهات المتعلقة بتباين الأجور في سوق العمل الأردني.

د ــ **ارتفاع المستوى التعليمي:** لقد زادت أهمية القوى البشرية المتعلمة واصبح الأردن منذ الثلاثة عقود الماضية من الدول المصدرة للقوى العاملة إلى دول الخليج. وتتميز القوى العاملة الأردنية بمؤهلاتها العلمية والتدريبية والخبرات الفنية وهذا ساعد على ارتفاع إنتاجيتها مما

أدى إلى زيادة الطلب عليها. وقد بلغت حوالات العاملين الأردنيين في الخارج عام ١٩٩٥ ما يقارب ٦ر٨٨٥ مليون دينار مقارنة مع ٧ر٣١٧ مليون دينار عام ١٩٨٧.

٣-٢-٢ معدل نمو السكان

يعتبر معدل نمو السكان مرتفعاً جداً مقارنة مع الدول النامية الأخرى بالرغم من أن عدد السكان في الأردن محدود نسبياً. اذ بلغ عدد السكان عام ١٩٩٥ ما يقارب من (٤٢٩١)[٤] ألف نسمة مقارنة مع (٢٢١٥)[٥] ألف نسمة عام ١٩٨٠، أي أن متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥ قد بلغ ٨ر٥٪. وقد أثرت هذه الزيادة على التركيب السكاني في الأردن، حيث أن ما يزيد عن ٤٠٪ من أجمالي السكان دون سن الخامسة عشرة، كما ويبلغ معدل الإعالة حوالي (٨ر٥) معالين لكل عامل، وكذلك فإن نسبة كبيرة من السكان يقطنون في الحضر. وتعتبر الزيادة السكانية إحدى التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني نظراً للضغط التي تشكله على الخدمات العامة وبخاصة المياه.

٣-٣ الدور الحكومي

تلعب الحكومة دوراً كبيراً في الاقتصاد القومي، اذ توظف ما يقارب من نصف القوى العاملة الأردنية وتمتلك شركات ومؤسسات عامة. وقد زاد الإنفاق الحكومي من ٩٥٠ مليون دينار عام ١٩٩٤ إلى ١٠٦٨٣ مليون دينار عام ١٩٩٥، بزيادة مقدارها ٤ر١٢٪. وينصب هذا الأنفاق على توفير الخدمات الحديثة في مختلف قطاعات البنية التحتية ومحاولة التوسع في المشاريع الاستثمارية الإنمائية اذ ان توفير قطاع البنية التحتية المتطور يشكل عاملاً مساعداً هاماً من بين العوامل التي تزيد من المقدرة التنافسية للسلع الأردنية. وخلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٢) فقد بلغت نسبة القوى العاملة الموظفة في قطاع البنية التحتية حوالي ٢٠٪ من مجموع القوى العاملة في الأردن وساهمت قطاعات البنية التحتية بما نسبته ٢٨٪ من مجمل الناتج القومي، أضف إلى ذلك فإن الدور الحكومي في سن التشريعات والقوانين ذات الشفافية العالية له أيضاً أهمية في زيادة المقدرة التنافسية للسلع والخدمات الأردنية. وقد قامت الحكومة عام ١٩٩٥ بوضع بعض هذه التشريعات مثل قانون تشجيع الاستثمار. وفيما يتعلق بموضوع التخاصية نجد أن الحكومة الأردنية قد حولت جزءاً من مؤسسة النقل العام إلى

[٤] البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي ٣٢، ١٩٩٥، جدول ١ ص٨.

[٥] نشرة البنك المركزي الاردني، كانون ثاني ١٩٩٦ عدد ١ مجلد ٣٢ جدول ١، ص ٤-٥.

القطاع الخاص وحولت كل من مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية وسلطة الكهرباء الأردنية إلى شركات تمتلكها الدولة تمهيداً لتحويلها إلى القطاع الخاص كما انها تدرس تحويل الخطوط الجوية الملكية الأردنية إلى القطاع الخاص أيضاً، من اجل رفع الكفاءة الإنتاجية في هذه المؤسسات. والتخلص جزئياً من الأعباء المالية والنفقات التي كانت تعاني منها الحكومة والتي كان لها الأثر على عجز الموازنة لفترة طويلة من الزمن. هذا التوجه جاء ليتماشى مع برنامج التصحيح الاقتصادي الذي بدأ الأردن بتطبيقه عام ١٩٨٩.

٣-٤ القطاع الخارجي

لو تفحصنا التركيب السلعي لكل من الصادرات والمستوردات من السلع لوجدنا أن المواد الخام والسلع الوسيطة استحوذت على المرتبة الأولى من الصادرات اذ بلغت أهميتها النسبية في عام ١٩٩٥ (٩ر٥٤٪) تليها السلع الاستهلاكية بنسبة (٠ر٤١٪) ثم السلع الرأسمالية بنسبة (٣ر٣٪). اما في قطاع المستوردات فنجد أن المواد الخام والسلع الوسيطة قد بلغت أهميتها النسبية على اكثر من ٥٥٪ من أجمالي المستوردات تلتها السلع الاستهلاكية بنسبة ٢ر٢٣٪ والسلع الرأسمالية بنسبة ٢ر١٥٪ ثم قطع الغيار بنسبة ٠ر٦٪[٦].

ونجد أنه من الضروري تبني سياسات تتعلق بالحوافز والاعفاءات لمنتجي السلع التصديرية والتركيز على جودة ونوعية المنتجات حتى تكون لدينا القدرة على تحقيق الميزة التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية.

وقد سعى الأردن لتبني سياسات الانفتاح الاقتصادي ومحاولة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى محاولة التوقيع على إتفاقية شراكة مع الدول الأوروبية خلال هذا العام، كل ذلك سيؤدي إلى تعزيز قدرة السلع الأردنية للدخول إلى الأسواق الخارجية. وبالرغم من وجود عجز في ميزان البضائع الا أن الأردن استطاع تخفيض هذا العجز عن طريق ميزان الخدمات وخاصة من أيراد القطاع السياحي ومن تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، والتحويلات الرسمية. فعلى سبيل المثال انخفض العجز في ميزان البضائع والخدمات من ٨ر٥٠٦ مليون دينار عام ١٩٩٤ إلى ٢ر٣٤٧ مليون دينار عام ١٩٩٥. وقد كان للفائض في ميزان الخدمات اثر في تخفيض هذا العجز اذ بلغ الفائض في ميزان الخدمات ٩ر٩٩٩ مليون دينار عام ١٩٩٥ مقارنة مع ٦ر٨٥٥ مليون دينار عام ١٩٩٤، أي

[٦] البنك المركزي الأردني، مرجع سابق جدول (٣٦) ص ١٦٢.

بزيادة نسبتها ٩ر١٦٪. وبالنسبة للاقتراض الخارجي فقد بلغ الرصيد القائم للدين العام الخارجي في عام ١٩٩٥ حوالي ٥ر٤ مليار دينار مقارنة مع ٣ر٤ مليار دينار في عام ١٩٩٤ وهذا المبلغ يمثل رصيد القروض المسحوبة مطروحاً منه الأقساط المسددة. وقد بلغت نسبة الاقتراض طويل الأجل في عام ١٩٩٥ حوالي ٣ر٩٢٪ من إجمالي القروض مقارنة مع نسبتها في عام ١٩٩٤ والبالغة ٣ر٩٤٪.

وقد قام الأردن باتخاذ سياسات تتعلق بالقطاع الخارجي ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يطبقه بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث قام بإعادة جدولة القروض الخارجية بشروط اكثر يسراً، والحصول على إعفاء بعض القروض ومنها القروض الأمريكية والتي بلغت حوالي ٧٠٠ مليون دولاراً، كما وقام بشراء بعض القروض بالخصم. وفي الوقت ذاته يعمل الأردن على تنمية الصادرات الأردنية من خلال مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية والاهتمام بجودة المنتجات ومحاولة تحسين نوعيتها لتتطابق مع المواصفات والمقاييس العالمية وبالتالي لتعزيز مقدرتها على منافسة السلع الأجنبية.

٣-٥ قطاع المالية العامة

لقد عملت الحكومة الأردنية على تنمية إيراداتها المالية المحلية منذ أن تبنت برنامج التصحيح الاقتصادي عام ١٩٨٩، حيث انتهجت أسلوب ترشيد النفقات وإعادة النظر في الهيكل الضريبي، حيث زادت الإعفاءات الضريبة المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية وفق سياسة تشجيع الاستثمار، وخفضت ضريبة الدخل والرسوم الجمركية واستبدلت ضريبة الاستهلاك بضريبة المبيعات التي كانت نسبتها ٧٪ والآن أصبحت ١٠٪، إضافة إلى توسيع قاعدة هذه الضريبة. كما قامت الحكومة بتقليل دعم أسعار بعض السلع الأساسية واصبح هذا الدعم يصل إلى مستحقيه من الفئات ذات الدخل المنخفض. والآن اتخذت الحكومة قراراً برفع الدعم المطلق لسعر القمح ومشتقاته بعد أن قامت بدفع تعويضات فروق أسعار الخبز إلى المواطنين. ويعود السبب في رفع الدعم لتقليل نفقات الدعم واقتصار الدعم على مستحقيه وبالطبع جميع هذه الإجراءات هدفت إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة وتحقيق فائض بحيث أصبحت الإيرادات المحلية تغطي النفقات الجارية بل وتزيد عنها. ففي عام ١٩٩٣ بلغ الوفر المالي بعد اخذ المساعدات بعين الاعتبار ٧ر٦٩ مليون دينار في حين ارتفع إلى ١ر١٠٥ مليون دينار عام ١٩٩٤ وقدر لعام ١٩٩٥ بحوالي ٦ر٥٩ مليون دينار[٧].

[٧] البنك المركزي الأردني، مرجع سابق، جدول (٢٠) ص ٧٢.

وبشكل عام يمكن القول ان السياسات المالية للتصحيح قد أعطت أفضل النتائج المستهدفة والتي صممت من أجل استعادة التوازن في الاختلالات الاقتصادية والمالية. فقد زادت الإيرادات العامة بنسبة تفوق ٥٠٪ خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦. وكان السبب الأول في ذلك هو زيادة الأهمية النسبية لضريبة المبيعات[٨].

٣-٦ القطاع النقدي

لقد اتخذت الحكومة الأردنية عدة تدابير نقدية هدفت إلى المحافظة على الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار وفي سعر صرف الدينار الأردني. حيث قام البنك المركزي الأردني في أواخر تشرين الأول من عام ١٩٩٥ بتحديد سعر صرف الدينار تجاه الدولار الأمريكي بسعر وسطي مقداره ٧٠٩ فلساً لكل دولار والسماح له بالتذبذب تجاه العملات الأخرى. كما اتبع البنك المركزي سياسة نقدية متشددة من اجل جذب الودائع بالدينار الأردني. فقد سجلت أسعار الفائدة على شهادات الإيداع بالدينار التي أصدرها البنك المركزي في عام ١٩٩٥ ارتفاعاً لتصل إلى ما يقارب ٩ر٠٪. كما قام البنك المركزي برفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنوك الأردنية المرخصة إلى ٢٠ مليون دينار.

كما قرر البنك المركزي اعتباراً من بداية هذا العام إدخال مفهوم البنوك الشاملة للساحة المصرفية الأردنية والذي يتيح للبنوك ممارسة كافة عملياتها المصرفية شريطة أن لا يقل رأس مال البنك عن ٢٠ مليون دينار بالإضافة إلى توفر الإدارة الكفؤة للقيام بتلك العمليات المصرفية بالإضافة إلى تحفيز البنوك التجارية على عمليات الاندماج وتخصيص الاحتياطيات لمواجهة الديون المشكوك فيها وإطفاء الديون المعدومة. ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن عملية الاندماج ستتيح الفرصة للبنوك ذات الحجم الكبير (بعد الاندماج) من زيادة قدرتها التنافسية مع البنوك في الدول الأخرى.

وبشكل عام فقد استمر البنك المركزي في سياسته التي تستهدف تنظيم وضبط تدفقات السيولة المحلية بما يكفل الحفاظ على الاستقرار النقدي وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي متوازن. وقد تبنى البنك المركزي في إطار تحقيق نمو معتدل في السيولة المحلية أسلوب التحكم غير المباشر عن طريق بيع وإعادة شراء شهادات الإيداع في السوق النقدي.

[٨] د. محمد سعيد النابلسي "الاصلاح المالي والنقدي"، محاضرة في غرفة صناعة عمان، ١٩٩٧/١/٤.

اما بالنسبة لعرض النقد (M1) في عام ١٩٩٥ فقد حافظ على مستواه الذي كان عليه في عام ١٩٩٤، إذ بلغ ٦ر١٧٤٥ مليون دينار في حين كان للزيادة في شبه النقد والتي بلغت ٣ر١٠٪ مقارنة مع ٥ر١٢٪ عام ١٩٩٤، اثراً على زيادة عرض النقد (M2) والذي بلغ ٨ر٥١٥٩ مليون دينار عام ١٩٩٥ مقارنة مع ٥ر٤٨٤١ مليون دينار عام ١٩٩٤[٩].

٣-٧ برامج التصحيح الاقتصادي

لقد عكست الأزمة النقدية التي شهدها الأردن في نهاية عام ١٩٨٨ ظلالها على المسيرة التنموية إذ لم يستكمل العمل بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠) وفي ضوء ذلك تبنت الحكومة الأردنية وباتفاق مع بعثتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، برنامج تصحيح اقتصادي للفترة ١٩٨٩-١٩٩٣، كان من أهدافه تحقيق نمو حقيقي في الاقتصاد الوطني بمعدل ٤ر٣٪ سنوياً خلال تلك الفترة وتخفيض العجز في الموازنة العامة قبل المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٨ إلى ٩ر٠٪ عام ١٩٩٣، وذلك من خلال زيادة الإيرادات وضبط النفقات. كما هدف البرنامج إلى تخفيض حجم المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومحاولة إعادة جدولة الديون الخارجية بالإضافة إلى إعادة بناء احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية. وكذلك هدف البرنامج إلى التخفيض التدريجي في المستوى العام للأسعار من ١٤ر٠٪ عام ١٩٨٩ ليصل إلى ٥ر٦٪ عام ١٩٩٣. واخيراً هدف البرنامج إلى تخفيض العجز في الحساب الجاري قبل المساعدات من (-٢ر١٥٪) عام ١٩٨٩ إلى (-٤ر٥٪) عام ١٩٩٣ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال تشجيع الصادرات والحد من المستوردات. وبسبب حرب الخليج الثانية والآثار التي ترتبت عليها قامت الحكومة بتبني برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع للفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) والذي اعتمدته كأساس للعمل عليه خلال تلك الفترة.

وفي ضوء ذلك قامت الحكومة بإصدار خطة تنمية لمدة خمس سنوات للفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ وهي عبارة عن مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية اكثر منها خطة تفصيلية.

اما السياسات الاقتصادية في برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع للسنوات (١٩٩٢-١٩٩٨) فيمكن إيجازها بما يلي:

١- تحقيق نمو متواصل بمعدل ٦٪ سنوياً مع المحافظة على الاستقرار والتوازن في الاقتصاد الوطني داخلياً وخارجياً.

[٩] النشرة الاحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني، مجلد ٣٣ عدد ١، كانون ثاني ١٩٩٧ جدول (٢) ص١٠.

٢- تعزيز ودعم سياسات الاقتصاد الكلي على النحو التالي:

أ - الحد من الطلب المحلي وذلك من اجل تخفيض العجز في الموازنة العامة والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار ومن اجل تشجيع الادخار الوطني.

ب - تطوير القطاع الخارجي وتحسين أدائه وذلك من خلال تنمية وتطوير الصادرات السلعية والخدمية كماً ونوعاً وتحسين وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات. بالإضافة إلى بناء الاحتياطات من العملات الأجنبية وسد فجوة المدفوعات الخارجية من خلال السياسات المحلية والدعم الدولي وإعادة جدولة المديونية.

جـ- تحديث وتطوير التشريعات المالية والنقدية والاستثمارية[١٠].

هذا باختصار واقع الاقتصاد الأردني وبخاصة خلال السنوات الخمس الماضية والأهداف المتوخى تحقيقها حتى عام ١٩٩٨. ومن الجدير بالذكر أن التطورات الإقليمية في المنطقة تجعل من الضروري تجهيز الاقتصاد الأردني لمرحلة تطور وقيام السوق الشرق أوسطية وما يتطلبه ذلك من التأقلم مع استحقاقاتها آخذين بالاعتبار الأبعاد الدولية، وبخاصة في مجال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) والشراكه الأردنية الأوروبية. وهنا لا بد من التفكير للفترة ما بعد ١٩٩٨ حتى يخطو الأردن على طريق آمن وينطلق نحو مستقبل افضل.

[١٠] باسل جردانة "الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاردني نحو سياسات تكييف وتثبيت توجهه لنمو مضطرد" شباط ١٩٩٦ ص ١٢-١٤(مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الاردنية).

الجزء الثاني

المقدرة التنافسية للمنتجات الصناعية وسبل تعزيزها

اعداد

طايل الحجي — د. صالح الخصاونة

د. بشير الزعبي — د. هاني الضمور

الفصل الأول: المسح الميداني ومعاملات الرفع

١-١ المسح الميداني

تعتبر المسوح الميدانية أداة من أدوات توفير البيانات الإحصائية اللازمة لإجـــراء البحـــوث والدراسات خصوصا الاقتصادية والاجتماعية منها وفي دراستنا هذه. كان لابد من إجـــراء المســح الميداني لاعتبارات ترتبط بأهمية الواقع الإداري والإنتاجي والتنظيمي للمنشآت الصناعية الأردنية في تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف المرتبطة بمحددات المقدرة التنافسية من جانب ، وعـــدم توفـــر البيانات الإحصائية الكافية ضمن إطار يخدم غايات الدراسة وأهدافها من جانب آخر وقـــد مـــرت عملية المسح الميداني بعدة مراحل هي:

أ – تصميم استمارة البحث

قام فريق البحث بتصميم استمارة بحثية تشتمل على معظم ان لم يكن جميع المتغـــيرات ذات العلاقة بالمقدرة التنافسية (انظر الملحق رقم ١-٠) .

ب – الشمول وسحب العينة

وخلال فترة العمل على تصميم استمارة البحث تم تحديد إطار مجتمع الدراسة على أســـاس المنشآت العاملة عام ١٩٩٤ ومن ثم سحب عينة قصدية Purposive Sample تم التحيز فيها نحو زيادة عدد المنشآت الواعدة من حيث التصدير Export Potential . حيث اشتملت هذه العينة على جميـــع المنشآت التي يعمل بها ٥٠ عامل فاكثر والبالغ عددها ١٧٢ منشاة ، وعلى ٣٠٪ من المنشآت التي يعمل بها ٢٠- ٤٩ عامل والتي بلغ عددها ٣٥٧ منشآة ، وعلى ٤٪ من المنشآت التي يعمل بها اقل من ٢٠ عامل والتي بلغ عددها ١٧٢٢٥ منشأة عام ١٩٩٤[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى ان المنشآت التي يعمل في كل منها ٢٠ – ٤٩ عامل أو اقل مـــن ٢٠ عامل قد تم تحديدها على أساس عشوائي طبقي Stratified Random أدخل فيـــه العنصـــر الجغـــرافي

[١] اطار دائرة الاحصاءات العامة لعام ١٩٩٤.

(المحافظة) والنشاط الاقتصادي وفقا للتعريف الدولي ISIC -3 . وبعد سحب عينة البحث على هـــذا الأساس تم استبعاد المنشآت المعنية بالخدمات الصناعية التقليدية التي تخدم المجتمع المحلي دون غيره مثل ورش ميكانيك وصيانة السيارات. كما تم استبدال أية منشأة متوقفة عن العمل عند زيارتها بالمنشـــأة الأقرب جغرافيا لها وتنتمي لنفس الفئة من حيث النشاط وعدد العاملين .

وبهذا اصبح حجم العينة ٧٩٨ منشأة منها ١٧١ و ١٠٥ و ٥٢٢ منشأ، يعمل في كل منها ٥٠ عامل فاكثر و ٢٠ -٤٩ واقل من ٢٠ عامل على التوالي (انظر الملحق رقم ٢-٠) .

ج - العمل الميداني

تم تنفيذ العمل الميداني بواسطة ثلاثة فرق تألفت من عشرة جـــامعي بيانـــات مؤهلـــين تم تدريبهم لهذه الغاية، وثلاثة مشرفين من باحثي الجمعية العلمية الملكية، وغطت إحدى هـــذه الفـــرق محافظات الشمال (اربد، المفرق، جرش، وعجلون) وتألفت من جامعي بيانات ومشرف والثانيـــة غطت محافظات الوسط (عمان، الزرقاء البلقاء ومادبا) وتألفت من ستة جامعي بيانات ومشـــرفين والثالثة غطت محافظات الجنوب (الكرك ، الطفيلة ، معان ، والعقبة) وتألفت من جامعي بيانـــات ومشرف. وبالإضافة إلى عملية التدقيق الميداني للبيانات من قبل المشرفين تم تدقيق البيانات وترميزها وتجهيزها للإدخال في الحاسوب من قبل مدققين اثنين وبإشراف إدارة المشروع .

١-٢ الصعوبات التي واجهت فريق البحث

واجه فريق البحث في مرحلة العمل الميداني عدة صعوبات أهمها.

١ - عدم دقة عناوين المنشآت وأرقام هواتفها الأمر الذي أدي إلى مضاعفة الجهـــود والوقـــت للوصول إليها .

٢ - عدم وجود سجلات محاسبية دقيقة لدى الكثير من المنشآت الصناعية خاصة الفرديـــة الـــتي يعمل بها أقل من ثلاثة عمال من ضمنهم صاحب العمل أو أحد أفراد أسرته، الأمر الـــذي ضاعف من وقت تعبئة استمارات هذه الفئة لضرورة تقدير المتغـــيرات المرتبطـــة بالإنتـــاج ومدخلاته بصورة خاصة .

٣- تخوف بعض أرباب الصناعات من وصول المعلومات إلى دائرة ضريبة الدخـــل أو المؤسســـة العامة للضمان الاجتماعي الأمر الذي أدي إلى إضاعة الكثير من الوقت لاقناعهم. وفي حال

عدم القدرة على ذلك كان يتم استبدالهم على أساس الأقرب جغرافيا ضمن نفس الفئة من العينة .

٤ - رفض بعض المنشآت لمبدأ التعاون في تعبئة الاستمارة خاصة في المنشآت التي يعمل بها ٥٠ عامل فأكثر حيث لا يمكن استبدالهم لان هذه الفئة خضعت للمسح الشامل .

١-٣ معاملات الرفع

مع مراعاة كل ما تقدم خاصة ورش الميكانيك ومشاكلها والتي شكلت ما نسبته ٦ر٠٪، ٩ر١٪، ٠ر٣٢٪ من عينة كل من المنشآت التي يعمل بها ٥٠ عامل فأكثر و٢٠ - ٤٩ عامل واقل من ٢٠ عامل ، تمكن فريق البحث من جمع ٦٨٢ استمارة بحثية مقبولة منها ١٤٤ أو ما نسبته ٦ر٨٣٪ من المنشآت التي يعمل بها أكثر من ٥٠ عامل فأكثر و ٨٦ أو ما نسبته ٦ر٢٤٪ من المنشآت التي يعمل بها ٢٠-٤٩ عامل (٩ر٨١٪ من عينة هذه الفئة) و ٤٥٣ أو ما نسبته ٥ر٣٪ من المنشآت التي يعمل بها اقل من ٢٠ عامل (١ر٩٠٪ من عينة هذه الفئة) انظر الملحق ٢-١. وعليه يكون معامل رفع مجموع كل من المتغيرات الواردة في نتائج هذا المسح للوصول إلى حجم المتغير على مستوى المجتمع في حدود ٢ر١ للمنشآت التي يعمل في كل منها ٥٠ عامل فأكثر و ٣ر٣ للمنشآت التي يعمل في كل منها ٢٠- ٤٩ عامل و ٨ر٢٨ للمنشآت التي يعمل في كل منها اقل من ٢٠ عامل. وللتعرف على توزيع معاملات الرفع وفقا للمحافظات وفئة العاملين (الحجم) والنشاط الاقتصادي حسب التصنيف الدولي ISIC3 ، يمكن الرجوع للملحق رقم ٢-٢.

وفي هذا السياق لابد من التنويه إلى ان الدراسة ستتضمن نتائج المسح الميداني على مستوى العينة وليس المجتمع وذلك لأهمية هيكلية كل من المتغيرات وتوزيعاته، في خدمة أغراض هذا البحث وليس الرقم المطلق للمتغير بحد ذاته . وما على المهتمين بالرقم المطلق سوى ضرب نتيجة المسح للمتغير بمعامل رفعه الوارد بالملحق رقم ٢-٢) للحصول على قيمة المتغير للفئة على مستوى المملكة بدون الخدمات الصناعية، كما هو مبين في المثال التالي الذي يتضمن تقديراً لحجم القوى العاملة في قطاع الصناعة الأردني.

مثال: تقدير حجم القوى العاملة في قطاع الصناعة الأردني:

١- جدول رقم (١-١): معاملات رفع العينة

القطاع/الصناعة	صغير	متوسط	كبير
٠١ استخراجية	٢٥ر٠	٣ر٣	١ر٣
٠٢ غذائية	٣١ر٣	٤ر٠	١ر١
٠٣ ملبوسات	٢٧ر٤	٣ر٨	١ر١
٠٤ خشبية	٣٩ر١	٣ر٣	١ر٠
٠٥ ورقية	٣١ر٣	٣ر٣	١ر٠
٠٦ كيماوية	٢٨ر١	٤ر٧	١ر٢
٠٧ معدنية أساسية	٢٨ر٢	٤ر٨	١ر٣
٠٨ معدنية وماكينات	٢٨ر١	٥ر٠	١ر٨
٠٩ أخرى	٢٧ر٨	٣ر٣	١ر١
المجموع بدون الخدمات الصناعية	٢٨ر٨	٤ر١	١ر٢

٢- جدول رقم (١-٢): مجموع القوى العاملة على مستوى العينة

القطاع/الصناعة	صغير	متوسط	كبير	المجموع
٠١ استخراجية	٩	٢٥	١٤٤٢	١٤٧٦
٠٢ غذائية	٣٥٩	٢٧٩	٢٣١٨	٢٩٥٦
٠٣ ملبوسات	٤٦٤	٤٢٩	١٨٥٨	٢٧٥١
٠٤ خشبية	٤٠	٢	١٧٣	٢١٥
٠٥ ورقية	١٩٠	٥٢٥	١٢٩٥	٢٠١٠
٠٦ كيماوية	١٩٨	٢٢٠	٢٥٦٦	٢٩٨٤
٠٧ معدنية أساسية	٥٧٢	٣٢١	١٨٠٠	٢٦٩٣
٠٨ معدنية وماكينات	٤٧	٢٣	٦٨٢	٧٥٢
٠٩ أخرى	٣٦١	١٥٩	٢٦٨٦	٣٢٠٦
المجموع بدون الخدمات الصناعية	٢٢٤٠	١٩٨٣	١٤٨٢٠	١٩٠٤٣

٣- جدول رقم (١-٣): مجموع القوى العاملة على مستوى المجتمع

القطاع/الصناعة	صغير	متوسط	كبير	المجموع
٠١ استخراجية	٢٢٥	٨٣	١٩٢٣	٢٢٣١
٠٢ غذائية	١١٢٥٢	١١٢٩	٢٤٨٤	١٤٨٦٥
٠٣ ملبوسات	١٢٧٠٥	١٦٤٥	٢٠٦٤	١٦٤١٤
٠٤ خشبية	١٥٦٣	٧	١٧٣	١٧٤٢
٠٥ ورقية	٥٩٣٨	١٧٥٠	١٢٩٥	٨٩٨٣
٠٦ كيماوية	٥٥٦٩	١٠٣٩	٣١٧٠	٩٧٧٧
٠٧ معدنية أساسية	١٦١١١	١٥٣٨	٢٤٠٠	٢٠٠٤٩
٠٨ معدنية وماكينات	١٣٢٢	١١٥	١١٩٤	٢٦٣٠
٠٩ أخرى	١٠٠١٩	٥٣٠	٢٩٨٤	١٣٥٣٣
المجموع بدون الخدمات الصناعية	٦٤٧٠٣	٧٨٣٦	١٧٦٨٦	٩٠٢٢٥

الفصل الثاني: تصنيف أحجام الصناعات الأردنية

يعتبر قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة واحد من أهم القطاعات الاقتصادية المهيمنة خصوصا في الدول النامية لعدة اعتبارات منها:

- تنوع أنشطته ومنتجاته وتغلغلها في مختلف الأنشطة والفعاليات الاقتصادية.
- دورها التكميلي والمتجدد في توفير مدخلات واستيعاب مخرجات الصناعات الكبيرة.
- دورها الاختباري في التثبت من قدرة وكفاءة الابتكارات والاختراعات الجديدة وتكييفها بما يتلاءم واحتياجات الاقتصاد .
- ان كثرة عدد المنشآت في هذا القطاع تعتبر بحد ذاتها واحدة من أهم العناصر اللازمة لتحقيق التنافس وبالتالي تحقيق كل ما يترتب على هذه العملية من منافع اقتصادية .

اما عن تحديد حجم الصناعات بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة فيختلف من دولة إلى أخرى ، فقد أظهرت إحدى الدراسات ان هنالك اكثر من ٥٠ تعريفا مختلفا في ٧٥ دولة[1]. واذا ما عرفنا ان المحدد الرئيس لتلك التعريفات قد كان الغاية المنشودة من التصنيف، فانه يمكننا القول ان بإمكان الدولة الواحدة استخدام اكثر من تعريف أو محدد لأحجام صناعاتها . فإذا كان الهدف هو دراسة وتحليل راس المال فان هذا يقتضي التصنيف وفقا لحجم راس المال . اما اذا كان الهدف دراسة وتحليل التشغيل فان هذا الوضع سيقتضي التصنيف حسب عدد العاملي . وفي حين تقتضي دراسة وتحليل المساهمة في القيمة المضافة التصنيف حسب الإنتاجية، فأن دراسة وتحليل فرص العمل التي يحدثها الاستثمار تقتضي التصنيف حسب معدل رأس المال للعامل الواحد ... وهكذا.

اما في حالتنا هذه والتي تهدف إلى تحديد السبل الكفيلة بتعزيز المقدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الأردنية فان الوضع يبدو مختلفا نوعا ما، وذلك لكثرة العوامل الهامة المؤثرة في هذا الموضوع. فعنصر راس المال وإنتاجيته لا يقل أهمية عن عنصر العمل وإنتاجيته في مجال المقدرة التنافسية، خصوصا في دولة كالأردن تفتقر إلى عنصر راس المال وتخسر الكثير من مواردها الإنتاجية لتمويل استيراد هذا العنصر الحيوي من الخارج. وعليه ولغايات هذه الدراسة فاننا سنعتمد مؤشرا خاصا يأخذ

[1] International Trade Center UNCTAD/GATT, Exports from Small and Meduim enterprises in Developing Countries: Issues and Perspectives, ITC, Geneva 1989, p5.

بعين الاعتبار كل من مساهمة راس مال المنشأة، عدد عمالهـــا، ومبيعاتهـــا، في مجمـــل راس مـــال الصناعات الأردنية، عدد العاملين فيها ومبيعاتها، كمعيار لتحديد حجم الصناعة. وعلى الرغم مـــن أهمية هذا المعيار في مجال دراستنا هذه فانه لا بد لنا من عرض سريع لتصنيف حجـــم الصناعـــات الأردنية وفقا لمعايير مختلفة هي راس المال، التشغيل، المبيعات، الأتمتة، إنتاجية راس المال وإنتاجية العمل وذلك للتمكن من تحديد وتبرير المؤشر أو المعيار الأفضل لتصنيف أحجام الصناعات الأردنية.

وقبل الانتقال للحديث عن التصنيف وفقا للمعايير المختلفة لابد لنا من الإشارة هنا إلى اننـــا اعتمدنا الوسط الحسابي لقيمة المتغير المعتمد كمعيار ، في كافة الشركات أساسا للتصنيف في كافـــة المعايير وذلك لتوحيد منهجية التصنيف. ولتقليل اثر التطرف في صغر أو كبر قيمة المتغـــير المعتمـــد كمعيار في بعض الشركات مقارنة بالمعدل العام لمثيله في كافة الشركات على نتائج التصنيف ، فقـــد عمدنا إلى استثناء هذه القيم وافترضنا عدم وجودها. اما عن طريقه حساب الحدود الدنيا والحـــدود العليا لأحجام الشركات فكانت على النحو التالي:

أ - تم حساب الوسط الحسابي لقيمة المتغير المستخدم كمعيار في تحديد الحجم، لكافة المؤسسات (س ٠)

ب - تم حساب الوسط الحسابي لقيمة المتغير المستخدم كمعيار في تحديد الحجم للمؤسسات حيث قيمة المتغير المعني اقل من (س٠) وليكن س١ ليمثل الحد الأعلى للحجم الصغـــير والأدنـــى للحجم المتوسط للمتغير المعني.

ج - تم حساب الوسط الحسابي لقيمة المتغير المستخدم كمعيار في تحديد الحجم للمؤسسات حيث قيمة المتغير المعني اكبر من (س٠) وليكن س٢ ليمثل الحد الأعلى للحجم المتوسط الأدنـــى للحجم الكبير للمتغير المعني.

وعليه قمنا بحساب حدود الأحجام وكانت على النحو المبين في الجدول رقم (١-٠) التالي:

جدول رقم (٢-٠): الحدود الدنيا والعليا المحددة لأحجام الصناعات الأردنية وفقاً لمعايير مختلفة

	الصناعات الصغيرة		الصناعات المتوسطة		الصناعات الكبيرة	
المؤشر	أدنى	أعلى قيمة	أدنى قيمة (أكبر من)	أعلى قيمة	أدنى قيمة (أكبر من)	أعلى (قيمة)
رأس المال(١)	-	٢٩ر٦٠٠	٢٩ر٦٠٠	٢٥٧٠ر٩	٢٥٧٠ر٩	-
عدد العاملين (٢)	-	٣	٣	١٤	١٤	-
المبيعات (١)	-	٨ر٥٠٠	٨ر٥٠٠	١٦٦ر٠٠٠	١٦٦ر٠٠٠	-
رأس المال/العمل	-	١ر٥٠٠	١ر٥٠٠	١٤ر٨٠٠	١٤ر٨٠٠	-
المبيعات/العمل(٣)	-	٧٥٠٠	٧٥٠٠	٩٠١٥٠٠	٩٠١٥٠٠	-
المبيعات/رأس المال (٤)	-	٥٥١	٥٥١	٧١٧ر٩	٧١٧ر٩	-
المؤشر الموزون(٣)	-	١ر٧٣٢	١ر٧٣٢	١٥ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	-

(١) ألف دينار

(٢) عامل

(٣) ألف دينار/عامل

(٤) دينار/دينار

(٥) نقطة (تم التثقيل بنسبة كل من رأس المال وعدد العاملين والمبيعات في المنشآة من مجمل رأس المال وعدد العاملين والمبيعات في كافة الصناعات الأردنية ولو رمزنا إلى كل من النسب الثلاثة بالرموز م١، م٢ وم٣، فان المؤشـــر المـــوزون م يكـــون مساوياً ل(م١×م٢×م٣× ١٠٠٠). هذا وتجدر الإشارة إلى ان عملية الضرب بـــ(١٠٠٠) جاءت لتكبير الرقـــم وجعلـــه مقروءاً).

والآن دعنا نستعرض توزيع الصناعات الأردنية بين فئات الحجوم سالفة الذكر وفقا للمعايير المختلفة التي تم استخدامها.

٢-١ معيار رأس المال

أظهرت نتائج المسح الميداني كما يتضح من الجدول رقـــم (٢-١) ان نســـبة الصناعـــات الأردنية الصغيرة (وفقا لتحديد الحجم براس المال) تصل إلى حوالي ٣ر٦٧٪ من مجمل الصناعـــات الأردنية. ونظراً لصغر هذه الصناعات النسبي من حيث راس المال، فان رأسمالها لم يتجاوز ٧ر٣٪ من مجمل راس المال الصناعي الأردني. أما الصناعات المتوسطة والكبيرة فقد شكلتا ما نسبته ١ر٢٩٪ و ٥ر٣ ٪ من مجمل عدد المنشآت الصناعية الأردنية. وعلى الرغم من انخفاض نسبة المنشآت الصناعيـــة الكبيرة من مجمل عدد المنشآت الصناعية في الأردن فأن ضخامة رساميل هذه الصناعـــات جعلتهـــا

تستحوذ على ٢ر٨٢٪ من مجمل رساميل المنشآت الصناعية الأردنية. أما النسبة الباقية من مجمل رساميل الصناعات الأردنية والبالغة ٠ر١٤٪ فتعود للمنشآت الصناعية الأردنية المتوسطة. ووفقا لهذا المعيار استحوذت كل من الصناعات الصغيرة ، المتوسطة والكبيرة على حوالي ٢ر٣٩٪ ، ٠ر٣٥٪ و ٨ر٢٥٪ من مجمل القوى العاملة في الصناعات الأردنية وشكلت مبيعات كل منها ٩ر٤٤٪، ٨ر٢٩٪، ٢ر٢٥٪ من مجمل مبيعات الصناعات الأردنية على الترتيب (انظر الجدول ٢-١).

جدول رقم (٢-١): التوزيع النسبي لبعض المتغيرات الإنتاجية في المنشأة الصناعية الأردنية حسب الحجم والنشاط الاقتصادي وفقاً لتصنيف الحجم حسب معيار رأس المال

الحجم	عدد المؤسسات ٪	المبيعات ٪	عدد العاملين ٪	رأس المال ٪	إنتاجية رأس المال دينار/دينار	إنتاجية العامل (ألف دينار/عامل)	رأس المال لكل عامل (ألف دينار/عامل)
صغير	٦٧ر٣	٤٤ر٩	٣٩ر٢	٣ر٧	٤٨ر٨	٥٥ر٨	١ر١
متوسط	٢٩ر١	٢٩ر٨	٣٥ر٠	١٤ر٠	٨ر٧	٤١ر٦	٤ر٨
كبير	٣ر٥	٢٥ر٢	٢٥ر٨	٨٢ر٢	١ر٣	٤٧ر٧	٣٨ر١
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٤ر١	٤٨ر٧	١٢ر٠

وفي حين بلغ معدل راس المال لكل عامل في كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ١ر١ و ٤ر٨ و ٣٨ر١ ألف دينار على الترتيب كانت إنتاجية راس المال في الصناعات الكبيرة هي الأدنى و لم تتجاوز ١ر٣ دينار/دينار من راس المال مقابل ٤٨،٨ و ٨،٧ دينار لكل دينار مستثمر في الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الترتيب اما إنتاجية العمل فقد كانت متقاربة في الأحجام الثلاثة حيث بلغت ٥٥ر٨ و ٤١ر٦ و ٤٧ر٧ ألف دينار لكل عامل في كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على الترتيب (انظر الجدول ٢-٢).

٢-٢ معيار عدد العاملين

يشير الجدول رقم (٢-٠) إلى ان المنشآت الصناعية الصغيرة هي تلك التي يصل عدد مستخدميها إلى ٣ أشخاص وفقا لمعيار عدد العاملين ، الذي احتسب على أساس معدل عدد العاملين في المنشأة الصناعية الأردنية الواحدة كما أسلفنا ووفقا لهذا المعيار في تحديد حجم الصناعة، يشير

الجدول (٢-٠) إلى الصناعات الأردنية المتوسطة هي تلك التي تستخدم عددا من العمال يتراوح بين ٣ و ١٤ عامل، والكبيرة هي التي تستخدم عددا يزيد عن ١٤ عامل. ووفقا لهذه المحددات نلاحظ من الجدول (٢-٢) ان المنشآت الصناعية الأردنية الصغيرة تشكل حوالي ٤ر٥٩٪ من مجمل المنشآت الصناعية الأردنية اما النسبة الباقية فتمثل المنشآت الصناعية المتوسطة (٩ر٣٤٪) والكبيرة (٧ر٥٪) .

جدول رقم (٢-٢): التوزيع النسبي لبعض المتغيرات الإنتاجية في المنشأة الصناعية الأردنية حسب الحجم والنشاط الاقتصادي وفقاً لتصنيف الحجم حسب معيار عدد العاملين

الحجم	عدد المؤسسات ٪	المبيعات ٪	عدد العاملين ٪	رأس المال ٪	إنتاجية رأس المال دينار/دينار	إنتاجية العامل (ألف دينار/عامل)	رأس المال لكل عامل (ألف دينار/عامل)
صغير	٥٩ر٤	٣٧ر٨	٢٣ر٧	٨ر٥	٢٦ر٣	٧٧ر٨	٣ر٠
متوسط	٣٤ر٩	٢٢ر٥	٤٠ر٥	١٤ر٢	٦ر٥	٢٧ر١	٤ر٢
كبير	٥ر٧	٣٩ر٧	٣٥ر٩	٨٠ر٠	٢ر٠	٥٤ر٠	٢٦ر٧
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٤ر١	٤٨ر٧	١٢ر٠

واعتمادا على تعريف حجم الصناعة وفقا لعدد العاملين فيها، فأن كل من الصناعات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة تستحوذ على حوالي ٨ر٥٪ ، ٢ر١٤٪، ٠ر٨٠٪ من مجمل الرأسمال الصناعي الأردني وتساهم بحوالي ٨ر٣٧٪، ٥ر٢٢٪، ٧ر٣٩ من مجمل المبيعات الصناعية الأردنية وتستخدم حوالي ٧ر٢٣٪، ٥ر٤٠٪، ٩ر٣٥٪ من مجمل القوى العاملة في الصناعة الأردنية لكل منها على التوالي.

وعلى الرغم من تدني معدل راس المال لكل عامل في الصناعات الصغيرة (٣ ألف دينار) مقابل ٢ر٤ ألف دينار في الصناعات المتوسطة ٧ر٢٦ ألف دينار في الصناعات الكبيرة، الا ان إنتاجية راس المال في الصناعات الصغيرة كانت الأعلى حيث وصلت إلى ٣ر٢٦ دينار/دينار من راس المال مقابل ٥ر٦ و ٠ر٢ دينار من راس المال في كل من الصناعات المتوسطة والكبيرة .كما أظهرت المنشآت الصناعية الصغيرة تفوقا في إنتاجية العمل والتي وصلت إلى ٨ر٧٧ ألف دينار/عامل مقابل ١ر٢٧ ألف دينار في الصناعات المتوسطة و ٠ر٥٤ ألف دينار في الصناعات الكبيرة (انظر الجدول ٢-٢).

٢-٣ معيار المبيعات

أشرنا في السابق إلى ان بعض الدول تعتمد حجم المبيعات مؤشرا لتصنيف حجم صناعاتها . وبتطبيق هذا المعيار لتحديد حجم الصناعات الأردنية وجدنا ان الصناعات الصغيرة في الأردن هي تلك التي لا تتجاوز مبيعاتها ٨ر٥ ألف دينار سنويا . اما المتوسطة فهي تلك الصناعات التي يتراوح حجم مبيعاتها ما بين اكثر من ٨ر٥ ألف دينار سنويا و ١٦٦ ألف دينار. اما الصناعات التي يزيد حجم مبيعاتها عن ١٦٦ ألف دينارا سنويا فهي صناعات كبيرة (انظر الجدول ٢-٠) .

وبناء على تلك المعطيات واعتمادا على نتائج المسح الميداني ، تبين ان الصناعات الأردنية الصغيرة تشكل حوالي ٢ر٦٨ من مجمل الصناعات الأردنية وتساهم بحوالي ٥ر٢٪ فقط من مجمل مبيعاتها (الجدول ٢-٣). ويتضح من هذا الجدول ان الصناعات المتوسطة تشكل حوالي ٨ر٢٩٪ من مجمل الصناعات الأردنية وتساهم بحوالي ٦ر٣١٪ من مجمل مبيعاتها. اما النسبة الباقية والبالغة ٠ر٢٪ فهي صناعات كبيرة وفقا لمعيار المبيعات وتساهم بحوالي ٨ر٦٥٪ من مجمل مبيعات الصناعات الأردنية. ووفقا لهذا المعيار (حجم المبيعات) بلغ نصيب كل من الصناعات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة حوالي ٢ر٨٪ ، ٩ر٦٠٪، ٠ر٣١٪ من مجمل الرأسمال الصناعي الأردني وحوالي ١ر٣٨، ٥ر٥٢، ٤ر٩٪ من مجمل عدد العاملين في قطاع الصناعة الأردني لكل منها على التوالي.

جدول رقم (٢-٣) التوزيع النسبي لبعض المتغيرات الإنتاجية في المنشأة الصناعية الأردنية حسب الحجم والنشاط الاقتصادي وفقاً لتصنيف الحجم حسب معيار المبيعات

الحجم	عدد المؤسسات ٪	المبيعات ٪	عدد العاملين ٪	رأس المال ٪	إنتاجية رأس المال دينار/دينار	إنتاجية العامل (ألف دينار/عامل)	رأس المال لكل عامل (ألف دينار/عامل)
صغير	٢ر٦٨	٥ر٢	١ر٣٨	٢ر٨	١ر٣	٣ر٣	٦ر٢
متوسط	٨ر٢٩	٦ر٣١	٥ر٥٢	٦ر٦٠	١ر٢	٤ر٢٩	٩ر١٣
كبير	٠ر٢	٨ر٦٥	٤ر٩	٠ر٣١	٧ر٨	٤ر٣٤١	٤ر٣٩
المجموع	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٤ر١	٧ر٤٨	٠ر١٢

وبلغت إنتاجية كل من عنصري العمل وراس المال ٣ر٣ ألف دينار/عامل و ٣ر١ دينار/دينار في الصناعات الصغيرة و ٤ر٢٩ ألف دينار/عامل و ٢ر١ دينار/دينار في الصناعات المتوسطة و ٤ر٣٤١ ألف دينار/عامل و ٧ر٨ دينار / دينار في الصناعات الكبيرة على الترتيب. اما معدل راس المال لكل عامل فقد بلغ ٦ر٢ و ٩ر١٣ و ٤ر٣٩ ألف دينار/عامل في كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على التوالي.

٢-٤ معيار معدل مساهمة الدينار الواحد من راس المال في المبيعات (إنتاجية رأس المال)

يستخدم معيار مساهمة راس المال في المبيعات لتصنيف الصناعات في الحالات التي تقتضي التعرف على إنتاجية راس المال في المنشآت الصناعية وبالتالي تحديد مساهمته في النشاط الصناعي.

ووفقا لهذا المعيار اعتبرت المنشآت التي يصل معدل عائد الدينار من راس مالها إلى ١ر٥ دينار من مبيعاتها، صناعات صغيرة وأعتبرت تلك التي يزيد هذا المعدل فيها عن ١ر٥ دينار ويصل إلى ٩ر٧١٧ دينار صناعات متوسطة. وفي حال تجاوز عائد الدينار الواحد من راس مال المنشأة الصناعية مبلغ ٩ر٧١٧ دينار من مبيعاتها فان هذه المنشأة تكون كبيرة (انظر الجدول ٢-٠). وبناء على هذه الحدود، يلاحظ المتتبع للجدول رقم (٢-٤) ان الصناعات الصغيرة وفقا لهذا المعيار تشكل حوالي ثلثي الصناعات الأردنية (٩ر٦٦٪) لم يتجاوز معدل عائد الدينار المستثمر في كل منها ٦ر٠ دينار من مبيعاتها. وتستحوذ هذه الصناعات على ٦ر٩٣٪ من مجمل راس مال الصناعات الأردنية وعلى حوالي ٣ر١٤٪ من مبيعاتها. أما الصناعات المتوسطة فتشكل حوالي ٦ر٣١ من مجمل عدد المنشآت الصناعية في الأردن ويبلغ معدل عائد مبيعات كل منها حوالي ١ر٢٩ دينار/دينار من راس مالها. وتصل نسبة كل من راس مال هذه الصناعات ومبيعاتها إلى ٣ر٦٪ و ٧ر٤٤٪ من مجمل راس مال ومبيعات الصناعات الأردنية. وتأتي الصناعات الكبيرة من حيث عدد المنشآت في المرتبة الثالثة وفقا لمعيار معدل عائد المبيعات إلى راس المال، حيث بلغت نسبتها حوالي ٥ر١٪ من مجمل عدد المنشآت الصناعية الأردنية ساهمت بحوالي ٠ر٤١ من مجمل المبيعات واستوعبت ٨ر١٪ من مجمل القوى العاملة.

جدول رقم (٢-٤): التوزيع النسبي لبعض المتغيرات الإنتاجية في المنشأة الصناعية الأردنية حسب الحجم والنشاط الاقتصادي وفقاً لتصنيف الحجم حسب معيار إنتاجية رأس المال

الحجم	عدد المؤسسات ٪	المبيعات ٪	عدد العاملين ٪	رأس المال ٪	إنتاجية رأس المال دينار/دينار	إنتاجية العامل (ألف دينار/عامل)	رأس المال لكل عامل (ألف دينار/عامل)
الصغير	٦٦ر٩	١٤ر٣	٦٢ر٣	٩٣ر٦	٠ر٦	١١ر٢	١٨ر٠
متوسط	٣١ر٦	٤٤ر٧	٣٥ر٩	٦ر٣	٢٩ر١	٦٠ر٧	٢ر١
كبير	١ر٥	٤١ر٠	١ر٨	٠ر١	١٦٧٩ر٧	١٠٩٧ر٧	٠ر٧
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٤ر١	٤٨ر٧	١٢ر٠

اما معدل المبيعات إلى راس المال في هذه الصناعات فقد وصل إلى حوالي ١٦٧٩ر٧ دينار/ دينار من راس المال، نظراً لارتفاع نسبة المبيعات وتدني نسبة راس المال من مجمل مبيعات ورساميل الصناعات الأردنية.

ووفقا لهذا التعريف تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة المستخدم الأكبر للقوى العاملة الصناعية حيث تستوعب الأولى حوالي ٦٢ر٣٪ والثانية ٣٥ر٩٪ من مجمل القوى العاملة في الصناعات الأردنية. (انظر الجدول ٢-٤).

٢-٥ معيار معدل مساهمة العامل الواحد في المبيعات (إنتاجية العامل)

يستخدم معيار معدل مساهمة العامل الواحد في المبيعات لتصنيف الصناعات في الحالات التي تقتضي التعرف على إنتاجية العمال في المنشآت الصناعية وبالتالي مساهمتهم في النشاط الصناعي.

ووفقا لهذا التعريف اعتبرت المنشآت التي يصل نصيب العامل من مبيعات كل منها إلى ٧٥٠٠ دينار منشآت صغيرة . اما تلك المنشآت التي يزيد نصيب العامل من مبيعات كل منها عن ٧٥٠٠ دينار ويصل إلى ٩٠١ر٥ ألف دينار فقد اعتبرت صناعات متوسطة ، واعتبرت المنشآت التي يزيد في كل منها هذا المعدل عن ٩٠١ر٥ ألف دينار منشآت كبيرة (انظر الجدول ٢-٠). وبناء على هذه الحدود يلاحظ المتتبع للجدول رقم (٢-٥) ان الصناعات الصغيرة وفقا لهذا المعيار تشكل حوالي ثلثي الصناعات الأردنية (٦٥ر٦٪ من مجموع عدد الصناعات) بلغ معدل نصيب العامل من مبيعاتها حوالي

٣ر٣ ألف دينار، ولا تتجاوز مساهمة هذه الصناعات في مجمل مبيعات الصناعات الأردنية ٣ر٣٪، وتستوعب حوالي ٤٨ر٤٪ من مجمل القوى العاملة في الصناعات الأردنية. اما الصناعات المتوسطة وفقا لإنتاجية العامل، فتشكل حوالي ٢ر٣٢٪ من مجمل عدد المنشآت الصناعية في الأردن ، بلغ معدل نصيب العامل من مبيعاتها حوالي ٩ر٥٢ ألف دينار . وتصل نسبة كل من مبيعاتها وعدد العاملين فيها إلى ١ر٥٥٪ من مجمل مبيعات الصناعة ٨ر٥٠٪ من مجمل عدد العاملين في الصناعة في الأردن.

جدول رقم (٢-٥): التوزيع النسبي لبعض المتغيرات الإنتاجية في المنشأة الصناعية الأردنية حسب الحجم والنشاط الاقتصادي وفقاً لتصنيف الحجم حسب معيار إنتاجية العامل

الحجم	عدد المؤسسات ٪	المبيعات ٪	عدد العاملين ٪	رأس المال ٪	إنتاجية رأس المال دينار/دينار	إنتاجية العامل (ألف دينار/عامل)	رأس المال لكل عامل (ألف دينار/عامل)
صغير	٦٥ر٦	٣ر٣	٤٨ر٤	١٢ر٣	١ر١	٣ر٣	٣ر٠
متوسط	٣٢ر٢	٥٥ر١	٥٠ر٨	٨٧ر٥	٢ر٦	٥٢ر٩	٢٠ر٦
كبير	٢ر٢	٤١ر٦	٠ر٨	٠ر٢	٨٠٩ر٣	٢٥١٧ر٤	٣ر١
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر	١٠٠ر٠	٤ر١	٤٨ر٧	١٢ر٠

وتأتي الصناعات الكبيرة في المرتبة الثالثة من حيث عدد المنشآت والتي لا تتجاوز ٢ر٢٪ من مجمل عدد المنشآت الصناعية الأردنية . وعلى الرغم من هذا فانها تعتبر من المنشآت النشيطة وفقا لمعيار معدل المبيعات للعامل الواحد والذي وصل فيها إلى حوالي ٢٥١٧ر٤ ألف دينار لكل عامل خلال عام ١٩٩٤ حيث ساهمت بحوالي ٦ر٤١٪ من مجمل المبيعات الصناعية الأردنية. اما استيعابها (الصناعات الكبيرة) للعمالة فقد كان محدودا و لم يتجاوز ٨ر٠٪ من مجمل عدد العاملين في الصناعات الأردنية في الوقت الذي يشكل عددها ٢ر٢٪ من مجمل عدد المنشآت الصناعية الأردنية .

ولو نظرنا إلى نصيب كل من الأحجام الصناعية الثلاثة وفقا لمعيار إنتاجية العامل ، لأمكننا القول ان الصناعات المتوسطة هي الأكثر كثافة في راس المال حيث يصل نصيبها إلى ٨٧ر٥٪ من مجمل راس المال الصناعات الأردنية في حين لا تتجاوز نسبة عددها ٣٢ر٢٪ من مجمل المنشآت الصناعية الأردنية، في حين تستحوذ كل من الصناعات الصغيرة والكبيرة على ١٢ر٣٪ و ٢ر٠٪ فقط

من مجمل راس مال الصناعات الأردنية في الوقت الذي تشكل فيه كل منها ٦ر٦٥٪ و ٢ر٢٪ من مجمل الصناعات الأردنية على الترتيب.

وبطبيعة الحال انعكس هذا الوضع على معدل راس المال للعامل الواحد حيث وصل في المنشآت الصناعية المتوسطة إلى ٢٠ر٦ ألف دينار لكل عامل مقابل ٣ر٠ و ١ر٣ ألف دينار لكل عامل في كل من الصناعات الصغيرة والكبيرة على الترتيب .

ويلاحظ المتتبع للجدول رقم ٢-٥ التباين الكبير في إنتاجية راس المال والذي مال لصالح المنشآت الكبيرة حيث بلغ ٣ر٨٠٩ دينار لكل من راس المال مقابل ١ر١ و ٦ر٢ دينار في كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

٢-٦ معيار معدل راس المال للعامل الواحد (راس المال/ العمل)

يعتبر هذا المعيار من المعايير الهامة في تحديد حجم الصناعة ، لأنه يأخذ بعين الاعتبار كلا من حجم راس المال وعدد العاملين في المنشآت الصناعية عند تحديد حجومها. ويستخدم هذا المعيار بصورة رئيسة لغايات التخطيط وتحديد فرص العمل التي يمكن ان يحدثها الاستثمار.

يشير الجدول (٢-٠) إلى ان المنشآت الصغيرة وفقا لهذا المعيار هي تلك المنشآت التي يصل فيها معدل حصة العامل إلى مبلغ ١٥٠٠ دينار من راس مالها . اما المنشآت المتوسطة فهي تلك المنشآت التي يتجاوز معدل نصيب العامل من رأسمالها ١٥٠٠ دينار ويصل إلى ١٤٨٠٠ دينار . واذا زاد معدل نصيب العامل من راس مال المنشأة عن ١٤٨٠٠ دينار توصف بانها منشأة كبيرة وفقا لهذا المعيار. وبناء عليه، يلاحظ المتتبع للجدول رقم (٢-٦) ان المنشآت الصناعية الأردنية الصغيرة. تشكل حوالي ٨ر٥٠٪ من مجمل المنشآت الصناعية في الأردن، ويصل معدل راس المال الكلي إلى مجمل عدد العاملين في هذه الصناعات إلى ٨٠٠ دينار / عامل. وبلغت نسبة كل من راس مال الصناعات الصغيرة ، عدد العاملين فيها و مبيعاتها ٣ر٠٪ ، ١ر٤٣٪ و٦ر٤٢٪ من مجموع كل من مثيلاتها على الترتيب.

جدول رقم (٢-٦): التوزيع النسبي لبعض المتغيرات الإنتاجية في المنشأة الصناعية الأردنية حسب الحجم والنشاط الاقتصادي وفقاً لتصنيف الحجم حسب معيار رأس المال لكل عامل

الحجم	عدد المؤسسات ٪	المبيعات ٪	عدد العاملين ٪	رأس المال ٪	إنتاجية رأس المال دينار/دينار	إنتاجية العامل (ألف دينار/عامل)	رأس المال لكل عامل (ألف دينار/عامل)
صغير	٨ر٥٠	٦ر٤٢	١ر٤٣	٠ر٣	٦ر٥٨	٢ر٤٨	٨ر٠
متوسط	٤ر٤٤	٠ر٣٧	٠ر٣٩	٥ر١٧	٦ر٨	٢ر٤٦	٤ر٥
كبير	٩ر٤	٤ر٢٠	٩ر١٧	٥ر٧٩	١ر٠	٥ر٥٥	١ر٥٣
المجموع	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	ر١٠٠	٠ر١٠٠	١ر٤	٧ر٤٨	٠ر١٢

ويشير الجدول (٢-٦) إلى ان نسبة كل من الصناعات المتوسطة والكبيرة وفقا لمعيار معدل حصة العامل من راس مال المنشأة ، قد بلغت ٤ر٤٤٪ و ٩ر٤٪ من مجمل الصناعات الأردنية. كما بلغ معدل راس المال للعامل الواحد ٤ر٥ و ١ر٥٣ ألف دينار لكل عامل في كل منها على الترتيب. وفي حين بلغ نصيب الصناعات المتوسطة من مجمل راس المال الصناعي الأردني ومن مجمل عدد العاملين في الصناعات الأردنية ٥ر١٧٪ و ٠ر٣٩٪، فأن نصيب الصناعات الكبيرة من كل منها قد بلغ ٥ر٧٩٪ و ٩ر١٧٪ على الترتيب. ووفقا لهذا المعيار تعتبر الصناعات الصغيرة المساهم الأكبر في المبيعات الصناعية الأردنية حيث يصل نصيبها من هذه المبيعات إلى ٦ر٤٢٪، في حين لا يتجاوز نصيب كل من الصناعات المتوسطة والكبيرة ٠ر٣٧٪ و ٩ر٢٠٪ من المبيعات الصناعية الأردنية على الترتيب.

وفي حين تقاربت إنتاجية العمل في الأحجام الثلاثة حيث بلغت ٢ر٤٨، ٢ر٤٦ و ٥ر٥٥ ألف دينار/عامل على الترتيب، مالت إنتاجية راس المال لصالح الصناعات الصغيرة حيث بلغت ٦ر٥٨ دينار/دينار من راس المال مقابل ٦ر٨ دينار في الصناعات المتوسطة و ١ر٠ دينار في الصناعات الصغيرة (الجدول ٢-٦).

٢-٧ المؤشر الموزون

لاحظنا خلال عرضنا للمؤشرات السابقة تباين النتائج المرتبطة بأحجام الصناعات وفقا للمعيار المستخدم لتصنيفها. وعلى الرغم من هذا التباين فان كل من تلك المعايير يعتبر معقولا لأنه يفي بالغرض الذي يستخدم من اجله. أما عند الحاجة للتعرف على أحجام الصناعات لغاية تعزيز المقدرة التنافسية للمنشآت الصناعية خصوصا الصغيرة والمتوسطة منها فان الأمر يغدو مختلفا، لان المقدرة التنافسية تحددها عدة عوامل ترتبط بالواقع الإنتاجي الصناعي ومحدداته مثل عناصر الإنتاج وعلاقاته، الإنتاجية، التسويق والمبيعات ...الخ . من هنا اعتمدنا على مؤشر موزون يأخذ بعين الاعتبار راس المال، عدد العاملين ، والمبيعات السنوية . اما وزن أو ثقل المنشأة فقد تم احتسابه على أساس نسبة راس مالها من مجمل راس مال الصناعات مضروبا في نسبة عدد العاملين فيها من مجمل عدد العاملين في الصناعات مضروبا في نسبة مبيعاتها من مجمل مبيعات الصناعات أو بعبارة أخرى (ث أ=(س١أ × س٢أ ×س٣أ)×١٠٠٠) حيث أن :

ث أ = ثقل المنشأة أ

س١أ = نسبة راس مال المنشأة أ من مجمل راس المال الصناعي الأردني .

س٢أ = نسبة عدد العاملين في المنشأة أ من مجمل عدد العاملين في الصناعة الأردنية .

س٣أ = نسبة مبيعات المنشأة أ من مجمل المبيعات الصناعية الأردنية

واعتماد على هذا قمنا بحساب حدود أحجام الصناعات الأردنية حيث تبين ان المنشآت التي يصل وزن مؤشرها إلى ١ر٧٣٢ نقطه هي صناعات صغيرة. وتلك التي يزيد وزن مؤشرها عن ١ر٧٣٢ ويصل إلى ١٥ر٠ نقطة تعتبر صناعات متوسطة . اما الصناعات الكبيرة فهي تلك الصناعات التي يزيد وزن مؤشرها عن ١٥ر٠ نقطة (انظر الجدول رقم ٢-٠). وبناء على هذه المعطيات فقد تبين ان الصناعات الأردنية الصغيرة تشكل حوالي ٦٠٪ من مجمل المنشآت الصناعية الأردنية يليها من حيث الأهمية العددية المنشآت الصناعية المتوسطة (٣٨ر٦٪)، أما المنشآت الصناعية الكبيرة وفقا لهذا المعيار فلم تتجاوز نسبتها ١ر٣٪ من مجمل عدد المنشآت الصناعية الأردنية (٢-٧). واذا ما أخذنا المساهمة بالنشاط الاقتصادي بعين الاعتبار فأننا نجد ان المنشآت الصناعية المتوسطة هي الأهم، حيث استحوذت على ٦٤ر٩٪ من مجمل مبيعات الصناعات الأردنية وأستوعبت حوالي ٥٠ر٨٪ من إجمالي القوى العاملة في الصناعة و لم يتجاوز راس مالها ٣٠ر٩٪ من إجمالي رأسمال قطاع الصناعة الأردني، في حين لم تساهم المنشآت الصناعية الكبيرة بأكثر من ٣٣ر٢٪ من مجمل المبيعات الصناعية و لم تستوعب اكثر من ١٩ر١٪ من القوى العاملة في الصناعة في حين شكل راس مالها حوالي ٦٢ر٠٪

من مجمل راس مال الصناعة الأردنية. أما الصناعات الصغيرة وعلى الرغم من عدم امتلاكها الا لحوالي ٧ر٢٪ من مجمل راس مال الصناعة الأردنية فلم تساهم الا بحوالي ١ر٩٪ من مجمل مبيعات الصناعة الأردنية واستوعبت حوالي ٣٠ر٢ من مجمل القوى العاملة في الصناعة .

جدول رقم (٢-٧): التوزيع النسبي لبعض المتغيرات الإنتاجية في المنشأة الصناعية الأردنية حسب الحجم والنشاط الاقتصادي وفقاً لتصنيف الحجم حسب معيار المؤشر الموزون

الحجم	عدد المؤسسات ٪	المبيعات ٪	عدد العاملين ٪	رأس المال ٪	إنتاجية رأس المال دينار/دينار	إنتاجية العامل (ألف دينار/عامل)	رأس المال لكل عامل (ألف دينار/عامل)
صغير	٦٠ر٠	١ر٩	٣٠ر٢	٧ر٢	١ر١	٣ر١	٢ر٨
متوسط	٣٨ر٦	٦٤ر٩	٥٠ر٨	٣٠ر٩	٨ر٦	٦٢ر٣	٧ر٣
كبير	١ر٣	٣٣ر٢	١٩ر١	٦٢ر٠	٢ر٢	٨٤ر٨	٣٨ر٩
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٤ر١	٤٨ر٧	١٢ر٠

وفي حين بلغ معدل رأس المال لكل عامل في كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ٢ر٨ و ٧ر٣ و ٣٨ر٩ ألف دينار على الترتيب، كانت إنتاجية رأس المال في كل من الصناعات الكبيرة والصغيرة متدنية و لم تتجاوز ٢ر٢ دينار/دينار في الأولى و١ر١ دينار/دينار في الثانية في الوقت الذي وصلت فيه إلى ٨ر٦ دينار/دينار في الصناعات المتوسطة. اما إنتاجية العمل فقد سجلت ارتفاعا ملحوظا في كل من الصناعات الكبيرة (٨٤ر٨ ألف دينار/عامل) والمتوسطة (٦٢ر٣ ألف دينار/عامل) مقابل ٣ر١ ألف دينار/عامل في الصناعات الصغيرة (الجدول ٢-٧) .

الفصل الثالث: الواقع الإنتاجي للصناعات الأردنية

٣-١ توزيع المنشآت الصناعية حسب الملكية وفترة التأسيس والنشاط الاقتصادي

لقد تم توزيع استبانة المسح الميداني للقطاع الصناعي على عينة قصدية شملت ستمائة واثنان وثمانون شركة صناعية ذات أحجام مختلفة حسب عدد العاملين[١] ولجميع النشاطات أو القطاعات في الصناعة[٢].

ويشير الملحق (٣-٠) تركز الشركات الصناعية في قطاع الصناعات المعدنية الأساسية حيث بلغ عدد الشركات (١٩٠) شركة أو ما نسبته ٩ر٢٧٪ من مجموع الشركات، يلي ذلك الشركات في الصناعات الأخرى غير المصنفة حيث بلغ عددها (١٢٨) شركة أو ما نسبته ٨ر١٨٪ من إجمالي عدد الشركات في العينة التي شملها المسح الميداني. كما نال كل من قطاع صناعة المنسوجات والألبسة الجاهزة والصناعات الجلدية وقطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ نسبة لا بأس بها من الشركات حيث بلغ عددها (١٢٢) و (١٠٩) أو ما نسبته ٩ر١٧٪ و ٠ر١٦٪ على التوالي. وفي هذه القطاعات كان للشركات صغيرة الحجم في قطاعات: الصناعات المعدنية الأساسية والصناعات الأخرى (غير المصنفة) وصناعة المنسوجات والألبسة الجاهزة والجلدية والصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، كان لها النسبة الكبرى مقارنة مع الشركات الكبيرة ومتوسطة الحجم، حيث بلغ عدد تلك الشركات في كل منها ١٥٠، ١٠٩، ٨٤ و ٦٧ أو ما نسبته ١ر٣٣٪، ١ر٢٤٪، ٥ر١٨٪ و ٨ر١٤٪ من مجمل الصناعات الصغيرة على التوالي، (الجدول ٣-١).

---

[١] أ- كبير ويعني المؤسسات التي يعمل فيها ٥٠ عامل فأكثر.

ب- متوسط ويعني المؤسسات التي يعمل فيها ٢٠-٤٩ عامل.

ج- صغير ويعني المؤسسات التي يعمل فيها أقل من ٢٠ عامل.

(أنظر المسح الميداني/الفصل الأول).

[٢] اعتمد التصنيف الصناعي الدولي الموحد/التنقيح الثاني ISIC2 لهذه الغاية.

اما الشركات متوسطة الحجم فقد تركزت في كل من قطاع صناعة الألبسة، المعدنية الأساسية، الغذائية والكيماوية حيث بلغ عددها في كل من هذه القطاعات ٢٠، ١٦، ١٤ و ١٢ شركة أو ما نسبته ٣ر٢٣٪، ٦ر١٨٪، ٣ر١٦٪ و ٠ر١٤٪ من مجمل الصناعات المتوسطة على الترتيب، (الجدول ٣-١).

اما الشركات ذات الحجم الكبير في العينة التي شملها المسح، فقد تركزت في كل من قطاع الصناعات الكيماوية، الغذائية، المعدنية الأساسية، والألبسة حيث بلغ عددها في كل من هذه القطاعات ٣٤، ٢٨، ٢٤ و ١٨ أو ما نسبته ٨ر٢٣٪، ٦ر١٩٪، ٨ر١٦٪، ٦ر١٢٪ من إجمالي الشركات الكبيرة لكل منها على الترتيب، (أنظر الجدول ٣-١).

اما بالنسبة لملكية الشركات فقد بلغ عدد الشركات التي يمتلكها القطاع الخاص ٦٧٠ شركة أو ما نسبته ٢ر٩٨٪ من إجمالي الشركات، بينما يمتلك القطاع العام ما نسبته ٢ر٠٪ فقط من إجمالي الشركات في عينة البحث. وبلغ عدد الشركات التي ملكيتها مشتركة بين القطاعين العام والخاص ١١ شركة أو ما نسبته ٦ر١٪، (الملحق ٣-٠).

وعلى صعيد الأحجام الصناعية نلاحظ من الجدول (٣-٢) ان القطاع الخاص يمتلك مجمل الشركات الصغيرة و ٥ر٩٦٪ من مجمل الشركات المتوسطة و ٧ر٩٣٪ من مجمل الشركات الكبيرة. وفي حين امتلك القطاع المشترك مجمل النسبة الباقية (٥ر٣٪) من الشركات المتوسطة، كانت ملكية النسبة الباقية من الشركات الكبيرة (٣ر٦٪) موزعة بين القطاع المشترك (٦ر٥٪) والقطاع العام (٧ر٠٪).

وعلى صعيد القطاعات الصناعية، نلاحظ ان مجمل الشركات الكبيرة التي يملكها القطاع العام تعمل في مجال الصناعات الغذائية. اما الشركات المملوكة للقطاع المشتركة من الحجم المتوسط فقط تركزت في قطاعي صناعة الألبسة والصناعات الكيماوية حيث استحوذ كل منهما على ٧ر٦٦٪ و ٣ر٣٣٪ من مجمل الشركات المتوسطة الحجم التي يمتلكها القطاع المشترك، وتوزعت الشركات الكبيرة التي يملكها هذا القطاع (المشترك) على كل من قطاع الصناعات الاستخراجية، الكيماوية، المعدنية الأساسية، الغذائية والألبسة بواقع ٢٥٪، ٢٥٪، ٥ر٢٥٪ و ٥ر١٢٪ من مجمل الشركات الكبيرة المملوكة للقطاع المشترك لكل منها على الترتيب، (أنظر الجدول ٣-١).

وفيما يتعلق بسنة التأسيس فقد تم تقسيم الفترة الزمنية للتأسيس إلى ثلاث فترات ارتبطت بظروف سياسية واقتصادية.

حيث تم تحديد الفترة الأولى في سنة ١٩٧٠ وما قبل ذلك نظراً لظروف حرب حزيران وفقدان الضفة الغربية وما تبعها من ظروف سياسية صعبة مر بها الأردن اثر ذلك، الأمر الذي أدى إلى على تأسيس عدد قليل من الشركات بلغ عددها ٧٠ شركة أو ما نسبته (٣ر١٠٪) من إجمالي الشركات في عينة البحث، (الملحق ٣-٠).

ومن ضمن تلك الشركات التي تأسست عام ١٩٧٠ وما قبل ذلك، ٢٩ شركة ذات حجم صغير، ١٠ شركات ذات حجم متوسط و ٣١ شركة ذات حجم كبير أو ما نسبة ٤ر٤١٪، ٣ر١٤٪، ٣ر٤٤٪ من مجمل عينة البحث على التوالي. ويمتلك القطاع الخاص النسبة العظمى من تلك الشركات حيث بلغ عددها ٦٤ شركة أو ما نسبته ٤ر٩١٪ من إجمالي الشركات في عينة البحث التي أسست في تلك الفترة. وفي حين لم يمتلك القطاع العام أي من تلك الشركات، امتلك القطاع المشترك ٦ شركات منها ٧ر٦٦٪ متوسطة و ٣ر٣٣٪ كبيرة. وعليه تكون نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي تم تأسيسها خلال هذه الفترة في حدود ٤ر٦٪، ٦ر١١٪ و ٧ر٢١٪ من مجمل الشركات العاملة في الأردن من كل من الأحجام الصغير، المتوسط والكبير على الترتيب.

من هنا نلاحظ ان هذه الفترة قد شهدت ميلاً نحو تأسيس الشركات الكبيرة والمتوسطة مقارنة بالميل نحو تأسيس الشركات الصغيرة، حيث ان هذه الفترة استحوذت على ٣ر١٠٪ من مجمل الشركات في عينة البحث كما أسلفنا، (الجدول ٣-٢).

وتركزت الشركات صغيرة الحجم التي تم تأسيسها خلال عام ١٩٧٠ وما قبل، في كل من قطاع الصناعات الغذائية، الألبسة، المعدنية الأساسية والأخرى (غير المصنفة) حيث استحوذت كل منها على ٧ر٢٠٪، ٧ر٢٠٪، ٧ر٢٠٪ و ٠ر٣١٪ من مجمل الشركات الصغيرة التي تم تأسيسها خلال هذه الفترة، أو ما نسبته ٩٪، ١ر٧٪، ٠ر٤٪ و ٣ر٨٪ من مجمل الشركات الصناعية الأردنية الصغيرة العاملة في كل من هذه القطاعات على الترتيب، (الجدول ٣-١).

اما الشركات المتوسطة التي تم تأسيسها خلال عام ١٩٧٠ وما قبل، فقد تركزت في كل من قطاعي الصناعات الورقية والألبسة حيث استحوذ الأول على ٣٠٪ والثاني على ٤٠٪ من مجمل

الشركات التي تم تأسيسها خلال هذه الفترة، أو ما نسبته ٣٠٪ و ٢٠٪ من مجمل الشركات الأردنية المتوسطة العاملة في كل منهما على الترتيب، (الجدول ٣-١).

ويمكن القول ان تركز الشركات الكبيرة التي تم تأسيسها خلال عام ١٩٧٠ وما قبل، قد كان في كل من قطاع الصناعات الغذائية، الألبسة والمعدنية الأساسية، حيث استحوذ كل منها على ٥ر٣٥٪، ٦ر٢٢٪ و ٩ر١٢٪ من مجمل الشركات الكبيرة التي تم تأسيسها خلال هذه الفترة، أو ما نسبته ٣ر٣٩٪، ٩ر٣٨٪ و ٧ر١٦٪ من مجمل الشركات الأردنية الكبيرة العاملة في كل منها على الترتيب، (الجدول ٣-١).

اما الفترة الثانية فهي فترة التخطيط الاقتصادي في الأردن (١٩٧١ - ١٩٨٩)، فبعد الاستقرار السياسي، بدا الأردن عام ١٩٧٣ بوضع أول خطة تنمية اقتصادية واجتماعية لمدة ثلاث سنوات، تلاها وضع عدة خطط لمدة خمس سنوات لكل منها. وتميزت تلك الفترة أيضا بارتفاع أسعار البترول وإتباع كثير من الدول ومنها الأردن لسياسة سعر الصرف المرن، بالإضافة إلى الحرب اللبنانية والحرب الإيرانية العراقية والكساد العالمي الذي بدا في بداية العقد الماضي والتي أثرت كثيراً على الاقتصاد الأردني. وانتهت تلك الفترة ببداية الأزمة النقدية في الأردن، نتيجة زيادة حجم المديونية الخارجية.

وقد بلغ عدد الشركات من أفراد العينة، التي تأسست في تلك الفترة (٣٦٣) شركة أو ما نسبته ٢ر٥٣٪ من إجمالي شركات في العينة.وقد بلغ عدد الشركات ذات الحجم الصغير ٢٢٢ شركة أو ما نسبته ٢ر٦١٪ من الشركات التي تأسست في تلك الفترة، في حين بلغ عدد الشركات ذات الحجم الكبير والحجم المتوسط ٨٤ و ٥٣ شركة أو ما نسبته ١ر٢٣٪ و ٦ر١٤٪ من إجمالي الشركات في عينة البحث التي أسست خلال الفترة ١٩٧١-١٩٨٩ على التوالي، (الملحق ٣-٠).

وفيما يتعلق بملكية تلك الشركات نجد ان جميع الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم التي أسست خلال الفترة ١٩٧١-١٩٨٩ مملوكة من قبل القطاع الخاص. اما الشركات الكبيرة التي أسست خلال هذه الفترة فقد امتلك كل من القطاع العام والمشترك ١ر١٪ و ٤ر٣٪ منها لكل منهما على الترتيب. وبصورة عامة يمكن القول ان هذه الفترة قد شهدت تأسيس ٤٩٪، ٦ر٦١٪ و ٥ر٦١٪ من مجمل كل من الشركات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة العاملة في الأردن، وشهدت تأسيس ٥ر٣٧٪ من مجمل الشركات مشتركة الملكية وجميع الشركات عامة الملكية، (الجدول ٣-٣).

وتركزت الشركات الصغيرة التي تم تأسيسها خلال الفترة ١٩٧١-١٩٨٩ في كل من قطاع الصناعات المعدنية الأساسية، الألبسة، الغذائية والأخرى (غير المصنفة)، حيث استحوذ كل منها على ٢ر٣٤٪، ٥ر١٨٪، ٥ر١٣٪ و ٥ر٢٢٪ من مجمل الشركات الصغيرة التي تم تأسيسها خلال هذه الفترة، وما نسبته ٧ر٥٠٪، ٨ر٤٨٪، ٨ر٤٤٪ و ٩ر٤٥٪ من مجمل الشركات الصناعية الأردنية الصغيرة العاملة في كل من هذه القطاعات على الترتيب، (جدول ٣-١).

اما الشركات المتوسطة التي تم تأسيسها خلال الفترة ١٩٧١-١٩٨٩ فقد تركزت في كل من قطاع صناعة الألبسة، الغذائية، الكيماوية والمعدنية الأساسية، حيث استحوذ كل منها على ٦ر٢٢٪، ٠ر١٧٪، ٩ر١٨٪ و ٩ر١٨٪ من مجمل الشركات الصناعية الأردنية المتوسطة التي تم تأسيسها خلال هذه الفترة على الترتيب، أو ما نسبته ٠ر٦٠٪، ٣ر٦٤٪، ٣ر٨٣٪ و ٥ر٦٢٪ من مجمل الشركات الصناعية الأردنية العاملة في كل من هذه القطاعات على الترتيب، (جدول ٣-١).

ويمكن القول ان تركز الشركات الكبيرة التي تم تأسيسها خلال الفترة ١٩٧١-١٩٨٩، قد كان في كل من قطاع الصناعات الكيماوية، المعدنية الأساسية، الورقية والغذائية، حيث استحوذ كل منها على ٨ر٣١٪، ٨ر١٤٪، ٦ر١٣٪ و ٥ر١٢٪ من مجمل الشركات الكبيرة التي تم تأسيسها خلال هذه الفترة، أو ما نسبته ٤ر٨٢٪، ٢ر٥٤٪، ٠ر٧٥٪ و ٣ر٣٩٪ من مجمل الشركات الصناعية الأردنية العاملة في كل من هذه القطاعات على الترتيب، (جدول ٣-١).

اما الفترة الثالثة والتي تبدأ منذ عام ١٩٩٠ وما بعد ذلك فهي الفترة التي تمثلت بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية في الأردن وفترة برنامج التصحيح الاقتصادي وما يشمل ذلك من تهيئة المناخ الاستثماري الملائم للشركات المحلية والأجنبية ،حيث نجد ان عدد الشركات التي تم تأسيسها في هذه الفترة بلغ (٢٤٩) شركة أو ما نسبته (٥ر٣٦٪) من إجمالي الشركات في العينة. وقد كان معظم هذه الشركات ذات حجم صغير حيث شكلت ما نسبته ١ر٨١٪ من الشركات التي تأسست في تلك الفترة، في حين بلغت نسبة الشركات ذات الحجم المتوسط والحجم الكبير ٢ر٩٪، ٦ر٩٪ منها على التوالي، (ملحق ٣-٠).

وفي حين امتلك القطاع الخاص جميع الشركات الصغيرة التي أسست خلال هذه الفترة فإن نسبة ما امتلكه هذا القطاع من الشركات المتوسطة والكبيرة التي أسست خلال هذه الفترة قد بلغت ٦ر٩٥٪ و ٨ر٩٥٪ على الترتيب. اما النسب الباقية من هذين الحجمين والبالغة ٤ر٤٪ من المتوسطة

و ٢ر٤٪ من الكبيرة فقد امتلكها جميعاً القطاع المشترك، و لم يكن أي نشاط تصنيعي للقطاع العام في هذه الفترة، (جدول ٣-٣).

وتركزت الشركات الصغيرة التي تم تأسيسها خلال الفترة اللاحقة لعام ١٩٨٩ فقد تركزت في كل من قطاع الصناعات المعدنية الأساسية، الأخرى (غير المنصفة)، الألبسة والغذائيـــة، حيـث استحوذ كل منها على ١ر٣٣٪، ١ر٢٤٪، ٥ر١٨٪ و ٨ر١٤٪ من مجمل الشركات الصغيرة التي تم تأسيسها خلال هذه الفترة، أو مـــا نسـبته ٣ر٤٥٪، ٩ر٤٥٪، ٠ر٤٤٪ و ٣ر٤٦٪ مـــن مجمـل الصناعات الأردنية الصغيرة العاملة في كل منها على الترتيب، (جدول ٣-١).

اما الشركات المتوسطة التي تم تأسيسها خلال الفترة اللاحقة لعام ١٩٨٩ فقد تركـــزت في كل من قطاعات صناعة الألبسة، الغذائية، المعدنية الأساسية والأخرى (غير المصنفة) حيث اســتحوذ كل منها على ٤ر١٧٪، ٧ر٢١٪، ٧ر٢١ و ٤ر١٧٪ من مجمل الشركات المتوسطة التي تم تأسيسها خلال هذه الفترة أو ما نسبته ٠ر٢٠٪، ٧ر٣٥٪، ٣ر٣١٪ و ٠ر٤٠٪ من مجمل الشركات الصناعية الأردنية المتوسطة العاملة في كل منها على الترتيب، (جدول ٣-١).

وكان تركز الشركات الكبيرة التي تأسست خلال الفترة اللاحقة لعام ١٩٨٩ في كل مـــن قطاع الصناعات المعدنية الأساسية، الغذائية والكيماوية، حيث استحوذ كل منهـــا علـى ٢ر٢٩٪، ٠ر٢٥٪ و ٥ر١٢٪ من هذه الشركات على الترتيب أو ما نسبته ٢ر٢٩٪، ٤ر٢١٪ و ٨ر٨٪ مـــن مجمل الشركات الصناعية الأردنية الكبيرة العاملة في كل منها على الترتيب، (جدول ٣-١).

وبشكل عام يمكن القول ان ٤ر٥٣٪، ٣ر٧٣٪ و ٢ر٨٣٪ من كل من الشركات الصناعية الصغيرة، المتوسطة والكبيرة العاملة في الأردن قد تأسست خلال الفترة السابقة لعـــام ١٩٩٠ وهـــي نسب مرتفعة خاصة للحجمين المتوسط والكبير. وهذا يعني اكتساب هذه الشركات لخبرات كافيـــة نسبياً (حوالي ٨ سنوات) في الإنتاج يمكن ان تساهم في تعزيز مقدرتها التنافسية اذا ما أحسنت هذه الشركات الاستفادة من تجاربها الماضية من جهة، ويعني تراجعاً نسبياً في تأسيس الشركات الكبـــيرة والمتوسطة مقارنة بالشركات الصغيرة من جهة أخرى، (جدول ٣-٢).

وفيما يتعلق بتوزيع المنشآت حسب النشاط الاقتصادي وحجم المنشأة وتوزيعهـــا حســب المحافظات، تشير نتائج المسح الميداني إلى ان التركز النسبي للمنشآت قد كان في كل مـــن محافظـة

عمان، الزرقاء واربد حيث استحوذت الأولى على ٨ر٦٢٪ والثانية علـى ٨ر١٤٪ والثالثـة علـى ٥ر٨٪ من مجمل الشركات العاملة في الأردن وما نسبته ٩ر٥٣٪، ١ر١٦٪ و ١ر١٢٪ من الشركات الصغيرة و ٦ر٨٢٪، ٦ر١١٪ و ٢ر١٪ من الشركات المتوسطة و ٣ر٧٨٪، ٦ر١٢٪ و ٤ر١٪ من الشركات الكبيرة لكل منها على الترتيب، (جدول ٤-١).

ومن الملاحظ هنا عدم العدالة في توزيع الشركات حيث يتركز من هذه المحافظات ١ر٨٦٪ من الشركات الصغيرة و ٤ر٩٥٪ من الشركات المتوسطة و ٣ر٩٢٪ من الشركات الكبيرة[٣]. وهذا يتطلب جهدا مكثفاً من مؤسسة تشجيع الاستثمار، لتشجيع الاستثمار خارج محافظتي عمان والزرقاء وخاصة في الإقليم الجنوبي من المملكة، ولعل قانون تشجيع الاستثمار الصادر عام ١٩٩٥ يساهم في توزيع الاستثمارات على مختلف الأقاليم مما سيحد من الهجرة الداخلية بين المناطق ويرفع من مستوى معيشة كثير من المواطنين. أضف إلى ذلك ان تشجيع الاستثمار في المناطق القريبة من الأيدي العاملة ومرافق التصدير سيكون له اثر على زيادة القدرة التنافسية للسلع المصدرة.

والان سنلقي نظرة تفصيلة على حجم الشركات وتركزها في كل من المحافظات الثلاث التي حظيت بما يزيد عن ٨٥٪ من إجمالي عدد الشركات.

محافظة عمان: نجد ان عدد الشركات في محافظة عمان قد بلغ ٤٢٧ شركة منهـــا ١ر٥٧٪ ذات حجم صغير و (٢ر٢٦٪ و ٦ر١٦٪) ذات الأحجام كبيرة ومتوسطة على التوالي. امـــا مـــن حيث توزيع أحجام المنشآت، فنجد ان هذه المحافظة قد استحوذت ٦ر٨٢٪ من الشركات متوسطة الحجم و ٣ر٧٨٪ من مجمل الشركات كبيرة الحجم و ٩ر٥٣٪ من الشركات مجمل صغيرة الحجم، (ملحق ٤-٠).

وتركزت الشركات الصناعية الصغيرة في محافظة عمان في كل من قطاع صناعـــة الألبســـة، المعدنية الأساسية والأخرى (غير المصنفة) حيث شكلت نسبة الشركات العاملة في كل منها ٧ر٢١٪، ٧ر٢٨٪ و ٧ر٢٨٪ من مجمل الشركات الصناعية الصغيرة العاملة في محافظـــة عمـــان. وتركـــزت الشركات الصناعية المتوسطة في هذه المحافظة في كل من قطاع صناعة الألبسة، المعدنيـــة الأساســـية

[٣] لا بد من التنويه هنا إلى ان النشاط التصنيعي في الأردن خارج محافظتي عمان والزرقاء يعتبر هامشياً إذا ما تم النظر اليه مـــن جـــانب الاستثمارات أو رؤوس الأموال كما سنلاحظ لاحقاً، وذلك لاعتبارات ترتبط بتركز الصناعات الكبيرة والمتوسطة في محافظتي عمـــان والزرقاء.

والغذائية، حيث استحوذ كل منها على ٥ر٢٢٪، ٥ر٢٢٪ و ٥ر١٥٪ من إجمالي الشركات المتوسطة العاملة في محافظة عمان، تلاها كل من قطاع الصناعات الورقية والكيماوية والأخرى غير المصنفة بنسبة ٣ر١١٪ لكل منها، (جدول ٤-٢).

اما الشركات الصناعية الكبيرة في محافظة عمان، فقد تركزت في كل من قطاعي صناعة الألبسة والغذائية حيث استحوذ كل منهما على ٥٠٪ و ٢٠٪ من مجمل الصناعات الكبيرة في هذه المحافظة.

وفيما يتعلق بفروع الشركات العاملة في محافظة عمان، فيمكن القول ان هذه المحافظة قد استحوذت على نسبة كبيرة من هذه الفروع حيث استحوذت على ٧ر٣٦٪، ٦ر٥٥٪ و ١ر٥٥٪ من مجمل فروع كل من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على الترتيب، (جدول ٤-١).

وقد تركزت فروع الشركات الصغيرة العاملة في محافظة عمان في كل من قطاع صناعة الألبسة (٥ر٤٥٪)، المعدنية الأساسية (٣ر٢٧٪) والغذائية (٢ر١٨٪). وفي حين كانت جميع فروع الشركات المتوسطة العاملة في محافظة عمان في قطاع الصناعات الغذائية (٠ر٦٠٪) والألبسة (٠ر٤٠٪) فإن فروع الشركات الكبيرة فيها قد تركزت في قطاعي صناعة الألبسة (٠ر٥٠٪)، والصناعات الغذائية (٤ر٢٠٪)، (جدول ٤-٢).

محافظة الزرقاء: فقد بلغ عدد الشركات في هذه المحافظة من عينة البحث ١٠١ شركة من مختلف الأحجام والقطاعات، وبلغت نسبة الشركات ذات الحجم الصغير ٣ر٧٢٪ وذات الحجم الكبير ٨ر١٧٪ وذات الحجم المتوسط ٩ر٩٪ منها، (ملحق ٤-٠).

وتركزت الشركات الصناعة الصغيرة في محافظة الزرقاء في كل من قطاع الصناعات المعدنية الأساسية (٢ر٣٤٪)، الأخرى غير المصنفة (٨ر٢٨٪)، الألبسة (٤ر١٦٪) والغذائية (٣ر١٢٪). اما الشركات المتوسطة في الزرقاء فقد تركزت في كل من قطاعي صناعة الألبسة (٠ر٣٠٪) والصناعات الكيماوية (٠ر٣٠٪) وتوزعت النسبة الباقية والبالغة ٠ر٤٠٪ بين قطاعي الصناعات الورقية والأخرى غير المصنفة بالتساوي. وتركزت الشركات الكبيرة العاملة في محافظة الزرقاء في كل من قطاع الصناعات الغذائية (٩ر٣٨٪)، المعدنية الأساسية (٧ر١٦٪)، الألبسة (٣ر١١٪)، الورقية (٣ر١١٪) والكيماوية (٣ر١١٪). وفي حين تركزت مجمل فروع الشركات الصغيرة العاملة في الزرقاء في قطاع

صناعة الألبسة، فإن فروع الشركات المتوسطة قد توزعت بالتساوي ما بين قطاع الصناعات الغذائية، الألبسة والكيماوية (٣ر٣٣٪ لكل منها). اما فروع الصناعات الكبيرة في هذه المحافظة فقد تركزت في قطاع صناعة الألبسة (٠ر٧٠٪) وتوزعت النسبة الباقية (٠ر٣٠٪) بين قطاعات الصناعات الكيماوية، الآلات والأخرى (غير المصنفة) بالتساوي (٠ر١٠٪ لكل منها) ، (جدول ٤-٢).

محافظة اربد: فقد بلغ عدد المؤسسات الصناعية في هذه المحافظة من عينة البحث ٥٨ مؤسسة، منها ٨ر٩٤٪ صغيرة، ٤ر٣٪ كبيرة و ٧ر١٪ متوسطة الحجم. وتركزت الشركات الصناعية الصغيرة في محافظة اربد في كل من قطاع الصناعات المعدنية الأساسية (٦ر٤٣٪)، الغذائية (٣ر٢٧٪) والأخرى غير المصنفة (٤ر١٦٪). اما الشركات المتوسطة والكبيرة العاملة في محافظة اربد فكانت جميعها في قطاع صناعة الأغذية، (جدول ٤-٢).

وفي حين كانت جميع فروع الشركات الصغيرة العاملة في محافظة اربد تعمل في قطاع الصناعات المعدنية الأساسية، وكانت جميع فروع الشركات المتوسطة تعمل في قطاع الصناعات الكيماوية، فإن فروع الشركات الكبيرة العاملة في محافظة اربد قد توزعت على كل من قطاع الصناعات الغذائية (٣ر٣٣٪)، الألبسة (٣ر٣٣٪)، الكيماوية (٢ر٢٢٪) والآلات (١ر١١٪)، (الجدول ٤-٢).

٢-٣ توزيع راس المال حسب مصدره وطريقة الدفع والنشاط الاقتصادي والمحافظة

تشير نتائج المسح في الملحق (٤-٠) إلى ان إجمالي مجموع راس المال المصرح به لكافة النشاطات الاقتصادية بأحجامها ومصادرها المختلفة قد بلغ (٩ر١٦٧١) مليون دينار أردني. وقد بلغت نسبة مجموع رأس المال الأردني في عينة البحث (لجميع أحجام الشركات وفي جميع الأنشطة) ٢ر٩١٪ من إجمالي رأس المال المصرح به. (ملحق ٥-٠). وهذه تعتبر إحدى الميزات المتعلقة بسهولة الوصول الأسواق المالية من أجل الحصول على التمويل للمشروعات المختلفة وهي تعتبر إحدى العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري والمحفزة لبناء المقدرة التنافسية للشركات.

وفيما يتعلق بتوزيع رأس المال المصرح به على أحجام المشاريع الاقتصادية فتشير النتائج إلى ان أكبر نسبة لرأس المال الأردني كانت في المشاريع المتوسطة الحجم حيث بلغت ٩ر٩٩٪ من بين

إجمالي رأس المال هذا الحجم من الصناعات، في حين بلغت مثيلة هذه النسبة ٦ر٩٥٪ في الصناعات الصغيرة و ٩ر٩٠٪ في الصناعات الكبيرة (الجدول ٥-١). وعلى صعيد القطاعات الصناعية، نلاحظ من الجدول (٥-٢) ان رأس المال الأردني المصرح به في الصناعات المتوسطة قد تركز في كل من قطاعي الصناعات الورقية (٥ر٤٨٪) والكيماوية (١ر٢٢٪). وفي حين تركز رأس المال الأردني في الصناعات الصغيرة في كل من قطاع الصناعات الكيماوية (١ر٣٨٪)، المعدنية الأساسية (٣ر١٧٪) والآلات (٧ر١٦٪)، كان تركزه في الصناعات الكبيرة في كل من قطاع صناعة الآلات (٢ر٢٨٪)، الكيماوية (٦ر٢٤٪) والأخرى (غير المصنفة (٦ر٢٠٪).

اما فيما يتعلق برؤوس الأموال العربية في كافة النشاطات ولمختلف الأحجام، فقد شكلت ٦ر٨٪ من إجمالي رؤوس الأموال المصرح بها في الصناعات الأردنية. وقد كانت أعلى نسبة لرأس المال العربي في المشاريع ذات الحجم الكبير، حيث شكلت ٩ر٨٪ من رأس مال الصناعات الكبيرة، في حين لم تتجاوز مثيله هذه النسبة ٤ر٤٪ في الصناعات الصغيرة و ١ر٠٪ في الصناعات المتوسطة (الجدول ٥-١). وعلى صعيد القطاعات الصناعية، نلاحظ من الجدول ٥-٢) ان رأس المال العربي في الصناعات الكبيرة قد تركز في كل من قطاع صناعة الآلات (٣ر٦٦٪) والمعدنية الأساسية (٢ر٢٢٪). وفي حين اقتصر رأس المال العربي في الصناعات المتوسطة على قطاعي الصناعات المعدنية الأساسية (١ر٨١٪) والألبسة (٩ر١٨٪)، فإنه في الصناعات الصغيرة قد اقتصر على قطاعي الصناعات الورقية (١ر٨٣٪) والأخرى (غير المصنفة) (٩ر١٦٪). اما بالنسبة لرؤوس الأموال من مصادر أخرى غير أردنية وغير عربية أيضاً، فقد بلغت في عينة البحث (٣٤٣٢) ألف دينار أو ما نسبته (٢ر٠٪) من مجمل رؤوس أموال الصناعات الكبيرة، وهي نسبة ضئيلة لا تذكر. وتجدر الإشارة هنا إلى ان كافة رؤوس الأموال من مصادر أخرى قد تركزت في تمويل المشاريع كبيرة الحجم. وقد حظي قطاع صناعة الألبسة بمعظم الاستثمارات الأجنبية غير العربية حيث استحوذ على ٤ر٨٧٪ منها الكبيرة، اما النسبة الباقية منها فقد توزعت على كل من قطاع الصناعات الغذائية (٨ر٩٪)، الكيماوية (٢ر٢٪) والاستخراجية ٦ر٠٪، (الجدول ٥-٢).

رأس المال العامل

تشير النتائج الواردة في الملحق (٦-٠) إلى أن مجموع رأس المال العامل في جميع الأنشطة الصناعية في عينة البحث قد بلغ ٥ر٣٤٧٢ مليون دينار. وبمقارنته مع رأس المال المصرح به نجد ان نسبة رأس المال العامل إلى رأس المال المصرح به قد بلغت (٧ر٢٠٧٪). ولو نظرنا إلى رأس المال

الأردني العامل ونسبته إلى رأس المال الأردني المصرح به لوجدنا انها تساوي ٨ر١٩١٪ وهي تعتبر نسبة مرتفعة، وتؤكد على مساهمة رأس المال الأردني في تمويل المشاريع الصناعية. وقد شكل مجموع رأس المال الأردني المدفوع إلى إجمالي رأس المال المدفوع ٩ر٥٥٪ حيث بلغ في عينة البحث بالمليون دينار ٣ر١٩٤٠، تم تمويل المشاريع ذات الحجم الكبير بما نسبته ٢ر٩٧٪ منه، بينما حصلت كل من المشاريع متوسطة الحجم والصغيرة الحجم على ٨ر١٪ و ٠ر١٪ منه على التوالي، (الملحق ٦-٠).

وعلى صعيد القطاعات الصناعية، نلاحظ من الجدول (٦-١) ان رأس المال المدفوع من مصادر أردنية في الصناعات الكبيرة، قد تركز في كل من قطاع الصناعات المعدنية الأساسية (٠ر٢٩٪)، الآلات (٩ر٢١٪) والكيماوية (٦ر١٩٪). وفي الصناعات المتوسطة تركز رأس المال المدفوع من مصادر أردنية في كل من قطاع الصناعات الورقية (٢ر٤٧٪) الكيماوية (٩ر١٧٪) والمعدنية الأساسية (٢ر١١٪). اما في الصناعات الصغيرة، فقد تركز رأس المال المدفوع من مصادر أردنية في قطاعات الصناعات الكيماوية، المعدنية الأساسية والآلات، حيث استحوذ كل منها على ٥ر٤٠٪، ٦ر١٨٪ و ٤ر١٧٪ من مجمله في الصناعات الصغيرة على التوالي.

اما رأس المال المدفوع من مصادر عربية في الصناعات المتوسطة فقد تركز في كل من قطاعي الصناعات الكيماوية والمعدنية الأساسية، حيث استحوذ كل منهما على ٠ر٦٥٪ و ١ر٣١٪ من مجمل رأس المال المدفوع من مصادر عربية في الصناعات المتوسطة. وفي الصناعات الصغيرة اقتصر رأس المال المدفوع من مصادر عربية على قطاعي الصناعات الورقية والأخرى غير المصنفة بنسبة ٧ر٧٢٪ للأول و ٣ر٢٧٪ للثاني. وتركز رأس المال المدفوع من مصادر عربية في الصناعات الكبيرة في قطاعي الصناعات المعدنية الأساسية والآلات، حيث استحوذ الأول على ٠ر٧٤٪ والثاني على ١ر٢٢٪ من مجمل رأس المال المدفوع من مصادر عربية في الصناعات الكبيرة، (الجدول ٦-١).

اما رأس المال المدفوع من مصادر أجنبية والذي مول بمجمله مشاريع كبيرة، فقد تركز في صناعة الألبسة الكبيرة والتي استحوذت على ٤ر٨٧٪ من مجمل تمويل هذا المصدر للمشاريع الكبيرة، ولا يوجد لهذا المصدر أي نشاط تمويلي في الصناعات المتوسطة والصغيرة.

وبصورة عامة يمكن القول ان هيكل رأس المال المدفوع في الصناعات الأردنية، لا يختلف كثيراً عن هيكل رأس المال المصرح به. الأمر الذي يعني عدم التقييم الدقيق للمشروعات عند تأسيسها وان الفرق بينهما يشير إلى توسع المشروعات.

على أية حال، يتكون رأس المال العامل من رأس المال المدفوع والقروض التمويلية والتي تحصل عليها المؤسسات الصناعية لتمويل عمليات قصيرة و/أو متوسطة الأجل وبضمانة موجوداتها. وبطبيعة الحال وعلى الرغم من أهمية القروض لسد العجز في التمويل الذاتي للمشروعات، فإن ارتفاع نسبة القروض من مجمل رأس المال العامل تعني ضمن ما تعني تحمل المؤسسات الصناعية لأعباء إضافية تتمثل في خدمة هذه الديون. وفي الصناعات الأردنية، نلاحظ من الجدول (٤-٢) ان القروض قد شكلت ٩ر٣١٪، ٤ر٢٢٪ و ٥ر١٢٪ من مجمل رأس المال العامل في كل من الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة على الترتيب، الجدول ٦-٢).

وعلى صعيد القطاعات الصناعية، نلاحظ من الجدول (٦-٢) ان أكثر الصناعات الكبيرة اقتراضاً هي تلك العاملة في قطاعات الصناعات الاستخراجية، الغذائية والورقية حيث شكلت القروض ٥ر٥٩٪، ٤ر٤٢٪ و ١ر٤٠٪ من مجمل رأس المال العامل في كل منها. اما الصناعات الكبيرة الأقل اقتراضاً فهي تلك العاملة في قطاعي صناعة الألبسة والكيماوية حيث لم تتجاوز نسبة القروض ٧ر٦٪ و ٤ر٨٪ من مجمل رأس مال كل منهما العامل على الترتيب.

وفي الصناعات المتوسطة نلاحظ من الجدول ان تلك العاملة في قطاع الصناعات الغذائية هي الأكثر اقتراضاً وتلك العاملة في قطاعي الألبسة والآلات هي الأقل اقتراضاً حيث انها لم تفترض على الإطلاق في حين شكلت القروض ٧ر٢٥٪ من مجمل رأسمال صناعة الألبسة المتوسطة العامل، (الجدول ٦-٢).

اما في الصناعات الصغيرة فتعتبر تلك العاملة في قطاعات الصناعات الورقية، الخشبية والأخرى (غير المصنفة) هي الأكثر اقتراضاً، حيث شكلت القروض ٧ر٣٧٪، ٦ر٢٨٪ و ٨ر٢٤٪ من مجمل رأس مال كل منها العامل على الترتيب. اما تلك العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية والآلات فتعتبر الأقل افتراضاً حيث ان الأولى لم تقترض على الإطلاق في حين اقترضت الثانية ٢ر٠٪ فقط من مجمل رأسمالها العامل.

وتتنوع مصادر القروض حيث ان نسبة كبيرة منها من مصادر أردنية وبعضها من مصادر عربية والجزء المتبقي منها من مصادر أخرى (أنظر الجدول ٦-٢).

فبالنسبة للقروض من مصادر أردنية، فقد بلغ حجمها في عينة البحث حوالي ٩٨٣ مليون دينار أو ما نسبته ٥ر٨٩٪ من إجمالي القروض، وقد كان للشركات ذات الحجم الكبير الحصة العظمى منها (٧ر٩٨٪)، يليها الشركات ذات الحجم المتوسط فالشركات ذات الحجم الصغير حيث حصلت كل منها على (١ر٠٪ و ٣ر٠٪) على التوالي (الجدول ٦-٢). وقد تركزت هذه القروض في الأنشطة (الآلات، المعدنية الاستخراجية والأخرى) حيث بلغ نصيب كل منها من القروض بالمليون دينار حوالي (٦٠٢ر٣، ١٦٥ر١، ٨٣ر٧، ٥٠ر٤) على التوالي (الجدول ٦-١). وقد تراوح سعر الفائدة على هذه القروض من ٧ر٢٪ في الصناعات (المعدنية) إلى ١١ر٩٪ في صناعات (الألبسة)، وبالمتوسط نجد ان سعر الفائدة على إجمالي القروض من مصادر أردنية قد كان حوالي ٥ر٩٪. وتشير نتائج المسح أيضاً إلى ان فترة السماح التي يمنحها الدائنون لتلك الشركات قد تراوحت بين (١ر١) سنة في صناعة الألبسة إلى (٤ر٢) سنة في الصناعات الاستخراجية، وبالمتوسط نجد أن فترة السماح قد بلغت (٩ر١) سنة تقريباً. وبالنسبة لفترة التسديد فقد تراوحت أيضاً من (٧ر٣) سنة في الصناعات الغذائية إلى (١ر٦) سنة في الصناعات الورقية وفي المتوسط فقد بلغت (٧ر٤٪) سنة لمجموع القروض من مصادر أردنية. ومما لا شك فيه ان طبيعة هذه القروض هي المدى القصير والمتوسط، مما يلقي عبئاً على الشركات المقترضة عند استحقاق تلك القروض كما أسلفنا، (الجدول ٧).

وفيما يتعلق بالمصادر العربية للقروض التي حصلت عليها الشركات فقد بلغ حجمها حوالي ٤٣ر٣ مليون دينار أو ما نسبته ٩ر٣٪ من إجمالي القروض. ويمكن القول ان جميع هذه القروض تقريباً حازت عليها الشركات ذات الحجم الكبير العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية، باستثناء (١٥) ألف دينار (٢ر٠٪ من مجمل قروض الصناعات الكيماوية الصغيرة) حازت عليها لشركات ذات الحجم الصغير العاملة في قطاع الصناعات الكيماوية، (الجدول ٦-١).

وقد بلغ سعر الفائدة على قروض الشركات الكبيرة في قطاع الصناعات الاستخراجية ٣ر٧٪ بفترة سماح مدتها ٣ سنوات وفترة تسديد مدتها ٥ر٩ سنة. بينما نجد ان المبلغ الضئيل من قروض الشركات الصغيرة في قطاع الصناعات الكيماوية (عربية المصدر) قد بلغ سعر الفائدة عليها ٥ر٩٪ بفترة سماح مدتها نصف سنة وفترة تسديد مدتها ٤ سنوات، (الجدول ٧).

اما بالنسبة للقروض من مصادر أخرى فقد بلغ حجمها حوالي ٧٢ مليون دينار أو ما نسبته ٦ر٦٪ من إجمالي القروض (الجدول ٦-٢)، منحت بمجملها للشركات ذات الحجم الكبير في

قطاعات الصناعات الاستخراجية، الغذائية والألبسة، حيث بلغت (١ر٥٤، ٩ر١٢ و ٠ر٥) مليون دينار في كل منها على التوالي. وقد بلغ متوسط سعر الفائدة على هذه القروض ٨ر٦٪، وبلغت مدة السماح بالمتوسط حوالي ٦ر٣ سنة وفترة تسديد مدتها ١ر١٠ سنة (الجدول ٧). ويمكن القول بشكل عام فيما يتعلق بتمويل الشركات موضوع البحث ان مجموع القروض التي حصلت عليها الشركات من مختلف المصادر قد بلغ ٣ر١٠٩٨ مليون دينار، حصلت الشركات الكبيرة على ١ر١٠٨٥ مليون دينار منها والشركات ذات الحجم المتوسط على ٢ر١٠ مليون دينار تقريباً والشركات صغيرة الحجم على حوالي ٣ مليون دينار معظمها من مصادر أردنية، (الملحق ٦-٠).

ويمكن القول ان قطاعات صناعة الآلات، الاستخراجية والمعدنية قد حصلت على الجزء الأكبر من مجموع القروض، اذ بلغت نسبة القروض في هذه الأنشطة الثلاث ومن مختلف المصادر (٨ر٥٤٪، ٥ر١٦٪، ٠ر١٥٪) من مجمل قروض عينة البحث على التوالي (الجدول ٦-٢). ومن الملاحظ ان شروط التمويل للشركات ذات الحجم الصغير نسبياً أصعب منها للشركات ذات الحجم المتوسط أو الكبير من حيث سعر الفائدة، مدة السماح، وفترة التسديد اذ بلغ سعر الفائدة على قروض الشركات الصغيرة بالمتوسط حوالي ١٠٪ بينما بلغ للشركات ذات الحجم المتوسط ٨ر٩٪ وللشركات الكبرى ٢ر٩٪. أما فترة السماح فقد بلغت مدتها ١ر٨ سنة للشركات الصغيرة وسنتين لكل من الشركات الكبيرة والشركات ا لمتوسطة الحجم. وفيما يتعلق بفترة التسديد فقد بلغت مدتها ٤ر٧ سنة للشركات الصغيرة و ٩ سنوات للشركات المتوسطة الحجم و ٢ر٥ سنة للشركات ذات الحجم الكبير. وهنا لا بد من التأكيد على ان تشجيع الشركات على التوسع في الإنتاج سوف يساعد على الاستفادة من وفورات الحجم الكبير والتي تشمل شروط التمويل الميسرة، والتي تنعكس على تكاليف الإنتاج وزيادة المقدرة التنافسية للشركات المعنية، أضف إلى ذلك ان سهولة الوصول إلى الأسواق المالية يلعب دوراً هاماً في تسهيل عملية التمويل، (الجدول ٧).

توزيع رأس المال العامل جغرافياً وحسب المصدر

تشير النتائج في الملحق (٨-٠) إلى توزيع رأس المال العامل في عينة البحث حسب مصدره وحسب المحافظة، حيث بلغ مجموعه ٢ر٣٤٣٧٣ مليون دينار منه (٢ر٢٣٧٤) مليون دينار مدفوع و (٩ر١٩٨٠) مليون دينار قروض. وقد بلغت نسبة رأس المال الأردني المدفوع ٩ر٥٥٪ من إجمالي رأس المال العامل في حين بلغت نسبة كل من رأس المال المدفوع من مصادر عربية ومصادر أخرى (٤ر١٢٪، ١ر٠٪) على التوالي. بينما بلغت نسبة القروض الأردنية ٣ر٢٨٪ من إجمالي رأس المال

العامل وبلغت نسبة القروض من مصادر عربية ومصادر أخرى (٢ر١٪، ١ر٢٪) على التوالي، وقد سبق الحديث عن توزيع رأس المال العامل حسب المصدر وحسب النشاط الاقتصادي وحسب حجم الشركات. وهنا سنركز على المحافظات التي نالت الحصص الكبرى من رأس المال العامل، وهذه المحافظات هي عمان والزرقاء، (أنظر الجدول ٨-٢).

١. محافظة عمان: بلغت نسبة رأس المال الأردني المدفوع في عمان ٦ر٨٣٪ من إجمالي رأس المال الأردني المدفوع، حيث كانت نسبة رأس المال الأردني للمشاريع المتوسطة والكبيرة والصغيرة في عمان (٦ر٨٤٪، ٨ر٨٣٪، ٨ر٦٧٪) على التوالي. كما استحوذت محافظة عمان على ٥ر٩٩٪ من إجمالي رأس المال العربي المدفوع في الصناعات الأردنية. توزع على الشركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم بما نسبته (٧ر٩٩٪، ٥ر٣٥٪، ٣ر٢٧٪) من مجمل رأس المال المدفوع في الصناعات الأردنية من كل من الأحجام الثلاثة على التوالي، (الجدول ٨-١).

ومن رأس المال المدفوع من مصادر أخرى (أجنبية) استحوذت محافظة عمان على ٣ر٨٦٪ كانت جميعها في المشاريع ذات الحجم الكبير. وقد بلغت نسبة رأس المال المدفوع من مختلف المصادر في محافظة عمان ٥ر٨٦٪ من مجمل رأس المال المدفوع في الصناعات الأردنية. وقد حازت المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة العاملة في محافظة عمان على ٧ر٨٦٪، ٣ر٨٤٪ و ٧ر٦٥٪ من مجمل رأس المال المدفوع في الصناعات الأردنية من كل من الأحجام الثلاثة على التوالي (الجدول ٨-١).

اما القروض فقد بلغت نسبتها في محافظة عمان ٣ر٩٤٪ من مجمل القروض الممنوحة للصناعات الأردنية، توزعت على الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بنسبة ٦ر٩٤٪، ٧ر٨٤٪، ٥ر٢٠٪ من مجمل القروض الممنوحة للصناعات الأردنية من لكل من الأحجام الثلاثة على التوالي، (الجدول ٨-١).

وقد بلغت نسبة القروض الأردنية الممنوحة للشركات العاملة في محافظة عمان ٦ر٩٣٪ من مجمل القروض الممنوحة للصناعات الأردنية، توزعت على الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بنسبة ٦ر٩٤٪، ٧ر٨٤٪ و ٥ر٢٠٪ من مجمل القروض الأردنية الممنوحة للصناعات الأردنية على التوالي. واقتصرت القروض العربية والقروض من مصادر

أخرى الممنوحة للصناعات الأردنية على الشركات ذات الحجم الكبير في محافظة عمان فقط، (الجدول ٨-١).

وبشكل عام نستطيع القول ان محافظة عمان قد استحوذت على ٠ر٨٩٪ من إجمالي رأس المال العامل في الصناعات الأردنية، حيث استحوذت على ٢ر٨٩٪ و ٤ر٨٤٪ و ١ر٦٠٪ من إجمالي رأس المال العامل في كل من المشاريع الأردنية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة على الترتيب، (الجدول ٨-١).

٠٢ محافظة الزرقاء: جاءت هذه المحافظة بالمرتبة الثانية، وحازت على ٣ر١٠٪ من إجمالي رأس المال العامل في الصناعات الأردنية. واستحوذت على ٧ر٣٤٪، ٢ر١٣٪ و ٠ر١٠٪ من إجمالي رأس المال العامل في كل من الصناعات الأردنية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على التوالي. واستحوذت محافظة الزرقاء على ١ر١٥٪ من إجمالي رأس المال الأردني المدفوع حيث استحوذت على ٨ر٢٦٪، ٦ر١٣٪ و ٠ر١٥٪ من إجمالي رأس المال المدفوع في كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على الترتيب. وفي حين استحوذت الصناعات المتوسطة العاملة في محافظة الزرقاء على ٥ر٦٤٪ و ١٠٠٪ من مجمل رأس المال العربي والأجنبي المدفوع في الصناعات الأردنية المتوسطة، فإن الشركات الكبيرة العاملة في الزرقاء لم تستحوذ على أكثر من ٢ر٠٪ و ٦ر٣٪ من مجمل رأس المال المدفوع من كل من هذين المصدرين في الصناعات الأردنية الكبيرة على الترتيب، (الجدول ٨-١).

وبشكل عام نستطيع القول ان محافظة الزرقاء قد حصلت على ٥ر١٢٪ من إجمالي رأس المال المدفوع في الصناعات الأردنية، حيث حصلت على ٢ر٢٩٪ و ١ر١٤٪ و ٣ر١٢٪ من إجمالي رأس المال المدفوع في كل من الصناعات الأردنية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على الترتيب، (الجدول ٨-١).

اما بالنسبة للقروض فنجد ان محافظة الزرقاء قد حصلت على ٥ر٥٪ من إجمالي القروض الممنوحة للصناعات الأردنية، حيث حصلت على ٢ر٧٣٪ من إجمالي القروض الممنوحة للشركات الصغيرة وعلى ٣ر١٠٪ من إجمالي القروض الممنوحة للشركات المتوسطة وعلى ٣ر٥٪ من إجمالي القروض الممنوحة للشركات الكبيرة. وحصلت محافظة الزرقاء على ٢ر٦٪ من إجمالي القروض الأردنية الممنوحة للصناعات الأردنية، حيث حصلت على

٦ر٧٣٪، ٣ر١٠٪ و ٩ر٥٪ من مجمل القروض الأردنية الممنوحة لكل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على الترتيب. اما القروض من مصادر عربية وأخرى فلم يكن لها دور في تمويل الشركات في محافظة الزرقاء، (الجدول ٨-١).

مما تقدم نلاحظ ان محافظتي عمان والزرقاء قد استحوذتا على معظم النشاط التصنيعي في الأردن، حيث استحوذتا على حوالي ٨ر٩٥٪ و ٦ر٩٧٪ و ٢ر٩٩٪ من مجمل رأس المال العامل في كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على الترتيب. وبطبيعة الحال فإن مثل هذا الوضع يعود ليؤكد ما أسلفناه من حيث عدم توزيع الصناعات الأردنية جغرافياً بما يتلاءم ووفرة عناصر الإنتاج، الأمر الذي يحمل الصناعات نفقات إضافية سواء من جانب النقل والشحن أو من جانب استقرار وأريحية القوى العاملة وبالتالي يحد من مقدرتها التنافسية خصوصاً تلك المؤسسات التي تعتمد على السوق المحلي من جانبي الإنتاج ومدخلاته.

٣-٣ توزيع الأصول الإنتاجية حسب نوع الأصل والنشاط الاقتصادي

بلغ إجمالي القيمة الدفترية للأصول الثابتة في عينة البحث ٤٥٤٤ر٢٦٩٧ مليون دينار أردني موزعة ما بين كل من الأرض، المباني، الأثاث، المختبرات، الآلات، المعدات وأصول أخرى. بنسبة ٧ر٨٪، ١ر١٤٪، ٦ر٣٪، ٨ر١٪، ٤ر٤٦٪، ٩ر١١٪ و ٤ر١٣٪ على التوالي. ومن الملاحظ ان نسبة قيمة الآلات والمعدات تشكل أكثر من ٥٨٪ من مجمل الأصول الثابتة، (ملحق ٩-٠). ونلاحظ من الجدول (٩-١) ان الصناعات الكبيرة هي الأكثر استخداماً للآلات والمعدات تليها الصناعات المتوسطة والصغيرة، حيث بلغت نسبة هذين البندين ١ر٥٩٪، ٢ر٥٧٪ و ٩ر٢٩٪ من مجمل موجودات كل منها الثابتة على الترتيب. وعليه يمكن القول ان الاستثمار في الصناعات الصغيرة هو الأكثر خلقاً لفرص العمل مقارنة بالصناعات المتوسطة والكبيرة.

ولو نظرنا إلى هيكل الموجودات الثابتة في كل من القطاعات الصناعية والمبين في الجدول (٩-١)، لوجدنا ان الصناعات الكبيرة في كل من قطاع صناعة الملبوسات، الورقية والاستخراجية هي الأكثر استخداماً للآلات والمعدات حيث بلغت نسبة هذا البند ٤ر٩٨٪، ٩ر٦٤٪ و ٠ر٦٥٪ من مجمل موجودات كل منها على الترتيب. ومن الصناعات المتوسطة تعتبر تلك العاملة في كل من قطاع الصناعات الخشبية، الاستخراجية المعدنية الأساسية أكثر كثافة في استخدام رأس المال مقارنة بمثيلاتها في باقي القطاعات، حيث بلغت نسبة الآلات والمعدات ١٠٠٪، ٢ر٩٢٪ و ٥ر٥٨٪ من

مجمل موجودات كل منها الثابتة على الترتيب. اما في الصناعات الصغيرة فقد تركزت كثافة رأس المال في قطاعات الصناعات الخشبية، الآلات، الورقية، والمعدنية الأساسية، حيث استحوذ بند الآلات والمعدات على ٧ر٨٨٪، ٦ر٦٩٪، ٦٧٪ و ٨ر٥١٪ من مجمل موجودات كل منها الثابتة على الترتيب.

اما ثاني أهم الأصول الإنتاجية الثابتة في الصناعات الأردنية فكانت كل من المباني والأرض حيث استحوذ هذين البندين على ٢ر٣٠٪ من مجمل موجودات الصناعات الصغيرة الثابتة وعلى ٨ر٢٢٪ من مجمل موجودات الصناعات المتوسطة الثابتة، وعلى ٦ر٢٢٪ من مجمل موجودات الصناعات الكبيرة الثابتة. ولو نظرنا إلى مثيلة كل من هذه النسب في مختلف القطاعات الصناعية لأمكننا القول ان المباني والأرض في الصناعات الكبيرة هي الأهم بالنسبة لكل من قطاعات الصناعات الغذائية الخشبية، المعدنية الأساسية والأخرى (غير المصنفة)، حيث استحوذ هذان البندان على ٨ر٥٦٪، ٥ر٨٠٪، ٠ر٦٨٪ و ٤ر٥١٪ من مجمل موجودات كل منها الثابتة على الترتيب، وعليه يكون هذين البندين قد جاءا في المرتبة الأولى من بين باقي بنود الموجودات الثابتة فيها. ومن بين الصناعات المتوسطة، كانت صناعة المواد الغذائية، الألبسة والكيماوية أكثر حاجة للمباني والأرض حيث شكل هذان البندان ٢ر٦٧٪، ١ر٧٠٪ و ٣ر٨٣٪ من مجمل موجودات كل منها الثابتة على الترتيب، لتحل المرتبة الأولى من بين باقي بنود الموجودات الثابتة فيها.

ومن بين الصناعات الصغيرة والتي تساوى فيها بندا الأرض والمباني مع بندي الآلات والمعدات، يمكن القول ان تلك العاملة في كل من قطاع الصناعات الغذائية، المعدنية الأساسية والأخرى (غير المصنفة)، هي الأكثر حاجة إلى المباني والأرض، حيث شكل هذان البندان ٤ر٧٠٪، ٣ر٤٧٪ و ٠ر٧٥٪ من مجمل موجودات كل منها الثابتة على الترتيب.

وبطبيعة الحال فإن عملية التأثير على تكاليف الإنتاج وزيادة المقدرة التنافسية لا بد وان تبدأ من الأصول الإنتاجية الثابتة وبالتحديد من تلك البنود التي تستحوذ على نسب عالية منها، مثل المباني والأرض والآلات والمعدات خصوصاً وان ذلك ممكن خاصة بالنسبة للمباني والأرض والتي تعتبر شأناً أردنياً داخلياً ويمكن التأثير على من خلال وضع التشريعات والقوانين الملائمة.

٣-٤ القوى العاملة

تظهر مجموعتا الجداول رقم (١٠) و (١١) توزيع العاملين والإنفاق على عنصر العمل في الشركات والمؤسسات المشمولة في الدراسة حسب حجم العمل (كبير ، متوسط ، صغير) والجنسية (أردني، غير أردني)، ومجال العمل (إدارة ، إنتاج ، ضبط جودة ، بحث وتطوير) والنشاط الاقتصادي (الصناعات الاستخراجية، الغذائية ، ٠٠٠٩ مجموعات)، وبنود الإنفاق (رواتب، تدريب، أخرى)، والمؤهل العلمي (ثانوي، دبلوم، بكالوريوس، د . عليا).

وتشكل هذه المتغيرات والعوامل قاعدة أساسية ومؤشرات هامة للاستدلال بها على مدى توفر عناصر المقدرة التنافسية في الصناعات قيد الدراسة. وتحديدا، فان ابرز العناصر والمتغيرات التي يمكن استخدامها والاستدلال بها هنا، ما يتعلق منها ببنود الإنفاق وخاصة على التدريب وعلى ضبط الجودة والبحث والتطوير، وكذلك مستوى التأهيل.

وتسهيلا لأغراض البحث والتحليل ، وتحقيق الأهداف المنشودة فقد لجانا إلى اشتقاق بعض الجداول الفرعية الإجمالية، للاستعانة بها في إبراز أهم ملامح المعلومات الواردة في مجموعتي الجدول الأصلية الواردة أعلاه. ويمكن تبيان أهم تلك الملامح والمؤشرات من واقع الجداول الأصلية والفرعية على النحو التالي.

يظهر الملحق رقم (١٠-٠) ان حجم العمالة المستخدمة في الصناعات والمؤسسات المشمولة في العينة قد بلغ ١٩٠٤٣ عامل. وقد بلغ عدد الأردنيين منهم ١٧٨٦٥ عاملا (٧ر٩٣٪) وغير الأردنيين ١١٧٨ عاملا (٢ر٦٪).

كما يظهر الجدول رقم (أ) ان المؤسسات الكبيرة استحوذت على الغالبية العظمى من العمالة التي شملها المسح (٨ر٧٧٪). وتوزعت النسبة الباقية بين المؤسسات الصغيرة (٨ر١١٪) والمتوسطة (٤ر١٠٪) . وترداد الأهمية النسبية للعمالة الأردنية في المؤسسات الكبيرة لتصل إلى حوالي و ٩٦٪ من إجمالي العمالة في المؤسسات الكبيرة. وبالمقابل فان الأهمية النسبية للعمالة غير الأردنية تزداد في المؤسسات الصغيرة حيث وصلت إلى (٩ر١٥٪) من إجمالي العمالة في المؤسسات الصغيرة، والى (٤ر١١٪) من إجمالي العمالة في المؤسسات المتوسطة.

جدول رقم (أ): توزيع العاملين حسب الجنسية وحجم المؤسسة

الجنسية	أردنيين		غير أردنيين		المجموع الكلي	
حجم المؤسسة	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
كبير	١٤٢٢٤	٧٩ر٦٪	٥٩٦	٥٠ر٦٪	١٤٨٢٠	٧٧ر٨٪
٪	٩٦ر٠٪		٤ر٠٪		١٠٠٪	
متوسط	١٧٥٧	٩ر٨٪	٢٢٦	١٩ر٢٪	١٩٨٣	١٠ر٤٪
٪	٨٨ر٦٪		١١ر٤٪		١٠٠٪	
صغير	١٨٨٤	١٠ر٦٪	٣٥٦	٣٠ر٢٪	٢٢٤٠	١١ر٨٪
٪	٨٤ر١٪		١٥ر٩٪		١٠٠٪	
المجموع	١٧٨٦٥	١٠٠٪	١١٧٨	١٠٠٪	١٩٠٤٣	١٠٠٪
٪	٩٣ر٨٪		٦ر٢٪		١٠٠٪	

المصدر: الملحق (١٠-٠)

ويلاحظ أيضاً من الملحق (١٠-٠) ان معظم العمالة الوافدة في الصناعات الكبيرة تتركز في ثلاث صناعات رئيسية هي الصناعات المعدنية الأساسية (٣٧ر٨٪) والمنسوجات والألبسة (٢٧ر٥٪) والغذائية (٢١ر٥٪) من مجمل العمالة في الصناعات الكبيرة. وتتركز العمالة الوافدة في الصناعات المتوسطة، في الصناعات الغذائية (٣٥ر٨٪) والألبسة (٤٣ر٨٪) والمعدنية الأساسية (١٢ر٤٪) من مجمل العمالة في الصناعات المتوسطة. اما في الصناعات الصغيرة فقد تركزت العمالة في كل من الصناعات الاستخراجية، الغذائية، الألبسة، والمعدنية الأساسية حيث وصلت نسبتها إلى ٣٠ر٩٪، ١٧ر١٪ و ٤٠ر٧٪ من مجمل العمالة في الصناعات الصغيرة على الترتيب (جدول ١٠-١).

نخلص مما سبق إلى ان المؤسسات الكبيرة تميل إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على العمالة الأردنية. وبالمقارنة فان المؤسسات الصغيرة وبدرجة اقل المتوسطة تميل إلى الاعتماد على العمالة الوافدة بدرجة اكبر. ولعل مرد ذلك ان ظروف العمل والاستخدام اكثر استقراراً وأعلى مردودا في المؤسسات الكبيرة، وبالتالي فانها اكثر جذبا للعمالة الأردنية واكثر رغبة للعمل فيها نظراً لضمان استقرار ظروف الإنتاج فيها. بالمقابل فان المؤسسات الصغيرة تميل إلى استخدام العمالة الوافدة والتي

تعتبر اكثر حركة وارخص أجورا، وذلك نتيجة ظروف هذه المؤسسات والتي ربما تتلاءم متطلباتها مع هذه الخصائص. ولعل في هذا التقسيم ما يوفر ميزة إيجابية لكلا المجموعتين من المؤسسات. فالمؤسسات الكبيرة تتحقق غاياتها في استقرار ظروف العمل والإنتاج وبالتالي زيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه السوق والمجتمع على حد سواء. اما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فانها تستطيع ان تحقق بهذا الترتيب وفورات اقتصادية في الكلفة، ومزايا إيجابية في حجم تدفق الإنتاج وفقاً لاحتياجات السوق ومتطلباته. وبعبارة أخرى فانه يمكن الاستفادة من العمالة الوافدة كمنطقة حاميه Buffer Zone لحماية نفسها من تقلبات السوق والطلب على منتجاتها.

كما يوضح الجدول رقم (ب) ان الغالبية العظمى من العاملين في الصناعات الأردنية يعملون في مجال الإنتاج (٦٢ر٧٪) يلي ذلك مجال الإدارة (٣٥٪). وبالمقابل فان عدد العاملين في مجال ضبط الجودة والبحث والتطوير في عينة البحث، يتدنى إلى ٣٢٥ عاملا (١ر٧ ٪) و ١١٤ عاملا (٦ر٠٪) من جملة العاملين على التوالي. ويلاحظ أيضا ان تركز العاملين في هذين البندين يكاد يكون قاصرا على المؤسسات الكبيرة، حيث تستحوذ هذه المؤسسات على (٩٣٪) و (٨٨٪) من إجمالي العاملين في مجالي البحث والتطوير، وضبط الجودة على التوالي.

جدول رقم (ب): توزيع العاملين حسب المؤسسة ومجال العمل

مجال العمل	حجم المؤسسة							
	كبير		متوسط		صغير		المجموع العام	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
إدارة	٥٨١٦	٣٩ر٢٪	٣٧٠	١٨ر٧٪	٤٧٩	٢١ر٤٪	٦٦٦٥	٣٥ر٠٪
٪	٨٧ر٣٪		٥ر٦٪		٧ر٢٪		١٠٠٪	
إنتاج	٨٦١٢	٥٨ر١٪	١٥٨٣	٧٩ر٨٪	١٧٤٤	٧٧ر٩٪	١١٩٣٩	٦٢ر٧٪
٪	٧٢ر١٪		١٣ر٣٪		١٤ر٦٪		١٠٠٪	
ضبط الجودة	٢٨٦	١ر٩٪	٢٥	١ر٣٪	١٤	٠ر٦٪	٣٢٥	١ر٧٪
٪	٨٨ر٠٪		٧ر٧٪		٤ر٣٪		١٠٠٪	
بحث وتطوير	١٠٦	٠ر٧٪	٥	٠ر٣٪	٣	١ر٠٪	١١٤	٠ر٦٪
٪	٩٣ر٠٪		٤ر٤٪		٢ر٦٪		١٠٠٪	
المجموع العام	١٤٨٢٠	١٠٠٪	١٩٨٣	١٠٠٪	٢٢٤٠	١٠٠	١٩٠٤٣	١٠٠٪
٪	٧٧ر٨٪		١٠ر٤٪		١١ر٨٪		١٠٠٪	

المصدر: الملحق (١٠-٠).

وبالإجمال، فان الأرقام السابقة تتحدث عن نفسها وتظهر بجلاء ووضوح مدى تدني اهتمام الشركات المشمولة في الدراسة في مجالي البحث والتطوير وضبط الجودة لمنتجاتها والخدمات التي تقدمها. وحتى في المؤسسات الكبيرة التي تستحوذ على معظم العاملين في هذين المجالين، فان عدد ونسبة العاملين ما تزال متدنية جدا وبشكل ملموس. وبالتبعية فان هذه الأرقام والنتائج تعكس مدى تدني اهتمام هذه الشركات وحرصها علي تطوير قدراتها التنافسية بشكل عام.

يظهر الجدول رقم (١٠-٢) توزيع بنود الإنفاق حسب أحجام المؤسسات ومجال العمل والجنسية والنشاط الاقتصادي. وتسهيلا لعملية البحث والتحليل فانه يمكن إعادة ترتيب المجاميع الكلية لبنود الإنفاق حسب مجالات العمل على النحو التالي المبين في الجدول رقم (ج).

جدول رقم (ج): توزيع بنود الإنفاق حسب مجال العمل

١٠٠ دينار

	رواتب		تدريب		أخرى		المجموع الكلي	
مجال العمل	دينار	٪	دينار	٪	دينار	٪	دينار	٪
إدارة	٢٧٤١٩ر٤	٥٣ر٢٪	١٤٨ر١	٥٣ر٧٪	٦٩ر٨	٢٣ر٤٪	٢٧٦٣٧ر٣	٥٣ر١٪
انتاج	٢٢١٧٠ر٠	٤٣ر٠٪	١١٧ر١	٤٢ر٤٪	٢٢٨ر٩	٧٦ر٦٪	٢٢٥١٦ر٠	٤٣ر٢٪
ضبط الجودة	١٤٠٦ر٩	٢ر٧٪	٩ر٩	٣ر٦٪	٠ر٠	٠ر٠	١٤١٦ر٨	٢ر٧٪
بحث وتطوير	٥٠٤ر٣	١ر٠٪	٠ر٩	٠ر٣٪	٠ر٠	٠ر٠	٥٠٥ر٢	١ر٠٪
مجموع	٥١٥٠٠ر٦	١٠٠٪	٢٨٦ر٠	١٠٠٪	٢٩٨ر٧	١٠٠	٥٢٠٧٥ر٣	١٠٠٪
	٩٨ر٩٪		٠ر٥٪		٠ر٦٪		١٠٠٪	

المصدر: الملحق (١٠-٠)

ويلاحظ من الجدول رقم (ج) أعلاه ان الإنفاق الكلي لهذه المؤسسات على عنصر العمل يكاد ينحصر في بند الرواتب والأجور فقط (٩٨ر٩٪) ، وان نصيب التدريب والبنود الأخرى من الإنفاق لا يتعدى ٢٧٦ ألف دينار (٥ر٠٪) ، و ٢٩٨،٧ ألف دينار (٦ر٠٪) من مجمل الإنفاق على القوى العاملة على التوالي. ومن الجدول رقم (١٠-٢) يلاحظ ان الإنفاق على التدريب يكاد ينحصر في العمال الأردنيين.

ومهما يكن من أمر، فان هذه الأرقام والنسب متدنية جدا ولا تتجاوز في متوسطها العام (١٤) دينار لكل عامل . وهي بكل صراحة ووضوح تعني إهمال وعزوف ما بعده عزوف عن

الاهتمام بعنصر التدريب وإعادة التأهيل وتطوير قدرات العاملين من اجل رفع معدلات الإنتاجية لديهم وتخفيض كلفة الإنتاج. ولهذا دلالاته الواضحة على مدى اهتمام هذه الصناعات بتطوير قدراتها التنافسية، وهذه النتيجة تدعم ما توصلنا إليه سابقا.

وبالإمعان في الملحق (١٠-٠) الأصلي نجد ان الإنفاق على التدريب في عينة البحث، يكاد ينحصر في أربع صناعات رئيسية هي على التوالي: الصناعات الغذائية الكبيرة (٦ر١١٠ ألف دينار) والصناعات الأخرى الكبيرة (٨٩ر٠) ألف دينار والصغيرة (٧ر١ ألف دينار)، والورق والكرتون الكبيرة (٣٠ر٠ ألف دينار)، والمنسوجات والألبسة الكبيرة (٧ر٢ ألف دينار) والصغيرة (٦ر١ ألف دينار) والمتوسطة (١ر٨ ألف دينار) كما يلاحظ أيضا ان معظم الإنفاق على التدريب يكاد ينحصر في العاملين في الإدارة (١٤٨ ألف دينار) (٥٣ر٧٪)، ثم العاملين في الإنتاج (٧٥ر١ ألف دينار) (٤٢ر٤٪). اما الإنفاق على تدريب العاملين في مجالي ضبط الجودة والبحث والتطوير، فلم يتجاوز ٩ر٩ ألف دينار (٣ر٦٪) و (٠ر٩) ألف دينار (٠ر٣٪) على الترتيب. ومن الأرقام السابقة يمكن القول ان متوسط الإنفاق على تدريب العامل الواحد لا يتجاوز (١٤ ديناراً سنوياً) متبايناً ما بين ٣٠ دينار للعاملين في ضبط الجودة و ٨ دنانير للعاملين في مجال البحث والتطوير. وبلغ متوسط الإنفاق على تدريب العامل الواحد في مجال الإدارة ٢٢ دينار وفي مجال الإنتاج ١٠ دنانير، (الجدول ١٠-٣).

وبالإجمال فانه يمكن ان نخلص من ذلك إلى ان التدريب قاصر على التدريب البسيط والمهارات الأساسية، ولا يرقي إلى تطوير الكفاءات العالية وتزويد العمال بالتقنيات العالية.

ويظهر الجدول رقم (د) توزيع بنود الاتفاق على عنصر العمل حسب حجم المؤسسة ومجال العمل . ويتضح من الجدول أعلاه ان حجم الإنفاق الإجمالي على عنصر العمل في المؤسسات المشمولة في الدراسة لا يتجاوز (١ر٥٢) مليون دينار، استحوذت المؤسسات الكبيرة منها على (٧ر٦٩٪) من إجمالي الإنفاق. ويلي ذلك المؤسسات من الحجم المتوسط التي استحوذت على حوالي(٣ر٢٣٪) فالمؤسسات الصغيرة (٢ر٧٪). ولو نظرنا إلى الجدولين ب و ج معاً لأمكننا القول ان العاملين في إدارة الصناعات المتوسطة هم الأوفر حظاً من حيث المزايا والأجور. ففي حين شكلت هذه الفئة ٦ر٥٪ من مجمل العاملين في الإدارة، بلغت نسبة الإنفاق عليهم ٩ر٣٢٪ من مجمل الإنفاق على العاملين في الإدارة. في الوقت الذي شكل به العاملون في إدارة الصناعات الكبيرة ٣ر٨٧٪ من

مجمل العاملين في الإدارة، لم يتجاوز الإنفاق عليهم ١ر٦٣٪ من مجمل الإنفاق على العاملين في الإدارة.

ونلاحظ من الجدول ١٠-٣ ان متوسط الإنفاق على العامل الواحد في عينة البحث قد بلغ ٢ر٧٣ ألف دينار سنوياً (٢ر٨٢ ألف دينار للأردنيين و ١ر٣٨ ألف دينار لغير الأردنيين). وعلى صعيد مجالات العمل نلاحظ ان أعلى معدلات للإنفاق السنوي على العاملين قد كانت للعاملين في مجال البحث والتطوير (٤ر٤٣ ألف دينار) يليهم العاملين في مجال ضبط الجودة (٤ر٣٦ ألف دينار) ومن ثم العاملين في مجال الإدارة (٤ر١٥ ألف دينار واخيراً العاملين في مجال الإنتاج (١ر٣٩ ألف دينار).

جدول رقم (د): توزيع الإنفاق على العاملين حسب حجم المؤسسة ومجال العمل

مجال العمل	كبير		متوسط		صغير		المجموع	
	دينار	٪	دنانير	٪	دينار	٪	دينار	٪
إدارة	١٧٤٢٩ر٩	٤٨ر٠٪	٩٠٩٥ر٩	٧٥ر٦٪	١١١١ر٥	٢٩ر٥٪	٢٧٦٣٧ر٣	٥٣ر١٪
٪	٦٣ر١٪		٣٢ر٩٪		٤ر٠٪		١٠٠٪	
إنتاج	١٧٠٨٢	٤٧ر١٪	٢٨٢١ر٦	٢٣ر٥٪	٢٦١٢ر٤	٦٩ر٤٪	٢٢٥١٦	٤٣ر٢٪
٪	٧٥ر٩٪		١٢ر٥		١١ر٦٪		١٠٠٪	
ضبط الجودة	١٢٩٣ر٣	٣ر٦٪	٩٧ر١	٨ر٠٪	٢٦ر٤	٧ر٠٪	١٤١٦ر٨	٢ر٧٪
٪	٩١ر٣٪		٦ر٩٪		١ر٩٪		١٠٠٪	
بحث وتطوير	٤٧٧ر٢	٣ر١٪	١٥ر٨	١ر٠٪	١٢ر٢	٣ر٠٪	٥٠٥ر٢	١ر٠٪
٪	٩٤ر٥		٣ر١٪		٢ر٤٪		١٠٠٪	
المجموع العام	٣٦٢٨٢ر٤	١٠٠٪	١٢٠٣٠ر٤	١٠٠٪	٣٧٦٢ر٥	١٠٠٪	٥٢٠٧٥ر٣	١٠٠٪
٪	٦٩ر٧٪		٢٣ر١٪		٧ر٢٪		١٠٠٪	

المصدر: الملحق (١٠-٠).

اما بخصوص توزيع العمال حسب المؤهل العملي، فيظهر ذلك من الجدول رقم (هـ) وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (هـ): توزيع العاملين حسب الجنسية والمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	كبير		متوسط		صغير		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
ثانوي	١٠٩٦٧	٧٤	١٥٤٥	٧٧ر٩	١٩٢٣	٨٥ر٨	١٤٤٣٥	٧٥ر٨
دبلوم	٢١١٠	١٤ر٢	٢٣٤	١١ر٨	١٧٢	٧ر٧	٢٥١٦	١٣ر٢
بكالوريوس	١٥٨٣	١٠ر٧	٢٠٠	١٠ر١	١٣٦	٦ر١	١٩١٩	١٠ر١
د. عليا	١٦٠	١ر١	٤	٠ر٢	٩	٠ر٤	١٧٣	٠ر٩
المجموع	١٤٨٢٠	١٠٠٪	١٩٨٣	١٠٠٪	٢٢٤٠	١٠٠٪	١٩٠٤٣	١٠٠٪

المصدر: ملحق (١١-٠)

ان معظم العاملين في هذه الصناعات هم من حملة الثانوية العامة ٨ر٧٥٪ ويلي ذلك حملة الدبلوم (٢ر١٣٪ والبكالوريوس (١ر١٠٪) على التوالي. اما نسبة حملة د. عليا فهي متدنية ولا تكاد تتجاوز (١٪). ويظهر الملحق (١١-٠) والجدول رقم (١١-١) ان جل هؤلاء (حملة دراسات عليا) يعملون في المؤسسات ذات الحجم الكبير (١٦٠ عاملا أو ٥ر٩٢٪)، وتحديداً فانهم يتركزون في قطاع الصناعات الغذائية (٣ر٦٥٪) خاصة الكبيرة منها والتي استحوذت على ٧٠٪ من مجمل حملة د. عليا العاملين في الصناعات الكبيرة، وفي صناعة الكيماويات (١ر١٢٪) خاصة الكبيرة منها والتي استحوذت على ١ر١٣٪ من مجمل حملة د. عليا العاملين في الصناعات الكبيرة. وتوزعت النسبة الباقية (٦ر٢٢٪) على باقي الصناعات، خاصة الصناعات المعدنية الأساسية (٥ر٧٪) والآلات والمعدات (٦ر٤٪).

وبالإمعان في الملحق (١١-٠) الجدول رقم (١١-٢) نجد ان الإنفاق على التدريب يكاد ينحصر في العاملين من مستوى الثانوية العامة (٧ر١٥٤ ألف دينار) (١ر٥٦٪)، ثم الدبلوم (١ر٧٥ ألف دينار) (٢ر٢٧٪) والبكالوريوس (٢ر٤٦ ألف دينار) (٧ر١٦٪). ويلاحظ من الجدول (١١-٣) ان متوسط الرواتب والأجور السنوي هو الأعلى في فئة العاملين من حملة د. عليا (٥ر٧ ألف دينار) يليهم العاملين من حملة البكالوريوس (٤ر٣ ألف دينار). اما العاملين من حملة الدبلوم وحملة الثانوية فقد بلغ متوسط رواتب كل منهم (٢ر٢) ألف دينار في الأولى و (٦ر٢) ألف دينار في الثانية. وتعتبر متوسطات الرواتب والأجور في الصناعات المتوسطة هي الأعلى حيث بلغت ٦ر٠٦ ألف دينار (٧ر٦ ألف دينار للعمالة الأردنية و ١ر١ ألف دينار للعمالة الوافدة) مقابل ٢ر٤١ ألف دينار في الصناعات الكبيرة (٥ر٢ ألف دينار للعمالة الأردنية و ٥ر٢ ألف دينار للعمالة الوافدة) و ١ر٦٥ ألف

دينار في الصناعات الصغيرة (١ر٧ ألف دينار للعمالة الأردنية و ١ر٣ ألف دينار للعمالة الوافدة)، الجدول ١١-٣).

ورغم انه قد يكون من الصعب الربط بين مستوى التأهيل العلمي وطبيعة احتياجات هذه الصناعات، الا انه يظل بالإمكان القول ان هناك تدني واضح في مدى اهتمام هذه المؤسسات بمستويات التأهيل المطلوبة، بل وفي توفير التدريب والتأهيل أو إعادة التدريب والتأهيل اللازم لتطوير وتحسين قدرات العاملين، وبالتالي رفع إنتاجية العمل (وسيتم توضيح هذه النتيجة لاحقا لدى تحليل بنود الإنفاق).

ويلاحظ أيضا من الملحق (١١-٠) ان حملة الكفاءات العليا قاصرة تقريبا على العمالة الأردنية فقط. وتحديدا فان عدد العاملين غير الأردنيين من حملة د . عليا لا يتجاوز (٧) عمال منهم ٥ عمال يعملون في الصناعات المعدنية الأساسية، وجلهم في المؤسسات الكبيرة منها. وهذه نتيجة منطقية ومقبولة.

تؤكد النتائج السابقة بوضوح ما سبق وان خلصنا إليه من حيث مدى تدني اهتمام الشركات الصناعية الأردنية في البحث والتطوير، وفي ضبط الجودة وبالتالي في تطوير قدراتها التنافسية سواء على مستوى السوق المحلي أو الأسواق الخارجية. بل لعل هذه النتائج تشير بوضوح إلى تخلي هذه المؤسسات وعزوفها عن مثل هذا الهدف الهام، وهي ولا شك نتيجة محزنة وتمثل قصر النظر لدى الإدارة واصحاب الملكية على حد سواء.

ويمكن التدليل على صحة ذلك من تدني الإنفاق على التدريب، وعلى البحث والتطوير، وضبط الجودة. وكذلك ضآلة حجم العمالة المخصصة لمجالات العمل في البحث والتطوير، وضبط الجودة والمستفيدين من التدريب، وكذلك تدني متوسط نصيب العامل من هذه المخصصات على وجه العموم.

وتبدو أهمية تلك الأرقام والنسب أيضا. اذا ما أخذنا في الاعتبار ان معظم العاملين في هذه المؤسسات من حملة الثانوية العامة (٨ر٧٥٪) والدبلوم (٦ر١٣٪) أي من غير المدربين ولا ذوي الكفاءات الفنية ، فاننا ندرك أيضا ان تلك الأرقام المخصصة للتدريب لا يمكن ان تفي بالحاجة، وانها لا يمكن ان تتجاوز التدريب والإنفاق على التعريف بالعمل وتعليم المهارات الأساسية فحسب.

وبالإمعان أيضا في الجدول السابق (د) نجد أيضا ان ما يخصص لأغراض البحث والتطوير لا يتجاوز ١٪ من بند الإنفاق العام (٣ر١٪، ١ر٠٪ و ٣ر٠٪) من إجمالي الإنفاق في كل من الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة على الترتيب). ولو نظرنا إلى هذه النسب من جانب الإنفاق على التدريب والذي هو أساساً متدني (٥ر٠٪ من مجمل الإنفاق)، لوجدنا انها تشكل ٤ر٠٪، ٠ر٠٪ و ٠ر٠٪ من مجمل إنفاق كل من الصناعات الكبيرة، المتوسطة والصغيرة لغايات التدريب على التوالي.

ونفس الشيء يمكن ان يقال بخصوص الإنفاق على ضبط الجودة والتي لا تزيد على ١ر٤ مليون دينار (٧ر٢٪) من حجم الإنفاق العام و (٩ر٩) ألف دينار (٦ر٣٪) من نفقات التدريب والتي هي متدنية أصلا ولا تتجاوز الـ (٥ر٠٪) من الإنفاق العام .

ويلاحظ أيضا من الملحق (١٠-٠) ان الإنفاق على البحث والتطوير وضبط الجودة من مخصصات التدريب ينحصر كليا في المؤسسات كبيرة الحجم حيث بلغت ٩ر٩ ألف دينار لأغراض ضبط الجودة ٩ر٠ ألف دينار لأغراض البحث والتطوير وهذا يمثل مجمل إنفاق الصناعات الأردنية لأغراض ضبط الجودة والبحث والتطوير.

ويلاحظ أيضا ان الصناعات الكبيرة القائدة في الإنفاق على ضبط الجودة هي الصناعات الغذائية (٢ر٤٤٪) والكيماوية (٨ر١٨٪) ثم الاستخراجيه (٢ر١٥٪) من جملة الإنفاق الكلي للصناعات على هذا البند على التوالي. وكذلك فإن الصناعات الكبيرة القائدة في مجال البحث والتطوير هي الكيماوية (١ر٤٧٪) ثم الاستخراجية(٢٤٪) ثم الغذائية (٢ر١٠٪) من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير.

ويلاحظ أيضا من الملحق (١٠-١) ان قطاع الصناعات الاستخراجية الكبيرة يخصص (٧ر١٠٪) و (٦ر٠٪) من جملة إنفاقه للصرف على ضبط الجودة والبحث والتطوير على التوالي. وهي تمثل أعلى النسب في القطاعات الصناعية التسعة التي شملتها الدراسة. وتلاه في ذلك الصناعات الكبيرة الغذائية (١ر٧٪ و ٥ر٠٪ على التوالي)، ثم قطاع الكيماويات (٤ر٣٪ و ٢ر٣٪ على التوالي). ثم قطاع الصناعات الخشبية (٣ر١٪ و ٥ر٢٪ على التوالي)، علما ان قطاع الصناعات الخشبية قد جاء في المرتبة الثالثة في الإنفاق على البحث والتطوير.

ونلاحظ أيضا ان معظم الإنفاق على العاملين في ضبط الجودة والبحث والتطوير يتركز في المؤسسات كبيرة الحجم وانه يشكل (٣ر٩١٪ و ٥ر٩٤٪) من مجمل الإنفاق على العاملين في مجالي ضبط الجودة والبحث والتطوير في الصناعات الأردنية على التوالي.

ويلاحظ أيضا من الجدول (د) ان مجال الإدارة يستحوذ على (١ر٥٣٪) من الإنفاق العام، يلي ذلك مجال الإنتاج ٢ر٤٣٪. وبالمقابل فان نسبة الإنفاق على العاملين في ضبط الجودة والبحث والتطوير يكاد يتلاشي حتى يصل إلى (٧ر٢٪) و (١٪) على التوالي. وترتفع الأهمية النسبية لهذين البندين الآخرين في المؤسسات الكبيرة إلى (٦ر٣٪) و (٣ر١٪) مجمل إنفاق كل منها على التوالي. وبالمقابل فان هذه الأهمية النسبية للبندين أعلاه تتضاءل في المؤسسات ذات الحجم الصغير والمتوسط إلى دون المعدلات العامة المناظرة، حيث بلغت ٨ر٠٪ و ١ر٠٪ من مجمل إنفاق المؤسسات المتوسطة و ٧ر٠٪ و ٣ر٠٪ من مجمل إنفاق المؤسسات الصغيرة لكل منهما على الترتيب.

ومن النتائج والمفارقات الملفتة للنظر ارتفاع نسبة ما ينفق في مجال الإدارة في المؤسسات المتوسطة (٦ر٧٥٪) من جملة إنفاقها وهي نسبة عالية بكل المعايير والمقاييس، وخاصة اذا ما قورنت بالمعدل العام (٥٣٪)، وبنسبة عدد العاملين في هذا المجال الواردة في جدول (ج) والبالغة (٧ر١٨٪). وبالمقابل أيضا نلاحظ تدنى نسبة الإنفاق على مجال الإنتاج في المؤسسات المتوسطة إلى ٥ر٣٢٪ من إجمالي إنفاق المؤسسات ذات الحجم المتوسط على الرغم من ان هذا المجال (الإنتاج) استحوذ على ٨ر٧٩٪ من عدد العاملين. ولعل مرد هذه النتائج والمفارقات يكمن في ان العاملين في إدارة هذه المؤسسات هم من أصحاب ومالكي المشروع وأفراد عائلاتهم ، وانهم يخصصون رواتب ومهايا عالية لأنفسهم ولإفراد عائلاتهم لأغراض التهرب الضريبي وعلى حساب تدنى معدلات الربحية المحاسبية المعلنة. ورغم كل شئ فان هذه النتيجة أو المفارقات قد لا يكون لها أية آثار سلبية على قدرة هذه المؤسسات التنافسية.

٣-٥ توزيع مدخلات الإنتاج حسب نوعها ومصدرها والنشاط الاقتصادي

تشير البيانات في الملحق (١٢-٠) إلى ان مجموع قيمة المواد المستعملة في الإنتاج والتغليف في عينة البحث قد بلغ (٩ر٤٦٠) مليون دينار، منها ٠ر٤٦٪ من مصدر أجنبي و ١ر٤٠٪ من مصدر محلي و ٩ر١٣٪ من مصدر عربي. وهنا لا بد من تشجيع الشركات على استخدام المواد المستعملة من مصادر محلية حيث تكون تكلفتها أقل وبخاصة اذا كانت جودتها على الأقل مساوية لجودة المواد

المستوردة، وبالإضافة إلى تخفيض التكلفة فان المواد المستعملة من مصادر محلية ستوفر جزءاً كبيراً من العملات الصعبة اللازمة للاستيراد. والسؤال هو أي من هذه المواد المستعملة أكثر توفراً محلياً ؟ وللإجابة على ذلك لا بد من استعراض المواد الخام والمواد نصف المصنعة والمواد الأخرى كلاً على حدة.

المواد الخام: حيث ساهمت المصادر المحلية بتوفير ١ر٤٥٪ من مجمل المواد الخام المستعملة في عينة البحث وساهمت المصادر الأخرى بتوفير ٥ر٤٤٪ منها والمصادر العربية بتوفير ٤ر١٠٪ منها.

مواد نصف مصنعة: بلغت نسبة المستورد من مصادر أجنبية من هذه المواد في عينة البحث ٤ر٤٧٪ ونسبة المتوفر من مصادر محلية ٦ر٣٨٪ منها ونسبة المستورد من مصادر عربية ١٤٪ منها.

مواد أخرى: حيث بلغت نسبة المستورد من مصادر أجنبية ٧ر٤٢٪ من مجمل هذه المواد في عينة البحث ونسبة قيمة المستورد من مصادر عربية ٦ر٣٠٪ منها والمواد المشتراة محلياً ٦ر٢٦٪ منها. لذا نجد ان أكثر المواد توفراً من مصادر محلية، هي المواد الخام يليها المواد نصف المصنعة ثم المواد الأخرى. وهنا لا بد من النظر إلى أحجام الشركات ونسبة ما تستخدمه من مستلزمات إنتاج وتغليف من المصادر الثلاث آنفة الذكر.

الشركات الصغيرة الحجم: حيث كانت نسبة قيمة المواد الخام المستعملة من مصادر محلية (١ر٥٢٪) في حين بلغت نسبتها من مصادر أخرى غير عربية (٩ر٤٧٪). اما المواد نصف المصنعة فقد بلغت نسبة المحلي منها ٩ر٥٤٪ بينما من مصادر أخرى بلغت نسبتها ٥ر٣١٪ ومن مصادر عربية ٥ر١٣٪. وبالنسبة للمواد الأخرى فقد بلغت نسبة قيمة المستخدم منها من مصادر أخرى (٣ر٦٦٪) ومن مصادر محلية (٧ر٣٣٪)، وبالتالي نجد ان نسبة مجموع ما استخدمته الشركات الصغيرة من مواد للإنتاج والتغليف ومن مصادر محلية قد بلغت (٥ر٥٠٪) ومن مصادر أخرى ٦ر٤١٪ ومن مصادر عربية ٩ر٧٪، الجدول ١٢-١).

الشركات ذات الحجم المتوسط: بلغت نسبة قيمة المواد الخام التي استوردتها هذه الصناعات من مصادر عربية واستعملتها في الإنتاج والتغليف ٥ر٦٦٪، في حين بلغت نسبة قيمة المواد من مصادر محلية (٤ر٢٤٪) ومن مصادر أخرى (١ر٩٪). اما المواد نصف المصنعة فقد بلغت

نسبة المستخدم من مصادر محلية (٢ر٥٢٪) يلي ذلك المستعمل من مصادر أخرى (١ر٤٦٪) ثم المستعمل من مصادر عربية (٧ر١٪) وهي نسبة ضئيلة. اما المواد الأخرى فجميعها كانت من مصادر محلية حيث بلغت نسبتها (٠ر١٠٠٪). ومن الملاحظ ان الشركات المتوسطة استخدمت مواد من مصادر محلية بنسبة ٧ر٤٩٪ ومن مصادر أخرى بنسبة (٠ر٣٩٪) ومن مصادر عربية بنسبة (٣ر١١٪)، (الجدول ١٢-١).

الشركات ذات الحجم الكبير: حيث بلغت نسبة قيمة المواد الخام المستعملة من مصادر محلية (٨ر٤٥٪) ومن مصادر أخرى (٨ر٤٥٪) أيضاً، اما من مصادر عربية فقد بلغت النسبة (٤ر٨٪). اما المواد نصف المصنعة فقد بلغت نسبة المستعمل منها من مصادر أخرى (٣ر٤٨٪) ومن مصادر محلية (٦ر٣٥٪) ومن مصادر عربية (١ر١٦٪) من مجمل قيمة المستعمل منها في الصناعات الكبيرة. اما المواد الأخرى فقد بلغت نسبة قيمة المستعمل منها من مصادر أخرى (٧ر٤٢٪) ومن مصادر عربية (٢ر٣٥٪) ومن مصادر محلية (١ر٢٢٪) من مجمل قيمة المستعمل منها في الصناعات الكبيرة. وقد بلغت نسبة جميع المواد المستعملة لدى الشركات الكبيرة من مصادر أخرى (٩ر٤٦٪) تلي ذلك من مصادر محلية بنسبة ٧ر٣٨٪ ومن مصادر عربية بنسبة ٤ر١٤٪ من مجمل قيمة المستعمل منها في الصناعات الكبيرة، (الجدول ١٢-١).

ومن الملاحظ ان الشركات من مختلف الأحجام تعتمد بنسبة لا بأس بها على المواد من مصادر محلية، حيث ان حوالي نصف المواد الخام والمواد نصف المصنعة المستعملة هي من مصادر محلية. وهذه الخطوة بحاجة إلى تشجيع أكثر لإقناع الشركات بالاعتماد على المصادر المحلية في استخدام المواد المستعملة للإنتاج والتغليف.

والآن سنتناول كلاً من المواد المستعملة وسنرى أي من الأنشطة نالت النصيب الأكبر في استخدام هذه المواد.

المواد الخام: نلاحظ من الجدول (١٢-٢) ان الأهمية النسبية لاستخدام المواد الخام في الصناعات الكبيرة، مقارنة باستخدام باقي المواد هي الأكبر في كل قطاع الصناعات الاستخراجية، الخشبية، المعدنية الأساسية والأخرى (غير المصنفة)، حيث شكلت هذه المواد ٥ر٩٦٪،

٨ر٩٨٪، ٥ر٥٩٪ و ٢ر٩٠٪ من مجمل المواد التي تستخدمها كل من هذه الصناعات في عملية الإنتاج والتغليف.

ومن بين الصناعات المتوسطة، تعتبر تلك العاملة في كل من قطاع الصناعات الورقية والكيماوية هي الأكثر استخداماً للمواد الخام في عملياتها الإنتاجية مقارن بمثيلاتها في باقي القطاعات حيث شكلت المواد الخام ١ر٣٧٪ و ٢ر٤٥٪ من مجمل المواد الخام المستخدم في كل منهما على الترتيب. وفي جانب الصناعات الصغيرة، يمكن القول ان المواد الخام تعتبر ذات أهمية نسبية أكبر في كل من قطاع الصناعات الاستخراجية والورقية، حيث بلغت نسبة هذه المواد المستخدمة في كل منهما ١٠٠٪ و ٣ر٥٣٪ من مجمل ما تستخدمه كل منهما من المواد الخام على الترتيب.

المواد نصف المصنعة: نلاحظ من الجدول (١٢-٢) ان الأهمية النسبية لاستخدام المواد نصف المصنعة في الصناعات الكبيرة، مقارنة باستخدام باقي المواد هي الأكبر في كل من قطاع الصناعات الغذائية (٧ر٦٥٪) الألبسة (٥ر٦٠٪)، الكيماوية (٨ر٦٣٪)، الورقية (٠ر٥٤٪) المعدنية الأساسية (٥ر٥٩٪) والآلات (٥ر٨٤٪). وفي الصناعات المتوسطة كانت الأهمية النسبية لاستخدام المواد نصف المصنعة في كل من قطاع صناعة الألبسة (٠ر٩٨٪)، الورقية (١٠٠٪) الخشبية ٤ر٩٩٪، الآلات (١٠٠٪) والأخرى غير المصنعة (١٠٠٪).

المواد الأخرى: يعتبر استخدام الصناعات الأردنية للمواد الأخرى عدا الخام ونصف المصنعة والتي غالباً ما تكون مواد نهائية التصنيع وتستخدم في صناعات أخرى محدوداً خاصة في الحجمين المتوسط والكبير حيث لم تتجاوز نسبة استخدامها ٤ر٣٪ و ٢ر٧٪ من مجمل المواد المستعملة في عمليات كل منهما الإنتاجية على الترتيب. ولو استثنينا قطاع الصناعات الغذائية بأحجامه الثلاثة وقطاع صناعة الألبسة الكبير، حيث تراوحت نسبة استخدام المواد الأخرى إلى مجمل المواد المستخدمة في كل من هذه الأنشطة ما بين ١ر١٥٪ في قطاع الملبوسات الكبير والقول و ٢ر٣٤٪ في قطاع الصناعات الغذائية المتوسط، لأمكننا القول ان استخدام هذا النوع من المواد في باقي القطاعات يعتبر هامشياً، (الجدول ١٢-٢).

في ضوء ما تقدم يمكننا الخلاص إلى القول ان الصناعات حيث الأهمية النسبية للمواد الخام هي الأعلى، قد تكون أجدى للاقتصاد الأردني لان القيمة المضافة في هذه الصناعات لا بد وان

تكون أعلى من مثيلاتها حيث الأهمية النسبية للمواد شبه المصنعة هي الأعلى. ففي الأولى يتم التصنيع الفعلي الذي يحدث تغيرات جوهرية على طبيعة وشكل مدخلات الإنتاج، في حين يتم في الثانية عمليات تجميع أكثر منها تصنيع لمدخلات الإنتاج. وفي هذا السياق يجب ان لا يفوتنا أهمية صناعات التجميع خاصة تلك التي تتطلب أيدي عاملة أكثر خصوصاً في ظروف الأردن التشغيلية الحالية والمتمثلة بارتفاع معدلات البطالة.

ولو نظرنا إلى المواد المستعملة في عمليات الإنتاج والتغليف في الصناعات الأردنية من جانب المصدر والمبين في الجدول (١٢-١) لأمكننا القول ان الصناعات الكبيرة، هي الأقل استخداماً للمدخلات الأردنية المنشأ مقارنة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، ففي حين شكلت المدخلات من منشأ أردني ٥٠ر٥٪ و ٤٩ر٧٪ من مجمل المدخلات التي استخدمها كل منهما، نجد ان مثيلة هاتين النسبتين في الصناعات الكبيرة لم تتجاوز ٣٨ر٧٪. وفي هذا السياق لا بد من التنويه إلى ان مثل هذا الأمر لا يقلل من أهمية المنشآت الكبيرة خصوصاً وانها المستخدم الرئيس للمواد الخام في عملياتها الإنتاجية كما أسلفنا، وبالتالي تكون المنتج الرئيس لمدخلات إنتاج الصناعات المتوسطة والصغيرة الأردنية المنشأ. كما يجب ان لا يفوتنا الدور التكاملي الذي تلعبه الصناعات الأردنية مع الصناعات العربية خاصة الكبيرة والمتوسطة منها. فقد بلغت نسبة ما تستخدمه كل من الصناعات الكبيرة، المتوسطة والصغيرة ١٤ر٤٪، ١١ر٣٪ و ٧ر٩٪ من مجمل المواد المستخدمة في كل منها على الترتيب. وعلى صعيد القطاعات الصناعية يمكن القول ان المؤسسات الصناعية الكبيرة في كل من قطاع الصناعات الاستخراجية الغذائية، الورقية الكيماوية والأخرى غير المصنفة هي الأكثر استخداماً للمواد الأردنية المنشأ مقارنة بباقي مصادر المواد. وفي الصناعات المتوسطة نجد ان تلك العاملة في كل من قطاعات الصناعات الغذائية، الخشبية، الورقية المعدنية الأساسية والأخرى غير المصنعة، هي الأكثر استخداماً للمواد من مصدر محلي مقارنة بباقي المصادر. اما الصناعات الصغيرة الأكثر استخداماً للمواد من مصدر محلي فهي تلك العاملة في كل من قطاع الصناعات الاستخراجية، الغذائية، الألبسة، الخشبية، المعدنية الأساسية والأخرى (غير المصنفة).

اما بالنسبة للمواد المستعملة في الإنتاج والتغليف من مصادر عربية، ونلاحظ من الجدول (١٢-١)، ان المؤسسات الكبيرة الأكثر استخداماً لهذه المواد هي تلك العاملة في قطاع الصناعات الغذائية، الخشبية، الكيماوية والآلات. ومن بين الصناعات المتوسطة تعتبر تلك العاملة في قطاعي صناعة الآلات والصناعات الكيماوية هي الأكثر استخداماً للمواد من مصادر عربية. وفي الصناعات

الصغيرة يتركز استخدام المواد من مصادر عربية في الصناعات الكيماوية الصغيرة والتي تعتبر المستخدم الرئيس في الصناعات الصغيرة، للمواد من هذا المصدر.

٣-٦ مستلزمات الإنتاج حسب النوع والنشاط الاقتصادي

تشير النتائج إلى ان مجموع قيمة مستلزمات الإنتاج في عينة البحث قد بلغ (١٥١٨٧ر٢٧٨) ألف دينار. وتشمل مستلزمات الإنتاج الماء والكهرباء والديزل وزيت وقود وغاز ومحروقات أخرى. ويلاحظ ان الكهرباء احتلت المرتبة الأولى من بين باقي المستلزمات في الاستخدام حيث بلغت نسبة قيمة المستخدم من الكهرباء (١ر٥٢٪) من إجمالي قيمة المستلزمات يلي ذلك الديزل حيث بلغت نسبته ١ر٢٨٪.

اما بقية المستلزمات وهي (محروقات أخرى، مياه، زيت وقود وغاز) فقد بلغت نسبة كل منها إلى الإجمالي (١ر٧٪، ٨ر٥٪، ٥ر٤٪ و ٤ر٢٪) على التوالي. ولا شك ان ارتفاع قيمة الكهرباء والديزل إلى حوالي ٨٠٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج، سيساهم في زيادة تكلفة الإنتاج في حالة ارتفاع أسعار المحروقات، ويفقد كثيراً من الشركات الميزة النسبية في الإنتاج. وتختلف الأنشطة في استخدام الكهرباء حيث بلغت نسبة قيمة ما يستخدمه كل من قطاع الصناعات الكيماوية، الغذائية، المعدنية الأساسية والاستخراجية من الكهرباء ٧ر٢٢٪، ٩ر٢٠٪، ٣ر١٧٪ و ٦ر١٥٪ من إجمالي قيمة ما تستخدمه الصناعات الأردنية من الكهرباء على التوالي. وتعتبر الشركات ذات الحجم الكبير أكثر استخداماً للكهرباء من مقارنة بالشركات المتوسطة والصغيرة، اذ بلغت نسبة قيمة الكهرباء في الشركات الكبيرة بشكل عام ٣ر٨٧٪ من إجمالي قيمة المستلزمات في عينة الدراسة. بينما بلغت للشركات ذات الحجم المتوسط والحجم الصغير (٩ر٦٪، ٨ر٥٪) على التوالي.

اما الديزل فقد تركز استخدامه في كل من الصناعات المعدنية، الاستخراجية، الغذائية والورقية، حيث بلغت نسبة قيمة المستخدم في كل منها ٦ر٣٦٪، ٠ر١٨٪، ٧ر١٣٪ و ٧ر١١٪ من إجمالي ما تستخدمه الصناعات الأردنية من الديزل على التوالي. وأيضاً احتلت الشركات ذات الحجم الكبير النسبة العظمى في استخدام الديزل، اذ بلغت ٨ر٨٤٪ من إجمالي الديزل المستخدم في عينة البحث تلاها الشركات ذات الحجم الصغير وذات الحجم المتوسط بنسبة ٥ر٩٪ و ١ر٦٪ على التوالي.

اما عناصر المحروقات الأخرى، فقد توزعت قيمتها في عينة البحث بنسبة ٣ر٩٨٪ على الشركات ذات الحجم الكبير، تلا ذلك الشركات ذات الحجم المتوسط (٣ر١٪) والشركات ذات الحجم الصغير (٣ر٠٪). وقد توزع استخدام النسبة العظمى من المحروقات الأخرى على كل من الصناعات الغذائية، الألبسة والمعدنية اذ بلغت نسبة قيمة المستخدم من هذا البند في كل منها ٧ر٦٩٪، ١ر١١٪ و ٩ر٨٪ من إجمالي ما تستخدمه الصناعات الأردنية من هذا البند على التوالي.

اما عنصر المياه فقد بلغت نسبة قيمة ما تستخدمه الشركات الكبرى إلى إجمالي قيمة المياه المستخدمة في عينة البحث ٧ر٨٢٪، يلي ذلك ما تستخدمه الشركات ذات الحجم المتوسط (٤ر١١٪) ثم الشركات ذات الحجم الصغير (٩ر٥٪). وقد تركز استخدام النسبة العظمى من المياه في كل من الصناعات الغذائية، المعدنية، الكيماوية والاستخراجية حيث بلغت نسبة ما يستخدمه كل منها من المياه، (٦ر٣١٪، ١ر٢٨٪، ٠ر١٦٪، ١ر٩٪) من مجمل ما تستخدمه الصناعات الأردنية من المياه على التوالي. ونلاحظ هنا ان ما يقارب من ٦٠٪ من قيمة المياه المستخدمة في الصناعات الأردنية كانت في الصناعات الغذائية والصناعات المعدنية الأساسية.

اما عنصر زيت الوقود في عينة البحث، فقد تركز استخدامه في الصناعات الكبيرة والتي استخدمت ٥ر٩٧٪ من مجمل ما استخدمته عينة البحث من زيت الوقود، وتوزع الباقي على الشركات المتوسطة والصغيرة. وقد استخدم قطاع الصناعات المعدنية الأساسية ما يقارب من ٨٠٪ من قيمة زيت الوقود المستخدم في الصناعات الأردنية، تلا ذلك قطاع الصناعات الكيماوية اذ استخدم حوالي ١١٪.

اما الغاز فقد بلغت نسبة قيمة المستخدم منه في الشركات الكبرى ٢ر٩١٪ من مجمل قيمة الغاز المستخدم في عينة البحث وتوزع الباقي على الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد احتل قطاع الصناعات المعدنية المرتبة الأولى في استخدام الغاز اذا بلغت نسبة قيمة المستخدم منه إلى إجمالي قيمة الغاز المستخدم في عينة البحث حوالي ٦٠٪، ثم جاء قطاع الصناعات الغذائية في المرتبة الثانية حيث بلغت نسبة قيمة الغاز الذي استخدمه ٣١٪ من إجمالي قيمة الغاز المستخدم في عينة البحث.

وبشكل عام، لو أخذنا قيمة مستلزمات الإنتاج ككل نجد ان قطاع الصناعات المعدنية قد استخدم ما نسبته ١ر٢٤٪ من مجمل قيمة المستلزمات المستخدمة في الصناعات الأردنية، ثم تلي ذلك

كل من قطاع الصناعات الغذائية، الكيماوية والاستخراجية اذ بلغت نسبة قيمة المستلزمات المستخدمة في كل منها إلى الإجمالي ١ر٢٣٪، ٨ر١٥٪ و ٢ر١٤٪) على التوالي.

وقد بلغت نسبة قيمة المستلزمات المستخدمة في الشركات ذات الحجم الكبير ٩ر٨٦٪ تلي ذلك الشركات ذات الحجم المتوسط (٦ر٦٪) وذات الحجم الصغيرة (٥ر٦٪) ونستطيع القول ان قطاع الصناعات المعدنية الأساسية وقطاع الصناعات الغذائية استخدما حوالي نصف قيمة جميع المستلزمات في عينة البحث.

٣-٧ مدى استخدام الطاقة الإنتاجية المتاحة وتنوع الإنتاج

تظهر نتائج المسح الميداني والملخصة بالجدول (١٤) على ان نسبة الطاقة الإنتاجية المستغلة لدى الصناعات الأردنية المشمولة بالمسح لا تتجاوز ٥٣٪ من مجمل طاقاتها الإنتاجية المتاحة. ويتفاوت متوسط الطاقة الإنتاجية المستغلة في الصناعات الأردنية اذا أخذ بالاعتبار حجم ونوع القطاع الصناعي. حيث ان متوسط حجم الطاقة الإنتاجية المستغلة لدى مجموعة الصناعات الصغيرة الحجم قد بلغ ٦١٪ من المتاحة وهي تقريباً أعلى من متوسط استغلال الطاقة الإنتاجية لدى كل من مجموعة الصناعات الكبيرة الحجم (٥٤٪) ومجموعة الصناعات المتوسطة الحجم (٤٥٪). وقد يرجع السبب في ذلك إلى ان طبيعة إنتاج معظم الصناعات الصغيرة الحجم تعتمد على أساس طلبيات العملاء (أي إتباع سياسة الإنتاج غير المستمر) بالإضافة إلى صغر حجم الطاقة الإنتاجية لهذه الصناعات مقارنة مع الصناعات المتوسطة والكبيرة الحجم من جانب، ولتواجد أرباب العمل وعملهم بأنفسهم في أغلب هذه الصناعات من جانب الآخر.

ومن الملفت للنظر ان متوسط الطاقة الإنتاجية المستغلة لدى مجموعة الصناعات الاستخراجية والمقالع كبيرة الحجم، هي أعلى بكثير من مثيلاتها في القطاعات الصناعية الأخرى، حيث وصلت إلى ٩١٪ من مجمل طاقاته الإنتاجية المتاحة. وقد يفسر ذلك باختلاف طبيعة الصناعات الاستخراجية عن الصناعات التحويلية الأخرى ووجود الطلب الكافي. ففي مجالي الفوسفات والبوتاس يوجد طلب كافي في الأسواق العالمية خاصة وان الأردن يربط استيراده من بعض الدول في بعض الأحيان بصادراته لها من هذه المواد. وفي مجال المقالع الذي يغذي قطاع الإنشاءات الأردني، يمكن القول ان هذا القطاع قد شهد نمواً غير مسبوق خاصة بعد حرب الخليج الثانية وعودة الأردنيين العاملين في

الخليج إلى الأردن وزيادة الطلب على العقارات السكنية والتجارية مما أدى إلى نمو قطاع الإنشاءات نمواً كبيراً.

وبالمقارنة بين الصناعات الأردنية حسب النشاط الإنتاجي، تظهر نتائج المسح على ان متوسط استغلال الطاقة الإنتاجية لدى قطاع صناعة منتجات المعادن والآلات قد بلغ ٦٦٪ وان أدنى متوسط لاستغلال الطاقة الإنتاجية كان لدى قطاع صناعة الورق والكرتون والطباعة والنشر (٣٧٪) (أنظر الجدول (١٤).

وبطبيعة الحال فإن وجود طاقات إنتاجية كبيرة معطلة في الصناعات الأردنية (حوالي النصف)، يعني ضمن ما يعني، قدرة الصناعات الأردنية على مضاعفة إنتاجها بتحمل تكاليف الإنتاج المتغيرة فقط وبالتالي تخفيض متوسط تكاليف الإنتاج الكلية ومن ثم تخفيض الأسعار وتحسين وضعها التنافسي.

وعن أهم الأسباب التي تحول دون الإنتاج بالطاقة القصوى، فيمكن ترتيبها على النحو التالي: (١) موسمية الطلب، (٢) وفرة الإنتاج المحلي و(٣) عدم القدرة على المنافسة في الخارج و(٤) استيراد السلع المشابهة والبديلة (أنظر الجدول ١٥-١).

ان مدى تأثر الصناعات الأردنية بهذه الأسباب تختلف اذا ما قورنت على أساس الحجم ونوع النشاط الإنتاجي. فعلى أساس الحجم تظهر نتائج الدراسة على ان مجموعة الصناعات الكبيرة الحجم تعزو سببها الرئيسي الذي يحول دون الإنتاج بالطاقة القصوى لكثرة عمليات الصيانة، اما مجموعة الصناعات المتوسطة الحجم فتعزو سببها إلى وفرة الإنتاج المحلي وتدني كفاءة العمال، وتعزو مجموعة الصناعات الصغيرة الحجم سببها لعدم الانتظام في الحصول على مدخلات الإنتاج وموسمية الطلب.

اما على أساس نوع النشاط الإنتاجي، فان قطاع الصناعات الغذائية وصناعة المشروبات تعزو سبب عدم استغلال الطاقة الإنتاجية إلى مشكلات فنية ترتبط في الآلات. اما قطاعا صناعة المنسوجات والألبسة الجاهزة والصناعات الجلدية والصناعات المعدنية الأساسية فتعزيان السبب لاستيراد السلع المشابهة. ويعزو قطاع صناعة منتجات المعادن السبب الرئيسي لعدم القدرة على

المنافسة في الأسواق الخارجية، اما قطاع صناعة الورق والكرتون والطباعة والنشر فانه يعزو السبب لوفرة الإنتاج المحلي (أنظر الجدول ١٥-١).

اما بالنسبة لتنوع الإنتاج، فيتضح من الجدول رقم (١٤) ان عدد المنتجات التي تنتجها عينة البحث لا يتجاوز ٢٠٠ منتجاً، منها ٦٩ في الصناعات الصغيرة، ٥٨ في الصناعات المتوسطة و ٧٣ في الصناعات الكبيرة. واذا ما تذكرنا ان عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في عينة البحث قد بلغ ٤٥٣ و ٨٦ و ١٤٣ منشأة على الترتيب، لأمكننا القول ان معدل عدد المنتجين إلى عدد المنتجات في كل من الصناعات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة يكون في حدود ٢ر٦، ٥ر١ و ١ر٢ شركة لكل منتج. وبطبيعة الحال فإن مثل هذا الوضع يعني ضمن ما يعني، تدني درجة المنافسة بين المنتجين الأردنيين في الحجمين الكبير والمتوسط من الصناعات مقارنة بالصناعات الصغيرة. الأمر الذي ينعكس سلباً على جودة المنتجات وعلى الكفاءة الإنتاجية لهذه الصناعات من جهة ويمكنها من تسعير منتجاتها بصورة غير موضوعية ويحد بالتالي من قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة لمنتجاتها ومن ثم من قدرتها على زيادة إنتاجها. وبعبارة أخرى، يمكن اعتبار ارتفاع نسبة الطاقات الإنتاجية المعطلة في الصناعات المتوسطة والكبيرة مقارنة بمثيلتها في الصناعات الصغيرة نتيجة منطقية لتدني درجة المنافسة في الصناعات المتوسطة والكبيرة مقارنة بالصغيرة.

وقد يرى البعض شذوذ الصناعات الاستخراجية الكبيرة عن هذه القاعدة (التناسب بين عدد المتنافسين واستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة) حيث بلغ متوسط عدد المنشآت إلى عدد المنتجات منتج واحد لكل شركة ووصلت نسبة الطاقة الإنتاجية المستغلة إلى ٩١٪. وهنا نقول لهؤلاء إلى ان هذا النوع من الشركات يدخل في مضمار المنافسة الدولية لان منتجاته مكرسة في الأصل للأسواق العالمية مثل الفوسفات والبوتاس وهما أهم منتجين في هذا الحجم من الصناعات. وللتعرف عل أهم المنتجات في كل من القطاعات الصناعية يمكن الرجوع للجدول رقم (١٤).

الفصل الرابع: واقع ركائز المقدرة التنافسية وسبل تعزيزها

٤-١ تكاليف الإنتاج

تعتبر تكاليف الإنتاج وهيكلها واحدة من أهم مرتكزات المقدرة التنافسية وذلك لاعتبارات ترتبط بدورها في تحديد أسعار المنتجات النهائية. ولو نظرنا للملحق رقم (١٦-٠). لوجدنا ان إجمالي تكاليف الإنتاج في عينة البحث قد بلغ حوالي ٢ر٥٩٦ مليون دينار، منها ٦ر٢٤ مليون دينار في الصناعات الصغيرة و ٥ر٦٣ مليون دينار في الصناعات المتوسطة و ١ر٥٠٨ مليون دينار في الصناعات الكبيرة. ونظراً لأهمية تكاليف الإنتاج في تحديد الأسعار وبالتالي المقدرة التنافسية للمنتجات، سنتناوله في هذا الجزء من الدراسة بشيء من التفصيل وفي كل من الأحجام الثلاثة على حدة.

٤-١-١ تكاليف إنتاج الصناعات الكبيرة

بلغت تكاليف إنتاج الصناعات الكبيرة في عينة البحث حوالي ١ر٥٠٨ مليون دينار كما أسلفنا، ولو نظرنا للجدول رقم (١٦-١) لوجدنا ان معظم هذه التكاليف قد تم تحمله لغايات تشغيلية (٦ر٩٣٪ منها)، حيث لم تتجاوز نسبة المصروفات الإدارية ٤ر٦٪ من مجمل تكاليف الإنتاج في الصناعات الكبيرة. وفي هذا الحجم من الصناعات نلاحظ ان تكاليف المواد الأولية تشكل حوالي ٧٩٪ من مجمل تكاليف إنتاجه، يليه بند القوى العاملة بنسبة ١ر٧٪. وفي حين جاءت تكاليف صيانة العقارات والإيجارات في الصناعات الكبيرة هامشية ولا تكاد تذكر مقارنة بباقي بنود تكاليف الإنتاج فيها، شكلت تكاليف كل من مستلزمات الإنتاج، الاهتلاك والمصروفات التشغيلية الأخرى ٦ر٢٪، ٦ر٣٪ و ٢ر٨٪ من مجمل تكاليف إنتاج الصناعات الكبيرة على الترتيب.

وعليه يمكن القول ان عملية التأثير على تكاليف إنتاج الصناعات الكبيرة وتخفيضها لا بد من وان يبدأ من تكاليف المواد الأولية. وإذا ما تذكرنا ان الصناعات الكبيرة تباع ٧ر٣٨٪ فقط من

مجمل مواد إنتاجها الأولية من السوق المحلي وتبتاع ١٤ر٤٪ منها من السوق العربي و ٤٦ر٩٪ من السوق الأجنبي، لأمكننا القول ان فرصة الصناعات الكبيرة في تخفيض تكاليف إنتاجها من جانب مدخلات الإنتاج كبيرة. فالسوقين العربي والأجنبي واسعين يمكن البحث فيهما عن المدخلات الملائمة بأسعار وشروط أفضل.

وفي جانب القطاعات الصناعية، نلاحظ من الجدول (١٦-١) ان نسبة تكاليف المواد الأولية في الصناعات الكبيرة في كل من قطاع الصناعات الاستخراجية، الألبسة، الخشبية والمعدنية الأساسية قد فاقت متوسطها في مجمل الصناعات الكبيرة (٧٩٪)، حيث شكلت ٨٧ر٩٪، ٨٠ر٥٪، ٩١ر٤٪ و ٨٠ر٥٪ من مجمل تكاليف كل منها على الترتيب. اما في باقي القطاعات فكانت النسب المماثلة أقل من المعدل العامل، حيث بلغت في كل من قطاع الصناعات الغذائية، الورقية، الكيماوية، الآلات والأخرى غير المصنفة ٧٥ر٨٪، ٧١ر٦٪، ٧٧ر٨٪، ٧٠ر٥٪ و ٦٧ر٥٪ على الترتيب. ويجدر التنويه إلى ان معظم التباين في نسبة المواد الأولية من مجمل تكاليف إنتاج الصناعات الكبيرة من نشاط اقتصادي لآخر قد ارتبط بصورة رئيسية بتباين نسبة تكاليف القوى العاملة في كل منها، أو بعبارة أخرى جاءت الزيادة أو النقصان فيها عن المعدل على حساب النقصان أو الزيادة في نسبة تكاليف القوى العاملة في كل منها عن معدله العام (أنظر الجدول ١٦-١). وبطبيعة الحال، فان مثل هذا الوضع يعكس كثافة استخدام القوى العاملة في القطاعات حيث ترتفع نسبة تكلفة عنصر العمل من مجمل تكاليف الإنتاج من جهة، ويعكس مدى حاجة الصناعات لتأهيل وتدريب القوى العاملة لزيادة إنتاجيتهم وتخفيض تكاليف الإنتاج من جهة أخرى.

٤-١-٢ تكاليف إنتاج الصناعات المتوسطة

بلغت تكاليف إنتاج الصناعات المتوسطة في عينة البحث حوالي ٦٣ر٥ مليون دينار كما أسلفنا، وبالرجوع للجدول (١٦-١) نلاحظ ان نسبة التكاليف الإدارية تقل عن مثيلتها في الصناعات الكبيرة، حيث شكلت ١ر٥٪ من مجمل تكاليف إنتاج الصناعات المتوسطة، اما النسبة الباقية (٩٤ر٩٪) فتمثل إجمالي المصروفات التشغيلية غير الإدارية. وفي هذا الحجم من الصناعات نلاحظ ان نسبة تكاليف المواد الأولية والقوى العاملة قد شكلت ٦٨ر٩٪ و ١٨ر٩٪ من مجمل تكاليف الإنتاج. ولو قارنا هاتين النسبتين بمثيلتيهما في الصناعات الكبيرة لأمكننا القول ان الزيادة في

نسبة تكلفة القوى العاملة قد جاءت بمعظمها على حساب النقصان في تكلفة المواد الأولية[1]. الأمر الذي يعني ارتفاع كثافة استخدام عنصر العمل في الصناعات المتوسطة مقارنة مع الصناعات الكبيرة من جهة، ويعكس مدى أهمية تخفيض تكلفة عنصر العمل أو زيادة إنتاجية العامل جنبا إلى جنب مع تخفيض تكلفة عنصر المواد الأولية، في تخفيض تكاليف الإنتاج في الصناعات المتوسطة وبالتالي زيادة مقدرتها التنافسية من جهة أخرى.

وفي جانب القطاعات الصناعية، نلاحظ من الجدول (١٦-١) ان أهمية القوى العاملة في تخفيض تكاليف الإنتاج تزداد في كل من قطاع الصناعات الخشبية، الصناعات الورقية وصناعة الآلات، حيث شكل هذا العنصر ٧٢ر٦٪، ٤١ر٩٪ و ٢٢ر٦٪ من مجمل تكاليف الإنتاج في كل منها على الترتيب. ويجب ان لا يفهم من هذا عدم أهمية تخفيض تكاليف المواد الأولية لتخفيض تكاليف الإنتاج الكلية في هذه القطاعات. فقد بلغت نسبة تكلفة المواد الأولية في كل من تلك القطاعات ١٨ر٦٪، ٥٠ر٦٪ و ٣٥ر٧٪ من مجمل تكاليف إنتاج كل منها على الترتيب. اما في قطاع الصناعات الاستخراجية، نلاحظ من الجدول (١٦-١) عدم تقييم الصناعيين في هذا القطاع للمواد الأولية واعتبارها مجانية، حيث ان جميع الشركات في عينة هذا القطاع كانت عبارة عن مقالع وكسارات، الأمر الذي رفع من نسبة تكلفة القوى العاملة ومن نسبة تكاليف الإدارة في هذا القطاع، حيث وصلت كل منهما إلى ٥٩ر٨٪ و ٣٢ر٩٪ من مجمل تكاليف صناعاته المتوسطة. وبطبيعة الحال فإن مثل هذا الأمر يعتبر خطأً يحول دون التسعير وفقاً لسياسة مدروسة.

٤-١-٣ تكاليف إنتاج الصناعات الصغيرة

بلغت تكاليف إنتاج الصناعات الصغيرة في عينة البحث ٢٤ر٦ مليون دينار كما أسلفنا، وبالنظر للجدول رقم (١٦-١) نلاحظ ان معظم هذه التكاليف قد تم تحمله لغايات تشغيلية (٨٩ر٣٪)، كما هي الحال في الصناعات الكبيرة والمتوسطة. هذا بصفة مطلقة، ولكن بصورة نسبية يمكن القول ان التكاليف الإدارية في هذا الحجم من الصناعات، قد فاقت مثيلاتها في الصناعات

[1] يستثنى من هذا الاستنتاج قطاع الصناعات الاستخراجية المتوسطة والذي تتركز تكاليف إنتاجه في بندي القوى العاملة (٥٩ر٨٪) والمصروفات الإدارية (٣٢ر٩٪) نظراً لطبيعته.

الكبيرة والمتوسطة، حيث بلغت نسبة التكاليف الإدارية فيه ٧ر١٠٪ من مجمل تكاليف إنتاجه مقابل ٤ر٦٪ و ١ر٥٪ في كل من الصناعات الكبيرة والمتوسطة على الترتيب.

وفي هذا الحجم من الصناعات وان تركزت معظم التكاليف في بندي المواد الأولية والقوى العاملة كما في الحجمين الكبير والمتوسط، الا ان تركيبة التكاليف فيه قد تغيرت نسبياً. فقد شكلت تكاليف المواد الأولية ٤ر٦٣٪ من مجمل تكاليف الصناعات الصغيرة في حين وصلت مثيلتيها في الصناعات الكبيرة والمتوسطة إلى ٠ر٧٩٪ و ٩ر٦٨٪. وشكلت تكاليف القوى العاملة فيها ٣ر١٥٪ في حين شكلت مثيلتيها في الصناعات الكبيرة والمتوسطة ١ر٧٪ و ٩ر١٨٪. اما نسب تكلفة مستلزمات الإنتاج والاهتلاك في الصناعات الصغيرة فقد كانت مرتفعة مقارنة بالصناعات الكبيرة والمتوسطة. ففي حين شكلت كل منهما ٠ر٤٪ و ١ر٦٪ من مجمل تكاليف إنتاج الصناعات الصغيرة، شكلت كل منهما ٦ر٢٪ و ٦ر٣٪ من مجمل تكاليف الصناعات الكبيرة و ١ر٦٪ و ٦ر٤٪ من مجمل تكاليف الصناعات المتوسطة على الترتيب. وفي الوقت الذي يمكن به تفسير ارتفاع نسبة مستلزمات الإنتاج إلى إجمالي تكاليف الصناعات الصغيرة بشراء هذه الصناعات لمستلزماتها بأسعار المستهلكين العاديين نظراً لتواجد أغلبها داخل التجمعات السكنية، فإنه لا يوجد تفسير منطقي لارتفاع نسبة الاهتلاك إلى إجمالي التكاليف فيها. وعليه يمكن القول ان إمكانية التأثير على تكاليف إنتاج هذه الصناعات تكمن في كافة عناصر الكلفة باستثناء صيانة العقارات.

وفي جانب القطاعات الصناعية، نلاحظ من الجدول ان هيكل تكاليف إنتاج الصناعات الصغيرة في كل من القطاعات الاقتصادية لايختلف كثيراً عن هيكلها في مجمل الصناعات الصغيرة. فقد مالت تكاليف الإنتاج في مختلف القطاعات لصالح بندي المواد الأولية والقوى العاملة. ولاعتبارات ترتبط بطبيعة إنتاج كل قطاع ومدى حاجته لعنصر العمل، نلاحظ من الجدول ان نسبة تكلفة المواد الخام قد انخفضت لصالح نسبة تكلفة القوى العاملة في بعض القطاعات والعكس صحيح في قطاعات أخرى.

٤-١-٤ مصروفات الإنتاج الإدارية

يشير الملحق رقم (١٦-٠) إلى ان إجمالي مصروفات الإنتاج الإدارية في كل من الصناعات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة في عينة البحث قد بلغ ٧ر٢٦٢٣، ٧ر٣٢٥٤ و ٠ر٣٢٧٦٥ ألف دينار على الترتيب، وعليه يكون بند المصروفات الإدارية قد شكل ٧ر١٠٪، ١ر٥٪ و ٤ر٦٪ من مجمل تكاليف إنتاج كل من الصناعات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة على الترتيب. وفي حين تباينت مثل هذه النسبة في الصناعات الصغيرة مع تباين القطاعات حيث تراوحت ما بين ٤ر٠٪ في الصناعات الاستخراجية و ٨ر١١٪ (في الصناعات الكيماوية)، فإنها في الصناعات المتوسطة تراوحت ما بين حوالي الصفر (في الصناعات الخشبية) و ٩ر٣٢٪ (في الصناعات الاستخراجية). اما في الصناعات الكبيرة فكانت أدنى نسبة لتكاليف الإنتاج الإدارية من مجمل تكاليف الإنتاج هي تلك الموجودة في قطاع الصناعات الأخرى (غير المصنفة) (٢ر٤) وكانت الموجودة في قطاع الصناعات الورقية (٢ر٩٪) أعلى نسبة، (الجدول ١٦-١).

ولو حاولنا ربط هذه النسب بالجهة المالكة للصناعة، لوجدنا ان نسبة المصروفات الإدارية في كل من القطاعين العام والمشترك وبصورة خاصة القطاع المشترك تفوق مثيلتها في القطاع الخاص. ففي حين لم يستأثر كل من القطاع العام والمشترك الا على ٧ر٠٪ و ٥ر٦٪ من مجمل المنشآت الصناعية الأردنية الكبيرة (الجدول ٣-٣) كما أسلفنا، فإن نسبة مصروفات كل منهما الإدارية في هذا الحجم من الصناعات قد وصل إلى ٧ر٢٪ و ٦ر١٥٪ من مجمل المصروفات الإدارية للصناعات الأردنية الكبيرة. أو بعبارة أخرى وصلت نسبة مصروفات كل من القطاع العام والمشترك الإدارية في الصناعات الكبيرة إلى ٩ر٣ و ٨ر٢ ضعف نسبة ما يمتلكه كل منهما في هذا الحجم من الصناعات. اما القطاع الخاص والذي استحوذ على ٧ر٩٣٪ من مجمل المنشآت الصناعية الكبيرة، فلم يتحمل أكثر من ٦ر٨١٪ من مجمل مصروفات الصناعات الكبيرة الإدارية، أو بعبارة أخرى ٨ر٠ من نسبة ما يمتلكه من الصناعات الكبيرة، (أنظر الجدولين ٣-٣ و ١٧-١).

وفي الصناعات المتوسطة والذي لا يوجد فيه منشآت ذات ملكية عامة، نجد ان القطاع المشترك قد امتلك ٥ر٣٪ فقط من المنشآت الصناعية الأردنية المتوسطة وانفق على إدارتها ٣ر١٣٪ من مجمل مصروفات هذا الحجم من الصناعات الأردنية، الإدارية. وبهذا يكون معدل نسبة الإنفاق

إلى الامتلاك في هذا القطاع (المشترك المتوسط) ٨ر٣ ضعف. في حين امتلك القطاع الخاص ٥ر٩٦٪ من مجمل المنشآت الصناعية المتوسطة و لم ينفق على إدارتها سوى ٧ر٨٦٪ من مجمل المصروفات الإدارية في الصناعات الأردنية متوسطة الحجم. وبهذا يكون معدل نسبة إنفاق القطاع الخاص على إدارة منشآته الصناعية المتوسطة إلى نسبة ما يمتلكه من هذه الشركات ٩ر٠.

ولو نظرنا إلى مصروفات القطاعين العام والخاص الإدارية من جانب القطاعات الصناعية، لوجدنا ان شركات القطاع المشترك الكبيرة العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية هي الأكثر إنفاقاً على الإدارة مقارنة بباقي شركات القطاع المشترك العاملة الأخرى، ففي حين شكلت هذه الشركات ٠ر٢٥٪ من مجمل الشركات الكبيرة التي يمتلكها القطاع المشترك، تم إنفاق ٤ر٨٩٪ من مجمل مصروفات القطاع المشترك على إدارة شركاته كبيرة الحجم، في قطاع الصناعات الاستخراجية. اما شركات القطاع المشترك العاملة في باقي القطاعات فتعتبر أكثر كفاءة من حيث المصروفات الإدارية (أنظر الجدولين ٣-١ أو ١٧-٢).

وبالنسبة لشركات القطاع المشترك المتوسطة، يمكن القول ان تلك العاملة في قطاع الصناعات الكيماوية هي الأكثر كفاءة في الإنفاق الإداري مقارنة مع مثيلتها العاملة في قطاع صناعة الألبسة، ففي حين شكلت كل من الأولى والثانية ٧ر٦٦٪ و ٣ر٣٣٪ من مجمل شركات القطاع المشترك المتوسطة العاملة في الأردن، بلغت نسبة إنفاق كل منهما على الإدارة ١ر٩٧٪ و ٩ر٢٪ من مجمل إنفاق القطاع المشترك على إدارة شركاته المتوسطة العاملة على الترتيب (أنظر الجدولين ٣-١، ١٧-٢).

اما بالنسبة للقطاع الخاص فنلاحظ من الجدولين (٣-١ و ١٧-٢) ان الصناعات الصغيرة الأكثر إنفاقاً على الإدارة هي تلك العاملة في قطاع الصناعات الورقية والكيماوية، حيث بلغت نسبة الامتلاك لكل منهما ٨ر١٪ من مجمل الصناعات الصغيرة الخاصة، ونسبة الإنفاق ٠ر٦١٪ و ٢ر٥٪ من مجمل إنفاق الصناعات الصغيرة الخاصة لكل منهما على الترتيب. وفي الصناعات الخاصة المتوسطة تعتبر تلك العاملة في كل من قطاعي الصناعات الورقية والكيماوية هي الأكثر إنفاقاً على الإدارة، حيث بلغت نسبة ما يملكه كل منهما ٠ر١٢٪ و ٣ر١٣٪ من مجمل الشركات الخاصة المتوسطة

ونسبة إنفاق كل منهما على الإدارة ٨ر٢٥٪ و ٤ر٣٢٪ من مجمل إنفاق الصناعات المتوسطة الخاصة على الإدارة. اما الصناعات الكبيرة الخاصة والأكثر إنفاقاً على الإدارة، فهي تلك العاملة في قطاع الصناعات الغذائية حيث ان هذا القطاع يشكل ١ر٢٠٪ من مجمل الصناعات الكبيرة الخاصة وينفق على الإدارة ٩ر٢٥٪ من مجمل إنفاق الصناعات الكبيرة على هذا البند.

٤-١-٥ المقدرة التنافسية وتكاليف الإنتاج

تشير الجدولان (١٨-١) و (١٨-٢) إلى التوزيع النسبي لتكاليف الإنتاج في الصناعات الأردنية حسب نوعها ومصادرها والنشاط الاقتصادي. وقبل البدء بتحليل هذه الجداول لا بد من التنويه إلى ان توزيع التكاليف حسب نوعها (ثابت ومتغيرة) ومصادرها (الأسواق التي توجهت إليها أثمان عناصر الإنتاج) والنشاط الاقتصادي، يعتبر أمراً في غاية الأهمية عند الحديث عن موضوع كموضوع دراستنا. فمن خلال هذا التوزيع يمكن التعرف على القطاعات والأنشطة الأكثر جدوى للاقتصاد الأردني وبالتحديد تلك التي تنفق نسبة أكبر من تكاليفها في الاقتصاد الأردني. ومن خلاله أيضاً، يمكن تحديد وقياس هوامش التكاليف التي يمكن ان يوفرها المنتجين وبالتالي هوامش الأسعار التي يمكن تخفيضها جراء زيادة الإنتاج واستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة (غير المستغلة) والتي وصلت إلى حوالي نصف طاقات إنتاج الصناعات الأردنية، دون المساس بهامش الربح الذي يبقيه المنتجون لأنفسهم. حيث ان بإمكان المنتجين (اعتماداً على مرونة الطلب السعرية) تخفيض أسعارهم وزيادة مبيعاتهم وإنتاجهم دون تحمل تكاليف الإنتاج الثابتة لان طاقات الإنتاج متاحة دون استغلال والإنتاج الثابتة يتم تحملها مهما كان حجم الإنتاج.

على أية حال، نلاحظ من الجدول (١٨-١) ان متوسط تكاليف الإنتاج الثابتة في الصناعات الصغيرة أعلى من مثيله في الصناعات المتوسطة والكبيرة. ففي حين شكلت عناصر الكلفة الثابتة ٩ر١٦٪ من إجمالي تكاليف إنتاج الصناعات الصغيرة، فإن مثيله هذه النسبة لم تتجاوز ٨ر٩٪ و ٠ر١٠٪ في كل من الصناعات المتوسطة والكبيرة على الترتيب. اما النسب الباقية والبالغة ١ر٨٣٪، ٢ر٩٠٪ و ٠ر٩٠٪ من مجمل تكاليف الإنتاج في كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، فتمثل تكاليف الإنتاج المتغيرة في كل منها. وإذا ما علمنا ان متوسط الطاقة الإنتاجية المعطلة في كل من الصناعات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة كانت على التوالي ٣ر٣٩٪، ٤ر٥٥٪ و ٤ر٤٦٪ على

الترتيب، فإنه يمكننا القول ان زيادة إنتاج هذه الصناعات إلى مستوى الإنتاج بالطاقة القصوى. يعني ضمن ما يعني، توفر فرصة لدى كل من الصناعات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة لتخفيض تكاليف إنتاجها بحوالي ٧ر٦٪، ٤ر٥٪ و ٦ر٤٪ على الترتيب (أنظر الجدول ١٩).

وفي جانب القطاعات الصناعية، نلاحظ من الجدول (١٨-١) ان الصناعات الصغيرة في كل من قطاع الصناعات الورقية والكيماوية هي الأوفر حظاً من حيث وجود فرصة لتخفيض تكاليف إنتاجها من خلال التوسع في استغلال الطاقة الإنتاجية. ففي حين شكلت تكاليف الإنتاج الثابتة ٤ر٢٧٪ و ٤ر٢١٪ من مجمل تكاليف إنتاج كل من الصناعات الورقية والكيماوية الصغيرة، كانت الطاقات الإنتاجية المعطلة في كل منهما ٣ر٤٢٪ و ٢ر٦١٪ على الترتيب. وعليه يمكن القول ان هامش تخفيض التكاليف المتاح لكل من الصناعات الورقية والكيماوية الصغيرة يكون في حدود ٦ر١١٪ و ١ر١٣٪ على الترتيب (أنظر الجدول ×). اما أقل الصناعات الصغيرة فرصة في تخفيض تكاليف إنتاجها اعتماداً على التوسع في استغلال الطاقات الإنتاجية المعطلة، هي تلك العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية، الخشبية والأخرى (غير المنصفة)، حيث لم تتجاوز نسبة التكاليف الثابتة ٦ر٠٪، ٦ر٦٪ و ٥ر٥٪ من إجمالي تكاليف إنتاج كل منها على الترتيب، وكانت نسبة الطاقات الإنتاجية المعطلة في كل منها ٥٨٪، ٢ر٤٩٪ و ٢ر٤٧٪. وعليه يمكن القول ان هامش تخفيض التكاليف المتاح للصناعات الصغيرة في كل من قطاع الصناعات الاستخراجية، الخشبية والأخرى (غير المصنفة) الصغيرة من جانب التكاليف الثابتة لا يتجاوز ٤ر٠٪، ٢ر٣٪ و ٦ر٢٪ على الترتيب، (أنظر الجدول ١٩).

وفي الصناعات المتوسطة نلاحظ من الجدول (١٨-١) ان تلك العاملة في كل من قطاع الصناعات الاستخراجية والألبسة هي الأوفر حظاً من حيث وجود فرصة لتخفيض تكاليف إنتاجها من خلال التوسع في استغلال الطاقة الإنتاجية المعطلة. ففي كل من هذين القطاعين شكلت تكاليف الإنتاج الثابتة ٩ر٣٢٪ و ٨ر٢١٪ من مجمل تكاليف كل منهما على الترتيب، وكانت طاقات الإنتاج المعطلة في كل منهما ٣ر٤٧٪ و ٠ر٤٦٪. وعليه يمكن القول ان هامش تخفيض التكاليف المتاح لكل منهما في حدود ٦ر١٥٪ و ٠ر١٠٪ على الترتيب. اما أقل الصناعات المتوسطة فرصة لتخفيض تكاليف إنتاجها اعتماداً على التوسع في استغلال الطاقات الإنتاجية المعطلة، هي تلك العاملة

في كل من قطاع الصناعات الأخرى (غير المصنفة)، الخشبية والورقية، حيث لم تتجاوز نسبة التكاليف الثابتة ٠ر٢٪، ٨ر٥٪ و ٧ر٦٪ من إجمالي تكاليف إنتاج كل منها على الترتيب، وكانت نسبة الطاقات الإنتاجية المعطلة في كل منها ٦ر٢٨٪، ٢ر٤٩٪ و ٨ر٣١٪. وعليه يكون هامش تخفيض التكاليف المتاح للصناعات المتوسطة في كل من قطاع الصناعات الأخرى (غير المصنفة)، الخشبية والورقية حوالي ٦ر٠٪، ٩ر٢٪ و ١ر٢٪ على التوالي، (أنظر الجدول ١٩).

اما في الصناعات الكبيرة، نلاحظ من الجدول (١٨-١) ان تلك العاملة في كل من قطاع الصناعات الورقية، الآلات، الغذائية والكيماوية هي الأوفر حظاً من حيث وجود فرصة لتخفيض تكاليف من خلال التوسع في استغلال الطاقة الإنتاجية. ففي كل من هذه القطاعات شكلت تكاليف الإنتاج الثابتة ٦ر١٥٪، ٥ر١٣٪، ٤ر١١٪ و ٣ر١١٪ من مجمل تكاليف كل منها على الترتيب، وكانت الطاقات الإنتاجية المعطلة في كل منها ٨ر٦٣٪، ٠ر٣٤٪، ٠ر٤٧٪ و٩ر٤٦٪. وعليه يمكن القول ان هامش تخفيض التكاليف المتاح لكل منها يكون في حدود ٠ر١٠٪، ٦ر٤٪، ٤ر٥٪ و٣ر٥٪ على الترتيب. اما أقل الصناعات الكبيرة فرصة لتخفيض تكاليف إنتاجها اعتماداً على التوسع في استغلال طاقاتها الإنتاجية المعطلة، هي تلك العاملة في قطاعي الصناعات الخشبية والاستخراجية حيث لم تشكل نسبة تكاليف الإنتاج الثابتة أكثر من ٥ر٢٪ و ٧ر٦٪ من مجمل تكاليف إنتاج كل منهما، وكانت نسبة طاقات الإنتاج المعطلة في كل منهما ٠ر٣٨٪ و ٠ر٩٪. وعليه يكون هامش تخفيض التكاليف المتاح للصناعات الكبيرة في كل من قطاعي الصناعات الخشبية والاستخراجية في حدود ٩ر٠٪ و ٦ر٠٪ على الترتيب، (أنظر الجدول ١٩).

وفي جانب منشأ تكاليف الإنتاج والذي يعتبر واحداً من أهم محددات نسبة القيمة المضافة في العمليات الإنتاجية، نلاحظ من الملحق (١٨-٠) من ان عناصر ومدخلات ومستلزمات الإنتاج ذات المنشأ المحلي قد شكلت ٧ر٤٨٪ من مجمل تكاليف إنتاج عينة البحث، وشكلت ذات المنشأة الأجنبي النسبة الباقية منها والبالغة ٣ر٥١٪. وبالرجوع للجدول ١٨-٢ نلاحظ ان مثل هذه النسب قد تباين من حجم صناعي لآخر ومن قطاع لآخر ضمن نفس الحجم. ففي حين شكل مجموع عناصر الكلفة محلية المنشأ حوالي ٦٠٪ من مجمل تكاليف إنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فإن مجموع مثيلتها لم يشكل سوى ٨ر٤٦٪ من مجمل تكاليف الإنتاج في الصناعات الكبيرة.

وبطبيعة الحال فإن مثل هذا الوضع يعكس نسبة القيمة المضافة على مدخلات الإنتاج في الأحجام الصناعية الثلاثة ويشير إلى انها لا بد وان تكون أعلى في الصناعات المتوسطة والصغيرة مقارنة بالصناعات الكبيرة. وفي هذا السياق يجب عدم التقليل من أهمية الصناعات الكبيرة لان هذه الصناعات تعتبر المنتج المحلي الرئيس لمدخلات إنتاج الصناعات المتوسطة والصغيرة في الوقت الذي تعتبر فيه مرغمة على استيراد بعض عناصر إنتاجها خاصة المواد الخام وتكنولوجيا الإنتاج نظراً لافتقار الأردن لهما كما أسلفنا.

وعليه وللتعرف على الصناعات الأكثر جدوى ونفعاً للاقتصاد الأردني من جانب التكامل مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى من جانب، وعلى الصناعات القادرة إلى إثبات هويتها الإنتاجية كصناعة أردنية من جانب آخر، لا بد من إجراء المقارنات بين مختلف الأنشطة وضمن الحجم الواحد.

الصناعات الصغيرة: تعتبر الصناعات الصغيرة في كل من قطاع الصناعات الاستخراجية، الغذائية، الألبسة، الخشبية، المعدنية الأساسية والآلات من الصناعات الأكثر جدوى للاقتصاد الأردني مقارنة بالصناعات الصغيرة في باقي القطاعات الصناعية. فقد شكل مجموع عناصر الكلفة ذات المنشأ المحلي من مجمل تكاليف إنتاج كل من تلك القطاعات ١ر٩٧٪، ٣ر٨٧٪، ٨ر٧٧٪، ٠ر٩٦٪، ٥ر٩٨٪ و ٤ر٩٥٪ من مجمل تكاليف إنتاج كل منها على الترتيب، في حين لم تتجاوز مثيلة هذه النسب في كل من الصناعات الكيماوية الورقية، الكيماوية والأخرى غير المصنفة الصغيرة ٦ر٤٧٪، ٦ر٣٠٪ و ٩ر٤٣٪ على الترتيب. وعليه يمكن القول ان الصناعات الأردنية الصغيرة والعاملة في مختلف القطاعات الصناعية باستثناء تلك العاملة في قطاع الصناعات الكيماوية بعيدة عن دائرة الخطر حال انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية WTO أو أية اتفاقية مشاركة أخرى مع دولة أو مجموعة دول تشترط نسبة ٠ر٤٠٪ كنسبة قيمة مضافة لاعتبارات المنشأ. اما الصناعات الكيماوية الصغيرة فإنها تقع في دائرة الخطر حيث ان نسبة القيمة المضافة على منتوجاتها سوف لن تصل إلى ٤٠٪ في أحسن الظروف حيث ان معظم مدخلات ومستلزمات هذه الصناعات والتي تشكل ٨ر٥٩٪ من مجمل تكاليف إنتاج هذه الصناعات مستوردة من الخارج (الجدول ١٨-٢). وعليه لا بد

للصناعيين في هذه القطاعات من التركيز على السوق المحلي وتحقيق التكامل مع الصناعات الأخرى.

الصناعات المتوسطة: تعتبر الصناعات المتوسطة في كل من قطاع الصناعات الاستخراجية، الخشبية، الورقية، المعدنية الأساسية والأخرى غير المصنفة من الصناعات الأكثر جدوى للاقتصاد الأردني مقارنة بالصناعات الصغيرة في باقي القطاعات الصناعية. فقد شكل مجموع عناصر الكلفة ذات المنشأ المحلي من مجمل تكاليف إنتاج كل من تلك القطاعات ١ر٩٧٪، ٧ر٩٣٪ ٨ر٧٢٪، ٦ر٧٢٪ و ٣ر٧٢٪ على الترتيب، في حين لم تتجاوز مثيلة هذه النسب في كل من الصناعات الغذائية، الألبسة الكيماوية والآلات المتوسطة ٧ر٥٧٪، ٥ر٣٩٪، ٠ر٤٣٪ و ١ر٤٧٪ على الترتيب. وعليه يمكن القول ان الصناعات الأردنية المتوسطة العاملة في مختلف القطاعات الصناعية بعيدة عن دائرة الخطر حال انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية WTO أو أية اتفاقية مشاركة أخرى مع دولة أو مجموعة دول تشترط نسبة ٠ر٤٠٪ كنسبة قيمة مضافة لاعتبارات المنشأ. ومع هذا لا بد للصناعات الكيماوية والألبسة من تعزيز وضعها وتوجهها نحو استغلال كل ما هو متاح من مصادر محلية في عملياتها الإنتاجية مثل إحلال القوى العاملة غير الأردنية بقوى عاملة أردنية، إذا ما أرادت تعزيز وضعها التنافسي في الأسواق العالمية، (أنظر الجدول ١٨-٢).

الصناعات الكبيرة: تعتبر الصناعات الكبيرة في كل من قطاع الصناعات الاستخراجية الورقية، المعدنية الأساسية، والأخرى غير المصنفة من الصناعات الأكثر جدوى للاقتصاد الأردني مقارنة بالصناعات الكبيرة في باقي القطاعات الصناعية. فقد شكل مجموع عناصر الكلفة ذات المنشأ المحلي من مجمل تكاليف إنتاج كل من تلك القطاعات ٠ر٥١٪، ٠ر٥١٪، ٥ر٦٣٪ و ٧ر٩٠٪ على الترتيب، في حين لم تتجاوز مثيلة هذه النسب في كل من قطاع الصناعات الغذائية، الألبسة، الخشبية، الكيماوية والآلات ٥ر٤٤٪، ٨ر٢٨٪، ٤ر١٠٪، ٨ر٤٣٪ و ٢ر٣٠٪ على الترتيب. وعليه يمكن القول ان الصناعات الكبيرة في كل من قطاع الصناعات الخشبية، الألبسة، والآلات الكبيرة وبصورة أقل الكيماوية والغذائية لا يمكنها الاستفادة من أية اتفاقية عالمية (WTO) أو مشاركة مع دولة أو مجموعة دول أخرى

تشترط نسبة ٤٠٪ كنسبة قيمة مضافة لاعتبارات المنشأ. ومع ذلك فإن مثل هذه الصناعات تعتبر صناعات هامة في الاقتصاد الأردني نظراً لإنتاجها لمدخلات صناعية ضرورية للصناعات الأخرى من جهة، ولاستيعابها لأعداد كبيرة من القوى العاملة من جهة أخرى. وبعبارة أخرى، لا بد للصناعيين في مثل هذه القطاعات من التركيز على السوق المحلي وتحقيق أكبر درجة من التكامل مع الصناعات المحلية من جهة، ولا بد من أخذ وضع هذه الصناعات من جانب متخذي القرار بعين الاعتبار عند توقيع أية اتفاقات مشاركة مع دولة أو مجموعة دول أخرى بما يمكنها من التكامل مع صناعات هذه الدولة أو الدول، (أنظر الجدول ١٨-٢).

٤-٢ جودة الإنتاج

تعتبر جودة الإنتاج واحدة من أهم ركائز المقدرة التنافسية للمنتجات كما أسلفنا. وللوقوف على واقع جودة المنتوجات الصناعية الأردنية، تضمنت استمارة البحث العديد من الأسئلة ذات العلاقة بمقومات جودة الإنتاج مثل الحصول على علامة جودة، المواصفات المعتمدة، مراقبة الإنتاج، معايرة الآلات المستعملة في الإنتاج، الإنتاج المعطوب وكيفية التعامل معه، جودة مدخلات الإنتاج وكيفية التعامل مع المعطوب منها ... الخ.

٤-٢-١ حصول المصنع على علامة جودة

أشارت نتائج المسح الميداني المبينة في الملحق (٢٠) بأن عدد المصانع الأردنية الحاصلة على علامة جودة محدود، حيث ان عدد الحاصلين على مثل هذه العلامة من مصادر محلية لم يتجاوز ٩٠ مصنعاً أو ما نسبته ٢ر١٣٪ من مجمل المؤسسات المشمولة بالمسح الميداني. أما عدد الحاصلين على مثل هذه العلامة من مصادر أجنبية فلم يتجاوز ٣٣ مؤسسة أو ما نسبته ٨ر٤٪ من مجمل المؤسسات المشمولة بالمسح الميداني. ولو نظرنا إلى هذه النسبة في كل من الأحجام الصناعية الثلاثة، لأمكننا القول أن المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأوفر حظاً من حيث الحصول على علامة الجودة، سواء كان ذلك من مصدر محلي أو مصدر أجنبي. فقد شكلت المؤسسات الكبيرة الحاصلة على علامة الجودة من كل من هذين المصدرين ٠ر٣٥٪ و ٦ر١٢٪ من مجمل المؤسسات الصناعية الكبيرة. في حين شكلت كل من المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحاصلة على علامة جودة من مصدر محلي

وخارجي ما نسبته ٠ر١٤٪ و ٣ر٩٪ من مجمل المؤسسات في الأولى و ٢ر٦٪ و ٥ر١٪ فقط من مجمل المؤسسات في الثانية.

وعلى صعيد القطاعات الصناعية يمكن القول ان كل من قطاعات الصناعات الغذائية، الخشبية والمعدنية الأساسية والصناعات الأخرى الكبيرة هي الأكثر حصولاً على علامة الجودة مقارنة بباقي القطاعات الكبيرة. أما بالنسبة للصناعات المتوسطة والصغيرة، فيمكن القول أن تلك العاملة في قطاعات الألبسة، الكيماويات والصناعات الأخرى من الأولى، وتلك العاملة في قطاعات الصناعات الغذائية، الملبوسات والخشبية من الثانية، هي الأكثر حصولاً على علامة الجودة مقارنة بباقي القطاعات المتوسطة والصغيرة (أنظر الجدول ٢٠).

٤-٢-٢ مواصفات الإنتاج

وعند سؤال الصناعيين عن الإنتاج وفق مواصفة معتمدة، أجاب ٧ر٤٥٪ منهم بأنهم ينتجون وفقاً لمواصفة محلية، وأجاب ٣ر٦٪ و ٥ر٤٪ بأنهم ينتجون وفقاً لمواصفة عربية وأخرى على الترتيب. وكما هي الحال في علامة الجودة، فقد تناسب الإنتاج وفقاً لمواصفة معتمدة طرديا مع حجم الصناعة. ففي الصناعات الكبيرة شكل كل من الذين ينتجون بمواصفات محلية، عربية وأخرى ٧ر٥٨٪، ٨ر١٦٪ و ٠ر١٤٪ من مجمل المؤسسات الصناعية الكبيرة. وفي الصناعات المتوسطة والصغيرة بلغت مثل هذه النسب ٢ر٥١٪، ٨ر٥٪، ٢ر١٪ و ٦ر٤٠٪، ١ر٣٪، ٢ر٢٪ من مجمل عدد كل من الصناعات المتوسطة والصغيرة على التوالي.

وعلى صعيد القطاعات الصناعية، يمكن القول ان الصناعات الكبيرة في كل من قطاعات الصناعات الغذائية، الخشبية والكيماوية هي الأكثر إنتاجاً وفقاً لمواصفات معتمدة. وتجدر الإشارة هنا إلى ان قطاع الصناعات المعدنية والماكينات الكبيرة هو الأكثر اتجاهاً نحو الإنتاج وفقاً لمواصفات أجنبية حيث بلغت نسبة المنتجين بمواصفات أجنبية ٥ر٣٧٪ من مجمل المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا القطاع، مقابل ٢٥٪ ينتجون وفقاً لمواصفات محلية.

أما بالنسبة للصناعات المتوسطة، فيمكن القول أن تلك العامل في قطاع الصناعات المعدنية الأساسية، والصناعات المعدنية والماكينات، والصناعات الكيماوية والصناعات الورقية هي الأكثر إنتاجاً وفقاً لمواصفات معتمدة.

وفي الصناعات الصغيرة تعتبر تلك العاملة في قطاع الصناعات الغذائية، الخشبية، الورقية، الكيماوية، المعدنية الأساسية والمعدنية والماكينات هي الأكثر إنتاجاً وفقاً لمواصفات معتمدة (أنظر الجدول ٢٠).

وعند سؤال الصناعيين عن الجهة التي تعدل مواصفة الإنتاج عند الاضطرار لذلك، أجاب ٦٠ر٤٪ من عينة الدراسة بأن هذه العملية تتم داخل الشركة وأجاب ١٠ر٣٪ بأن هذه العملية تتم خارج الشركة ولكن داخل الأردن. وقد تناسبت قدرة المؤسسات الصناعية على تعديل المواصفة سواء داخل المؤسسة أو داخل الأردن مع حجمها. فقد أجاب ٧٦ر٢٪ من مجمل المؤسسات الصناعية الكبيرة بأن عملية التعديل تتم داخل الشركة، وأجاب ١٦ر١٪ منهم بأن عملية التعديل تتم داخل الأردن.

أما في المؤسسات المتوسطة والصغيرة، فقد أجاب ٦٤ر٠٪ و ٥٤ر٧٪ من مجمل المؤسسات في كل من الأولى والثانية بأن عملية التعديل تتم داخل الشركة. وأجاب ٩ر٣٪ و ٦ر٨٪ من كل منهما على الترتيب، بأن عملية التعديل تتم داخل الأردن (أنظر الجدول ٢٠).

وعن كيفية التأكد من مطابقة الإنتاج للمواصفات المعتمدة أجاب ٤٥٪ من مجمل عينة الدراسة بوجود وحدة خاصة بالمصنع تضطلع بهذه المهمة وأجاب ١٤ر٨٪ بأنهم يعتمدون على مختبرات الجمعية العلمية الملكية. أما أولئك الذين يعتمدون على مختبرات حكومية، مختبرات حكومية أجنبية، مختبرات خاصة محلية، ومختبرات خاصة أجنبية فقد شكلوا ما نسبته ٩ر٨٪، ٤ر٤٪ ٩ر٠٪ و ١ر٣٪ من مجمل عينة الدراسة على الترتيب، (أنظر الجدول ٢١).

ويعتبر قطاع الصناعات الكبيرة رائداً من حيث وجود وحدة خاصة بالمصنع لمراقبة جودة الإنتاج، فقد شكلت الصناعات الكبيرة التي يوجد لديها مثل هذه الوحدة حوالي ٧٩ر٠٪ من مجمل الصناعات الكبيرة. أما في الصناعات المتوسطة والصغيرة فقد بلغت مثل هذه النسبة ٦١ر٦٪ و ٣١ر٨٪ من مجمل المؤسسات الصناعية في كل منهما على الترتيب. وباستثناء قطاعات الصناعات الغذائية، الملبوسات، الخشبية والكيماوية، يمكن القول أن جميع الصناعات الكبيرة العاملة في باقي القطاعات الصناعية يوجد لدى كل منها وحدة خاصة تضطلع بمهام مراقبة الجودة (أنظر الجدول ٢١).

وعند سؤال الصناعيين عن طريقة مراقبة جودة الإنتاج تبين ان الاختبار الآلي لا يتم الا بما نسبته ١٣ر٠٪ من مجمل عينة الدراسة، وان ١٩ر٨٪ و ٤ر٤٪ يقومون بإجراء الفحوصات اللازمة بالمختبر وبطرق أخرى. وتتركز عملية مراقبة الإنتاج بصوره المختلفة (آلياً، مختبرات وأخرى) في الصناعات الكبيرة. حيث بلغت نسبة من يراقبون جودة إنتاجهم بصورة آلية وبفحصها مخبرياً وبطرق أخرى ٣٣ر٦٪ و ٤٩ر٧٪ و ١ر٩٪ من مجمل المؤسسات الصناعية الكبيرة على الترتيب. أما في الصناعات المتوسطة والصغيرة فلم تتجاوز مثل هذه النسب ١ر١٥٪ و ٣ر٢٣٪ و ٨ر١٢٪ من مجمل المؤسسات الصناعية المتوسطة و ٦ر٦٪ و ٧ر٩٪ و ٣ر١٪ من مجمل المؤسسات الصناعية الصغيرة لكل من المراقبة الآلية والفحوص المخبرية والمراقبة بطرق أخرى على الترتيب. وتعتبر كل من قطاعات الصناعات الغذائية، الخشبية، الكيماوية والمعدنية الأساسية والماكينات من أكثر القطاعات الصناعية مراقبة لجودة منتوجاتها (أنظر الجدول ٢١).

٤-٢-٣ معايرة الآلات

وعند سؤال الصناعيين عن مواعيد معايرة الآلات المستعملة في الإنتاج، أجاب ٨ر٤٢٪ من عينة الدراسة انهم يعايرون آلاتهم بصفة دورية. وأجاب ٣ر٢٢٪ منهم بأن عملية المعايرة، تتم حسب طبيعة الآلة. وفي حين أجاب ٥٦٪ منهم بأن عملية المعايرة تتم حسب الحاجة، وأجاب ٤ر١١٪ منهم بأنهم لا يعايرون آلاتهم على الإطلاق. وكما هي الحال في باقي عناصر جودة الإنتاج، فقد تناسبت نسبة الذين يعايرون آلاتهم بصفة دورية، وحسب طبيعة الآلة طردياً مع حجم المؤسسات الصناعية، حيث بلغت نسبة كل من الأولى والثانية ٨ر٦٧٪ و ٤ر٢٢٪ في الصناعات

الكبيرة و ٥٤ر٧٪ و ٢٤ر٤٪ في الصناعات المتوسطة و ٣٢ر٧٪ و ٢١ر٩٪ في الصناعات الصغيرة لكل منهما على الترتيب، الجدول ٢٢).

وعلى العكس من ذلك جاء التناسب بين من يعايرون آلاتهم عند الحاجة أو لا يعرونها على الإطلاق، حيث بلغت نسبة كل من الأولى والثانية ٣٧ر١٪ و ٨ر٩٪ في الصناعات الكبيرة و ٤٨ر٨٪ و ٨ر١٪ في الصناعات المتوسطة و ٦٣ر٤٪ و ١٢ر٦٪ في الصناعات الصغيرة لكل منهما على الترتيب، (الجدول ٢٢).

وقد تركز الذين يعايرون آلاتهم بصفة دورية من المؤسسات الكبيرة في قطاعات الصناعات الغذائية، الألبسة والخشبية. وفي المؤسسات المتوسطة، تركز هؤلاء في قطاعات الصناعات الاستخراجية، الخشبية، الورقية، المعدنية الأساسية والمعدنية والماكينات. اما في الصناعات الصغيرة فقد كان تركز الذين يعيرون آلاتهم بصفة دورية في قطاعات الصناعات الاستخراجية، الخشبية، الورقية، الكيماوية، المعدنية والماكينات والصناعات الأخرى، (أنظر الجدول ٢٢).

اما الذين لا يعايرون آلاتهم أو يعايرونها عند الحاجة فقط فقد تركزوا في الصناعات الكبيرة، في كل من قطاعات الصناعات الغذائية، الملبوسات والورقية، وفي الصناعات المتوسطة تركزوا في الصناعات الخشبية، المعدنية الأساسية والمعدنية والماكينات. اما في الصناعات الصغيرة فقد كان تركزهم في كل من قطاعات الألبسة، الخشبية والمعدنية الأساسية (أنظر الجدول ٢٢).

وعن الجهة التي تقوم بمعايرة الآلات أجاب ٣٨ر٧٪ من عينة الدراسة، بوجود قسم خاص بمؤسساتهم يضطلع بهذه المهمة. اما خارج المؤسسة، فقد أجاب ٥ر٢٪ بأنهم يعايرون آلاتهم في مختبرات الجمعية العلمية الملكية و ٥ر١٪ بأنهم يعايرون آلاتهم في مختبرات حكومية و ٢ر٦٪ بأنهم يعايرون آلاتهم في مختبرات خاصة، (الجدول ٢٢).

وتعتبر الصناعات الكبيرة ومن ثم الصناعات المتوسطة رائدة من حيث وجود قسم خاص بمعايرة الآلات، حيث بلغت نسبة من يوجد لديهم مثل هذا القسم في الأولى ١ر٧٤٪ من مجمل

المؤسسات الكبيرة وفي الثانية ٠ر٦٤٪ من مجمل المؤسسات المتوسطة. اما في المؤسسات الصغيرة فلم تتجاوز مثل هذه النسبة ٧ر٢٢٪ من مجمل المؤسسات الصغيرة، (الجدول ٢٢).

ويتركز من يوجد لديهم مثل هذا القسم في الصناعات الكبيرة، في كل من قطاعات الصناعات الاستخراجية، الملبوسات، المعدنية الأساسية والمعدنية والماكينات. اما في الصناعات المتوسطة فقد جاء تركزهم في كل من قطاعات الصناعات الاستخراجية، الورقية والمعدنية الماكينات. في حين جاء تركزهم في الصناعات الصغيرة في كل من قطاعات الصناعات الاستخراجية، الورقية، الكيماوية، المعدنية والماكينات والصناعات الأخرى (أنظر الجدول ٢٢).

٤-٢-٤ الإنتاج المعيب

أظهرت نتائج المسح الميداني المبينة في الجدول (٢٣) ان متوسط نسبة المعيب من إنتاج المؤسسات التي شملها المسح الميداني قد بلغت ٢٥ر٦٪ من مجمل الإنتاج. وقد بلغت مثل هذه النسبة ذروتها في الصناعات المتوسطة حيث وصلت إلى ٩٤ر٩٪ من مجمل إنتاج الصناعات المتوسطة مقابل ١٩ر٤٪ من مجمل الإنتاج في الصناعات الكبيرة و ٣٦ر٥٪ من مجمل الإنتاج في الصناعات الصغيرة.

ولو نظرنا إلى نسبة المعيب من الإنتاج وفقاً للحجم والنشاط الصناعي، لوجدنا أن أعلى النسب في الصناعات الكبيرة، موجود في قطاع الصناعات الكيماوية (٢٥ر٨٪ من مجمل الإنتاج)، وأصغرها في قطاع الصناعات الاستخراجية (٥٠٪ من مجمل الإنتاج).

وفي الصناعات الصغيرة، كانت أعلى نسبة للمعيب في قطاع الصناعات الخشبية حيث وصلت إلى ٦٧ر٣٢٪ من مجمل الإنتاج وأدناها في قطاع الصناعات الاستخراجية (٠١ر٠٪ من مجمل الإنتاج). اما في الصناعات المتوسطة، فقد تراوحت نسبة المعيب ما بين ٠ر٢٠٪ من الإنتاج في قطاع الصناعات الخشبية وصفر ٪ من الإنتاج في قطاع الصناعات المعدنية والماكينات (أنظر الجدول ٢٣أ).

وعند سؤال الصناعيين عن كيفية التصرف بالإنتاج المعيب، أجاب ١ر٣٠٪ من عينة الدراسة بأنهم يلتزمون بإرجاع البضاعة و ٦ر٤٢٪ يلتزمون بتبديلها و ٢ر٤١٪ يلتزمون بإصلاح العيب، في حين بلغت نسبة من لا يلتزمون بأي شيء تجاه الإنتاج المعيب ٤ر١٥٪ وعلى الرغم من انخفاض نسبة من لا يلتزمون بشيء، الا انها تعتبر هامة ومن شأنها ان تؤثر على سمعة المنتجات ومصداقية المنتجين، خصوصاً إذا ما عرفنا ان الصناعات المتوسطة ذات النسبة الأعلى في الإنتاج المعيب كما أسلفنا، هي الأكثر عدم التزامنا تجاه هذا الإنتاج. فقد بلغت نسبة من لا يلتزمون بشيء تجاه الإنتاج المعيب في الصناعات المتوسطة ٤ر١٧٪ منهم. اما في الصناعات الكبيرة والصغيرة فلم تتجاوز نسبة من لا يلتزمون بشيء تجاه الإنتاج المعيب في الأولى ٣ر١٣٪ من إجمالي الصناعات الكبيرة وفي الثانية ٧ر١٥٪ من إجمالي الصناعات الصغيرة. اما نسبة الذين يلتزمون باسترجاع المنتوجات المعيبة و/أو استبدالها و/أو تصليحها في كل من الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة من إجمالي المؤسسات الصناعية العاملة في كل منها فقد بلغت ١ر٥٣٪، ٢ر٦٩٪، ٤ر٢٢٪ و ٢ر٣٠٪، ٢ر٤٤٪، ٦ر٢٥٪ و ٧ر٢٢٪، ٨ر٣٣٪، ١ر٥٠٪ على التوالي، (الجدول ٢٣).

وعلى صعيد القطاعات الصناعية يمكن القول ان الصناعات وبمختلف أحجامها، في كل من قطاعات الصناعات الاستخراجية، الغذائية والورقية هي الأقل التزاماً تجاه منتوجاتها المعيبة، وأن مثيلتها في كل من قطاعات صناعة الألبسة، الخشبية، الكيماوية، المعدنية والصناعات الأخرى هي الأكثر التزاماً تجاه منتوجاتها المعيبة (أنظر الجدول ٢٣).

وتجدر الإشارة إلى ان مشكلة الإنتاج المعيب لم تقف عند هذا الحد، حيث من المحتمل ان يصل الإنتاج إلى حالة التلف قبل تسويقه وتوزيعه نظراً لعدم مراقبة الصناعات لمخزونها بصورة ملائمة. فقد أظهرت نتائج المسح الميداني ان أغلب الصناعيين الذين شملهم المسح الميداني ٩ر٦٧٪ منهم لا يراقبون مخزوناتهم على الإطلاق، مقابل ٩ر٢٨٪ منهم يراقبونه بصورة منتظمة. وتعتبر الصناعات الكبيرة هي الأكثر مراقبة لمخزونها حيث بلغت نسبة من يراقبون مخزونهم منها ٦ر٧٧٪ مقابل ٠ر٥٠٪ و ٥ر٩٪ من مجمل كل من الصناعات المتوسطة والصغيرة على الترتيب (أنظر الجدول ٢٣).

٤-٢-٥ جودة مدخلات الإنتاج

أظهرت نتائج المسح الميداني ان ٤ر٤٢٪ فقط من مجمل عينة البحث يشترون مدخلات إنتاجهم وفقاً لمواصفة محددة. وقد تباينت هذه النسبة مع تباين أحجام الصناعات وأنشطتها. ففي الصناعات الكبيرة وصلت نسبة الذين يشترون مدخلات إنتاجهم وفقاً لمواصفة محددة إلى ٣ر٧١٪ من إجمالي الصناعات الكبيرة مقابل ٩ر٤١٪ للصناعات المتوسطة و ٣ر٣٣٪ للصناعات الصغيرة، جدول ٢٤).

وتعتبر الصناعات الكبيرة في كل من قطاعات الصناعات الغذائية، الملبوسات، الخشبية، المعدنية الأساسية والمعدنية والماكينات، هي الأكثر اشتراطاً لمطابقة مدخلات إنتاجها لمواصفات محددة مقارنة بمثيلاتها في باقي القطاعات. ومن بين الصناعات المتوسطة تعتبر تلك العاملة في قطاعي الصناعات الاستخراجية والخشبية، هي الأقل اشتراطاً لمطابقة مدخلات إنتاجها لمواصفات محددة، حيث لا يوجد في أي منها مؤسسة تشترط ذلك. اما في الصناعات الصغيرة، فتعتبر المؤسسات العاملة في قطاعات الصناعات الغذائية، الكيماوية والمعدنية والماكينات هي الأكثر اشتراطاً لمطابقة مدخلات إنتاجها لمواصفات محددة مقارنة بمثيلاتها في باقي القطاعات (أنظر الجدول ٢٤).

وبطبيعة الحال فإن مثل هذا الوضع يعني ضمن ما يعني وصول مدخلات إنتاج معيبة إلى الصناعات الأردنية وصلت نسبتها وفقاً لنتائج المسح الميداني إلى ٦ر١٧٪ من مجمل المدخلات الإنتاجية لعينة البحث. وقد تركزت هذه المدخلات في الصناعات المتوسطة حيث شكلت ٨١ر٢٪ من مجمل مدخلاتها الصناعية، مقابل ٥٧ر١٪ للصناعات الصغيرة و ٠٩ر١٪ للصناعات الكبيرة. وقد تباينت هذه النسب وفقاً للقطاعات الصناعية، حيث بلغت ذروتها في الصناعات الصغيرة في كل من قطاع الصناعات المعدنية الأساسية وقطاع الصناعات المعدنية والماكينات حيث وصلت إلى ٢٤ر٥٪ من مجمل مدخلات الأول، وإلى ٦٧ر٣٪ من مجمل مدخلات الثاني. اما في الصناعات المتوسطة فيعتبر قطاع الصناعات الورقية هو الأكثر معاناة من مشكلة المعيب في المواد الخام حيث وصل متوسط المعيب فيه إلى ٥ر٧٪ من مجمل مدخلات إنتاجه. وفي الصناعات الكبيرة تركزت هذه المشكلة في قطاع الصناعات الغذائية حيث وصلت نسبة المعيب في مدخلات إنتاجه إلى ٢٩ر٢٪ منها (الجدول ٤٩). وبصورة عامة يعتقد حوالي ٢٧٪ من مجمل عينة البحث (٩ر٢٥٪ من مجمل

الصناعات الكبيرة، ١ر٢٩٪ من مجمل الصناعات المتوسطة و ٩ر٢٦٪ من مجمل الصناعات الصغيرة) بوجود مشكلة لديهم من جانب المواد الخام، أنظر الجدول ٢٤).

وعن كيفية التعامل مع مدخلات الإنتاج المعيبة عند اكتشاف العيب والتي وصلت نسبتها إلى ٧ر١٪ في عينة البحث (٧ر٤٪ من مدخلات الصناعات المعنية الأساسية (الجدول ٢٣أ)، أجاب ٩ر٤٩٪ من عينة البحث بأنهم يعيدونها لمصدرها، مقابل ٠ر٢١٪ من عينة البحث يتلفونها. اما نسبة من يقومون ببيعها لجهات أخرى فقد بلغت ٣ر٥٪ من عينة البحث (الجدول ٤٤). وبطبيعة الحال فإن مثل هذه النسب تؤكد استعمال بعض الصناعيين الأردنيين لمدخلات إنتاج معيبة رغم معرفتهم بذلك، الأمر الذي يؤثر سلباً على جودة المنتجات التي تدخل مثل هذه المدخلات في إنتاجها.

٤-٣ البحث والتطوير وتكنولوجيا الإنتاج

يعتبر عنصر البحث والتطوير وتكنولوجيا الإنتاج واحداً من أهم ركائز المقدرة التنافسية كما أسلفنا، خاصة وانه العنصر الرئيس الذي يساهم في خلق عنصر التميز في المنتوجات. وفي هذا الجزء من الدراسة سنلقي الضوء على واقع تكنولوجيا الإنتاج من حيث كيفية الحصول عليها ووفرة بدائلها والعوائق التي تحد من استخدام البدائل الأفضل. كما يتضمن هذا الجزء عرضاً لواقع البحث والتطوير من حيث الجهات المعنية بتطوير الإنتاج داخل وخارج المؤسسات الصناعية.

٤-٣-١ تكنولوجيا الإنتاج

عند سؤال الصناعيين الأردنيين عن كيفية حصولهم على تكنولوجيا الإنتاج، أجاب ٤ر٦٠٪ من عينة البحث بأنهم طوروها ذاتياً. كما أجاب ٧ر٤٨٪ منهم بأنهم يلجأون إلى أسلوب التقليد والمحاكاة، في حين أجاب ٧ر٥٪ منهم بأنهم حاصلين على تراخيص إنتاج من جهات أجنبية. وبطبيعة الحال فإن مثل هذا الوضع يعتبر أمراً في غاية الخطورة حال انضمام الأردن إلى اتفاقية WTO التي تحمي حقوق الملكية الفكرية وتحارب ظاهرة التقليد والمحاكاة، (الجدول ٢٥).

وفي حين تركز المطورين ذاتياً لتكنولوجيا الإنتاج في الصناعات المتوسطة، حيث وصلت نسبتهم إلى ٤ر٦٧٪ منها، فإن المقلدين لمنتجات الغير يتركزون في الصناعات الصغيرة حيث وصلت نسبتهم إلى ٥ر٥٢٪ منها وفي الصناعات الكبيرة (٨ر٤٤٪ منها)، مقابل ٩ر٣٤٪ في الصناعات المتوسطة، (الجدول ٢٥).

وعلى صعيد القطاعات الصناعية، تعتبر الصناعات الكبيرة في كل من قطاع صناعة الملبوسات، الخشبية والمعدنية الأساسية هي الأكثر تطويراً لتكنولوجيا إنتاجها بصورة ذاتية. وفي الصناعات المتوسطة تعتبر تلك المعاملة في كل من قطاع الصناعات الاستخراجية، الملبوسات، الورقية، المعدنية الأساسية والصناعات الأخرى غير المصنفة هي الأكثر تطويراً لتكنولوجيا إنتاجها. اما في الصناعات الصغيرة، فتعتبر تلك العاملة في كل من قطاع صناعة الملبوسات، الخشبية، المعدنية الأساسية والصناعات الأخرى غير المصنعة هي الأكثر تطويراً لتكنولوجيا إنتاجها.

وفي جانب التقليد والمحاكاة، تعتبر الصناعات الكبيرة العاملة في قطاعات صناعة الملبوسات، الخشبية، الورقية، المعدنية الأساسية والصناعات الأخرى غير المصنفة هي الأكثر تقليداً ومحاكاة لإنتاج الغير مقارنة بباقي القطاعات. اما القطاعات الأكثر تقليداً ومحاكاة بالنسبة للصناعات المتوسطة فكانت الألبسة، الخشبية، الكيماوية، والمعدنية الأساسية. وفي الصناعات الصغيرة تعتبر تلك العاملة في قطاعات الصناعات الغذائية، الخشبية، الكيماوية والمعدنية الأساسية هي القطاعات الأكثر تقليداً مقارنة بباقي القطاعات من نفس الحجم.

اما بالنسبة للحاصلين على تراخيص إنتاج من جهات أجنبية، فقد شكلوا ما نسبته ٤ر١٥٪ من الصناعات الكبيرة، ٨ر٥٪ من الصناعات المتوسطة و ٦ر٢٪ من الصناعات الصغيرة. وفي الصناعات الكبيرة كانت النسب أعلى من المعدل في كافة القطاعات عدا قطاعي الصناعات الخشبية والورقية الذين لا يوجد بهما أية مؤسسة كبيرة تنتج بترخيص من الخارج. وفي الصناعات المتوسطة تركز الإنتاج بترخيص من الخارج في قطاعات الصناعات الكيماوية والصناعات الأخرى غير المصنفة. اما في الصناعات الصغيرة فقد انحصر الترخيص في قطاعات صناعة الملبوسات، الكيماوية، المعدنية الأساسية والمعدنية والماكينات (أنظر الجدول ٢٥).

وعند سؤال الصناعيين حول وجود بدائل تقنية أفضل لإنتاج مثل منتوجاتهم، أقر ١ر٦٦٪ من مجمل عينة البحث بوجود مثل هذه البدائل. وكانت النسبة الأعلى للمقرين بوجود مثل هذه البدائل في الصناعات الصغيرة حيث شكلوا ما نسبته ٤ر٧٠٪ من مجمل الصناعات الصغيرة مقابل ١ر٦٠٪ في الصناعات الكبيرة و ٥ر٥٣٪ في الصناعات المتوسطة.

وعلى مستوى القطاعات الصناعية يمكن القول ان أعلى النسب للذين أقروا بوجود بدائل تقنية أفضل في الصناعات الكبيرة. هي تلك الموجودة في قطاعات الصناعات الاستخراجية، الملبوسات، الخشبية والورقية، وفي الصناعات المتوسطة تركز الذين يقرون بوجود بدائل تقنية أفضل لإنتاج منتوجاتهم في قطاعات الصناعات الغذائية، الخشبية، الورقية والكيماوية. اما في الصناعات الصغيرة فقد تركز هؤلاء في قطاعات صناعة الملبوسات، الخشبية، الورقية، الكيماوية والصناعات الأخرى غير المصنفة (أنظر الجدول ٢٥).

وعن كيفية تعرف الصناعيين على البدائل التقنية، أظهرت نتائج المسح الميداني ان النسبة الأكبر (٠ر٣٨٪ من مجمل العينة) قد تعرفت على تلك البدائل عن طريق زيارة المصانع المشابهة محلياً. اما أولئك الذين عرفوها من خلال المزودين بالتكنولوجيا و/أو النشرات المتخصصة و/أو المعارض المتخصصة محلياً و/أو المعارض المتخصصة دولياً و/أو زيارة المصانع المشابهة دولياً قد شكلت ١ر٢٠٪، ٢ر٣١٪، ٩ر٢٤٪، ٤ر١٩٪ و ٩ر١٧٪ من مجمل عينة الدراسة على الترتيب، (الجدول ٢٦).

ولو نظرنا إلى هذه النسب من جانب الأحجام الصناعية، ولوجدنا ان الصناعات الكبيرة تعتمد على النشرات المتخصصة للتعرف على البدائل التقنية بصورة أكبر. حيث بلغت نسبة الذين يعتمدون هذا الأسلوب ٣ر٤١٪ من مجمل الصناعات الكبيرة. في حين بلغت نسبة الذين يعتمدون على المزودين بالتكنولوجيا و/أو المعارض المحلية المتخصصة و/أو المعارض الدولية المتخصصة و/أو زيارة المصانع المحلية المشابهة و/أو زيارة المصانع الدولية المشابهة ٩ر١٨٪، ٢ر٢٥٪، ٣ر٣٤٪، ٦ر٢٦٪ و ٦ر٣٣٪ على الترتيب. وكذلك الحال بالنسبة للصناعات المتوسطة، فقد بلغت نسبة الذين يعتمدون على النشرات المتخصصة ١ر٢٩٪ من مجمل الصناعات المتوسطة في الوقت الذي تراوحت

به نسب الذين يعتمدون على باقي الوسائل ما بين ٩ر٢٠٪ (المعارض المحلية المتخصصة والمصانع الدولية المشابهة) و ٤ر٢٤٪ (المزودون بالتكنولوجيا). اما في الصناعات الصغيرة، فقد تبين ان الوسيلة الأكثر شيوع للتعرف على البدائل التقنية هي زيارة المصانع المشابهة محلياً، حيث بلغت نسبة الذين يلجأون إلى هذا الأسلوب ٤ر٤٤٪ من مجمل المؤسسات الصناعية الصغيرة. اما الأساليب الأخرى فقد تراوحت نسب اللجوء إليها ما بين ٤ر١٢٪ (زيارة المصانع المشابهة الدولية) و ٥ر٢٨٪ (النشرات المتخصصة). وللتعرف على واقعها في كل من القطاعات الصناعية يمكن الرجوع للجدول (٢٦).

وعند سؤال الصناعيين عن أسباب عدم استخدامهم للبدائل التقنية الأفضل رغم معرفتهم بوجودها، أجاب ١ر٥٨٪ من عينة البحث بأن السبب مادي وليس لهم قدرة على استخدام البدائل و/أو أفاد ٠ر١٣٪ من العينة أن السبب يعود لعدم توفر الكفاءات الفنية الملائمة و/أو أفاد ٩ر٤٧٪ من العينة أن السبب يرتبط بضعف قدرة السوق على استيعاب الإنتاج (أنظر الجدول ٢٦).

وفي الختام يبقى ان نقول ان تكنولوجيا الأنتاج في الصناعات الأردنية في وضع جيد و/أو تتفر الإمكانات لصيانتها وتشغيلها حال تعطلها. فقد أظهرت نتائج المسح الميداني ان مجمل ساعات توقف الإنتاج خلال عام ١٩٩٤ ولمختلف الأسباب في الصناعات المشمولة بالمسح قد بلغ ٦ر٢، ٣ر٤ و ٥ر٤ ألف ساعة في كل من الصناعات الكبيرة، المتوسطة والصغيرة على الترتيب (الجدول ٢٦أ) أو ما معدله ١ر٣٠، ٣ر٣٠، ٩ر٩ ساعة لكل مؤسسة صناعية كبيرة، متوسطة وبغرة على الترتيب. وهذه المعدلات تعتبر متدنية خاصة وان حوالي نصفها فقط يرتبط بأعمال الصيانة وتصليح الأعطال.

اما بالنسبة للفترة التي تمكنت الصناعات خلالها من العود للعمل فلم تتجاوز ٣ر١٢٩، ٣ر١٦١ و ٤ر١٨٣ ساعة لكل مؤسسة صناعية كبيرة، متوسطة وصيغرة على الترتيب (الجدول ٢٦أ) أو ما معدله ٥ر١، ١ر١ و ٤ر٠ ساعة لكل مؤسسة صناعية كبيرة، متوسطة وصغيرة الى الترتيب. الأمر الذي يؤكد قدرة الصناعات الأردنية على مواجهة أسباب التعطل والعودة للعمال بسرعة كبيرة وهذه ميزة قد لا تتوفر لمثيلاتها في البلدان النامية.

٤-٣-٢ البحث والتطوير

أظهرت نتائج المسح الميداني أن ٧ر١١٪ فقط من مجمل عينة البحث لديهم مختبرات خاصة بالبحث والتطوير في مؤسساتهم. وفي حين لم تتجاوز نسبة من يوجد لديهم مختبرات خاصة للبحث والتطوير في الصناعات الصغيرة ٤ر٢٪، فقد وصلت مثيلة هذه النسبة إلى ٩ر٢٠٪ في الصناعات المتوسطة وإلى ٧ر٣٥٪ في الصناعات الكبيرة، (الجدول ٢٧). وعلى الرغم من ان الارتفاع النسبي لتواجد مثل هذه المختبرات في الصناعات الكبيرة والمتوسطة مقارنة بالصغيرة، وعلى الرغم من أهمية وجود مثل هذه المختبرات في الصناعات أيضاً، فقد لاحظنا عند عرضنا لموجودات المنشآت الصناعية الثابتة أن إجمالي أجهزة ومعدات المختبرات بكافة أنواعها لم تتجاوز ٠ر٢٣٪ من إجمالي موجودات الصناعات الكبيرة و ٠ر٢٪ فقط من إجمالي موجودات الصناعات المتوسطة (أنظر الجدول ٩-١).

ولاحظنا عند عرضنا للقوى العاملة أن العاملين في البحث والتطوير لا يشكلون أكثر من ٧ر٠٪ من مجمل العاملين في الصناعات الكبيرة و ٣ر٠٪ من مجمل العاملين في الصناعات المتوسطة و ١ر٠٪ من مجمل العاملين في الصناعات الصغيرة. اما مخصصات الإنفاق على العاملين في مجال البحث والتطوير فلم تتجاوز ٣ر١٪ من مجمل إنفاق الصناعات الكبيرة على العاملين، و ١ر٠٪ من مجمل إنفاق الصناعات المتوسطة على العاملين، ٣ر٠٪ من مجمل إنفاق الصناعات الصغيرة على العاملين (أنظر الجدول ١٠-٢). وبطبيعة الحال، فإن مثل هذه الأرقام والنسب تعكس مدى تدني اهتمام الصناعات الأردنية في أعمال البحث والتطوير. الأمر الذي ينعكس سلباً على مقدرتها على ابتكار منتوجات جديدة متميزة تعزز من وضعها التنافسي. وبالفعل فقد أظهرت نتائج المسح الميداني ان عدد الاختراعات الجديدة في الصناعات الأردنية التي شملها المسح لم يتجاوز ٤ اختراعات خلال عام ١٩٩٥ أو بمعدل اختراع في كل ١٧٠ مؤسسة على الرغم من تحيز عينة البحث للصناعات الكبيرة والمتوسطة كما أسلفنا.

وقد يرى البعض ان وجود مختبرات البحث والتطوير داخل المؤسسات أمر ليس بالضروري حيث يمكن الاعتماد على بيوت الخبرة المحلية والدولية للقيام بهذه المهمة. ويمكن ان يكون في مثل هذا الرأي شيء من الصحة لو لم يكن نتحدث عن الصناعات الأردنية. فقد أظهرت نتائج المسح الميداني ان نسب الذين يرجعون إلى بيوت الخبرة لتطوير إنتاجهم، لم تتجاوز ٦ر٥٪ من عينة البحث يعتمدون على الجمعية العلمية الملكية و/أو ١ر٠٪ يعتمدون على الجامعات الأردنية و/أو ٢ر٢٪

يعتمدون على الوزارات المعنية و/أو ٢ر١٪ يعتمدون على بيوت خبرة خارج الأردن، وجل هؤلاء من الذين ينتجون بترخيص من الخارج، ويتركز الذين يعتمدون على هذه الجهات في الصناعات المتوسطة (أنظر الجدول ٢٧). وبطبيعة الحال فإن مثل هذا الوضع يعني ضمن ما يعني ضرورة خلق قاعدة بحث علمي صناعي متطورة يساهم بها القطاعين العام والخاص تكون مهمتها الأولى والأخيرة متابعة العمليات الإنتاجية في مختلف الصناعات والعمل على تطويرها بصورة مستمرة وبشكل يتلاءم مع التقدم السريع والهائل في مجال تكنولوجيا الإنتاج.

٤-٤ التسويق والبيع

أن أي مؤسسة تتمثل في مجموعة الأنشطة التي تنجزها لتصميم، وإنتاج، وتسويق، وتسليم، ودعم منتجاتها. وأن الطريقة التي تمارس بها أنشطتها هي انعكاس لتاريخها واستراتيجياتها وطريقة تنفيذ استراتيجياتها وما تحت اقتصاديات الأنشطة نفسها .

من مصطلحات التنافسية ان القيمة (Value) هي كمية النقود التي يرغب المشترون دفعها لما تقدمه المؤسسة ، والقيمة تقاس بالإيراد الكلي والذي ينعكس في سعر منتج الشركة وعدد الوحدات التي تبيعها. والشركة تحقق ربح اذا كانت القيمة تزيد عن الكلفة المشمولة في إنتاج السلعة . ان خلق القيمة التي تزيد عن كلفة العمل هي الهدف لأية استراتيجية أساسية. ويمكن تقسيم أنشطة القيمة إلى نوعين:

أ - **أنشطة رئيسية:** وهي الأنشطة المشتركة في الصنع المادي للمنتج والبيع ونقلها إلى المشتري وخدمة ما بعد البيع، وهذه الأنشطة هي: اللوجستية الداخلية، والعمليات، واللوجستية الخارجية، والتسويق والبيع والخدمات.

ب - **أنشطة الدعم:** وهي مجموعة الأنشطة التي تدعم الأنشطة الرئيسية وذلك عن طريق تركيبة المدخلات، والتكنولوجيا، والموارد البشرية والعديد من الوظائف المختلفة للمؤسسة.

والتسويق أو البيع يتكون من مجموعة الأنشطة ذات العلاقة بتقديم الوسائل والتي يستطيع من خلالها المشترين شراء المنتج وإغرائهم لعمل ذلك ، مثل الإعلان، والترويج، والبيع الشخصي، واختيار القناة التسويقية، والعلاقات بأعضاء القناة والتسعير، أما الخدمات فهي الأنشطة التي تتعلق بتزويد خدمة للتحسين أو الحفاظ على قيمة المنتج مثل التركيب، والتصليح، والتدريب، وتوفير قطع الغيار والصيانة[٢].

ويشير عدد من الممارسين والباحثين إلى ان ممارسة التسويق الحديث قد تزيد أو تحسن من القدرة التنافسية للمنشآت في السوق أو الأسواق المستهدفة ، والتسويق هو عبارة عن تفكير إداري يقوم على ان المهمة الأساسية لأي منشأة تتمثل في تحديد رغبات وحاجات السوق والأسواق المستهدفة وتكييف أوضاعها للوفاء بهذه الاحتياجات والرغبات بكفاءة أكبر مما يقدمه المنافسون.

وفي هذا الجزء من الدراسة سنلقي الضوء على واقع التسويق في الصناعات الأردنية من حيث الأنشطة والوظائف والمشكلات المرتبطة به.

٤-٤-١ إدارة التسويق

ان وجود وحدة أو جهة متخصصة تتولى إدارة أنشطة التسويق تعتبر من الأمور الأساسية التي تدعم وتظهر مدى اهتمام المنشأة بممارسة هذه الوظيفة وفقا للمفهوم الحديث للتسويق . ان المنشأة الموجه للتسويق (MARKETING ORIENTED) تتميز عن غيرها بوجود وحدة أو دائرة متخصصة ضمن هيكلها التنظيمي تعهد إليه كامل مسؤولية العملية الإدارية لأنشطة التسويق، بحيث تضمن المنشأة من خلالها تنظيم وتوحيد جهودها الهادفة إلى بيع وعرض منتجاتها لعملائها بطريقة تتفوق بها على منافسيها وبصورة مربحة.

ولمعرفة الجهة المسؤولة عن أعمال التسويق لدى المنتجين الصناعيين، أظهرت نتائج المسح الميداني والملخصة بالجدول رقم (١) على وجود ما نسبته فقط ٢ر٨٪ من مجتمع الدراسة توجد لديه

[٢] PORTER , M,1985

وحدة أو قسم للتسويق يتولى مسؤولية أعمال التسويق وان ما نسبته ٦ر١٩٪ منه يعهد بهذه المسؤولية إلى قسم المبيعات و ٩ر١٣٪ يعهد بها إلى دائرة الإنتاج و ٥ر٢٪ يعهد بها إلى الدائرة المالية، (جدول ٢٨).

ان هذه النتيجة تعني بأن وظائف وأنشطة التسويق لا زالت في الصناعات الأردنية تعهد مسؤولياتها إلى أقسام أو وحدات ليست متخصصة في إدارتها ، وهذا مما قد يقلل من دور وأهمية التسويق وقدرة المنشآت على تنظيم جهودها والذي قد ينعكس سلبيا على قدراتها التنافسية.

ان تشتت أو تبعثر أنشطة التسويق بين وحدات إدارية غير متخصصة في شؤونها قد يقلل أيضا من قيمة وأهمية الاستفادة من مبدأ التخصص في العمل والذي قد يعني خلق الازدواجية في تنفيذ الأعمال مما قد يزيد من كلفة أعباء تنفيذها وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية.

وعلى الرغم من ان الغالبية العظمى لا توجد فيها دائرة أو وحدة متخصصة تتولى فيها مسؤولية أعمال التسويق ، الا ان نتائج المسح أظهرت على ان ما نسبته ٢١٪ و ٨ر١٦٪ من مجموع الصناعات الكبيرة والمتوسطة الحجم على التوالي يوجد فيهما جهة متخصصة تتولى مسؤوليات أعمال التسويق ، أما مجموعة الصناعات الصغيرة الحجم فان النسبة قد بلغت ٢ر٢٪ ممن تتوفر لديهم جهة متخصصة للقيام بأعمال التسويق، (جدول ٢٨).

وبالمقارنة على أساس النشاط الإنتاجي فيما يتعلق بتحديد الجهة المسؤولة عن أعمال التسويق، أظهرت نتائج الدراسة إلى ان قطاع الصناعات الكيماوية (٢ر٢٢٪) وقطاع صناعة الورق والكرتون والطباعة والنشر (٦ر٢٠٪) وقطاع الصناعات الغذائية وصناعات المشروبات والتبغ (٦ر١٥٪) هي القطاعات الإنتاجية اللواتي وجد بها أعلى نسبة لوجود قسم أو وحدة متخصصة تتولى فيها مسؤولية أنشطة التسويق. أما في باقي القطاعات الصناعية، فأن متوسط النسبة لا يتعدى ٥٪ حيث لا زالت الغالبية العظمى منهم تعهد بمسؤولية هذه الأعمال لدائرة المبيعات أو دائرة الإنتاج أو للدائرة المالية. والبعض الآخر لا زالت فيه مسؤولية التسويق مبعثرة بين وحدات إدارية مختلفة أو غير محددة، (جدول ٢٨).

٤-٤-٢ نظام المعلومات التسويقي (MARKETING INFORMATION SYSTEM)

تعرف المعلومات والبحوث بانها مفتاح القرارات الإدارية أو الأداء الـــتي تؤثـــر في اتخـاذ القرارات. فمدير التسويق يتخذ الكثير من القرارات المتعلقة بالسعر، والإعلان، والترويج، التوزيـــع وتميز المنتجات وغيرها. ويستطيع مدير التسويق بفضل المعلومات التسويقية أن يتنبأ بالنتائج المحتملـة للقرار الذي يتخذه وأن يقيم النتائج التي يتوصل أليها وان يتوقع الفرص المحتملة حيث لا غنى عـــن المعلومات سواء عند تحديد الهدف أو عند التخطيط أو التنفيذ أو مرحلة الرقابة على جميع العمليـات التسويقية.

ويعرف نظام المعلومات التسويقي بانه "هيكل متداخل من الأفراد والأجهزة والإجـــراءات المصممة لتوليد تدفق المعلومات المجمعة من المصادر الداخلية والخارجية لكي تستخدم كأساس لاتخاذ القرارات في مجالات محددة في ميدان التسويق[٣] .

ان وجود وحدة نظام معلومات للتسويق تعتبر من المقومات الأساسية لتنفيذ ونجاح أنشـــطة وبرامج التسويق المطلوبة لخدمة الأسواق المستهدفة ولمعرفة مدى وجود وحـــدة لنظـــام المعلومـــات التسويقي لدى المنشآت الصناعية المبحوثة، أظهرت نتائج المسح الميداني والملخصـــة بـــالجدول (٢) على ان ما نسبته ١٤ر٤٪ أجابوا بنعم و ٨٣ر٦٪ أجابوا بعدم وجود وحـــدة لنظـــام المعلومـــات التسويقية، (جدول ٢٩).

وعلى الرغم من ان الغالبية العظمى لا يوجد لديها وحدة نظام معلومات للتســـويق ، الا أن مدى نسبة وجودها تتفاوت بين الصناعات الأردنية بالاعتماد على حجمها ، فقد أظهرت نتـــائج المسح الميداني على أن ما نسبته ٤٣ر٤٪ من مجموعة الصناعات الكبيرة الحجم يوجد لديها وحـــدة نظام معلومات للتسويق، بينما بلغت نسبة وجودها لدى مجموعة الصناعات المتوســـطة ومجموعـــة الصناعات الصغيرة الحجم ١٨ر٦٪ و ٤ر٤٪ على التوالي، جدول ٢٩).

[٣] POTTER . 1990

هذا وتتفاوت أيضا نسبة وجود وحدة نظام المعلومات التسويقي لدى القطاعات الصناعيـــة على أساس نشاطها الإنتاجي ، حيث أظهرت نتائج المسح على أن قطاع الصناعـــات الكيماويـــة (٧ر٤٠٪) وقطاع صناعة منتجات المعادن والآلات والمعدات (٩ر٣٨٪) وقطاع صناعـــة الـــورق والكرتون والطباعة والنشر (٣ر٣٥٪) هي القطاعات الإنتاجية اللواتي وجد فيها أعلى نســـبة ممـــن تتوفر لديهم وحدة نظام معلومات للتسويق مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى، (جدول ٢٩).

ان غياب وحدة نظام معلومات تسويق لدى الغالبية العظمى من القطاعات الإنتاجية المشمولة بالدراسة سيزيد من كلفة اتخاذ القرارات الفاشلة فيها والتي ستنعكس سلبياً علـــى الأداء والقـــدرة التنافسية لها.

٤-٤-٣ إجراء الدراسات لرغبات العملاء

ان القدرة على إشباع حاجات ورغبات العملاء بصورة تتفوق بها المنشأة علـــى منافســـيها وبصورة مربحة يتطلب دراسة وتحديد هذه الاحتياجات والرغبات والعوامل المؤثرة عليها لدى جمهور العملاء المستهدفين.

ان الإجابة على السؤال المتعلق بمدى إجراء المنتجين الأردنيين دراسات لرغبات العملاء تظهر على أن ما نسبته فقط ٢ر٣٤٪ منهم يقوموا بإجراء هذه الدراسات ، بينمـــا ١ر٦٤٪ لا يقومـــون بإجرائها على الإطلاق، هذا وتظهر نتائج المسح على أن ما نسبته ٦٥٪ و ٢ر٥١٪ من مجموعـــة الصناعات الكبيرة الحجم والمتوسطة يقومون بإجراء هذه الدراسات. الحجم علـــى التـــوالي امـــا في مجموعة الصناعات الصغيرة الحجم فان نسبة من يقومون بإجراء الدراسات لرغبات العملاء لم تتجاوز ٢٢٪ من مجمل الصناعيين في هذا الحجم من الصناعات، (جدول ٢٩).

ولمعرفة مدى القيام بإجراء الدراسات لرغبات العملاء على أساس النشاط الإنتـــاجي فقـــد أظهرت نتائج المسح الترتيب التالي (أنظر جدول ٢٩):

١. قطاع صناعة منتجات المعادن والآلات والمعدات (٨ر٧٧٪)

٢. قطاع الصناعات الكيماوية (١ر٧٤٪)

٣. قطاع الصناعات الاستخراجية (١ر٥٧٪)

٤. قطاع صناعة الورق والكرتون (١ر٤٧٪)

أما فيما يتعلق بمعدل الإنفاق على الدراسات التسويقية من مجمل المبيعات حسب النشاط الإنتاجي فان النتائج تشير إلى تدني هذه النسبة بصورة كبيرة جدا بحيث لا تتعدى نسبة انفاق عينة الدراسة على هذا البند عن ٧٣ر٠٪ من مجمل مبيعاتها. وتزداد هذه النسبة بصورة أكبر لدى مجموعة الصناعات الكبيرة الحجم لتصل إلى ٤٨ر١٪ من مجمل المبيعات. كما أن أكثر القطاعات الصناعية إنفاقا كان "قطاع الصناعات الأخرى (غير المصنفة) (٢٢ر٣٪) وقطاع صناعات المعادن والآلات (٨٨ر٢٪)، (أنظر الجدول ٢٩أ).

ان تحديد مخصصات للإنفاق على الدراسات التسويقية يعكس مدى اهتمام المؤسسة بالوقوف على وضعها التنافسي في الأسواق التي تخدمها وعلى قدرتها في التخطيط لتلبية الاحتياجات السوقية بصورة تتفوق بها على منافسيها.

وعن الأسلوب الأكثر اتباعاً في تحديد الكمية المنتجة، أظهرت نتائج المسح الميداني ان الإنتاج حسب الطلب هو الأسلوب الأكثر اتباعاً، حيث تبين ان ما نسبته ٩ر٨٤٪ من مجتمع الدراسة يتبع هذا الأسلوب، بينما بلغت نسبة اتباع الأساليب الأخرى لتحديد كمية الإنتاج من قبل من مجمع الدراسة، ٢ر٢٦٪ ينتجون على أساس التوقعات و ٦ر٢١٪ ينتجون على أساس الامكانيات المالية و ٥ر١٣٪ على أساس توفر المواد الأولية، (جدول ٢٩ب).

وعلى صعيد القطاعات الصناعية، فان قطاع الصناعات غير المصنفة (٦ر٩٠) وقطاع الصناعات الخشبية (٩٠٪) وقطاع الصناعات الورقية (٢ر٨٨٪) وقطاع الصناعات الكيماوية (٨٧٪) وقطاع صناعات الألبسة (٨ر٨٢٪) هي أكثر القطاعات الصناعية اتباعاً لأسلوب الطلب في

تحديد الكمية المنتجة، بينما وجد ان الصناعات الاستخراجية من جهة أخرى (٩ر٤٢٪)، هي الأقل اتباعاً لهذا الأسلوب.

اما على أساس حجم الصناعات، فقد تبين ان الصناعات الكبيرة الحجم هي الأقل اتباعاً لأسلوب الطلب في تحديد الكمية المتجة (٩ر٧٦٪) مقارنة بالصناعات المتوسطة الحجم (٧ر٨٣٪) والصناعات الصغيرة الحجم (٦ر٧٨٪). من جهة أخرى، تبين الصناعات الكبيرة الحجم هي الأكثر استخداماً لأسلوب التوقعات، حيث شكل من يتبع هذه الطريقة في تحديد كمية الإنتاج منهم ٤٢٪، (أنظر الجدول ٢٩ب).

وبالخلاصة يمكن القول ان تحديد كمية الإنتاج دون توقعات مدروسة (أي مبني على أساس التنبؤ للظروف المؤثرة عليه) مرتبطة بدراسة لرغبات العملاء وتقدير احتياجاتهم المتوقعة، من المحتمل ان يؤثر سلبياً على قدرة الصناعات التنافسية.

٤-٤-٤ نشاط الترويج

الترويج هو شكل من أشكال الاتصال الذي يهدف إلى بناء المنفعة الادراكية لدى الجمهور المستهدف حول السلع أو الخدمة المروج عنها ، ويتغلب الترويج على مشكلة جهل العميل بتقديم المعلومات عن المؤسسة أو السلعة أو الأسعار أو استخدامات السلعة ... الخ كما يتغلب الترويج على تراخي العميل بإغرائه، وخلق حاله نفسية معينة يتقبل العميل بمقتضاها ما يقدم إليه، وبمعنى آخر إغراء المستهلك أن يتصرف بطريقة معينة يرضى عنها البائع أو المنتج.

أن فاعلية ونجاح الحملات الترويجية في تحقيقها لأهدافها يعتمد على التخطيط والإعداد المسبق لها، ولمعرفة الجهة التي تتولى مهام تصميم وتخطيط الحملات الترويجية لدى مجتمع الدراسة، تظهر نتائج المسح الميداني كما هي ملخصه في الجدول (٢٩) على أن ما نسبته ٥ر٧٠٪ من مجتمع الدراسة لا يخطط بهذا المجال على الإطلاق، وهذه النتيجة تعني بان الحملات الترويجية اذا تم تنفيذها فانها تنفذ دون تحديد وتخطيط مسبق لها مما قد ينعكس سلبا على القدرة التنافسية لهذه الصناعات. هذا وتظهر النتائج على ان ما نسبته ١٥٪ من الصناعات الأردنية المبحوثه تعتمد على نفسها في تخطيط الحملات

الترويجية بينما ٣ر٤٪ منهم يعتمد على وكالات إعلانات متخصصة للقيام بهذه المهمة، (أنظر الجدول ٣٠).

وتبين نتائج التحليل على أن ما نسبته ٤ر٣٦٪ من مجموعة الصناعات الكبيرة الحجم لا تخطط للحملات الترويجية ، اما نسبة من يخططون للحملات الترويجية لدى مجموعتي الصناعات المتوسطة والصغيرة الحجم التي شملتها الدراسة فقد كانت ٥٧٪ و ٩ر٨٣٪ على التوالي، (الجدول ٢٩).

أما فيما يتعلق بمدى التخطيط للحملات الترويجية على أساس النشاط الإنتاجي، فقد كانت أعلى نسبة ممن لا يخططون للحملات الترويجية في قطاع الصناعات الخشبية ٨٥٪ وفي قطاع الصناعات المعدنية الأساسية ٤ر٧٨٪ وقطاع صناعة المنسوجات ٧٣٪، (أنظر الجدول ٢٩).

ان عملية تقييم ومراجعة نتائج الحملات الترويجية تعتبر وظيفة رقابية على إحدى أنشطة التسويق، هدفها التأكد من مدى تحقيق الحملات الترويجية للأهداف المخطط لها. وللتعرف على مدى القيام بهذه الوظيفة لدى مجتمع الدراسة ، تظهر نتائج المسح الميداني والملخصة بالجدول (٤) على ان ما نسبته ٥ر٧٥٪ منهم لا يقومون بهذه الوظيفة. وهذا قد ينعكس سلبيا على فاعلية وكفاءة الحملات الترويجية، حيث لا يوجد تغذية عكسية للتأكد من تحقيق الحملات الترويجية للأهداف المخطط لها. هذا وتبلغ نسبة من يقومون بإجراء هذه الوظيفة لدى مجموعة الصناعات الكبيرة الحجم فقد ٢ر٤٨٪ اما نسبة من يقومون بإجرائها لدى مجموعتي الصناعات المتوسطة الحجم والصناعات الصغيرة الحجم فقد بلغت ٧ر٣٣٪ و ٤ر٦٪ على التوالي. هذا ونلاحظ بأن اكثر من يقومون بهذه الوظيفة هم من قطاع الصناعات الكيماوية (٩ر٥١٪) وقطاع صناعة منتجات المعادن والآلات (٦ر٥٥٪). بينما في القطاعات الأخرى لا تتجاوز متوسط نسبة من يقومون بإجراء مثل هذه الدراسة بها (٢٠٪) من المنتجين في هذا القطاع، (أنظر الجدول ٢٩).

كما تظهر نتائج المسح الميداني إلى ان وسيلتي الإذاعة والتلفزيون هما الأقل استخداما من قبل المنتجين الأردنيين مقارنة بوسيلتي الصحف والمعارض التجارية. حيث أظهرت النتائج على ان ما

نسبته ٣ر١٧٪ من مجتمع الدراسة يعتمد على الصحف و ٨ر١٤٪ يعتمد على المعارض التجارية بينما بلغت نسبة الاعتماد على وسيلتي التلفزيون والإذاعة ٩ر٧٪ و ٦ر١٪ على التوالي. هذا ونلاحظ بأن مجموعة الصناعات الكبيرة الحجم هي الأكثر استخداما لهذه الوسائل الإعلانية مقارنة مع نسب استخدامها من قبل المجموعتين الأخيرتين (الصناعات المتوسطة والصناعات الصغيرة الحجم). أما الأكثر استخداما لهذه الوسائل بين القطاعات الصناعية فقد كان قطاعا صناعة منتجات المعادن والصناعات الكيماوية، (أنظر الجدول ٣٠).

اما فيما يتعلق بمعدل الإنفاق على أنشطة الترويج من مجمل المبيعات حسب النشاط الإنتاجي، فان نتائج الدراسة تشير إلى تدني نسبة الإنفاق على أنشطة الترويج سواء داخل الأردن أو في الخارج، حيث لا يتجاوز معدل إنفاق مجتمع الدراسة المبحوث ١ر٠٪ من مجمل مبيعاته. اما نسبة من ينفق على أنشطة الترويج فانها لا تزيد عن ١٨٪ ممن شملتهم الدراسة. هذا وتتفاوت نسبة من ينفقون على أنشطة الترويج بين القطاعات الصناعية موضع الدراسة، حيث وجدت أعلى نسبة لها لدى قطاع الصناعات الكيماوية (٢ر٣٥٪) وقطاع صناعة الورق والكرتون والطباعة والنشر (٤ر٣٢٪)، (الجدول ٢٩أ).

كما ان هذه النسبة (أي من ينفقون على أنشطة الترويج) تتفاوت بدرجة ملحوظة اذا ما قورنت على أساس الحجم، حيث بلغت نسبتها لدى مجموعة الصناعات الكبيرة الحجم ٢ر٣٣٪ ومجموعة الصناعات المتوسطة الحجم ٧ر٢٦٪ ومجموعة الصناعات الصغيرة الحجم ٦ر٨٪، (أنظر الجدول ٢٩أ). ان ضعف الإنفاق على أنشطة الترويج لدى الغالبية العظمى التي شملتهم الدراسة يعني أكثر من مدلول، والتي من أهمها هو عدم ثقة المنتجين في القدرة التنافسية لمنتجاتهم، وفي إبراز وتعريف جمهور العملاء حول ما تتميز به منتجاتهم مقارنة على ما يقدمه منافسيها.

٤-٤-٥ منافذ وسياسات التوزيع

ان القدرة التنافسية للصناعات لها علاقة بطريقة وسياسة التوزيع المستخدمة، فاعتماد الشركة على ذاتها في إيصال وتسويق منتجاتها إلى أسواق عملائها المستهدفين، يجعلها في وضع تنافسي أفضل من نظائرها التي تعتمد على غيرها في القيام بهذه المهمة.

لقد أظهرت نتائج المسح الميداني ان ما نسبته ١ر٤٨٪ من مجتمع الدراسة يعتمدون على رجال البيع الخاصين بهم لإيصال منتوجاتهم إلى الأسواق، وان نسبة من يعتمدون على المعارض التجارية المملوكة من قبلهم فقد بلغت ١ر١٤٪ ، بينما بلغت نسبة من يعتمدون على غيرهم في توزيع منتجاتهم فقد كانت على الوكلاء والسماسرة (١ر٨٪) وعلى المؤسسات التجارية (تجار الجملة والتجزئة) (٤ر٢١٪)، (أنظر الجدول ٣١).

كما تظهر نتائج الدراسة الملخصة بالجدول (٣١) على أن مجموعة الصناعات المتوسطة الحجم (٣ر٥٩٪) تعتمد في توزيع منتجاتها على رجال البيع الخاصين بها أكثر من نسبة اعتمادهم على المعارض التجارية المملوكة لهم (٣ر٩٪)، اما مجموعة الصناعات الكبيرة الحجم فانها تعتمد على رجال البيع الخاصين بها بنسبة ٧ر٥٨٪، اما نسبة اعتمادهم على المعارض التجارية فقد فقد بلغت ٧ر٣٧٪.

هذا ونلاحظ بأن قطاع الصناعات الكيماوية هو القطاع الأكثر اعتمادا في تسويق منتجاته على رجال البيع الخاصين به (٨ر٦٤٪) مقارنة بنسبة الاعتماد على نفس المنفذ التوزيعي من قبل القطاعات الصناعية الأخرى. وهذا يعني ان الميزة التنافسية لقطاع الصناعات الكيماوية في تسويق منتجاتها أفضل من القطاعات الإنتاجية الأخرى.

ولمعرفة السياسات التوزيعية الأكثر استخداما من قبل المنتجين الصناعيين (أي كثافة التوزيع)، فقد أظهرت نتائج الدراسة على ان ما نسبته ٥١٪ من مجتمع الدراسة يحصر عملية البيع بجهة واحدة (أي سياسات التوزيع المحصور)، بينما تعتمد مجموعة الصناعات الصغيرة الحجم ومجموعة الصناعات المتوسطة الحجم على سياسة التوزيع المحصور بنسبة ٣ر٦٠٪ و ٣ر٤٥٪ على التوالي. اما نسبة من يعتمد من على سياسة التوزيع المكثف من مجموعة الصناعات الكبيرة الحجم فقد بلغت ٥ر٤٥٪، (أنظر الجدول ٣١).

هذا وتظهر نتائج المسح أيضا على ان ما نسبته ٣ر٤٦٪ من قطاع الصناعات الكيماوية يعتمد على سياسة التوزيع المكثف، وأن ما نسبته ٧٥٪ من قطاع الصناعات الخشبية يعتمد على

سياسة التوزيع المحصور ، أما الاعتماد على سياسة التوزيع الانتقائي (عدد مختار من منافذ التوزيع) فقد كانت النسبة ٩ر٣٨٪ لدى قطاع منتجات المعادن والآلات، (أنظر الجدول ٣١).

٤-٤-٦ نشاط التصدير

ان درجة التزام المنشآت الصناعية بنشاط التصدير (EXPORT COMMITMENT) يعتمد على قدرتها التنافسية المحلية والخارجية حيث تزداد هذه القدرة كلما زادت درجة التزام المنشآت الصناعية بنشاط التصدير. ولمعرفة مدى التزام المنتجين الصناعيين الأردنيين بنشاط التصدير، فقد أظهرت نتائج المسح الميداني الملخصة بالجدول (٣٢) على ان ما نسبته ٨ر٧٠٪ من مجتمع الدراسة لا يصدر على الإطلاق، وأن ١٦٪ منهم يصدرون بصورة غير منتظمة وغير مخطط لها، بينما بلغت نسبة من يصدرون بصورة منتظمة ومخطط لها ٩ر٧٪ فقط. هذا وقد بلغت نسبة من لا يصدرون من مجموعة الصناعات الكبيرة الحجم ٦ر٢٦٪ اما نسبة من لا يصدرون من مجموعة الصناعات المتوسطة الحجم ومجموعة الصناعات الصغيرة الحجم فقد بلغت ٥٧٪ و٤ر٨٧٪ على التوالي.

اما فيما يتعلق بأعلى نسبة من القطاعات الصناعية الأردنية التي لا تصدر فقد كانت حسب الترتيب التالي:

١. قطاع الصناعات الخشبية ٨٥٪
٢. قطاع الصناعات المعدنية الأساسية ٢ر٨٤٪
٣. قطاع الصناعات الأخرى ٨٢٪
٤. قطاع صناعة منتجات المعادن والآلات ٢ر٧٢٪
٥. قطاع الصناعات الغذائية ٦ر٧١٪
٦. قطاع صناعة المنسوجات ٨ر٦٤٪

اما أعلى نسبة من القطاعات الأردنية التي تصدر بصورة منتظمة ومخطط لها فقد كانت حسب الترتيب:

١. قطاع الصناعات الاستخراجية ٦ر٢٨٪

٢. قطاع الصناعات الكيماوية ١ر٢٤٪

ولمزيد من المعلومات حول أنشطة التصدير وفقاً للأحجام الصناعية يمكن الرجوع للجدول (٣٢).

٤-٤-٧ خدمات ما بعد البيع

لقد أظهرت نتائج المسح الميداني على ان متوسط نسبة من يقدمون خدمات ما بعد البيع من المنتجين الصناعيين ضئيلة، وان كانت نسبة من يقدمون خدمة التصليح بلغت ٩ر٣٠٪ منهم، وان متوسط نسبة ممن يقدمون بقية الخدمات الأخرى كالتدريب والصيانة الدورية والتشغيل لا تتعدى ٤٪، (أنظر الجدول ٣٢).

وعلى الرغم من تدني نسبة من يقدمون خدمات ما بعد البيع بشكل إجمالي فقد أظهرت نتائج الدراسة على أن ما نسبته ٥ر٣٧٪ من مجموعة الصناعات الصغيرة الحجم تقدم خدمة الإصلاح للعملاء بعد البيع، بينما بلغت نسبة من يقدمون هذه الخدمة لدى مجموعتي الصناعات الكبيرة الحجم والمتوسطة الحجم ٩ر١٨٪ و ٩ر١٦٪ على التوالي، (أنظر الجدول ٣٢).

هذا وتتفاوت نسبة تقديم هذه الخدمات بين أوجه النشاط الإنتاجي حيث بلغت أعلى نسبة لمن يقدمون خدمة التشغيل وخدمة الإصلاح لدى قطاع صناعة منتجات المعادن والآلات والمعدات (١ر١١٪ و ٤٤٪)، بينما بلغت أعلى نسبة لمن يقدمون خدمة التدريب (٣ر١١٪) لدى قطاع الصناعات الكيماوية، (الجدول ٣٢).

أما خدمة الصيانة الدورية فقد كانت أعلى نسبة لمن يقدمونها لدى قطاع الصناعات الاستخراجية (٤ر١٤٪)، (الجدول ٣٢).

٤-٤-٨ مشكلات إنتاج الصناعات الأردنية والحلول المقترحة

قبل البدء بالحديث عن المشكلات التي تواجه الصناعات الأردنية من وجهة نظر الصناعيين أنفسهم لا بد من التنويه إلى ان الصناعات الأردنية ما زالت تتمتع بنوع من الحماية. فقد أجاب ٤ر٥٤٪، ٣٠ر٦٠٪ و ١ر٥٣٪ من عينة البحث ان استيراد المنتجات المماثلة لمنتجاتهم غير مسموح به من الدول العربية، من دول أخرى ضمن برتوكول تجارية أو من دول أخرى بدون شروط على الترتيب. وتعتبر الصناعات الغذائية والخشبية صناعات محمية مقارنة بغيرها من الصناعات (أنظر الجدول ٣٣) وعلى الرغم من هذا الوضع فان درجة المنافسة بين المنتجات الأردنية ومثيلتها المستوردة تعتبر مقبولة ولا بد ان تكون حافزاً للمنتجين الأردنيين لرفع كفاءتهم الإنتاجية. فقد أجاب ٢ر٦٧٪ من الصناعيين الأردنيين ان استيراد السلع المشابهة لإنتاجهم مسموح به دون شروط، (أنظر الجدول ٣٣).

كما أظهرت نتائج المسح الميداني ان أهم المشكلات التي تواجهها الصناعات الأردنية من وجهة نظر الصناعيين، على اختلاف أحجامها وأنواعها في الإنتاج هي بالترتيب: (١) قلة التمويل (٧ر٨٦٪) و (٢) صغر حجم السوق المحلي (٧ر٨٥٪) و (٣) ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج (٩ر٧٨٪) و (٤) منافسة المنتوجات الأجنبية (٠ر٧١٪) و (٥) شدة المنافسة المحلية (٨ر٦٦٪). اما مشكلتي ارتفاع رسوم جمرك المواد الخام وارتفاع رسوم جمرك الآلات فلم تعتبر مشكلة الا من قبل (٥ر٣٪) و (٩ر١٩٪) من مجمل عينة البحث، (أنظر جدول ٣٣).

ان عدم توفر الامكانيات المالية للصناعات الأردنية سيحد من قدرتها في اختبار وتطوير منتجات متميزة وذات قدرة تنافسية عالية اما مشكلة صغر حجم السوق المحلي فانها تقلل من المنافسة الداخلية وبالتالي تحد من الكفاءة الإنتاجية والمقدرة التنافسية. ولمعالجة هاتين المشكلتين الأساستين فانه لا بد من توفير التسهيلات والقروض المالية بشروط ميسرة من جهة، وكذلك لا بد من توجيه الصناعات الأردنية نحو العمل في مجال التصدير والتوسع في تطوير الأسواق من جهة أخرى.

وعن أهم اقتراحات الصناعيين لحل هذه المشكلات، أظهرت نتائج المسح الميداني ان ١ر٨٣٪، ١ر٧٢٪، ٠ر٦٦ و ٥ر٥٦٪ من مجمل الصناعيين يقترحون تخفيض أسعار مستلزمات

الإنتاج (الماء، الكهرباء، الوقود ... الخ)، الحد من دخول منافسين جدد، تقديم تسهيلات جمركية وتنشيط الطلب على الترتيب، (أنظر الجدول ٣٤) وفي حين يتعارض اقتراح الحد من دخول منافسين جدد مع التوجه نحو عولمة الاقتصاد الأردني، الا ان باقي الاقتراحات قد تكون ايجابية ولا بد من دراستها بما لا يتعارض ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

٤-٥ دور الحكومة في تعزيز المقدرة التنافسية للسلع الأردنية

يعتبر الدور الحكومي أحد ركائز التنافسية للسلع والخدمات التي يقدمها كل من القطاع العام والقطاع الخاص، ولا شك بأن جزءاً من الخدمات التي يقدمها القطاع العام تعتبر خدمات مساندة للقطاعات الإنتاجية وبالتالي فإن تطور مثل تلك الخدمات سينعكس إيجاباً على مقدرة القطاعات الإنتاجية لتوفير السلع والخدمات بأكبر كفاءة ممكنة.

يستوعب القطاع الحكومي ما يقارب من نصف عدد القوى العاملة في الأردن، وبالرغم من ذلك فإن دوره ليس مزاحماً أو منافساً لدور القطاع الخاص بل مكملاً في قطاعات الاقتصاد القومي. ان تطور مشاريع البنية التحتية في الأردن خلال العقدين الماضيين قد شجع الكثير من الشركات على الاستثمار في بعض المناطق بما ينسجم ومحاولات الدولة الجادة لتوزيع الاستثمارات على المناطق الريفية وعدم تركزها في المدن. ان تطور شبكة الاتصالات والنقل سواء النقل البري، البحري، أو الجوي يعتبر عاملاً مساعداً للمستثمرين في خفض تكلفة النقل وفي سهولة تسويق منتجاتهم.

ويمكن للحكومة ان تلعب دور في التشريعات التي تضعها أو تسنها مثل قانون الصناعة وقانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ وقانون مؤسسة المدن الصناعية رقم (٥) لسنة ١٩٨٥، وقانون مؤسسة المناطق الحرة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤ وقانون مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية رقم (٢١) لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٢ وقانون تسجيل الشركات الأجنبية وقانون الشركات الأردني وقانون الجمارك وقانون تنظيم الاستثمارات العربية والأجنبية وقانون ضريبة الدخل ونظام ترخيص ومراقبة أعمال ومكاتب تمثيل البنوك والشركات المالية والأجنبية ونظام الإدخال المؤقت ونظام لرد الرسوم. ان وضع مثل هذه التشريعات يهدف إلى تشجيع الاستثمار وان تكون هذه القوانين والتشريعات ذات شفافية عالية بحيث تقضي

على البيروقراطية والروتين والمعوقات الإدارية والقانونية التي تقف عائقاً أمام الاستثمارات وأمام تعزيز المقدرة التنافسية للسلع الأردنية.

ان قيام الحكومة بتشجيع الصادرات ومنح حوافز للمنتجين الأردنيين المصدرين بالإضافة إلى مساعدتهم في استكشاف أسواق خارجية للسلع الأردنية سيساعد السلع على منافسة مثيلاتها في الأسواق الخارجية. وفي دراسة للمتغيرات المؤثرة على استثمار القطاع الخاص المحلي في الأردن جاء فيها:

"... ان في مقدمة إجراءات السياسة الاقتصادية الضرورية المناسبة، هو الترويج للصادرات الأردنية، وتوسيع الأسواق الخارجية، وتوفير ما يتطلبه ذلك من تحسين للعلاقات السياسية والاقتصادية مع دول الجوار، وبالذات مع العراق، والسعودية، والإمارات وسوريا وهي من أهم أسواق الأردن الخارجية في المنطقة، إضافة إلى ذلك يتعين الاستمرار في الترويج في الأسواق الخارجية التي ما زالت تعتبر غير تقليدية مثل أسواق الاتحاد الأوروبي، وبالذات أسبانيا، وإيطاليا، واليونان، والأسواق الآسيوية مثل تركيا، وإيران، والصين الشعبية، والفلبين. ان الإخفاق في توسيع الأسواق الخارجية، وفتح أسواق جديدة للسلع الأردنية في المستقبل القريب، سيؤدي إلى استمرار ارتفاع متوسط كلفة الوحدة المنتجة في قطاع النصاعة، وتآكل الميزة التنافسية لكثير من الصناعات ويترتب على ذلك هبوط في قيمة الصادرات من السلع الصناعية بما يعادل مئات الملايين من الدولارات وخلال فترة قصيرة. والخطر ماثل دائماً في ان تحتل منتجات منافسة الأسواق الأردنية التقليدية في الخارج مما يجعل إمكانية استعادة هذه الأسواق أمراً في غاية الصعوبة.

ولهذه النتائج انعكاسات سالبة على ميزان المدفوعات وعلى أداء تنفيذ برنامج التصحيح. كما يؤدي هبوط قيمة الصادرات من السلع الصناعية إلى ضمور نمو قطاع الصناعة وتضاؤل حجمه إزاء القطاعات الأخرى وبالذات الخدمات، ويسبب ذلك هدراً كبيراً في رأس المال البشري الذي يعد من أهم ركائز الميزة التنافسية للاقتصاد الأردني"[٤].

[٤] "المتغيرات المؤثرة على استثمار القطاع الخاص المحلي في الأردن" أنيل الخومرد وآخرون مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، ١٩٩٦، ص٩٩-١٠٠.

ان التركيز على إتباع المواصفات والمقاييس العالمية الخاصة بالجودة سيعطي السلع الأردنية ميزة تنافسية سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي وهنا يأتي دور الحكومة في تفعيل دور مديرية المواصفات والمقاييس في التأكد من إتباع الشركات الأردنية للمواصفات العالمية.

ان السياسة المالية الحكومية المتمثلة بدعم المنتجين والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين بالإضافة إلى الرسوم الجمركية على مستوردات الموارد الأولية والسلع الوسيطة والحماية الجمركية، لها تأثير على تكاليف الإنتاج وبالتالي على الميزة التنافسية للسلع الأردنية. أضف إلى ذلك فإن السياسة النقدية الحكومية وتأثيرها على سعر الفائدة وسعر صرفي الدينار الأردني، لا شك انها ستلعب دوراً في تشجيع الاستثمار وتشجيع الصادرات على حد سواء.

كما تسعى الحكومة الأردنية في الوقت الحالي للتوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروبية-الأردنية من أجل فتح أسواق جديدة للسلع الأردنية وهذا له انعكاس إيجابي على المقدرة التنافسية للسلع الأردنية. كما تحاول الحكومة الأردنية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تمشياً مع توجهات الحكومة نحو الانفتاح الاقتصادي.

ويمكن ان تلعب الحكومة دوراً بارزاً أيضاً في رفع مستوى التعليم والتأهيل للأيدي العاملة من أجل زيادة إنتاجية العمالة الأردنية والتي تعتبر ركيزة أساسية في المقدرة التنافسية. أضف إلى ذلك فإن توطين التكنولوجيا ومحاولة استقطاب أحدث الوسائل التكنولوجية وتشجيع المعاهد والمؤسسات المهتمة بالبحث والتطوير كل ذلك سيكون له مردود إيجابي في زيادة المقدرة التنافسية.

ومما تجدر الإشارة إليه، ان الحكومة الأردنية في حملتها التي تبنتها خلال السنوات الماضية والمتمثلة بعملية الخصخصة من أجل تفعيل دور القطاع الخاص، تهدف من ذلك إلى زيادة لإنتاجية والقضاء على الترهل الإداري والروتين الذي كانت تعاني منه بعض المؤسسات التي تم تحويلها للقطاع الخاص والمؤسسات المرشحة لذلك.

ان كل هذه الخطوات لا بد من أن يسبقها توفير الاستقرار السياسي في المنطقة حتى تستطيع توفير المناخ الاستثماري وحتى يستطيع المستثمر التفاعل بشكل إيجابي مع البيئة الاستثمارية. ان محاولة الحكومة لبناء الثقة في علاقاتها مع دول الجوار والدول الأخرى العربية والأجنبية كفيلة لتعزيز الوضع الاقتصادي والسياسي الذي سيعمل على توفير مستلزمات زيادة المقدرة التنافسية للسلع والخدمات الأردنية.

٤-٥-١ الامتيازات التي تقدمها الحكومة

وعلى الرغم من كثرة الأنظمة والقوانين والتي جاءت في روحها لدعم وتشجيع وتحفيز الإنتاج الصناعي، الا ان الامتيازات التي تقدمها الحكومة للصناعات الأردنية ما زالت محدودة سواء نظرنا إليها من الجوانب الجمركية، المالية أو التسويقية. ففي الجوانب الجمركية أظهرت نتائج المسح الميداني ان درجة حماية المنتجات الصناعية الأردنية محدودة جداً رغم ان الأردن ما زال حديث التوجه نحو العولمة وما زال خارج منظمة التجارة العالمية. فقد أجاب ١٢ر٠٪، ٦ر٢٪ و ٨ر٢٠٪ من عينة البحث ان الحكومة تحمي منتجاتهم حماية إغلاقية، حماية بتحديد سقف إستيراد وحماية بفرض رسوم جمركية على الترتيب. وفي الجانب المالي أجاب ٤ر٣٩٪، ٨ر١٥٪، ٥ر١٨٪، ٩ر١١٪ و ٥ر٢٠٪ من الذين شملهم المسح الميداني بان الحكومة تقدم لهم إعفاءات جمركية للآلات، إعفاءات جمركية لقطع الغيار، إعفاءات ضريبية ودعم لإسعار المياه والكهرباء والمحروقات. اما في الجانب التسويقي فان نسبة من أجابوا بان الحكومة تساعدهم بترويج منتجاتهم وبعقد بروتوكولات تجارية لا تتعدى ٣ر١١٪ و ٢ر٨٪ من مجمل الذين شملهم المسح الميداني لكل منهما على الترتيب، (أنظر الجدول ٣٥). وعليه، يمكن الخلاص إلى القول بان عملية سن التشريعات والقوانين قد لا تكون كافية بحد ذاتها ما لم يرافقها حملات إعلامية تمكن الصناعيين من معرفة ما يمكن الحصول عليه من إمتيازات حكومية.

٤-٥-٢ العوامل المؤثرة على المبيعات والربحية

تظهر نتائج المسح الميداني الملخصة بالجدول (٣٦) ان العديد من المديرين في الصناعات الأردنية التي شملها المسح الميداني (على اختلاف الحجم ونوع النشاط الإنتاجي) يروا بان أهم العوامل

المؤثرة على المبيعات والربحية هي بالترتيب: جودة المنتج (٧ر٧٢٪) وكلفة مستلزمات الإنتاج (٩ر٥٥٪) والإنتاجية (٢ر٤١٪) والموقع الجغرافي (٤ر٣٧٪) وخدمة ما بعد البيع (٨ر٣١٪).

اما العوامل الأقّل تأثيراً على الربحية والمبيعات من وجهة نظر الصناعيين فهي التوزيع والنقل والمسؤولية القانونية والإجراءات الحكومية حيث لم يعتبر كل منها سبباً مؤثراً سوى (٥ر١٥٪)، و (٣ر٢٣٪) ممن شملهم المسح على الترتيب، (أنظر الجدول ٣٦).

وهذا يعني ان الأداء التنافسي للصناعات الأردنية يتأثر بدرجة كبيرة بعامل الجودة وعامل الكلفة أكثر مما يتأثر بالسياسات الحكومية والتشريعات القانونية.

ولمعرفة أهم الأمور التي تزيد من قدرة الصناعات الأردنية على المنافسة فقد أجاب مديري هذه الصناعات على اختلاف حجمها ونوع النشاط الإنتاجي إلى ان أهمها يعتمد على الإدارة بالدرجة الأولى ثم يليه بالأهمية منع إغراق السوق. ومن الملفت للانتباه ان مديري قطاع صناعة المنسوجات والألبسة رؤا بان منع إغراق السوق هو العامل الأهم لزيادة قدرتهم التنافسية، اما فيما يتعلق بالعوامل الأخرى كالحماية الجمركية فانها تلعب دوراً قليل الأهمية في زيادة القدرة التنافسية للصناعات الأردنية على الرغم من ان مديري مجموعة الصناعات الكبيرة الحجم يروا بأن هذا العامل (الحماية الجمركية) هو الأهم مقارنة مع آراء مديري الصناعات المتوسطة والصغيرة الحجم، (أنظر الجدول ٣٧).

ولمعرفة أسباب عدم قدرة الصناعات الأردنية على منافسة الإنتاج الأجنبي محلياً وخارجياً، فقد أظهرت نتائج المسح الميداني الملخصة بالجدول (٣٨) على ان ما نسبته ٥٨٪ عينة البحث غير قادر على تحديد السبب الرئيسي لعدم القدرة على منافسة الإنتاج الأجنبي الا ان ما نسبته فقط ٨ر٧٪ فهم يعزوها لتكاليف الإنتاج و ١ر٥٪ يعزوها إلى إغراق السوق و ٣ر١٪ يعزوها لنوعية المنتج. هذا ولا تختلف أهمية هذه الأسباب سواء تمت مقارنة الصناعات الأردنية على أساس الحجم أو نوع النشاط الإنتاجي.

من هنا يمكننا الخلاص إلى القول ان الصناعات الأردنية من الناحية التنافسية في وضع جيد حيث أجاب ٠ر٥١٪، ٨ر٤٨٪ و ٧ر٦٥٪ من الصناعيين الأردنيين بان منتجاتهم قادرة على المنافسة من حيث الجودة، السعر والدقة في مواعيد التسليم على الترتيب، (أنظر الجدول ٣٨). وفي مسح غطى (٧٠٠) عينة من العينات التي تم فحصلها في مختبرات الجمعية العلمية الملكية تبين ان نسبة العينات المطابقة للمواصفات من مجمل عينات المنتجات الأردنية المفحوصة تفوق مثيلتها في العينات المستوردة حيث وصلت نسبة العينات المطابقة للمواصفات إلى ٢ر٧٣٪ من مجمل العينات من منشأ أردني مقابل ١ر٧٢٪ للعينات من منشأ أجنبي، (أنظر الجدول ٣٨أ).

الفصل الخامس: خاتمة

يتضمن هذا الفصل من الدراسة عرضاً لأهم نتائجها والتوصيات التي خرجت بها.

٥-١ النتائج

وفي هذه الخلاصة سنكتفي بعرض أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة من جانب مرتكزات المقدرة التنافسية في قطاع الصناعة وذلك على النحو التالي:

واقع الصناعات الأردنية

١. يعتبر عدد الصناعات الكبيرة محدوداً في الأردن، حيث انها لم تشكل أكثر من ٣ر١٪ من مجمل الصناعات الأردنية وفقاً لمعيار المؤشر الموزون لتحديد حجم الصناعة، والذي يأخذ بعين الاعتبار كل من القوى العاملة، رأس المال والمبيعات. ووفقاً لهذا المعيار شكلت كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة ١ر٦٠٪ و ٦ر٣٨٪ من مجمل الصناعات الأردنية على الترتيب[1].

[1] يجدر التنويه إلى ان هذه الأحجام قد جاءت وفقاً للتصنيف الذي أجرته هذه الدراسة في الفصل الثاني من الجزء الثاني من أجزائها، وليس كما ورد في باقي فصول الجزء الثاني من الدراسة والذي يراعي عينة البحث ويشير بالصغيرة إلى تلك الصناعات التي يعمل في كل منها أقل من ٢٠ عام، ويشير بالمتوسطة إلى الصناعات التي يعمل في كل منها ٢٠-٤٩ عامل، ويشير بالكبيرة إلى الصناعات التي يعمل في كل منها أكثر من ٤٩ عامل.

٢. تعتبر الصناعات المتوسطة والصغيرة أكثر جدوى للاقتصاد الأردني خاصة في الظروف الراهنة التي يعاني فيها الأردن من ارتفاع معدلات البطالة وقلة مصادر التمويل. ففي حين لم يستثمر في هذه الصناعات أكثر من ١ر٣٨٪ من مجمل رؤوس أموال الصناعات الأردنية، فقد إستوعبت هذه الصناعات ٠ر٨١٪ من مجمل القوى العاملة في الصناعة الأردنية وساهمت بحوالي ٨ر٦٦٪ من مجمل مبيعات الصناعات الأردنية[٢].

٣. تتركز الأنشطة التصنيعية الأردنية في محافظتي عمان والزرقاء، حيث استحوذتا على ٣ر٩٩٪ من مجمل رأس المال العامل في الصناعات الأردنية (٧ر٩٨٪ من مجمل رأس المال المدفوع و ٨ر٩٩٪ من مجمل القروض الممنوحة للصناعات الأردنية)

٤. أظهرت الدراسة وجود تناسب عكسي بين مجمل عدد العاملين في المنشآت الصناعية ونسبة استخدام العمالة الوافدة فيها. حيث شكلت العمالة الوافدة ٠ر٤٪، ٤ر١١٪ و ٩ر١٥ من مجمل العاملين في كل من الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة على الترتيب.

٥. أظهرت الدراسة تدني معدلات الإنفاق على تدريب العاملين حيث انه لم يتجاوز ١٤ دينار سنوياً لكل عامل، الأمر الذي ينعكس سلباً على قدرة الصناعات على تحقيق الاستمرارية في تحسين جودة منتجاتها.

٦. تدني معدلات الرواتب والأجور في الصناعات الأردنية خصوصاً للعمالة الوافدة، حيث بلغ متوسط الرواتب والأجور للعامل الواحد في الصناعات الأردنية ٧ر٢ ألف دينار سنوياً (٨ر٢ ألف دينار للأردنيين و ١ر٤ ألف دينار لغير الأردنيين). وقد تباينت هذه المتوسطات بصورة كبيرة وفقاً للمؤهلات العلمية ووفقاً لمجالات العمل.

[٢] تجدر التنويه إلى ان هذه الأحجام قد جاءت وفقاً للتصنيف الذي أحرته هذه الدراسة في الفصل الثاني من الجزء الثاني من أجزاءها، وليس كما ورد في باقي فصول الجزء الثاني من الدراسة والذي يراعي عينة البحث ويشير بالصغيرة إلى تلك الصناعات التي يعمل في كل منها أقل من ٢٠ عام، ويشير بالمتوسطة إلى الصناعات التي يعمل في كل منها ٢٠-٤٩ عامل، ويشير بالكبيرة إلى الصناعات التي يعمل في كل منها أكثر من ٤٩ عامل.

٧. تعتمد الصناعات الكبيرة (عدا الاستخراجية) وبصورة أقل المتوسطة على مدخلات وعناصر الإنتاج المستوردة بدرجة كبيرة تهددها بالحرمان من شهادة المنشأ التي تشترط ٤٠٪ أو أكثر كقيمية مضافة محلياً.

٨. يعتبر حوالي نصف الاستثمار الصناعي الأردني غير مبرر وغير ذي جدوى نظراً لتعطل حوالي نصف الطاقات الإنتاجية المتاحة للصناعات الأردنية.

٩. أظهرت الدراسة ان هنالك تناسب طردي بين عدد المنتجين للمنتج الواحد (المتنافسين) وبين التوسع في استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة وذلك نتيجة لاضطرار المنتجين على تحسين جودة منتجاتهم وتخفيض أسعارهم، الأمر الذي يزيد من مبياتهم ومن ثم إنتاجهم.

تكاليف الإنتاج

تعتبر تكاليف الإنتاج وهيكلها إحدى أهم مرتكزات المقدرة التنافسية وذلك لدورها في تحديد أسعار المنتجات النهائية، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالصناعات الأردنية ما يلي:

١. ان معظم تكاليف الإنتاج في الصناعات الأردنية المشمولة بالدراسة هي لغايات تشغيلية حيث بلغت نسبتها من مجمل تكاليف الإنتاج ٨ر٩٣٪ في الصناعات الكبيرة و ٩ر٦٨٪ في الصناعة المتوسطة و ٣ر٨٩٪ في الصناعات الصغيرة.

٢. ان نسبة المصروفات الإدارية من مجمل تكاليف الإنتاج في الصناعات الأردنية المبحوثة لم تتجاوز ٤ر٦٪ في الصناعات الكبيرة و ١ر٥٪ في الصناعات المتوسطة في حين بلغت نسبتها ٧ر١٠٪ في الصناعات الصغيرة، الأمر الذي يشير إلى مبالغة الصناعيين الصغار في تقدير نفقات الإدارة خاصة وأنهم يديرون صناعاتهم بأنفسهم.

٣. ان نسبة تكاليف المواد الأولية في الصناعات الكبيرة في كل من قطاعات الصناعات الاستخراجية، الألبسة، الخشبية والمعدنية الأساسية قد فاقت متوسطها في مجمل تكاليف

الصناعات الكبيرة (٧٩٪) ولذلك فان عملية التأثير على تكاليف إنتاج الصناعات الكبيرة وتخفيضها لا بد ان يبدأ من تكاليف المواد الأولية.

٤. ان أهمية القوى العاملة في تخفيض تكاليف الإنتاج تزداد في الصناعات المتوسطة العاملة في كل من قطاع الصناعات الخشبية، الورقية وصناعة الآلات حيث شكل هذا العنصر ٦ر٧٢٪ و ٩ر٤١٪ و ٦ر٢٢٪ من مجمل تكاليف الإنتاج في كل منها على الترتيب.

٥. ان نسبة تكلفة المواد الخام قد زادت أحياناً على حساب انخفاض تكلفة العنصر البشري في بعض القطاعات الصناعية والبعض الآخر كان العكس هو الصحيح، الأمر الذي يعكس كثافة إستخدام القوى العاملة أو رأس المال في العملية الإنتاجية.

٦. ان نسبة المصروفات الإدارية في شركات القطاعين العام والمشترك وبصورة خاصة القطاع المشترك تفوق مثيلتيهما في القطاع الخاص، فقد وجد بان شركات القطاع المشترك الكبيرة العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية هي الأكثر إنفاقاً على الإدارة مقارنة بشركات القطاع المشترك العاملة الأخرى. اما في الصناعات المتوسطة ذات الملكية المشتركة، فقد تبين ان قطاع الصناعات الكيماوية هو الأكثر إنفاقاً على الإدارة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى من نفس الحجم. اما بالنسبة لشركات القطاع الخاص، فقد وجدت الصناعات الصغيرة هي الأكثر إنفاقاً على الإدارة وخصوصاً العاملة في قطاع الصناعات الورقية والكيماوية.

٧. ان متوسط تكاليف الإنتاج الثابتة في الصناعات الصغيرة أعلى من مثيله في الصناعات المتوسطة والكبيرة حيث شكلت نسبتها ٩ر١٦٪ من إجمالي تكاليف إنتاج الصناعات الصغيرة، في حين لم تتجاوز ٨ر٩٪ و ١٠٪ في كل من الصناعات المتوسطة والكبيرة على الترتيب. اما بقية التكاليف فهي تمثل تكاليف الإنتاج المتغيرة. ويرتبط مثل هذا الوضع بصورة رئيسة بمكان تواجد الصناعات الصغيرة داخل أو قرب التجمعات السكنية حيث ترتفع تكلفة العقارات.

٨. ان متوسط الطاقة الإنتاجية المعطلة في كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة هو ٣ر٣٩٪ و ٤ر٥٥٪ و ٤ر٤٦٪ من مجمل الطاقات الإنتاجية المتاحة لكل منها على الترتيب. وهذا يعني ان زيادة إنتاج هذه الصناعات إلى مستوى الإنتاج بالطاقة القصوى يعني تخفيض

تكاليف إنتاج الوحدة الواحدة من إنتاج كل منها بحوالي ٤ر٦٪ و ٤ر٥٪ و ٦ر٤٪ على الترتيب، نظراً لارتفاع نسبة التكاليف الثابتة من مجمل تكاليف الإنتاج.

٩. ان الصناعات الصغيرة في كل من قطاع الصناعات الورقية والكيماوية هي الأكثر حظاً في وجود فرصة لتخفيض إنتاجها اذا استخدمت كامل الطاقة الإنتاجية وذلك لارتفاع نسبة الطاقة الإنتاجية المعطلة لكلاهما حيث بلغت ٣ر٤٢٪ و ٢ر٦١٪ على الترتيب. اما في الصناعات المتوسطة، فقد وجدت الصناعات الاستخراجية والألبسة هي الأكثر حظاً لوجود فرصة لتخفيض تكاليف إنتاجها من خلال التوسع في استخدام الطاقة الإنتاجية المعطلة حيث شكلت نسبة الطاقة الإنتاجية المعطلة في كل منهما ما نسبته ٣ر٤٧٪ و ٠ر٤٦٪ من مجمل تكاليف الإنتاج في كل منهما على الترتيب. في حين وجدت الصناعات الكبيرة العاملة في كل من قطاع الصناعات الورقية، الآلات، الغذائية والكيماوية هي الأكثر حظاً من حيث وجود فرص لتخفيض تكاليف الإنتاج فيها فيما اذا استخدمت كامل الطاقة الإنتاجية المتاحة، حيث شكلت نسبة الطاقة الإنتاجية المعطلة في كل منها ٨ر٦٣٪ و ٠ر٣٤٪ و ٤٧٪ و ٩ر٤٦٪ على التوالي.

١٠. تعتبر الصناعات الصغيرة بمختلف القطاعات الصناعية بإستثناء تلك العاملة في قطاع الصناعات الكيماوية، آمنة حال انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) أو أية إتفاقية مشاركة مع دولة أو مجموعة دول أخرى تشترط نسبة قيمة مضافة بحدود ٤٠٪ لغايات المنشأ. وذلك لإرتفاع نسبة إعتماد هذه الصناعات على عناصر الإنتاج المحلية وليست المستوردة. وما ينطبق على الصناعات الصغيرة في هذا الخصوص ينطبق على الصناعات المتوسطة، ولو ان الصناعات الصغيرة أكثر بعداً عن دائرة الخطر مقارنة بالمتوسطة. اما بالنسبة للصناعات الكبيرة، فتعتبر الاستخراجية، الورقية والمعدنية الأساسية آمنة بالنسبة لشهادة المنشأ التي تشترط ٤٠٪ كقيمة مضافة، اما الصناعات الكبيرة العاملة في باقي القطاعات الصناعية فيمكن القول بخصوصها بأنها غير قادرة على تحقيق ٤٠٪ كقيمة مضافة وبالتالي سوف لن تحصل على شهادة منشأ أردنية ما لم تخفض مثل هذه النسبة.

جودة الإنتاج

أظهرت نتائج الدراسة ان جودة المنتجات الأردنية لا تقل عن نظائرها الأجنبية بل أحياناً تتفوق عليها، وعلى الرغم من هذا يمكن ايراد بعض النتائج التي توصلت اليها الدراسة والتي تؤكد ان بالإمكان عمل الكثير في مجال تحسين جودة المنتجات الصناعية الأردنية ومن هذه النتائج ما يلي:

١. قلة عدد الصناعات الأردنية الحاصلة على علامة جودة، حيث لا تتجاوز نسبة هذه الصناعات ٢ر١٣٪ من مجمل المؤسسات المشمولة بالدراسة، وان أكثر المؤسسات الصناعية الحاصلة على علامة الجودة هي المؤسسات الكبيرة الحجم. وعلى صعيد القطاعات الصناعية فان قطاعات الصناعات الغذائية، الخشبية والمعدنية الأساسية الكبيرة هي الأكثر حصولاً على علامة الجودة مقارنة بمثيلتها العاملة في باقي القطاعات الصناعية.

٢. ان ما نسبته ٧ر٤٥٪ من المؤسسات المشمولة بالدراسة تعتمد على مواصفات محلية في الإنتاج، وان معظمهما من الصناعات الكبيرة الحجم. وعلى صعيد القطاعات الصناعية فان قطاعات الصناعات الغذائية الخشبية والكيماوية هي الأكثر إنتاجاً وفقاً لمواصفات معتمدة.

٣. وعن كيفية التأكد من مطابقة الإنتاج للمواصفات، فقد أجاب ٤٥٪ من مجمل عينة الدراسة بوجود وحدة خاصة تضطلع بهذه المهمة، بينما يعتمد منهم ٨ر١٤٪ على مختبرات الجمعية العلمية الملكية والبقية يعتمدون على مختبرات حكومية محلية وأجنبية ومختبرات خاصة اما طريقة مراقبة جودة الإنتاج فقد تبين ان الاختبار الآلي لا يتم الا بحوالي ١٣٪ من مجمل عينة الدراسة وان ٨ر١٩٪ و ٤ر٤٪ من مجمل عينة الدراسة يقومون باجراء الفحوصات اللازمة بالمختبر وطرق أخرى.

٤. أظهرت الدراسة ان ما نسبته ٨ر٤٢٪ من عينة البحث يعايرون آلاتهم بصفة دورية، تركز معظمهم في المؤسسات الكبيرة الحجم في قطاعات الصناعات الغذائية والألبسة والخشبية. بينما أجاب ٥٦٪ من عينة الدراسة بان عملية المعايرة تتم حسب الحاجة و ٤ر١١٪ منهم بأنهم لا يعايرون آلاتهم على الاطلاق.

٥. أظهرت الدراسة ان متوسط نسبة المعيب من إنتاج المؤسسات التي شملها المسح قد بلغت ٢٥ر٦٪ من مجمل الإنتاج، وقد بلغت مثل هذه النسبة ذروتها في الصناعات المتوسطة حيث وصلت إلى ٩٤ر٩٪ من مجمل إنتاج الصناعات المتوسطة. وان أعلى النسب في الصناعات الكبيرة موجودة في قطاع الصناعات الكيماوية ٢٥ر٨٪ من مجمل الإنتاج، وأصغرها في قطاع الصناعات الاستخراجية. اما عن كيفية التصرف بالإنتاج المعيب، فقد أجاب ١ر٣٠٪ من عينة البحث بانهم يلتزمون بإرجاع البضاعة و ٦ر٤٢٪ يلتزمون بتبديلها و ٢ر٤١٪ يلتزمون باصلاح العيب، وبلغت نسبة من لا يلتزمون بأي شيء تجاه الإنتاج المعيب ٤ر١٥٪. وعلى صعيد القطاعات الصناعية، فقد أظهرت النتائج ان قطاعات الصناعات الاستخراجية، الغذائية والورقية هي الأقل التزاماً تجاه منتوجاتها المعيبة.

٦. اما فيما يتعلق بجودة مدخلات الإنتاج، فقد أظهرت الدراسة ان ما نسبته ٤ر٤٢٪ فقط من مجمل عينة البحث يشترون مدخلات إنتاجهم وفقاً لمواصفة محددة. وتعتبر الصناعات الكبيرة في كل من قطاعات الصناعات الغذائية، الملبوسات، الخشبية، المعدنية الأساسية والمعدنية والماكينات هي الأكثر اشتراطاً لمطابقة مدخلات إنتاجها لمواصفات محددة مقارنة بمثيلاتها في باقي الطقاعات. ومن بين الصناعات المتوسطة تعتبر تلك العاملة في قطاعي الصناعات الاستخراجية والخشبية أقل اشتراطاً لمطابقة مدخلات إنتاجها لمواصفات محددة.

اما عن كيفية التعامل مع مدخلات الإنتاج المعيبة عند اكتشاف العيب، فقد تبين ان ٩ر٤٩٪ من عينة البحث يعيدونها لمصدرها، مقابل ٠ر٢١٪ منهم يتلفونها. اما نسبة من يقومون ببيعها لجهات أخرى فقد بلغت ٣ر٥٪ من عينة البحث، وهذه النسبة تؤكد استعمال بعض الصناعيين الأردنيين لمدخلات إنتاج معيبة رغم معرفتهم فيها الأمر الذي قد يؤثر سلباً على جودة المنتجات

البحث والتطوير وتكنولوجيا الإنتاج

يعتبر عنصر البحث والتطوير وتكنولوجيا الإنتاج احدى أهم مرتكزات المقدرة التنافسية، وقد أظهرت نتائج المسح الميداني بخصوصها ما يلي:

١. ان ما نسبته ٤ر٦٠٪ من عينة البحث يعتمدون على قدرتهم الذاتية في تطوير تكنولوجيا الإنتاج، بينما يلجأ ما نسبته ٧ر٤٨٪ للاعتماد على أسلوب التقليد والمحاكاة. وبطبيعة الحال،

فان الصناعات التي تعتمد على هذا الأسلوب تعتبر في وضع خطر حال انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) التي تحمي حقوق الملكية الفكرية. وعلى صعيد القطاعات الصناعية تعتبر الصناعات الكبيرة في كل من قطاع صناعة الملبوسات، الخشبية والمعدنية الأساسية هي الأكثر اعتماداً على ذاتها في تطوير التكنولوجيا والأكثر تقليداً ومحاكاة لإنتاج الغير مقارنة بباقي القطاعات الصناعية.

٢. اقرار ما نسبته ٤ر٧٠٪ من عينة الصناعات الصغيرة على وجود بدائل تقنية أفضل لإنتاج مثل منتجاتهم مقابل ١ر٦٠٪ في الصناعات الكبيرة و ٥ر٥٣٪ في الصناعات المتوسطة.

٣. ان اكثر الطرق التي تعرفت عينة البحث على البدائل التقنية الأفضل من خلالها هي زيارة المصانع المشابهة محلياً. اما أهم أسباب عدم استخدام البدائل التقنية الأفضل فيعزوها معظم الصناعيين إلى نواحي مادية بالدرجة الأولى وإلى ضعف قدرة السوق المحلي على استيعاب الإنتاج بالدرجة الثانية إضافة إلى النقص في الكفاءات الفنية.

٤. وجود ما نسبته ٧ر١١٪ من مجتمع الدراسة لديهم مختبرات خاصة البحث والتطوير في مؤسساتهم. وقد بلغت نسبة وجود هذه المختبرات في الصناعات الصغيرة ٤ر٢٪ بينما في الصناعات الكبيرة الحجم والمتوسطة فقد بلغت نسبتها ٧ر٣٥٪ و ٩ر٢٠٪ على التوالي.

٥. اما مخصصات الإنفاق على العاملين في مجال البحث والتطوير فقد وجدت بانها متدنية جداً، حيث لا تتجاوز نسبتها ٣ر١٪، ١ر٠٪ و ٣ر٠٪ من مجمل إنفاق كل من الصناعات الكبيرة، المتوسطة والصغيرة على العاملين في كل منها على الترتيب. وهذه الأرقام تعكس مدى تدني اهتمام الصناعات الأردنية بالبحث والتطوير الأمر الذي قد ينعكس سلبياً على مقدرتها على ابتكار منتجات جديدة متميزة تعزز من وضعها التنافسي.

التسويق

على الرغم من التفاوت النسبي في مدى ممارسة الأنشطة التسويقية بين القطاعات الإنتاجية المبحوثة، الا انه يمكن القول بشكل عام ان هناك ضعف في تبني المفهوم الحديث للتسويق، مما قد ينعكس سلبياً على قدرة الصناعات الأردنية التنافسية، وقد تمثل ذلك فيما يلي:

١. ان وظائف وأنشطة التسويق لا زالت في الصناعات الأردنية تعهد بمسؤولياتها إلى أقسام أو وحدات ليست متخصصة في إدارتها، فمنهم من يعهد بمسؤولياتها لدائرة المبيعات أو دائرة الإنتاج أو الدائرة المالية، وفي البعض الآخر لا زالت وظيفة التسويق مبعثرة بين وحدات إدارية مختلفة أو غير محددة.

٢. غياب وجود وحدة أو جهاز إداري لنظام المعلومات التسويقي (Marketing Infromation System) لدى الغالبية العظمى من القطاعات الإنتاجية موضع الدراسة. مما قد يزيد من كلفة اتخاذ القرارات الفاشلة والتي تنعكس سلبياً على إدائها وقدراتها التنافسية. حيث ان نسبة من يوجد لديهم نظام معلومات للتسويق لا تزيد عن ١٥٪ من مجمل عينة البحث، وان أعلى نسبة منهم وجدت بين قطاع الصناعات الكيماوية وقطاع صناعة منتجات المعادن والآلات وقطاع صناعات الورق والكرتون.

٣. ضعف اجراء الدراسات لحاجات ورغبات العملاء من قبل الغالبية العظمى من القطاعات الإنتاجية المبحوثة حيث ان نسبة من يقومون بمثل هذه الدراسات لا تزيد عن ٣٥٪.

٤. ضعف معدل الإنفاق على الدراسات والأبحاث السوقية بحيث لا تتعدى نسبة من ينفقون على هذا البند ٧ر٠٠٪ من مجتمع الدراسة، وان أكثر القطاعات الإنتاجية انفاقاً وهو قطاع الصناعات الأخرى (غير المصنفة)، لا ينفق أكثر من ٣ر٠٠٪ من مجمل مبيعاته على الدراسات التسويقية.

٥. ضعف الاعداد والتخطيط المسبق للحملات الترويجية، حيث أظهرت نتائج الدراسة ان ٠ر٧١٪ من مجتمع الدراسة لا يقومون بالاعداد والتخطيط المسبق للحملات الترويجية خصوصاً الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. اما أكثر القطاعات تخطيطاً فهي قطاع الصناعات الخشبية (٨٥٪) والمعدنية الأساسية (٧٨٪) وقطاع صناعة المنسوجات (٧٣٪).

٦. ضعف اجراء تقييم ومراجعة لنتائج النشاط الترويجي، حيث بلغت نسبة من لا يقومون بهذه المهمة ٧٦٪ من عينة البحث تقريباً وتزداد مثيلة هذه النسبة في الصناعات الصغيرة الحجم.

٧. ضعف معدل الإنفاق على أنشطة الترويج من مجمل المبيعات سواء داخل الأردن أو خارجه حيث لا يتجاوز معدل الإنفاق لدى مجتمع الدراسة عن ١٠٫٠٪ من مجمل المبيعات، وان عدد من ينفقون لا يشكل سوى ١٨٪ منهم. وفي قطاع الصناعات الكيماوية وقطاع صناعة الورق والكرتون والطباعة والنشر شكل عدد الذين ينفقون على أنشطة الترويج ٣٥٫٢ و ٣٢٫٤٪ من مجمل الصناعيين في كل منهما على الترتيب.

٨. ضعف التزام المنشآت الصناعية بنشاط التصدير، حيث بلغت نسبة الذين لا يصدرون على الاطلاق ٧٠٫٨٪ من مجتمع الدراسة. وفي حين لا تتعدى نسبة الذين يصدرون بصورة مخطط لها ومنظمة ٨٫٠٪، فإن نسبة الذين يصدرون بشكل غير منتظم تشكل ١٦٫٠٪.

٩. ضعف الإهتمام بمجال تقديم خدمات ما بعد البيع مثل خدمات التركيب والتشغيل والنقل والتدريب خاصة في قطاع الصناعات المعدنية والذي تتطلب منتجاته تقديم مثل هذه الخدمات.

الإدارة العامة ودور الحكومة

على الرغم من كثرة الأنظمة والتشريعات الحكومية الهادفة لتنشيط الاقتصاد الأردني وتمكينه من الصمود حال عولمته، الا ان هذه الدراسة أظهرت عدة نتائج في هذا السياق أهمها.

١. تركز الأنشطة الصناعية في محافظتي عمان والزرقاء حيث تستحوذ هاتان المحافظتان على أكثر من (٦٧٫٦٪) من مجمل الشركات الصناعية وعلى أكثر من (٩٨٫٦٪) من مجمل الاستثمارات الصناعية، الأمر الذي يعني عدم توجيه الحكومة للصناعات وتحفيزها على الانتشار بصورة أفضل.

٢. ان حوالي ٤٠٪ من الصناعيين يطالبون الدولة بإعفاء آلات ومعدات الإنتاج من الرسوم الجمركية الامر الذي يتعارض مع روح الأنظمة ذات العلاقة. ويتركز هؤلاء في قطاعي الصناعات الكيماوية (٦٦٫٧) والورقية (٦٧٫٦).

٣. مطالبة حوالي ٨٣٪ من مجمل الصناعيين بتخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج من ماء وكهرباء ومحروقات، رغم ان أغلب الأنظمة والقوانين المعنية تراعي هذه المسألة.

٤. أجاب حوالي ٨٠٪ من الصناعيين ان الحكومة لا تساهم ولا تعمل على ترويج منتوجاتهم في الخارج.

٥. أظهرت الدراسة تدني مستويات الرواتب والأجور في القطاع الصناعي (٢٫٧ ألف دينار/سنة) الامر الذي ينعكس سلباً على إنتاجية القوى العاملة ويحد من قدرتها الابداعية. وقد يكون مرد مثل هذا الوضع عدم وجود حد أدنى للرواتب والأجور في الأردن.

٦. أظهرت الدراسة ان خدمات البنية التحتية خاصة تلك المتعلقة بقطاع الاتصالات ما زالت دون المستوى المطلوب.

٥-٢ التوصيات

في ضوء نتائجها وبهدف تعزيز الوضع التنافسي للمنتجات الأردنية توصي الدراسة بما يلي:

١. ضرورة إعادة النظر بالسياسات الاقتصادية بشكل يضمن توجيه الصناعيين الأردنيين نحو إقامة مشروعاتهم خارج إقليم الوسط وتحديداً خارج محافظتي عمان والزرقاء، خصوصاً وان تحقيق مثل هذا الهدف يحقق الأريحية والاستقرار للقوى العاملة ويقلل من تكاليف الإنتاج خاصة تلك المرتبطة بالعقارات (الأرض والمباني) من جهة، ويساهم بتوزيع مكاسب التنمية بشيء من العدالة من جهة أخرى.

٢. تشجيع إقامة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتحديداً تلك التي يقل عدد العاملين في كل منها عن ١٤ عاملاً ويقل رأسمال كل منها عن ١٥٠ ألف ديناراً، والابتعاد عن إقامة المشروعات الكبيرة خصوصاً تلك الهادفة منها إلى دخول الأسواق الدولية، ما لم تعتمد هذه المشروعات على إستيعاب مدخلات ومستلزمات الإنتاج المتوفرة محلياً كخامات أو كسلع وسيطة من إنتاج وطني.

٣. ضرورة سن تشريع يضمن حداً أدنى للرواتب والأجور ويضمن حداً أدنى للإنفاق على تدريب وتأهيل القوى العاملة، لان تخفيض تكلفة الأيدي العاملة هي تكتيك مؤقت وليست استراتيجية دائمة. حيث ان المقدرة التنافسية من جانب القوى العاملة تعني إرتفاع معدلات الإنتاجية والتي تؤدي بالنتيجة إلى زيادة الإنتاج بمتوسط تكلفة منخفض. وبطبيعة الحال لا يكون زيادة معدلات الإنتاجية الا نتاجاً لتدريب وتأهيل العاملين ووضع حوافز ملائمة تساعدهم على الإبتكار والإبداع.

٤. ضرورة تركيز الصناعات التي تعتمد على مدخلات إنتاج من منشأ أجنبي على السوق المحلي وحاجته لمنتجاتها عند تصميم مصانعها وإعدادها لدراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بمشروعاتها. حيث ان مثل هذه الصناعات سوف لن تكون قادرة على المنافسة الدولية في ظل العولمة ما لم تكن صناعات تجميعية تستهدف في الأصل الإستفادة من فوارق رواتب وأجور العمال وفوارق أسعار وتكاليف العقارات.

٥. تشجيع الصناعيين على التنافس فيما بينهم سواء من جانب تكاليف الإنتاج وأسعار البيع أو من جانب جودة المنتجات وتنويعها، وذلك من خلال وضع الحوافز المادية أو المعنوية الملائمة من جهة، وسن التشريعات التي تمنع الاحتكار وتحارب الفساد من جهة أخرى.

٦. لا بد للصناعيين الأردنيين من تخفيض أسعار منتجاتهم خصوصاً وان بإمكانهم عمل هذا دون المساس بربحيتهم والتي هي مرتفعة بالأصل، نظراً لوجود طاقات إنتاجية معطلة كبيرة (حوالي النصف) ولإرتفاع نسبة تكاليف الإنتاج الثابتة من مجمل تكاليف الإنتاج (أكثر من ١٠٪).

٧. توسيع قاعدة التوصيف للمنتجات الأردنية ووضع عقوبات رادعة للمخالفين لمواصفات ومقاييس منتجاتهم من جهة، وتنشيط دور دائرة المواصفات والمقاييس الرقابي من جهة أخرى.

٨. ضرورة قيام الصناعيين الأردنيين ومن خلال التجمعات الممثلة لهم مثل غرف الصناعة، بحملات إعلامية وترويجية خاصة في السوق المحلي لكسب ثقة المستهلكين من خلال توسيع قاعدة خدمات ما بعد البيع وضمان المنتجات المباعة لفترة مناسبة بعد بيعها للمستهلك والإلتزام الفعلي بالضمانة.

٩. توجيه الصناعيين الأردنيين نحو استخدام مدخلات الإنتاج وفقاً لمواصفات محددة وعدم السماح لهم بإستخدام أية مدخلات معيبة، لان إستخدام مثل هذه المدخلات سيؤدي بالضرورة إلى الخروج بمخرجات يصعب عليها منافسة مثيلتها المنتجة بمدخلات جيدة.

١٠. ضرورة قيام الصناعيين الأردنيين بمعايرة وصيانة آدائهم بصفة دورية منتظمة وعدم الإنتظار لحين الحاجة لذلك و/أو توقف الآلة عن العمل.

١١. تشجيع أعمال البحث والتطوير في الصناعات الأردنية خاصة من جانب تطوير وتحسين جودة المنتجات بما يتلائم واحتياجات أسواقها من جانب وإبتكار منتجات جديدة تضمن التميز من جهة أخرى.

١٢. إنشاء صندوق خاص تساهم به كل من المؤسسات الصناعية والحكومة الأردنية ومراكز البحث العلمي الأردنية، بهدف توفير مختبرات البحث والتطوير والإمكانات المادية للمبدعين خصوصاً من العاملين في الصناعات الصغيرة والتي ليس بمقدورها منفردة الاضطلاع بمهام البحث والتطوير من جهة، وبهدف تمكين الصناعات الأردنية من نقل الإبتكارات من النظرية إلى التطبيق دون المخاطرة بصورة كبيرة قد تصل إلى إفلاس المجربين.

١٣. ان وجود قاعدة معرفية (معلوماتية) حول الشركات المنتجة للسلع وحول تكاليف إنتاج هذه السلع، وجودتها، وأسواقها التصديرية، يعتبر أمراً هاماً من أجل تعريف كل من المستهلك والمنتج ببعضهما بأقصر الطرق وأقل التكاليف ويساعد في النهاية على تعزيز الوضع التنافسي للمنتجات الأردنية.

١٤. ان قطاع البنية التحتية يعتبر من القطاعات المساندة للقطاعات الإنتاجية، وبالتالي لا بد من تطوير هذا القطاع وتحسين نوعية الخدمات التي يقدمها وبالذات قطاع الاتصالات والنقل والمياه والطاقة ... الخ.

١٥. ضرورة تبني المفهوم الحديث للتسويق والذي يقتضي الاهتمام باحتياجات ورغبات العملاء، وذلك عن طريق اجراء الدراسات السوقية.

١٦. زيادة الاهتمام بتخطيط وتقييم البرامج الترويجية الهادفة إلى تعريف واقناع المستهلكين بالمنتجات الأردنية وما تتميز به. وفي هذا السياق لا بد للصناعيين من زيادة مخصصات هذا البند الانفاقية.

١٧. سن التشريعات الملائمة لتوسيع قاعدة الصناعات التصديرية من خلال وضع حوافز ملائمة للداخلين الجدد إلى أسواق التصدير كما هو معمول به في الدول الأخرى.

١٨. وفي الختام وبهدف تعظيم منافع هذه الدرسة وفي ظل توفر كافة البيانات التفصيلية ذات العلاقة فإن هذه الدراسة توصي بوضع تقارير خاصة عن سبل تعزيز المقدرة التنافسية لكل من القطاعات الصناعية التسعة التي أوردتها الدراسة لتسهيل مهام المهتمين والمعنيين من تتبع الأوضاع التفصيلية لمرتكزات المقدرة التنافسية والتي تضمنتها هذه الدراسة.

ملحق رقم ٠

(ملحق رقم ٠)

رمز النشاط الإقتصادي

الجمعية العلمية الملكية
مركز تكنولوجيا الحاسوب والتدريب والدراسات الصناعية
قسم الدراسات الصناعية

تشرين الثاني ١٩٩٥

إستبانة
دراسة المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية
وسبل تعزيزها

إسم المحافظة

إسم العداد:	تاريخ تعبئة الإستبانة: / /
إسم المدقق:	تاريخ التدقيـــق: / /
إسم المفرغ:	تاريخ التفريـــغ: / /

جميع البيانات الواردة في هذه الإستبانة لأغراض إحصائية
وليست لأي غرض آخر وتعتبر سرية

أولاً: البيانات التعريفية(١)

١- إسم المنشأة: _____

٢- الإسم التجاري للمنشأة: _____

٣- العنـــوان: _____

المنطقـــة: _____ هاتف ( )

ص.ب ( ) الرمز البريدي ( ) فاكس ( )

٤- الكيان القانوني: منشأة فردية ( ) شركة تضامن ( ) شركة توصية بسيطة ( )
شركة توصية بالأسهم ( ) شركة ذات مسؤولية محدودة ( ) شركة مساهمة عامة ( )

٥- تاريخ التأسيس ( ) تاريخ بدء الإنتاج ( )

٦- المدير المسؤول: _____

٧- ملكية المنشأة: ( ) قطاع عام ( ) قطاع خاص ( ) قطاع مشترك

٨- عنوان المصنع: _____ هاتف ( )

ص.ب ( ) الرمز البريدي ( ) فاكس ( )

٩- عدد فروع الشركة وأمكنة تواجدها

الرمز	المحافظـــة	عدد الفروع	الرمز	المحافظـــة	عدد الفروع
٠١	عمـــان		٠٧	إربـــد	
٠٢	البلقـاء		٠٨	المفـــرق	
٠٣	الزرقـاء		٠٩	الكـــرك	
٠٤	مادبـــا		١٠	الطفيلـــة	
٠٥	جـــرش		١١	معـــان	
٠٦	عجلـــون		١٢	العقبـــة	

(١) الرجاء تزويدنا بنسخة من الهيكل التنظيمي والميزانية في حال توفرها.

ثانياً: رأس المال والأصول الثابتة

١- رأس المال ومصادره حتى ١٩٩٤/١٢/٣١:

(ألف دينار)

نوع رأس المال	من مصادر أردنية ر	من مصادر عربية ر	من مصادر أخرى ر
رأس المال المصرح به			
رأس المال المدفوع			
القـــــروض			

٢- الشروط التمويلية للقروض (إن وجدت):

القـــرض	من مصادر أردنية ر	من مصادر عربية ر	من مصادر أخرى ر
سعر الفائدة (٪)			
فترة السماح (بالسنة)			
فترة التسديد (بالسنة)			

٣- القيمة الدفترية للأصول الثابتة في ١٩٩٤/١٢/٣١:

٣-١ العقارات المملوكة

	د
أ - مساحة الأرض المملوكة بالألف م/٢	
ب - قيمة الأرض المملوكة بالألف دينار	
جـ- مساحة المباني المملوكة بالمتر المربع	
د - قيمة المباني المملوكة بالألف دينار	

٣-٢ العقارات المستأجرة و(الجهة المؤجرة *)

*			د		
أ - مساحة الأرض المستأجرة بالألف م/٢					
ب - إيجار الأرض المستأجرة بالألف دينار/سنوياً					
جـ- مساحة البناء المستأجر بالمتر المربع					
د - إيجار البناء المستأجر بالألف دينار / سنوياً					

* تعني الجهة المؤجرة: ضع الرقم (١) في حال الإستئجار من جهة حكومية أردنية والرقم (٢) في حال الإستئجار من جهة أخرى.

٣-٣ الأصول الأخرى (عدا العقارات)

	د
أ - قيمة الأثاث والمفروشات بالألف دينار	
ب - قيمة الآلات وأجهزة مختبرات البحث والتطوير بالألف دينار	
جـ- قيمة الآلات ومعدات الإنتاج بالألف دينار	
د - قيمة الآلات ومعدات النقل بالألف دينار	
هـ - أية موجودات أخرى لم ترد سابقاً بالألف دينار	

ثالثاً: تكاليف الإنتاج (عدا إيجارات الأرض والمباني)

٤. أهم المواد المستعملة في الإنتاج والتعبئة خلال عام ١٩٩٤ ومدى إلزامكم بالشراء من السوق المحلي: (بالألف وحدة)

نوع المادة	الرمز	ن.م *	محلية			عربية			أخرى		
			الكمية		القيمة د	الكمية		القيمة د	الكمية		القيمة د
خام											
نصف مصنعة											
أخرى											

* ن.م: تعني النسبة الملزمون بشرائها من السوق المحلي (٪).

١.٤ هل المواد الملزمون بشرائها محلياً قادرة على منافسة مثيلاتها المستوردة من حيث:

أ - الجودة نعم لا

ب - السعر نعم لا

جـ - الدقة في مواعيد التسليم نعم لا

٢.٤ في السؤال (٤)، ما هو متوسط نسبة الرسوم الجمركية المدفوعة على المواد غير المحلية؟

د

أ - المواد الخام ٪

ب - مواد نصف مصنعة ٪

جـ - المواد الأخرى ٪

٥. أذكر تكاليف إستخدام القوى العاملة لعام ١٩٩٤م كما هو موضح في الجدول التالي:

المجال	التحصيل العلمي١	أردنيون				غير أردنيين			
		متوسط العدد٢	إجمالي التكلفة (بالألف دينار)			متوسط العدد٢	إجمالي التكلفة (بالألف دينار)		
			رواتب٣ ر	تدريب ر	أخرى ر		رواتب٣ ر	تدريب ر	أخرى ر
الإدارة	ثانوي								
	دبلوم								
	بكالوريوس								
	د.عليا								
الإنتاج	ثانوي								
	دبلوم								
	بكالوريوس								
	د.عليا								
ضبط الجودة	ثانوي								
	دبلوم								
	بكالوريوس								
	د.عليا								
البحث والتطوير	ثانوي								
	دبلوم								
	بكالوريوس								
	د.عليا								

(١) د. عليا: دراسات عليا (ماجستير فأكثر). (٢) متوسط عدد العاملين خلال عام ١٩٩٤. (٣) تشمل الرواتب والأجور والمزايا العينية الأخرى.

٦. مستلزمات الإنتاج المستخدمة والمرتبطة بالإنتاج مباشرة (تشغيلية) عام ١٩٩٤:

المستلزم	متوسط الكمية						وحدة القياس	رمز وثق	القيمة بالدينار
أ - الماء									
ب - الكهرباء									
جـ- ديزل									
د - زيت وقود									
هـ- غاز									
و - محروقات أخرى/حدد									

٧. الإستهلاك (مكائن ومعدات ... الخ) خلال العام ١٩٩٤ ديناز

٨. أية مصروفات تشغيلية أخرى لم ترد سابقاً ديناز

٩. مصروفات الإنتاج الإدارية

أ - تشغيل مختبرات البحث والتطوير		ديناز
ب - إيجارات (آلات، معدات...الخ، عدا الأرض والمباني)		ديناز
جـ- مياه، محروقات، كهرباء، تدفئة...الخ		ديناز
د - برق، بريد، هاتف، فاكس، تلكس .... الخ		ديناز
هـ- دعاية وإعلان وترويج		ديناز
و - الصيانة (المباني، الآلات، الأجهزة (عدا السيارات))		ديناز
ز - مصروفات السيارات (صيانة، تأمين، ترخيص ...الخ)		ديناز
ح - قرطاسية ومنشورات		ديناز
ط - فوائد بنكية		ديناز
ى - أية مصروفات إدارية أخرى (لم ترد سابقاً)		ديناز

رابعا: الإنتاج

١٠- الإنتاج والطاقة الإنتاجية لعام ١٩٩٤

(بالألف وحدة)

الرقم	إسم المنتج	إستخدام المنتج*	وحدة القياس	الرمز	الطاقة القصوى د	متوسط تكاليف إنتاج الوحدة بالدينار د	مجموع الإنتاج الفعلي د	المخزون عام ١٩٩٤ ١/١ د	المخزون عام ١٩٩٤ ١٢/٣١ د
١-									
٢-									
٣-									
٤-									
٥-									
٦-									
٧-									
٨-									
٩-									
١٠-									
١١-									

* ضع الرقم الملائم: (١) مادة صناعية أولية. (٢) سلعة وسيطة. (٣) سلعة إستهلاكية.

١١. أي من الأسباب التالية يحول دون الإنتاج بالطاقة القصوى لمصنعكم؟
(إختر الرقم الملائم: (١) يؤثر كثيراً (٢) متوسط التأثير (٣) يؤثر قليلاً (٤) لا يؤثر))

أ - مشكلات فنية ترتبط بالآلات والمعدات	
ب - تدني كفاءة القوى العاملة وتدني إنتاجية العمل	
جـ - وفرة الإنتاج المحلي	
د - موسمية الطلب	
هـ - كثرة عمليات الصيانة	
و - عدم الإنتظام في الحصول على مدخلات الإنتاج	
ز - إستيراد السلع المشابهة والبديلة	
ح - عدم القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية	

١٢. إذا كنت تعاني من المشكلتين الأخيرتين في ١١ حدد السبب مما يلي: (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ - إرتفاع تكاليف الإنتاج.	نعم	لا
ب - تدني نوعية المنتج.	نعم	لا
جـ - سياسة الإغراق المتبعة من قبل مصدري السلع للأردن.	نعم	لا

د - أخرى / حدد: _____

١٣. حدد الأسلوب المتبع في تحديد الكمية المنتجة (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ - حسب الطلب	نعم	لا
ب - حسب التوقعات	نعم	لا
جـ - حسب الإمكانات المالية	نعم	لا
د - حسب توفر المواد الأولية	نعم	لا

هـ - أخرى / حدد: _____

١٤. إذا كان المصنع قد توقف مؤقتاً عام ١٩٩٤ حدد سبب التوقف ومدته والفترة اللازمة للعودة للعمل؟

سبب التوقف	الرمز	وحدة القياس	مدة التوقف	متوسط المدة للعودة للعمل
أ - صيانة آلات ومعدات				
ب - نقص مواد أولية				
جـ - صعوبة تصريف الإنتاج				
د - إنتهاء موسم العمل				
هـ - ظروف مناخية				
و - أخرى / حدد				

١٥. في حال حدوث عطل فني، ما هو متوسط المدة التي يستغرقها إصلاح العطل والعودة للعمل مرة أخرى؟
يوم ☐☐ ساعة ☐☐ دقيقة ☐☐

خامساً: المبيعـــات

١٦. المبيعات لعام ١٩٩٤ وأسواقها (بالألف وحدة)

الرقم	إسم المنتج *	محليـــــة		عربيـــــة		أخـــرى	
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
		ر	ر	ر	ر	ر	ر
١-							
٢-							
٣-							
٤-							
٥-							
٦-							
٧-							
٨-							
٩-							
١٠-							
١١-							

* الرجاء مراعاة ترتيب إسم المنتج لتتلاءم مع الترتيب الوارد في سؤال ١٠ صفحة ٨.

سادساً: التسويق

١٧. هل تعتقد أنك تواجه منافسة محلية قوية؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

نعم ☐ لا ☐

١٨. هل المنافسة مع المنتجين المحليين؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ - منافسة شديدة	نعم ☐	لا ☐
ب - منافسة متوسطة	نعم ☐	لا ☐
جـ - منافسة ضعيفة	نعم ☐	لا ☐
د - لا يوجد منافسون		

١٩. الدائرة أو الوحدة المسؤولة عن أعمال التسويق في مؤسستكم هي: (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ - دائرة الإنتاج	نعم ☐	لا ☐
ب - الدائرة المالية	نعم ☐	لا ☐
جـ - دائرة المبيعات	نعم ☐	لا ☐
د - دائرة التسويق	نعم ☐	لا ☐

هـ - أخرى / حدد: _____

٢٠. هل يوجد لدى مؤسستكم وحدة لنظام معلومات التسويق؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

نعم ☐ لا ☐

٢١. هل تقوم مؤسستكم بدراسة للسوق بصفة دورية للتعرف على رغبات المستهلكين والوقوف على درجة رضاهم؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

نعم ☐ لا ☐

٢٢. ما هي نسبة الإنفاق الذي خصصته مؤسستكم للدراسات والأبحاث التسويقية من مجمل مبيعات عام ١٩٩٤؟

ر ☐☐☐ ٪

٢٣. الأسلوب الأكثر إتباعاً في تحديد السعر النهائي لمنتجاتكم (ضع إشارة x على واحد فقط)

أ - معدل العائد على الإستثمار	☐
ب - التكلفة + نسبة معينة	☐
جـ - حسب أسعار المنافسين	☐
د - حسب العرض والطلب	☐

هـ - أخرى / حدد: _____

٢٤. ما هي الجهة التي تتولى مهام إعداد وتصميم الحملات والخطط والبرامج الترويجية لمؤسستكم؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

		نعم	لا
أ -	قسم التسويق لديكم	☐	☐
ب -	وجود وحدة إدارية متخصصة لأعمال الترويج لديكم	☐	☐
جـ -	وكالة إعلان متخصصة	☐	☐
د -	لا يوجد تخطيط في هذا المجال	☐	

٢٥. هل تقوم الشركة بتقييم نتائج حملات الترويج التي تقوم بتنفيذها؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

نعم ☐ لا ☐

٢٦. ما هي أدوات الترويج الأكثر فاعلية لدى مؤسستكم؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

		نعم	لا
أ -	الإعلام	☐	☐
ب -	البيع الشخصي	☐	☐
جـ -	العلاقات العامة والدعاية	☐	☐
د -	وسائل تنشيط البيع (جوائز، رخص ... الخ.)	☐	☐

٢٧. أي من وسائل الإعلان التالية الأكثر إستخداماً من قبلكم؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

		نعم	لا
أ -	الصحف والمنشورات المتخصصة	☐	☐
ب -	التلفزيون	☐	☐
جـ -	المعارض	☐	☐
د -	الإذاعة	☐	☐

هـ - أخرى / حدد: _____

٢٨. ما هي نسبة الإنفاق على أعمال الترويج من مجمل مبيعات عام ١٩٩٤؟

ر

أ - داخل الأردن ☐ ٪

ب - خارج الأردن ☐ ٪

جـ - لا يوجد إنفاق ☐

٢٩. ما هو المنفذ الأكثر إستخداماً في توزيع وتسويق منتوجات الشركة؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

		نعم	لا
أ -	إستخدام رجال البيع الخاصين بالشركة	☐	☐
ب -	إستخدام المعارض الخاصة بالشركة	☐	☐
جـ -	الإستعانة بخدمات الوكلاء والسماسرة	☐	☐
د -	البيع عن طريق مؤسسات تجارية	☐	☐

هـ - أخرى / حدد: _____

٣٠. ما هي السياسة التوزيعية التي تتبعها مؤسستكم؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

		نعم	لا
أ -	البيع عن طريق أكبر عدد ممكن من المحلات التجارية أو المملوكة	☐	☐
ب -	البيع عن طريق عدد محدود أو مختار من المحلات التجارية أو المملوكة	☐	☐
جـ -	حصر عملية البيع بجهة واحدة	☐	☐

٣١. ما مدى إلتزام مؤسستكم بأنشطة التصدير؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

		نعم	لا
أ -	لا نصدر على الإطلاق	☐	☐
ب -	نصدر بصورة غير منتظمة	☐	☐
جـ -	نصدر بصورة مخطط لها وبصفة منتظمة	☐	☐

٣٢. حدد أهم الأسواق التي تصدر لها والمبيعات لكل منها خلال عام ١٩٩٤

إسم السوق/ البلد	الرمز	الصادرات بالدينار
١-		
٢-		
٣-		
٤-		
٥- بقية البلدان		

٣٣- ما هي خدمات ما بعد البيع التي تقدمونها لزبائنكم: (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ - التشغيل للأجهزة والمعدات	نعم	لا
ب - التدريب	نعم	لا
جـ - الصيانة الدورية	نعم	لا
د - الإصلاح	نعم	لا
هـ - أخرى / حدد:		
و - لا يوجد		

سابعاً: جـــودة الإنتـــاج

٣٤. هل المصنع حائز على علامة جودة؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ - محلية	نعم	لا
ب - خارجية	نعم	لا
جـ - غير حائز	نعم	لا

٣٥. هل يتم الإنتاج حسب مواصفة؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ - محلية	نعم	لا
ب - عربية	نعم	لا
جـ - أخرى / حدد		
د - لا يوجد مواصفة		

٣٦. كيف تتم مراقبة الإنتاج والتأكد من مطابقة جودته للمواصفات المعتمدة؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ - وحدة خاصة بالمصنع	نعم	لا				
ب - مختبرات الجمعية العلمية الملكية	نعم	لا				
جـ - مختبرات حكومية	محلية نعم	لا	أجنبية نعم	لا		
د - مختبرات خاصة	محلية نعم	لا	أجنبية نعم	لا		

٣٧. نظام أو طريقة مراقبة جودة منتجاتكم (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ - آليـــاً	نعم	لا
ب - المختبرات	نعم	لا
جـ - أخرى / حدد:		
د - لا يوجد		

٣٨. مواعيد معايرة الآلات المستعملة في الإنتاج ومراقبة الجودة المنتجة والمراقبة للجودة؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ - بشكل دوري	نعم	لا
ب - حسب طبيعة الآلة	نعم	لا
جـ - حسب الحاجة		
د - لا يوجد معايرة		

٣٩. من يقوم بعملية المعايرة؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ - قسم خاص بمؤسستكم	نعم	لا
ب - مختبرات الجمعية العلمية الملكية	نعم	لا
جـ - مختبرات حكومية	نعم	لا
د - مختبرات خاصة	نعم	لا
هـ - أخرى / حدد:		

٤٠. في حال إضطراركم لتعديل المواصفة المعتمدة في الإنتاج هل تتم عملية التعديل: (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ - إعتمادا على الكفاءات المتوفرة في الشركة	نعم	لا
ب - إعتمادا على الكفاءات المتوفرة في الاردن وغير متوفرة في الشركة	نعم	لا
جـ - إعتمادا على كفاءات أخرى/حدد		

٤١. ما هي نسبة المعطوب من إنتاجكم؟

ر	
	٪ من مجمل الإنتاج

٤٢. في حالة إكتشاف العطب من قبل الزبون (بعد التسويق) هل يلتزم المصنع؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ – بإرجاع البضاعة المعطوبة	نعم ☐	لا ☐
ب – بتبديلها	نعم ☐	لا ☐
جـ – إصلاحها	نعم ☐	لا ☐
د – لا يلتزم بشيء	☐	

٤٣. هل يتم شراء مدخلات الإنتاج حسب مواصفة معتمدة؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

نعم ☐ لا ☐

٤٤. إذا كان الجواب في ٤٣ نعم، حدد المواصفات المعتمدة والجهة المعنية باختيار المطابقة.

المواصفـــة	الرمز	الجهة المعتمدة	الرمز

٤٥. هل يوجد لديكم مشكلة في جودة المواد الخام؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

نعم ☐ لا ☐

٤٦. إذا كان الجواب في (٤٥) بنعم، أجب عما يلي:

أ – حدد نسبة المعطوب من المواد الخام المستوردة ر ☐☐☐ %

ب – حدد نسبة المعطوب من المواد الخام المشتراة محليا ر ☐☐☐ %

٤٧. كيف يتم التعامل مع المواد الخام المعطوبة؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ – إعادتها الى مصدرها	نعم ☐	لا ☐
ب – بيعها الى جهة أخرى	نعم ☐	لا ☐
جـ – إتلافهـــا	نعم ☐	لا ☐
د – أخـــرى		

٤٨. هل يوجد لديكم نظام لمراقبة المخزون؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

نعم ☐ لا ☐

ثامناً: البحث والتطوير

٤٩. كيف حصلتم على تكنولوجيا الإنتاج؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ – تطوير ذاتي	نعم ☐	لا ☐
ب – تقليد ومحاكاة	نعم ☐	لا ☐
جـ – ترخيص خارجي	نعم ☐	لا ☐
د – أخرى / حدد:		

٥٠. في حال الإنتاج بترخيص من الخارج، ما هي كلفة الترخيص وشروطه المرتبطة بتطوير الإنتاج وتسويقه؟

أ – الكلفة: ☐☐☐☐☐☐☐ دينار للفترة ر ☐☐☐ سنة

ب – ما هي الشروط المرتبطة بتطوير الإنتاج ومنطقة السوق؟

الرمز	
	(١)
	(٢)
	(٣)
	(٤)
	(٥)
	(٦)

٥١. هل يوجد بدائل تقنية أفضل لإنتاج منتجاتكم؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

نعم ☐ لا ☐

٥٢. إذا كان الجواب في ٥١ بنعم، كيف تعرفتم على تلك البدائل: (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ – المزود بالتكنولوجيا المتوفرة	نعم ☐	لا ☐	محليا نعم ☐	دوليا نعم ☐
ب – نشرات ومجلات متخصصة	نعم ☐	لا ☐	محليا نعم ☐	دوليا نعم ☐
جـ – زيارة معارض مشابهة	نعم ☐	لا ☐		
د – زيارة مصانع مشابهة	نعم ☐	لا ☐		
هـ – أخرى / حدد:				

٥٣. ما هي الأسباب التي تحول دون إستخدامكم للبدائل التقنية الأفضل؟
(ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ – عدم توفر الإمكانات المادية ☐ نعم ☐ لا
ب – عدم توفر الكفاءات الفنية الملائمة ☐ نعم ☐ لا
جـ – ضعف القدرة الإستيعابية للسوق ☐ نعم ☐ لا
د – أخرى / حدد: _____

٥٤. كم عدد براءات الإختراع المسجلة بإسم الشركة ومكان تسجيلها؟

	الإختراع	الرمز	بلد التسجيل	الرمز
١–				
٢–				
٣–				
٤–				

٥٥. هل يوجد لديكم مختبر خاص بالبحث والتطوير: (ضع إشارة x على الجواب الملائم)
☐ نعم ☐ لا

٥٦. في حال عدم وجود مختبر خاص لأعمال البحث والتطوير، أين تتم: عملية تطوير الإنتاج وتحسينه والكلفة المرتبطة بها بالدينار:
((في حال الجواب (لا) ضع إشارة x بجانبها))

أ – الجمعية العلمية الملكية ☐ نعم والكلفة ☐ لا
ب – الجامعات الأردنية ☐ نعم والكلفة ☐ لا
جـ – الوزارات المعنية ☐ نعم والكلفة ☐ لا
د – خارج الأردن ☐ نعم والكلفة ☐ لا
هـ– أخرى / حدد: _____

تاسعاً: الإدارة العامة / متفرقة

٥٧. هل تسمح الحكومة باستيراد السلع المشابهة، والبديلة من:
(ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ – الدول العربية ☐ نعم ☐ لا
ب – دول أخرى ضمن بروتوكول تبادل تجاري ☐ نعم ☐ لا
جـ – دول أخرى بدون شروط ☐ نعم ☐ لا

٥٨. ما هي الإمتيازات التي تقدمها الحكومة لكم: (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ – حماية جمركية إغلاقية ☐ نعم ☐ لا
ب – سقف إستيراد: نعم ☐ لا ☐ حدد الكمية
جـ – رسوم جمركية على المستوردات المشابهة ☐ نعم ☐ لا

حدد النسبة ☐☐☐ ٪ من القيمة.

د – إعفاء الآلات والمعدات من الرسوم الجمركية وتخفيضها ☐ نعم ☐ لا
هـ– إعفاء قطع الغيار للآلات والمعدات من الرسوم الجمركية وتخفيضها ☐ نعم ☐ لا
و – إعفاء المواد الخام من الرسوم الجمركية وتخفيضها ☐ نعم ☐ لا
ز – إعفاءات ضريبية ☐ نعم ☐ لا
ح – دعم أسعار المياه والكهرباء والمحروقات ☐ نعم ☐ لا
ط– إقامة المعارض وترويج منتجاتكم في الداخل والخارج ☐ نعم ☐ لا
ي – عقد بروتوكولات تبادل تجاري تضمن تصدير جزء من إنتاجكم ☐ نعم ☐ لا
ك – أخرى / حدد: _____

٥٩. ما هي أهم المشكلات التي تواجه إنتاجكم بشكل عام؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ – كثرة عدد المنافسين المحليين ☐ نعم ☐ لا
ب – شدة المنافسة مع المنتوجات الأجنبية ☐ نعم ☐ لا
جـ – صغر السوق المحلي وضعف الطلب ☐ نعم ☐ لا
د – عدم توفر التمويل بشروط ملائمة ☐ نعم ☐ لا
هـ– إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج (ما، كهرباء، هاتف ... الخ) ☐ نعم ☐ لا
و – إرتفاع الرسوم الجمركية على المواد الخام ☐ نعم ☐ لا
ز – إرتفاع الرسوم الجمركية على آلات ومعدات الإنتاج ☐ نعم ☐ لا
ح – لا يوجد مشكلات ☐
ط– مشكلات أخرى/حدد _____

٦٠. ما هي مقترحاتكم لحل هذه المشكلات؟ (ضع إشارة x على الجواب الملائم)

أ - الحد من دخول منافسين جدد
ب - تقديم دعم مالي وحوافز ترتبط بالإنتاج
جـ- خفض أسعار مستلزمات الإنتاج
د - تنشيط الطلب داخلياً وخارجياً
هـ- تقديم إعفاءات وتسهيلات جمركية لعناصر الإنتاج
و - لا يوجد إقتراحات
ز - إقتراحات أخرى / حدد _____

_____

٦١. أسئلة عامة للمديرين فقط؟ ((في المجموعين (أ) و (ب) إختر الرقم الملائم:
(١) يؤثر كثيراً (٢) متوسط التاثير (٣) قليل التاثير (٤) لا يؤثر))

(أ) أي مما يلي يؤثر كثيراً في مبيعاتكم وبالتالي ربحيتكم.

أ - جودة خدمات ما بعد البيع ☐
ب - جـــودة المنتـــج ☐
جـ - الإنتاجيـــــة ☐
د - الإجراءات الحكوميـــة ☐
هـ- المسؤولية القانونية للمنتج Product Liability ☐
و - كلفة مستلزمات الإنتاج ☐
ز - كلفة الأيدي العاملة ☐
ح - الموقع الجغرافي ☐
ط- نظام التوزيع والنقل ☐

(ب) أي مما يلي يزيد من قدرة صناعتكم على المنافسة؟

أ - الإدارة ☐
ب - منع عمليات إغراق السوق المحلي بالمنتجات الأجنبية ☐
جـ - تخفيض الدول المستوردة للقيود المفروضة على مستورداتها من منتجاتكم ☐
د - وضع تعريفات جمركية أو سقوف إستيراد على السلع المشابهة أو البديلة ☐
هـ- أخرى / حدد _____

_____

الجزء الثالث

المقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية وسبل تعزيزها

اعداد

د. سليمان عربيات د. عامر جبارين

الفصل الأول: الإطار النظري

إضافة لما تقدم بالجزء الأول من الدراسة يمكن ايراد العناصر التاليـــة كمقومـــات للمقـــدرة التنافسية للمنتجات الزراعية نظراً لخصوصية هذه المنتجات واختلافها عن المنتجات الصناعية:

١. الميزة النسبية وما يرتبط بها من سياسات اقتصادية ذات تأثير مباشر على العملية الإنتاجيـــة والتسويقية للمدخلات والمخرجات مثل سياسات التسعير وتحديد أنماط الإنتاج والاقـــراض الزراعي؛ وسياسات ذات تأثير غير مباشر (مثل سياسة تحديد أســعار صــرف العمــلات، سياسات العمل والسياسات التجارية).

٢. عوامل الطلب والتي تشمل الأنماط الاستهلاكية المحلية والاقليمية والدولية للمنتجات الزراعية.

٣. توفر الموارد الإنتاجية (الأرض، المياه والعمل ورأس المال).

٤. توفر مستلزمات الإنتاج والتسويق المختلفة.

مناطق الدراسة

يتمتع الأردن بمناطق مناخية مختلفة والتي تلعب دوراً هاماً في تحديد أنواع المنتجات الزراعية النباتية التي يمكن زراعتها في كل منطقة بيئية وكذلك مواعيد إنتاجها. وأدى هذا التباين في المناخ بين المناطق المختلفة في المملكة إلى توفر المنتجات النباتية وخاصة الخضروات على مدار العام.

ولأهمية هذا التقسيم البيئي على الميزة النسبية للمنتجات الأردنية فقد تم تقسيم الأردن إلى:

١. منطقة منخفض وادي الأردن وتشمل:
   - الأغوار الشمالية
   - الأغوار الوسطى
   - الأغوار الجنوبية (الشونة الجنوبية)

- أغوار الكرك (الصافي والحديثة، وفيفا، ... الخ).

٢. مناطق المرتفعات: وشملت كافة المناطق الشفوية والشفا-غورية والصحراوية.

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم اعداد الميزانيات المحصولية للمحاصيل المختارة لكل منطقة من المناطق المشار إليها أعلاه. واعتمدت الدراسة معيار الميزة النسبية باعتباره المؤشر الأهم للمقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية النباتية، (أنظر البند ٥-١ من الدراسة).

١-١ الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في الاقتصاد الأردني. ويعزز هذا الدور مساهمته في إنتاج السلع الزراعية الاستراتيجية من الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان وقيمة الصادرات من الخضروات والفواكه والأهمية النسبية لقيمة الناتج المحلي للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي واستيعاب جزء من القوى العاملة.

ويبلغ معدل الإنتاج السنوي من المحاصيل الحقلية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ حوالي ١٣٦ ألف طن ومن الفواكه حوالي ٣٦٦ ألف طن ومن الخضراوات حوالي ١ر١ مليون طن. وتتراوح الأهمية النسبية لقيمة الإنتاج الزراعي في الناتج القومي بين ٧ر٧٪ في عام ١٩٩٠ و ٩ر٤٪ في عام ١٩٩٥. ولكن القيمة المطلقة ارتفعت من ١٨٧ر٨ مليون دينار إلى ٢١٩ر٦ مليون دينار خلال هذه الفترة. وفي حالة إضافة قيمة الناتج من الأعمال الزراعية ذات الصلة بالقطاع الزراعي مثل الصناعات الغذائية ومستلزمات الإنتاج وقطاع التسويق، فان هذه المساهمة ترتفع إلى ٢٥٪ من قيمة الناتج المحلي. كما يوفر القطاع مصدر الدخل الرئيس لحوالي ٢٢٪ من السكان.

وتبلغ القوى العاملة في الزراعة حوالي ٦٢ ألف عامل من مجموع القوى العاملة البالغ ٢ر١ مليون أي بنسبة ٥٪. وتشكل القوى العاملة الوافدة حوالي ٦٠٪ من اجمالي القوى العاملة في الزراعة.

اما قيمة مساهمة الصادرات الزراعية فقد بلغت في المعدل حوالي ٩٥ مليون دينار سنوياً وتراوحت ما بين ١٠-٢٠٪ من اجمالي قيمة الصادرات الوطنية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. اما

قيمة الصادرات الزراعية من الخضار والفواكه فقد بلغت في المعدل حوالي (٥٩) مليون دينار سنوياً أي بنسبة ٦٣٪ من اجمالي الصادرات الزراعية، (جدول رقم ١).

١-٢ موارد القطاع الزراعي

الأرض: تبلغ المساحة الاجمالية للأردن حوالي ٨٩ر٣ ألف كيلوو متر مربع (٨٩ر٣ مليون دونم) وتتألف من مجموعات طبوغرافية متميزة. ويضم الأردن المناطق التالية:

- منخفض وادي الأردن والذي يتكون من المناطق القريبة ويمتد من الجنوب تجاه الشمال من خليج العقبة عبر البحر الميت إلى بحيرة طبريا. ويبلغ طول المنخفض حوالي ٣٧٥ كيلو متر وعرضه حوالي ٣٠ كيلو متر في منطقة وادي عربة. ويضيق حتى يصل حوالي كيلو متر في منطقة بحيرة طبريا. ويضم ما يسمى ويعرف بالأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية ووادي عربة.

- منطقة المرتفعات شرقي منخفض وادي الأردن ويبلغ عرض المنطقة ما بين ٣٠-٥٠ كيلو متر وتمتد من نهر اليرموك شمالاً إلى العقبة جنوباً.

- منطقة البادية والهضاب: وهي المنطقة الممتدة إلى الشرق من المرتفعات وتضم أحياناً بعض الهضاب والوديان ومعظمها مستوية. والمناطق الشمالية الشرقية سهلية، اما البادية الجنوبية فهي عبارة عن سهول تخترقها بعض الوديان.

المناخ: اما مناخ الأردن فانه شبه صحراوي باستثناء منطقة المرتفعات بعرض حوالي ٣٠ كيلو متر وبطول حوالي ٣٠٠ كيلو متر، فانها تتمتع بمناخ البحر الأبيض المتوسط. اما درجات الحرارة فانها تصل إلى ٤٥ درجة مئوية في الصيف وبمعدل ٢٤ درجة مئوية، وتهبط إلى درجة الصفر أحياناً وبينما المناخ في المرتفعات بارد ورطب، وتصل درجات الحرارة إلى ما دون الصفر أحياناً أثناء الليل وتصل إلى حوالي ٣٥ درجة مئوية في الصيف الحار والجاف، وتهبط أثناء الليل إلى ما دون ٢٠ درجة مئوية. اما البادية فان الصحراء الشرقية والجنوبية حارة في الصيف وباردة في الشتاء، وقد تصل درجة الحرارة إلى ما يزيد عن ٤٠ درجة مئوية في أيام الصيف وتهبط إلى بضع درجات دون الصفر في الشتاء.

الأمطار: تعتبر مياه الأمطار المصدر الرئيسي للمياه وتمتد فصل الأمطار من تشرين أول إلى نيسان. وتسقط معظم الأمطار في شهري كانون ثاني وشباط. وتسقط أعلاها على المرتفعات الجبلية في مناطق السلط وعجلون والكرك، وتقل كلما ابتعدت المنطقة عن المرتفعات باتجاه الهضبة شرقاً حتى تصبح حوالي ٥٠ ملمتراً سنوياً على أطراف البادية وتأخذ بالتناقص على المرتفعات الجبلية باتجاه الجنوب.

ويبلغ معدل كميات الأمطار الهاطلة سنوياً فوق الأردن حوالي ٧٢٠٠ مليون متر مكعب ترتفع إلى ١٢٠٠٠ مليون متر مكعب في السنوات المطرة وتنخفض إلى ٦٠٠٠ مليون متر مكعب في السنوات الجافة. هذا وتقع ٣ر١٪ من مساحة الأردن في مناطق معدل سقوط الأمطار فيها أكثر من ٥٠٠ ملمتر سنوياً وحوالي ٨ر١٪ ما بين ٣٠٠-٥٠٠ ملمتر سنوياً وحوالي ٨ر٣٪ ما بين ٢٠٠-٣٠٠ ملمتر سنوياً. وحوالي ٥ر١٢٪ ما بين ١٠٠-٢٠٠ ملمتر سنوياً والبقية ٦ر٨٠٪ يكون معدل الأمطار فيها دون ١٠٠ ملمتر سنوياً.

اما مصادر المياه الرئيسية، فهي المياه السطحية والتي تكون مياه جارية في الأودية والأنهار ومن مياه الينابيع والفيضانات. وتعتمد كمياتها على الأمطار، وتقدر بحوالي ٧٥٥ مليون متر مكعب سنوياً. والمياه الجوفية المتجددة والمخزونة ومجموعها ٣٩٨ مليون متر مكعب سنوياً، والمياه المعالجة وتبلغ كميتها حوالي ٤٢ مليون متر مكعب سنوياً. وبذلك يكون مجموع المتاح للاستعمال حوالي ١١٩٤ مليون متر مكعب سنوياً اما استعمالات المياه فانها تكون للأغراض المنزلية وللصناعة وللزراعة. وتستعمل حالياً حوالي ٢١٦ مليون متر مكعب للأغراض المنزلية، بينما تستعمل الصناعة حوالي ٤٥ مليون متر مكعب والزراعة المروية والثروة الحيوانية حوالي ٦٥٠ مليون متر مكعب، حيث يتم ري حوالي ٦٣٥ ألف دونم من مياه الأراضي الزراعية والبالغة حوالي ٣ر٨ مليون دونم، بينما يعتمد بالمعدل حوالي ٣ر٢ مليون دونم على مياه الأمطار.

١-٣ تطور الإنتاج النباتي

بلغت المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية والخضراوات والفواكه عام ١٩٩٥ حوالي ٣ر١٥ مليون دونم، منها حوالي ١ر٥ مليون دونم مزروعة بالمحاصيل الحقلية وحوالي ١ر٢ مليون دونم مزروعة بأشجار الفاكهة وحوالي ٤٥٤ ألف دونم مزروعة بالخضراوات.

ص = أ + ب س + ح س٢ واستناداً للبيانات للفترة ١٩٨١-١٩٩٥، وجد ان معدل النمو السنوي للصادرات حوالي ١ر٦ مليون دينار. ومن المتوقع ان تبلغ الصادرات في عام ٢٠١٠ حوالي ١٩٢ مليون دينار، (شكل رقم ١).

الصادرات من الخضراوات

بلغ معدل الصادرات من الخضراوات للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ حوالي ٢٩٦٨٦٢ طناً. وقد كانت كميات الصادرات في حدها الأدنى حوالي ٢١٤٧٣٠ طناً عام ١٩٩٤ وفي حدها الأعلى ٤٦٣٤١٦ طناً عام ١٩٩٠، (جدول رقم ٩). ويعود تذبذب الصادرات إلى الظروف السياسية في المنطقة وبخاصة العلاقات مع دول الخليج العربي، حيث أغلقت بعض الأسواق في وجه الصادرات الأردنية بالاضافة إلى ظروف المنافسة الشديدة في هذه الأسواق. ويبلغ معدل كمية الصادرات من البندورة للفترة المذكورة حوالي ١٧٤٩٣٥ طناً أي بنسبة ٥٩٪ من اجمالي الصادرات. وتراوحت ما بين ١٢١٨٤٥ طناً عام ١٩٩٤ وحوالي ٢٨٢٠٩٥ طناً عام ١٩٩٠ اما الخيار فيشكل نسبة ١٠٪ والباذنجان ٨٪ من اجمالي الصادرات.

وفي تقديرات للاتجاه العام للمستوردات الزراعية وباستخدام تحليل الانحدار الخطي.

ص = أ + ب س + ح $\frac{}{س}$ واستناداً إلى البيانات للفترة ١٩٨١-١٩٩٥ وجد ان معدل النمو

السنوي للمستوردات حوالي ٣٠ مليون دينار سنوياً ومن المتوقع ان يبلغ حوالي ٩١١ مليون عام ٢٠١٠، وبذلك يكون العجز حوالي ٧١٩ مليون دينار، (شكل رقم ٢، وشكل رقم ٣).

اما توزيع الصادرات حسب البلد المستورد، فان الامارات العربية تستورد في المعدل خلال الفترة المذكورة حوالي ٩٠٥٣٢ طناً سنوياً. أي بنسبة ٣١٪ من اجمالي الصادرات وتأتي في المرتبة الثانية العربية السعودية حيث ان معدل الاستيراد السنوي حوالي ٥٣٨٧٨ طناً أي بنسبة ٥ر١٨٪ وفي المرتبة الثالثة تأتي البحرين حيث تستورد في المعدل ٤٦١٦٢ طناً أي بنسبة ١٦٪ من اجمالي الصادرات الأردنية الزراعية، (جدول رقم ١٠). وتجدر الإشارة إلى ان هذه النسب وبخاصة فيما يتعلق بالسعودية، فانها لا تعكس الاتجاه بعد حرب الخليج الثانية حيث أصبحت الصادرات إلى السعودية حوالي ٩ ألف طن عام ١٩٩٣ بعد ان كانت حوالي ١٨٧٣٨٦ طناً عام ١٩٩٠.

وبلغ الإنتاج من المحاصيل الحقلية حوالي ١٤٥ ألف طن سنوياً، ومن الخضراوات حوالي ١٫٣٥ مليون طن ومن الفواكه حوالي ٣٨٧ ألف طن.

١-٣-١ تطور المساحات

تتعرض المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية للتذبذب وذلك نتيجة الظروف المناخية من حيث معدل سقوط الأمطار السنوي. وقد تراوحت المساحة المزروعة بين الحد الأدنى حوالي ١٫١ مليون دونم عام ١٩٩٤ وحوالي ١٫٨ مليون دونم عام ١٩٩٠ وصلت إلى ١٫٥ مليون دونم عام ١٩٩٥ (جدول رقم ٢) وكان المعدل العام حوالي ١٫٤ مليون دونم سنوياً خلال هذه الفترة.

وقد أظهرت المساحات المزروعة بالقمح تراجعاً، بينما ارتفعت المساحات المزروعة بالشعير والحمص هذا وشكلت المساحة المزروعة بالشعير ٥٢٪ والمساحة المزروعة بالقمح ٣٩٪ من اجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية

١-٣-٢ تطور الإنتاج

وكما ظهر في المساحات المزروعة، فان الإنتاج السنوي من المحاصيل الحقلية يتعرض إلى التذبذب نتيجة تفاوت سقوط الأمطار والمساحات المزروعة. وقد تراوح اجمالي الإنتاج في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ بين الحد الأدنى ١٠٩ ألف طن عام ١٩٩٤ والحد الأعلى ١٧٥ ألف طن عام ١٩٩٤. وكان الإنتاج عام ١٩٩٠ حوالي ١٥٠ ألف طن بينما كان حوالي ١٤٥ ألف طن عام ١٩٩٥ والمعدل العام حوالي ١٣٥ ألف طن، (جدول رقم ٣).

وقد أظهر الإنتاج من القمح بعض التراجع وكذلك الشعير. وتشكل نسبة الإنتاج من القمح حوالي ٥٠٪ والإنتاج من الشعير حوالي ٢٥٪ من اجمالي الإنتاج.

١-٣-٣ تطور المساحات والإنتاج من الخضراوات

تطور المساحات

بلغ معدل المساحات المزروعة بالخضراوات خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ حوالي ٤١٢٢٤٨ دونماً وقد ارتفعت من ٢٨٨٤٠٠ دونماً عام ١٩٩٠ إلى ٤٥٣١٨٥ دونماً عام ١٩٩٥ (جدول رقم ٤).

وتشكل المساحات المزروعة بمحاصيل البندورة والبطاطا والخيار والباذنجان والفلفل والزهرة أعلى نسبة في المساحة الكلية. وتشكل مساهمة البندورة حوالي ٣٢٪ والبطاطا ٩٪ والزهرة ٤٪ والفلفل حوالي ٧٪ من اجمالي المساحة. وارتفعت المساحة المزروعة بالبندورة من ٩٠٨٧٧ دونماً عام ١٩٩٠ إلى حوالي ١٤٨٨١١ دونماً عام ١٩٩٥. كما ان هذه الزيادة تنحسب على المحاصيل.

تطور الانتاج

بلغ معدل الإنتاج من الخضراوات خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ حوالي ١٫٠٣ مليون طن سنوياً. وقد ارتفعت كمية الإنتاج من ٨١٥٥٨٧ طناً عام ١٩٩٠ إلى حوالي ١٫٣ مليون طن عام ١٩٩٥ (جدول رقم ٥).

وتشكل مساهمة البندورة أعلى نسبة اذ تبلغ في المعدل حوالي ٥٠٪ من اجمالي كمية الإنتاج والبطاطا حوالي ٩٪ والخيار حوالي ٨٪ والباذنجان حوالي ٥٪ من اجمالي الإنتاج السنوي. وشهد الإنتاج من البندورة تطوراً كبيراً اذ ارتفعت كمية الإنتاج من ٣٧٦٨٩٢ طناً عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٦١٦٧٨٩ طناً عام ١٩٩٥. اما الخيار فقط ارتفعت الكمية من ٥٣٦٨٩ طناً عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٨٨٩٦٠ طناً عام ١٩٩٥ والفاصوليا من ١١٤٥٣ طناً عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٢٢٦٤٤ طناً عام ١٩٩٥.

١-٣-٤ تطور المساحات والإنتاج من الفواكه

تطور المساحات

بلغ معدل المساحات المزروعة بالفواكه خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ حوالي ٨٤٧١١٣ دونماً. وقد ارتفعت من ٥٤٥٤٦٥ دونماً عام ١٩٩٠ إلى حوالي ١ر٢ مليون دونم عام ١٩٩٥، (جدول رقم ٦).

وتشكل مساحة الزيتون أعلى نسبة، اذ تصل في المعدل إلى ٥٦٦٠٤٤ دونماً أي ٦٦٪ من اجمالي المساحة. وقد شهدت المساحات المزروعة بالتفاح ارتفاعاً شديداً، اذ ارتفعت من ١٣٨٩٤ دونماً عام ١٩٩٠ إلى ٣٦٩٦٨ دونماً عام ١٩٩٥. وتشغل الحمضيات في المعدل حوالي ٥٦٠٤٥ دونماً أي بنسبة ٦ر٦٪ من اجمالي المساحة.

تطور الإنتاج

تطورت كميات الإنتاج من الفواكه خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، اذ ارتفعت من ٣٠٦٤٤٤ طناً عام ١٩٩٠ إلى ٣٨٧٦٩٧ عام ١٩٩٥ ومعدل الإنتاج العام حوالي ٣٦٦٦٣٤ طناً خلال هذه الفترة، (جدول رقم ٧). وقد تفاوتت الزيادة في الإنتاج بين أشجار الفاكهة، اذ سجل التفاح زيادة ملحوظة، حيث ارتفع الإنتاج من ٦٧٤٤ طناً عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٤٧٧٠٢ طناً عام ١٩٩٥. كما أظهر المشمش زيادة ملموسة فارتفع من ٧٦١ طناً عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٣٨٢٢ طناً عام ١٩٩٥. بينما الإنتاج من الحمضيات والزيتون لم يظهر أية زيادة. هذا ويبلغ معدل الإنتاج من الحمضيات حوالي ١٥٧٤٥٠ طناً أي بنسبة ٤٣٪ من اجمالي الإنتاج والزيتون حوالي ١٨٪ والتفاح حوالي ٨٪ والعنب حوالي ١٦٪ من اجمالي الإنتاج.

١-٣-٥ الصادرات والمستوردات من المنتجات الزراعية

بلغ معدل قيمة الصادرات الزراعية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ حوالي ٩٥ مليون دينار والمستوردات الزراعية حوالي ٤١٥ مليون ديناراً ومعدل العجز في الميزان التجاري الزراعي حوالي ٣٢٠ مليون دينار، (جدول رقم ٨).

وفي تقديرات للاتجاه العام للصادرات الزراعية باستخدام معادلة الانحدار الخطي.

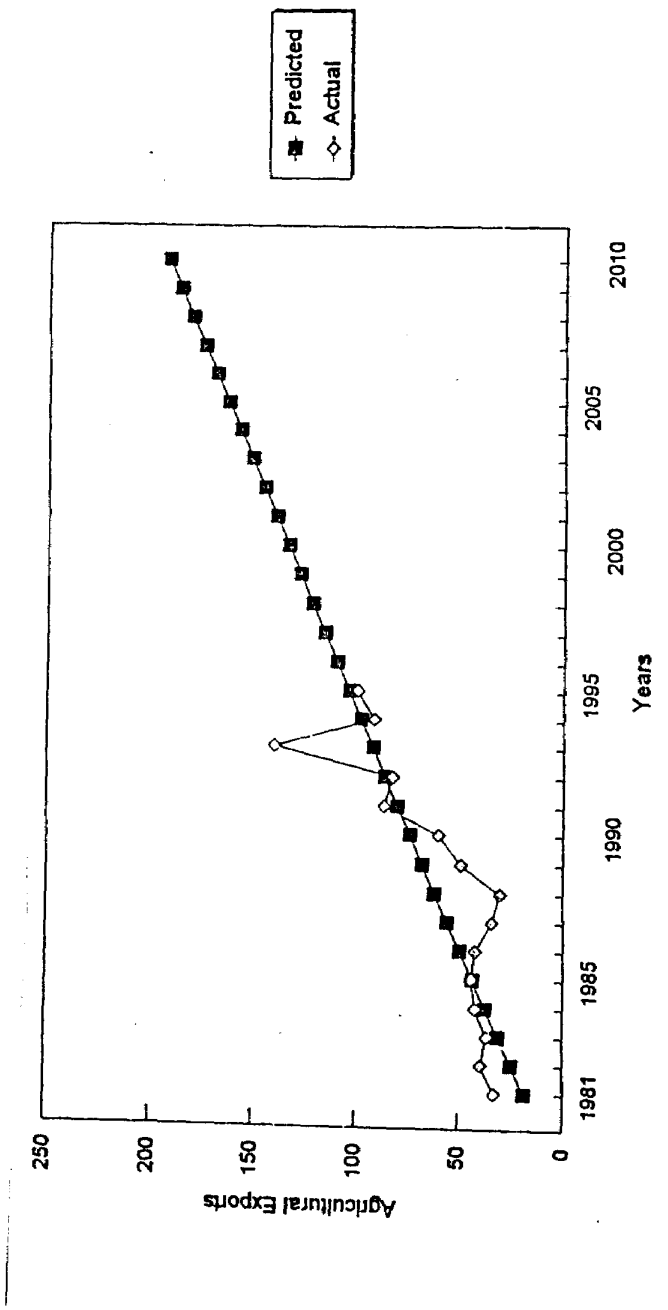

شكل رقم (١): الكميات الفعلية والمتوقعة من الصادرات الزراعية للفترة (١٩٨١-٢٠١٠)

شكل رقم (٢): الكميات الفعلية والمتوقعة من المستوردات الزراعية للفترة (١٩٨١-٢٠١٠)

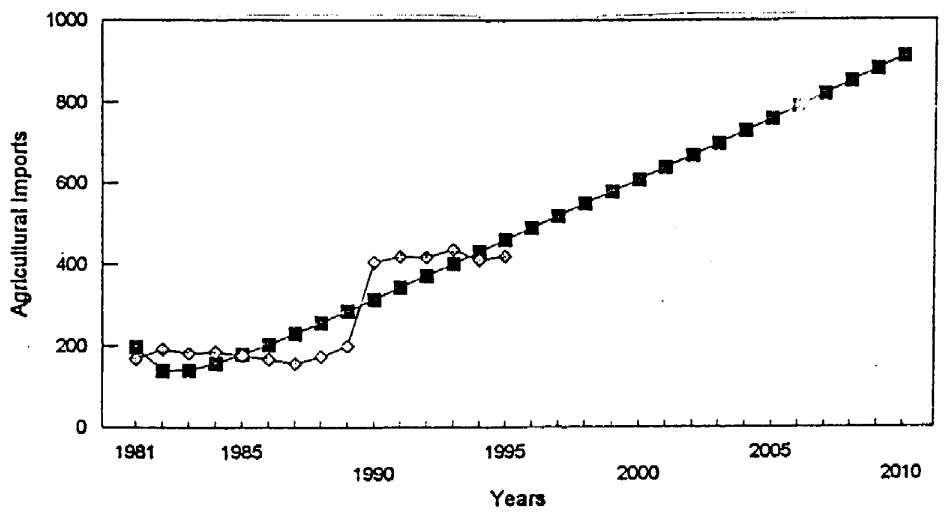

شكل رقم (٣): كمية الفجوة الغذائية الفعلية والمتوقعة بين الصادرات والمستوردات الزراعية للفترة (١٩٨١-٢٠١٠)

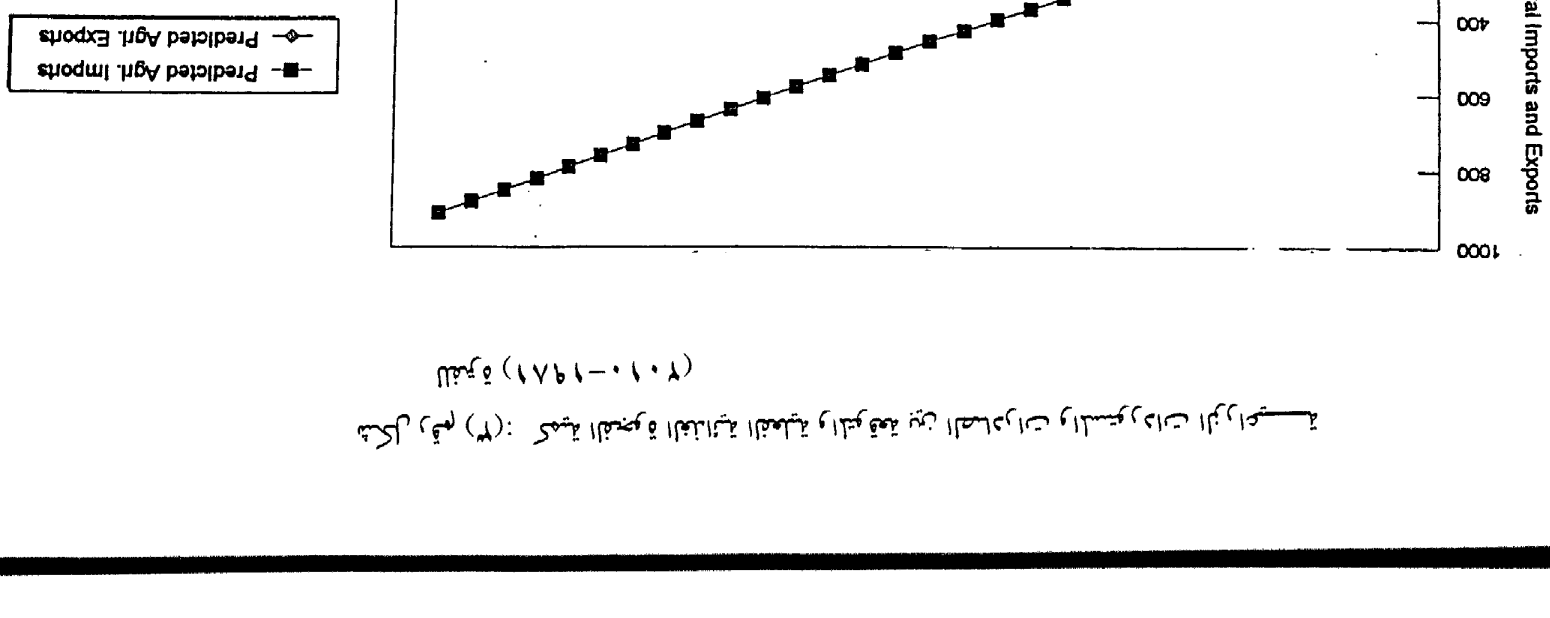

الصادرات من الفواكه

بلغ معدل كمية الصادرات من الفواكه للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ حوالي ٨٥١٣٢ طن سنوياً. وقد كانت كمية الصادرات في حدها الأدنى ٥٧٣٩٢ طن في عام ١٩٩٥ وفي حدها الأعلى حوالي ١٠٣٦٨٧ طناً عام ١٩٩٠. ويعزى هذا الانخفاض إلى حرب الخليج الثانية واغلاق معظم أسواق دول الخليج أمام الصادرات الأردنية، وكذلك المنافسة الحادة من قبل الدول الأخرى. ويقدر معدل كمية الصادرات من الحمضيات حوالي ٥٣٨٦٢ طناً أي بنسبة ٦٣٪ من اجمالي الصادرات والعنب ١٠١٩ طناً أي بنسبة ٢ر١٪ من اجمالي الصادرات، (جدول رقم ١١).

اما توزيع الصادرات حسب البلدان المستوردة فان السعودية هي أكبر مستورد للفواكه الأردنية وبمعدل ٢٦٨٨١ طناً سنوياً خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ أي بنسبة ٥ر٣١٪ من اجمالي الصادرات وتأتي الامارات في المرتبة الثانية حيث تستورد في المعدل ٢٣٤٨٢ طناً سنوياً أي بنسبة ٦ر٢٧٪ ثم دولة البحرين وبهدف ١٠٧٨٠ طناً سنوياً أي بنسبة ٧ر١٢٪ من اجمالي الصادرات، (جدول رقم ١٢).

صادرات الخضراوات والفواكه إلى الدول غير العربية

تشكل الصادرات من الخضراوات والفواكه إلى الدول غير العربية نسبة متواضعة بالمقارنة بالصادرات الكلية الا ان أهمية هذه البلدان للأردن تعزى إلى الامكانات التصديرية المحتملة في المستقبل وبخاصة في ظل الشراكة الأردنية-الأوروبية. وتعتبر أوروبا الغربية أكبر مستورد للفواكه والخضراوات الطازجة في العالم. ويعتقد بان الطلب على هذه المنتجات سوف يزداد نتيجة ارتفاع الدخول بالاضافة إلى وحدة الألمانيتين. وقد أظهرت بعض الدراسات ان مجموعة من السلع الأردنية الزراعية تتمتع بميزة تنافسية بالنسبة للتكاليف في الأسواق الأوروبية بين الدول المصدرة إلى هذه البلدان.

صادرات الخضراوات

يبلغ معدل الصادرات من الخضراوات إلى الدول غير العربية حوالي ٤٠٦٧ طناً سنوياً خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥. وتعتبر المنتجات من البندورة والخيار والباذنجان والفلفل والكوسا والفاصوليا والزهرة من أهم الصادرات إلى الأسواق الأوروبية والدول الشرقية.

اما التوزيع الجغرافي للصادرات فانه بلجيكا وبريطانيا وفرنسا والمانيا تستورد في المعدل ٤١٤، ٣٨٦، ٣٥٩، ٣٠٨ طن سنوياً على الترتيب. وروسيا ورومانيا وتركيا تستورد ٦٣٠، ٤٠٨، ٩٤ طناً سنوياً على الترتيب، (جدول رقم ١٣). وبالنسبة لتركيا فان هذا المعدل لا يعكس الاتجاه الحالي، حيث ان مستوردات تركيا تكاد تكون معدومة حالياً حيث وصلت إلى ١٨ طناً سنوياً عام ١٩٩٥.

صادرات الفواكه

يبلغ معدل الصادرات من الفواكه إلى الدول غير العربية حوالي ١٠٨٠ طناً سنوياً خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ وتشكل الحمضيات والعنب والبطيخ أهم الصادرات إلى الأسواق الأوروبية والدول الشرقية.

اما التوزيع الجغرافي للصادرات من الفواكه فان بريطانيا ورومانيا وأوكرانيا وروسيا تستورد ٣٩٣، ٢١٠، ١٣١، ٩١ طن سنوياً على الترتيب. وتعتبر بريطانيا سوق ثابتة للفواكه الأردنية وبالتحديد العنب ورومانيا تستورد البطيخ والحمضيات وينعدم التصدير إلى تركيا، (جدول رقم ١٤).

الفصل الثاني: النظام التسويقي للخضراوات والفواكه

أدت الجهود الشعبية والرسمية في الخمسينات ومطلع الستينات إلى تطوير القطاع الزراعي واقامة منظومة من الهياكل التحتية. وكان التركيز في البدايات على زيادة الإنتاج وتحقيق نسب عالية من الاكتفاء وبخاصة من السلع الاستراتيجية مثل الحبوب ومنتجات الألبان واللحوم. كما جرى التوسع في إنتاج الخضراوات والفواكه لأغراض التصدير. وفي الواقع فان الأردن، بنى توقعات عالية على التصدير إلى الأسواق العربية المجاورة، وفي البداية كانت سوريا والعراق ولبنان هي الأسواق الرئيسة ثم توسعت في التصدير إلى الدول الخليجية العربية التي أصبحت تقريباً هي المنفذ الوحيد للصادرات الأردنية.

وفي الوقت نفسه، فان استثمارات معقولة قامت الحكومة باستعمالها لاقامة البنية التحتية للتسويق الا ان هذه الاستثمارات لم تحقق الأهداف التي استغلت لتحقيقها وبخاصة في وادي الأردن. ولكن التسويق في النتيجة لم يتطور بالمستوى الذي تطور به القطاع الزراعي. ونشأت مشكلات، دفعت بالحكومة إلى التدخل في الشأن الزراعي وأقامة مؤسسات ومراكز ولم تترك للقطاع الخاص القيام بهذا الدور.

ومع حرب الخليج الثانية، وتطور العلاقات السياسية تطوراً سلبياً، فان الأردن عانى من هذه العلاقة، وأغلقت أسواق معظم الدول العربية المجاورة أمام المنتجات الأردنية وحوصر القطاع الزراعي وتفاقمت اشكالياته، مما هدد مستقبل الزراعة والمزارعين والاستثمارات الضخمة في هذا القطاع. ومن تداعيات هذه الظروف الصعبة، ضعف المقدرة التنافسية للأردن في الأسواق العربية ودخول أطراف أخرى إلى هذه الأسواق لتحل محله بعد ان كانت هذه البلدان أسواقاً تقليدية لمنتوجاته الزراعية.

واذا كان النظام التسويقي بحكم الظروف الداخلية والتحديات الخارجية يواجه مشكلات متعددة، الا انه يمكن التعرض إلى هذا النظام من خلال الدخول في مكوناته وتوصيفها والتعرف عليها في هذا الفصل من الدراسة.

يتكون النظام التسويقي للخضراوات والفواكه من القنوات التسويقية والهياكل التحتية والتي تتشكل من منظومة من الأسواق المركزية والمصانع والوكالات التسويقية من الوسطاء والتجار الذين يقومون بتسويق المنتجات الزراعية في الداخل أو عن طريق الاستيراد والتصدير، مضافاً إلى ذلك جميع الأنشطة التسويقية التي تتم أثناء نقل السلعة من المنتجين إلى المستهلكين.

٢-١ القنوات التسويقية

تمثل القنوات التسويقية محطات حركة المنتجات الزراعية وانسيابها من المزرعة إلى أسواق الجملة فالمستهلكين، حيث يقوم الوكلاء بالعمولة باستلامها وبيعها عن طريق المزاد العلني. ويستطيع المزارعون بيع منتجاتهم في المزارع أو إلى المصدرين أو إلى المصانع مباشرة دون اللجوء إلى الوسطاء. ويمكن القول بان معظم النشاطات التسويقية للخضراوات والفواكه تتم عن طريق القطاع الخاص باستثناء النشاط القديم للشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية ونشاطات المنظمة التعاونية الأردنية. ويظهر الشكل رقم (٤) القنوات التسويقية للخضراوات والفواكه في الأردن.

وقد أشارت الدراسات إلى ان حوالي ٦٢٫٣٪ من مبيعات المنتجين تمر من خلال الوكلاء بالعمولة في الأسواق المركزية، بينما يتم بيع النسبة الباقية مباشرة إلى تجار الجملة (٦٫٥٪) والمصدرين (٦٫٥٪) والمصانع الغذائية (١٤٫٥٪) وتجارة التجزئة (٥٫٥٪) وإلى المستهلكين (٦٫٧٪).

وقدرت كميات الخضراوات والفواكه الواردة إلى أسواق عمان واربد والزرقاء في عام ١٩٩٥ بحوالي (٩٢٠) ألف طن سنوياً منها ٧٢٪ ترد إلى سوق عمان المركزي. ويقوم وكلاء البيع بالعمولة بتسهيل عملية التبادل بين المنتجين والمشترين.

ويقوم تجار التجزئة بشراء ٤٤٪ من المنتوجات في سوق الجملة المركزي في عمان، بينما يشتري المصدرون حوالي ٤٨٪ وتجار الجملة ٨٪.

وفيما يلي وصف موجز لأدوار المتعاملين في النشاطات التسويقية للخضراوات والفواكه.

شكل (رقم ٤) القنوات التسويقية للخضروات والفواكه

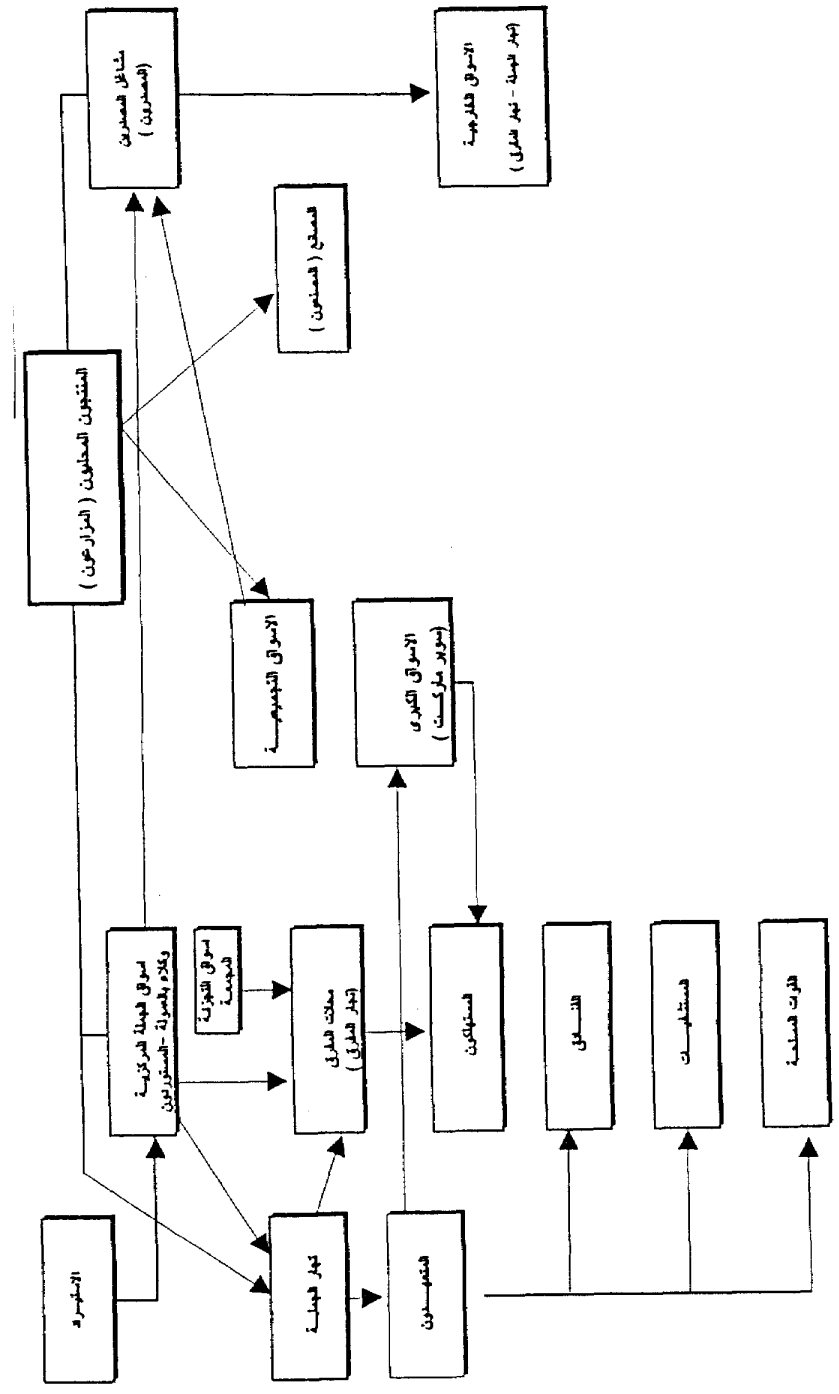

- **المنتجون (المزارعون)**

يتركز المنتجون وأعدادهم بالالاف في مناطق اربد والمفرق وعمان والزرقاء وتنتشر مزارع الخضار والفواكه في المناطق المروية في الأغوار والصحراء الشمالية وفي المرتفعات وبخاصة حول جرش وعمان.

ويتم توزيع الإنتاج إلى الأسواق المركزية، وتبين بان حوالي ٦٢٪ من الإنتاج يباع من خلال وكلاء البيع، ونسبة قليلة تذهب إلى تجار الجملة والمصدرين والمصانع وتجار التجزئة والمتعهدين والمستهلكين ويتعامل المزارعون مع وكلاء البيع بالعمولة، لانهم في حالات كثيرة يقومون بتزويد المزارعين بمستلزمات الإنتاج والقروض.

وفي الواقع فان المزارعين يواجهون صعوبات في عملية الإنتاج من حيث النقص في التمويل وفائض في الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، بالاضافة إلى الإنتاج بالطرق التقليدية وبخاصة صغار المزارعين. ويقوم المزارعون بقطف محاصيلهم وتعبئتها مباشرة في أنواع متعددة من العبوات وتنقل إلى أسواق الجملة بدون ترويج بالاضافة إلى القيام بتوجيه العبوات. وهناك نسبة عالية في الفقد والتلف نتيجة عدم التداول بطرق حديثة والنقل بواسطة شاحنات صغيرة مثل البكبات وهذا لا ينفي وجود عدد محدود من المزارعين الكبار الذين ينتجون لأغراض التصدير وبخاصة للدول الأوروبية وبعض دول الخليج العربي حيث يقومون بعمليات الفرز والتدريج واتباع وسائل متقدمة في التعبئة.

- **وكلاء البيع بالعمولة**

لا تمتلك هذه الفئة الإنتاج على غرار تجار الجملة ولكنها تقوم باستلام الإنتاج في اسواق الجملة وتقوم ببيعها بالمزاد العلني نيابة عن المزارعين مقابل عمولة تتراوح بين ٤-٦٪ من قيمة المبيعات ويقومون باستيفاء رسوم مقدارها ٤٪، منها ٢٪ من المزارعين و ٢٪ من المشترين لمصلحة الأمانة أو البلديات. ويوجد ١٧٦ وكيلاً بالعمولة موزعون بين أسواق عمان (٨٢) واربد (٤٠) والزرقاء (٢٠) وجرش (١٣) والمفرق (٦) والسلط (٤) والكرك (٧) والطفيلة (٤) وكلاء بالعمولة.

وقد وجد في سوق الجملة المركزي في عمان بان أكبر أربعة وكلاء بالعمولة يستحوذون على نسبة ٢٣٪ من المبيعات اما أكبر ثمانية وكلاء فانهم يسيطرون على ٣٧٪

من اجمالي المبيعات، وهذا ما يطلق عليه "احتكار القلة" أي ان تركيب السوق في اتجاه نحو الاحتكار.

كما أشارت الدراسات إلى ان ٤٠٪ من الوكلاء بالعمولة مصدرون إلى البلدان العربية وبان ٢٤٪ مصدرون إلى البلدان الأوروبية بالاضافة إلى ان ٨٠٪ يقومون بعمليات الاستيراد للخضراوات والفواكه.

وقد تظهر بعض المشكلات في العلاقة بين المزارعين والوكلاء بالعمولة، حيث يتذمر المزارعون من انخفاض الأسعار وارتفاع تكاليف الإنتاج وفرض رسوم على الصادرات والروتين الإداري في السوق وضعف الثقة بين المزارعين والوكلاء. كما يشكوا الوكلاء من عدم وفاء المزارعين بديونهم وعدم تدريجهم للمنتجات والغش عن طريق التوجيه وزراعة المحاصيل التي لا يوجد عليها طلب مرتفع.

- **تجار الجملة**

وتقوم هذه الفئة بالشراء من المزارعين مباشرة أو من الوكلاء بالعمولة في أسواق الجملة. وتقوم بالبيع إلى تجار التجزئة عن طريق نقل السلع في شاحنات صغيرة إلى محلاتهم أو إلى المتعهدين. وقد يقومون بالبيع في داخل الأسواق إلى تجار التجزئة. وتتعامل هذه الفئة مع نسبة قد تصل إلى ٨٪ من الإنتاج الوارد إلى الأسواق.

- **المتعهدون**

وتقوم هذه الفئة بالتعاقد مع جهات رسمية أو خاصة مثل القوات المسلحة والجامعات والمستشفيات لتزويدها بالمنتجات الزراعية والمواد الغذائية وتقوم بالشراء من أسواق الجملة أو من المزارعين أو تجار الجملة أو من الوكلاء بالعمولة.

- **تجار التجزئة**

يوجد في العاصمة عمان وحدها ما لا يقل عن ٢٠٠٠ محل لتجارة التجزئة بالخضراوات والفواكه ويقوم تجار التجزئة بالشراء مباشرة من أسواق الجملة المركزية وأعداد قليلة تقوم بالشراء من المزارعين مباشرة. وتجار التجزئة ملتزمون بالبيع بالتسعيرة الجبرية. وقد استمرت هذه التعليمات لسنوات عديدة، حتى تم في الأسبوع الاخير من شهر نيسان

١٩٩٧ وقف العمل بموجب التسعيرة ولكن تجار التجزئة ملتزمون باعلان الأسعار للمستهلكين. ولا يقوم تجار التجزئة بالتدريج عملياً، الا انهم بدأوا بعد تعويم الأسعار بوضع درجتين للسلع وتشمل السعر الأعلى والسعر الأدنى للسلعة.

- **المصدرون**

هناك فئتان من المصدرين للخضراوات والفواكه. فئة تصدر إلى الأسواق العربية وتضم حوالي ١٥٢ مصدراً وفئة تصدر إلى الأسواق الأوروبية وتضم ٥٩ مصدراً. هذا ويتم التصدير إلى دول الخليج العربي في شاحنات مبردة وإلى أوروبا بواسطة الطائرات.

ويقوم مصدرو المنتجات الزراعية إلى دول الخليج بالشراء من المزارعين مباشرة أو عن طريق وكلاء البيع بالعمولة. وتتم عمليات الفرز والتدريج والتعبئة بكشل محدود في مشاغل المصدرين بالقرب من سوق الجملة المركزي. اما الذين يصدرون إلى أوروبا فانهم يحصلون على هذه المنتوجات اما من مزارعهم الخاصة أو بالشراء المباشر من المزارعين حيث يقومون بعمليات الفرز والتدريج بطريقة متطورة وتتم التعبئة في صناديق كرتونية يتم نقلها إلى المطار الدولي وتشحن بسرعة على طائرات غير مبردة.

ويتم التصدير بنوع من الأحتكار حيث يقوم أكبر أربعة مصدرين بتصدير ٦ر٣٠٪ من اجمالي الكميات المصدرة، بينما يقوم أكبر ثمانية مصدرين بتصدير حوالي ٣ر٤٦٪ من اجمالي الكميات المصدرة وهو ما يوصف بانه "احتكار قلة" وهذا امر غير مرغوب فيه في التركيب السوقي.

٢-٢ الأسواق في الأردن

تمر السلع الزراعية في انسيابها من المنتجين إلى المستهلكين عبر مستويات متعددة من الأسواق ولكل نوع من هذه الأسواق عملاؤه وخصائصه ومهماته وفي هذا الجزء سوف نتعرض إلى هذه الأسواق.

٢-٢-١ أسواق الجملة المركزية

وتعمل بموجب نظام سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه في عمان رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦. ويوجد سوق مركزي واحد في الأردن وهو سوق عمان المركزي. وقد بدأ السوق في عام ١٩٧٠ في منطقة الوحدات، ثم انتقل إلى منطقة الجويدة عام ١٩٩٥، ويضم السوق ٢٢٠ محلاً لوكلاء البيع بالعمولة ويبلغ عدد الوكلاء الحاليين ٨٢ وكيلاً ويرد إلى هذا السوق ٥ر٧١٪ من اجمالي الكميات الواردة إلى الأسواق والبالغة ٩٢٠ ألف طن سنوياً. ويتم البيع إلى تجار التجزئة والمصدرين وتجار الجملة بنسب ٤٤٪، ٤٨٪، ٨٪ على الترتيب.

٢-٢-٢ أسواق الجملة

ويعمل بموجب النظام رقم ٩ لسنة ١٩٦٦ والمتعلق بأسواق الخضار والفواكه في المملكة. وبموجب هذا النظام سبعة أسواق للجملة وهي: سوق الجملة في الزرقاء وتأسس في عام ١٩٦٦ وسوق الجملة في اربد وتأسس في عام ١٩٦٨ وسوق الجملة في جرش وتأسس عام ١٩٧٤ وسوق الجملة في الطفيلة وتأسس عام ١٩٧٩ وسوق الجملة في السلط وتأسس عام ١٩٨٤ وسوق الجملة في الكرك وتأسس عام ١٩٨٦ وسوق الجملة في المفرق وتأسس عام ١٩٨٨. ويعمل في هذه الأسواق وكلاء بالعمولة بلغت أعدادهم ٢٠٠، ٤٠، ١٣، ٤، ٤، ٧، ٦ على الترتيب. وكما ذكر فان أسواق عمان واربد والزرقاء تستقبل ٦٣٪ من الإنتاج المسوق في الأردن.

٢-٢-٣ الأسواق التجميعية

ويطلق على هذه الأسواق أحياناً أسواق الجملة المحلية والتي انشئت في الأصل في منطقة وادي الأردن لتزويد المزارعين بالمرافق التسويقية متضمنة مراكز للتخزين والتدريج والتعبئة. وقد انشئت هذه المراكز في منطقة وادي اليابس في الأغوار الشمالية ومنطقة العارضة في الأغوار الوسطى وفي الشونة الجنوبية. هذا ويعمل مركز العارضة فقط في موسم الشتاء، بينما مركز الشونة الجنوبية مختص بعمليات التصدير والمركزان الآخران لا يعملان في الوقت الحاضر.

ومن الجدير بالذكر بان القطاع الخاص لم يظهر اهتماماً بهذه المراكز عندما جرى عرضها للايجار من قبل الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية.

٢-٣ التسهيلات والخدمات التسويقية

تعتبر التسهيلات والخدمات التسويقية والمتضمنة عمليات القطف والفرز والتدرج والتعبئة والنقل والتخزين والتبريد والتصنيع من أهم مقومات النجاح لأي نظام تسويقي وبخاصة اذا كان الغرض من الإنتاج التصدير إلى الأسواق الخارجية والتي تتطلب مواصفات دقيقة وجودة عالية وتواجه منافسة شديدة.

وعلى الرغم من صدور التعليمات والقرارات التنظيمية للمواصفات والمقاييس للخضراوات والفواكه، ثم صدور مواصفات تبين الاشتراطات الفنية الواجب توفرها في السلعة، فان تطبيق هذه المواصفات لا يتم في الحد الأدنى، وما زالت عمليات التوجيه والغش واضحة، مما أدى إلى تراجع حجم الصادرات الأردنية إلى الأسواق الخارجية بالاضافة إلى تدني سمعة الصادرات الأردنية وفقدان ثقة المتعاملين مع المنتجات الأردنية في أسواق الخليج العربي وغيرها. وفي الواقع فان مجموعة من القرارات أصدرتها مؤسسة التسويق الزراعي بشأن تنظيم وتعبئة وتسويق الإنتاج الزراعي وتنظيم تداول عبوات الخضار والفواكه وتنظيم التخزين المبرد، هذه القرارات والاجراءات الناجمة عنها، قد أدت إلى نوع من التحسن واسترداد جزء من ثقة المستوردين في دول الخليج العربي. اما الإنتاج المصدر إلى الأسواق الأوروبية فانه يخضع لمواصفات السوق الأوروبية المشتركة.

٢-٣-١ الفرز والتدريج والتعبئة

تتم عمليات الفرز والتدريج والتعبئة عن طريق القطاعين العام والخاص. وفي عام ١٩٦٦ جرى اقامة محطتين للتدريج والفرز والتعبئة للخضار والحمضيات في وادي اليابس والشونة الجنوبية تابعتين للشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية. كما أقامت مؤسسة التسويق الزراعي محطة في عام ١٩٦٩ في وادي السير مجهزة بخطوط فرز وتدريج محاصيل الخضار واقامت سلطة وادي الأردن محطة للتدريج والتعبئة في الأغوار الوسطى في العارضة.

اما القطاع الخاص، فانه يملك مجموعة من محطات التعبئة والتدريج في مناطق مختلفة من المملكة طاقتها الكلية تبلغ حوالي ٥٠ طن/ساعة، بالاضافة إلى ان هناك بعض المحطات غير العاملة في هذا القطاع والقطاع العام.

٢-٣-٢ المرافق التصديرية (مشاغل المصدرين)

تقع المرافق التصديرية بشكل كثيف في المناطق المحيطة بمدينة عمان، حيث أقام ما يزيد عن ١٠٠ فرد من المصدرين مرافق خاصة ومشاغل للفرز والتدريج والتعبئة للمنتوجات المعدة للتصدير. ومعظم هذه المرافق بدائية وغير مجهزة تجهيزاً كاملاً لأداء الخدمات المطلوبة، وهذا ينعكس على جودة المنتوجات الأردنية في الأوساق الخارجية.

٢-٣-٣ مصانع العبوات

هناك عدد قليل من المصانع تعمل في صناعة العبوات من البلاستيك والبوليسترين والكرتون والأخشاب. وقد بدأت صناعة عبوات البوليسترين عام ١٩٧٧ ويوجد في الأردن حالياً (٩) مصانع اما مصانع العبوات الخشبية، فانها عبارة عن مشاغل للتجارة وعدد من المناجر تنتج عدة ملايين من العبوات وهناك ٣ مصانع للعبوات البلاستيكية وطاقتها حوالي ٥ مليون عبوة سنوياً اما العبوات الكرتونية فهناك مصنع واحد للعبوات الكرتونية المخصصة للتصدير إلى الأسواق الأوروبية وتقدر الطاقة الإنتاجية لجميع العبوات حوالي ٤٠ مليون عبوة سنوياً.

هذا وتواجه عبوات البوليسترين، رغم انتشارها الواسع انتقادات للعيوب التي تحملها، ويلقى استعمال العبوات الكرتونية تشجيعاً بين المصدرين.

٢-٣-٤ مصانع الخضراوات والفواكه

تعتبر مصانع البندورة الأربعة، الأهم في الصناعات الزراعية مع العلم بان القيمة المضافة في الصناعات الغذائية تتجاوز (٩٠) مليون دينار سنوياً. وتملك المؤسسة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية ٣ مصانع طاقتها الإنتاجية الفعلية حوالي (١٥٥) ألف طن/سنوياً. وهناك مصنع خاص طاقته حوالي (١٣) ألف طن تنتج حوالي ٨ر٥ ألف طن من معجون البندورة وهناك مصانع للتعليب والتجميد وصناعة المعلبات والمخللات وشرائح البطاطا وعصير الفواكه. ويضاف إلى هذا وحدات التبريد الخاصة، الا انها غير شائعة الاستعمال بين المصدرين. ويوجد ثلاث وحدات تبريد يملك القطاع الخاص وحدتين والوحدة الثالثة تملكها مؤسسة التسويق الزراعي وتديرها جمعية المنتجين والمصدرين الأردنيين للخضراوات والفواكه.

ويصل اجمالي طاقة مرافق التخزين المبرد ٦٤ ألف طن من الخضراوات والفواكه ويملك القطاع العام نصف هذه المخازن وهي لا تعمل بكل طاقتها التخزينية.

٢-٣-٥ النقل

يتم نقل الخضراوات والفواكه عن طريق النقل المبرد والنقل العادي غير المبرد والنقل الجوي. وكان الأردن يملك أكبر أسطول نقل بري في المنطقة. وفي عام ١٩٨٦ قدر عدد الشاحنات المبردة بحوالي ٢٠٠٠ شاحنة بالاضافة إلى الشاحنات العديدة التي تحمل لوحات لبنانية أو كويتية أو تركية، ويملكها أشخاص أردنيون. ونظراً للظروف الاقتصادية التي واجهها الأردن والقيود التي فرضت على الشاحنات الأردنية على الحدود مع بعض الأقطار العربية، فان عدداً كبيراً من أصحاب الشاحنات قاموا بالتخلص من جزء من شاحناتهم، بحيث لم يتجاوز العدد الحالي ١٢٠٠ شاحنة قديمة وغير صاحلة تماماً للتصدير إلى أوروبا. اما وسائط النقل الداخلي والمخصصة لنقل الإنتاج من المناطق الإنتاجية إلى أسواق الجملة فانها تقدر بعشرات الألوف وتتراوح حمولة الشاحنة بين طن و ١٢ طناً.

اما التصدير إلى الأسواق الأوروبية والشرقية، فانه يتم عن طريق النقل الجوي بالطائرات. وهذه العملية تتميز بالتكلفة المرتفعة ومحدودية المساحة على الطائرات.

٢-٤ الهيئات العاملة في تسويق المنتوجات الزراعية

تعمل مجموعة من الهيئات الخاصة في تسويق المنتوجات الزراعية من الخضراوات والفواكه يوجب قوانين وأنظمة وقرارات تحدد أهدافها ومهامها مسؤولياتها ونشاطاتها وهذه الهيئات هي:

- مؤسسة التسويق الزراعي: انشئت أول دائرة للتسويق الزراعي عام ١٩٦٨ ومرت في عدد من المراحل حتى تطورت إلى اقامة مؤسسة التسويق الزراعي والتي تأسست بموجب قانون صدر عام ١٩٨٧. وتهدف المؤسسة إلى وضع السياسات التسويقية داخل الأردن وخارجها ومتابعة تطبيقها وتنظيم التسويق وتطويرها حيث تقوم المؤسسة باجراء الدراسات والبحوث وتضع خطط التصدير والاستيراد إلى فترة قريبة ووضع المواصفات والمقاييس للمنتجات والعبوات واصدار توصيات للحصول على رخص التصدير والاستيراد وتشجيع انشاء المجالس المتخصصة بتسويق المنتوجات الزراعية وترويجها.

الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية: قامت الشركة الأردنية على أساس شركة عامة مساهمة برأسمال مقدار ١٠ مليون دينار. وكان من المساهمين اتحاد المزارعين في وادي الأردني ومؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية.

وفي عام ١٩٨٦ تم تحويل الشركة من مساهمة عامة إلى شركة خاصة محدودة المسؤولية ومنحت احتكار استيراد بعض السلع، حيث ارتفع رأسمالها إلى ١٧ر٢٥ مليون دينار عام ١٩٩٣ بمساهمة من مؤسسة الاستثمار الأردنية ومؤسسة الضمان الاجتماعي ومؤسسة الاقراض. وتهدف الشركة تزويد المزارعين بالخدمات التسويقية بما في ذلك الاتجار بالمنتجات الزراعية وتطوير النظام والتسويقي وامتلاك وادارة المصانع والقيام بالتعاقدات وشراء فوائض الإنتاج الزراعي في بعض المواسم واقامة وادارة الأسواق التجميعية بما في ذلك مراكز الفرز والتدريج والتعبئة. وتملك الشركة وتقوم بادارة أربعة مصانع في العارضة وغور الصافي وماركا والمفرق ومخازن التبريد في القسطل بالاضافة إلى محطات للفرز والتدريج والتعبئة في خمسة مواقع في وادي الأردن وفريق متواضع في وادي السير. هذا وتعتبر الشركة الأردنية حالياً شركة خاصة و لم يعد من مهامها استيراد أو تصدير المنتجات الزراعية وانحصر دورها في الاشراف على المصانع فقط.

الهيئات المساندة للتسويق: هناك مجموعة من الوزارات والهيئات والمؤسسات والتنظيمات لها علاقة بطريقة او بأخرى بالتسويق الزراعي. وهي وزارات الزراعة والتموين والصناعة والتجارة ووزارة البلديات والشؤون القروية والبيئة والمنظمة التعاونية ومؤسسة الاقراض الزراعي والاتحاد العام للمزارعين الأردنيين (اتحاد المزارعين في وادي الأردن سابقاً) وهناك هيئات خاصة لها نشاطات هامة في مجال التسويق الزراعي ومنها جمعية المنتجين والمصدرين الأردنيين للخضراوات والفواكه، والهيئة الثانية هي النقابة العامة لتجار وأصحاب مستلزمات الإنتاج ومخازن الجملة وتأسست الأولى عام ١٩٩٢ والثانية عام ١٩٧٣.

وهناك شركة اتحاد أصحاب الشاحنات المبردة الأردنية والتي تأسست عام ١٩٨٧ وتمتلك حوالي ٣٠٠ شاحنة مبردة من مجموعة ١٢٠٠ شاحنة للنقل في الأردن.

الفصل الخامس: الوضع التنافسي للمنتجات الزراعية

٥-١ الميزة النسبية (Compartive Advantage) وما يرتبط بها من سياسات اقتصادية ذات تأثير مباشر وغير مباشر على العملية الإنتاجية والتسويقية للمدخلات والمخرجات

تقاس الميزة النسبية للمنتج بما يعرف بمعامل تكاليف المورد المحلي (Domestic Resource Cost Coeficient) وعادة ما يختصر بـ(DRC). وتعتبر تكاليف الإنتاج على مستوى وحدة المساحة (الدونم) من أهم مرتكزات الميزة النسبية وخاصة تلك التكاليف المرتبطة بالموارد المحلية غير القابلة للاتجار (Non-Tradables) والتي لا يمكن استيرادها أو تصديرها ولا يتوفر لها سوق عالمي مثل موارد الأرض والمياه والعمل وربما رأس المال ويتم حساب معامل تكاليف المورد المحلي (م.ت.م.م) باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{م.ت.م.م} = \frac{\text{كلفة الموارد (دينار) مقيمة بالأسعار الاقتصادية لوحدة المساحة (دونم)}}{\text{القيمة المضافة (دينار) مقيمة بالأسعار الاقتصادية لوحدة المساحة (دونم)}}$$

وعليه فان قيمة المعامل يمكن ان تبلغ الواحد الصحيح أو أقل أو أكثر من الواحد صحيح لانها نسبة. فاذا بلغت هذه النسبة أكثر من الواحد الصحيح فان ذلك يعني ان قيمة الموارد الاقتصادية المحلية المستخدمة لإنتاج دونم واحد من المحصول المعنى أكبر من قيمتها المضافة لنفس وحدة المساحة. اما اذا بلغت قيمة المعامل أقل من الواحد صحيح فان ذلك يعني ان القيمة المضافة للموارد المستخدمة لوحدة المساحة أكبر من تكاليف الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية لنفس وحدة المساحة الأمر الذي يعني تمتع هذا المنتج بالميزة النسبية.

وتعتبر عملية تقييم المدخلات والمخرجات بالأسعار الاقتصادية من أهم مراحل احتساب معيار الميزة النسبية وتستخدم عبارة أسعار الكفاءة أو الأسعار الاجتماعية كمرادفات لمصطلح الأسعار الاقتصادية. وتقسم المدخلات والمخرجات إلى جزئين: مدخلات ومخرجات قابلة للاتجار (Tradables) وأخرى غير قابلة للاتجار (Non-Tradables). والفرق الرئيسي بين النوعين هو توفر سوق عالمي للسلعة

أو المدخل أو المورد. فاذا توفر سوق عالمي فان السلعة تدعى سلعة قابلة للاتجار ويمكن استيرادها وتصديرها من وإلى الأسواق العالمية. اما اذا لم يتوفر لها سوق عالمي مثل الأرض والمياه والعمالة ورأس المال فانها تدعى سلعة أو مورد غير قابل للاتجار أي لا يمكن استيراده أو تصديره.

٥-٢ التقييم الاقتصادي للمدخلات والمخرجات القابلة للاتجار (*Tradables*)

تمثل الأسعار الاقتصادية كلفة الفرصة البديلة للمدخلات والمخرجات المستعملة. وتعد الأسعار في الأسواق العالمية حجر الزاوية الأساسي في عملية تقدير الأسعار الاقتصادية. وفي هذا البحث تم حساب الأسعار الاقتصادية لجميع المدخلات والمخرجات القابلة للاتجار من خلال اعادة تقييم الأسعار العالمية تبعاً لأسعار صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي، وتكاليف التأمين والمناولة والشحن والمعالجة والفقد والتسويق حتى وصول السلعة إلى باب المزرعة. وتم تقسيم المدخلات والمخرجات القابلة للاتجار إلى نوعين: قابلة للتصدير وقابلة للاستيراد. اما القابلة للتصدير فهي السلع المنتجة محلياً والتي ويمكن تصديرها. اما القابلة للاستيراد فهي السلع المنتجة محلياً والتي يمكن اسيترادها من الخارج. وقد شملت السلع القابلة للتصدير كل من البندورة، والخيار، والكوسا، والباذنجان، والفاصوليا، والعنب، الفلفل الحلو، الحمضيات، البطيخ والشمام. اما السلع القابلة للاستيراد فقد شملت: القمح والشعير والبطاطا والموز والأسمدة الكيماوية بأنواعها المختلفة والبذور والكيماويات المستخدمة لمكافحة الأمراض والملش (البلاستيك الأسود) والبلاستيك الأبيض وبعض مستلزمات البيوت البلاستيكية.

ولقد تم حساب سعر صرف التوازن للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي باستخدام طريقة معامل التصحيح الأساسي{(Standard Correction Factor (SCF)}. حيث تم تقدير هذا المعامل أولاً من خلال قسمة (القيمة الكلية لمجموع الصادرات والمستوردات) على (القيمة الكلية لمجموع الصادرات والوادرات مضافاً إليها الضرائب على المستوردات ومطروحاً منها أي دعم على الصادرات).

وبعد تقدير هذا المعامل (SCF) تم حساب سعر التوازن لصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من خلال قسمة السعر الرسمي لصرف الدينار خلال العام ١٩٩٥ والبالغ (٠ر٧٠٨) على المعامل المقدر. وعليه فقد بلغ سعر صرف التوازن للدينار مقابل الدولار الأمريكي (٠ر٧٩٦) في العام ١٩٩٥ وهو أعلى من السعر الرسمي المعلن من قبل البنك المركزي بحوالي (٠ر٠٨٨) دينار.

وعليه يمكن حساب السعر الاقتصادي للسلع القابلة للاستيراد باستخدام المعادلة التالية:

السعر الاقتصادي للسلعة على باب المزرعة = [(قوسين سعر السلعة في ميناء الوصول×سعر صرف التوازن للدينار) + تكاليف المناولة في ميناء الدخول + كلفة النقل من الحدود + إلى السوق المركزي + تكاليف التسويق - تكاليف النقل من السوق إلى المزرعة - التكاليف التصنيعية)

اما السعر الاقتصادي للسلع القابلة للتصدير فيمكن حسابه باستخدام المعادلة التالية:

السعر الاقتصادي للسلعة = على باب المزرعة [(سعر السلعة على ظهر الباخرة (F.O.B) × سعر صرف التوازن للدينار) - تكاليف المناولة في ميناء الشحن - كلفة النقل من الميناء إلى السوق المركزي - تكاليف التسويق - تكاليف التصنيع - تكاليف النقل من السوق إلى المزرعة

٥-٣ التقييم الاقتصادي للموارد المحلية غير القابلة للاتجار (Non-Tradables)

تشمل الموارد المحلية الغير قابلة للاتجار (التي ليس لها أسعار عالمية ولا يتم تبادلها في الأسواق العالمية) الأرض، العمل، رأس المال والمياه. ويتم تحديد الأسعار الاقتصادية لهذه الموارد من خلال الاقتصاد الوطني. ويمكن استخدام العديد من الطرق للوصول إلى الأسعار الاقتصادية لهذه الموارد. واحدى هذه الطرق هو الحصول على أسعار التوازن لهذه الموارد من نماذج التوازن العام للاقتصاد الوطني (General Equilbrium Models)، ولعدم توفر مثل هذا النموذج للاقتصاد الأردني تم اللجوء إلى طرق مختلفة من أجل الوصول لهذه الأسعار.

بالنسبة لمورد العمل: يعتبر سوق العمل الأردني في مجال الزراعة سوقاً تنافسياً نسبياً ولا توجد فروق جوهرية في أجور العمل المدفوعة في مناطق الإنتاج المختلفة وكذلك لا يتم تحديد الحد الأدنى للأجر وعليه لم يقم الباحثين باجراء أية تعديلات على الأجور المدفوعة لمختلف العمليات الزراعية مما يعني ان الأسعار الاقتصادية لمورد العمل هي مساوية للأسعار الجارية

اما بالنسبة لمورد الأرض: لوحظ من خلال المقابلات الشخصية للمزارعين في وادي الأردن ومناطق المرتفعات ان هنالك سوقاً لمورد الأرض. وتتباين قيمة ايجار الأرض من منطقة إلى أخرى تبعاً لجودة التربة وجودة المياه وتوفرها وطبوغرافيتها. ويعكس ايجار الأرض قيمة

الفرصة البديلة لهذا المورد الهام. وتتراوح قيمة الايجارات في مناطق وادي الأردن ما بين ٢٠-٦٠ دينار للدونم الواحد. وعليه لم يتم اجراء أية تعديلات على قيمة ايجار الأرض بحيث تم استخدام قيمة الايجارات الدارجة ذاتها عند اجراء التقييم الاقتصادي لها.

بالنسبة لرأس المال: يلعب الاقراض المؤسسي (خاصة من قبل مؤسسة الاقراض الزراعي) دوراً هاماً في تمويل الإنتاج الزراعي. حيث يتم تمويل المزارعين لمختلف أنواع القروض سواء الموسمية قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل وتتفاوت معدلات الفائدة تبعاً لنوع وأجل القرض ويبلغ متوسط معدل الفائدة والذي استخدم كسعر دارج لفائدة رأس المال ٨ بالمائة. بينما يبلغ متوسط سعر الفائدة التي تتقاضها البنوك التجارية حوالي ١٣ بالمائة. والفرق البالغ ٥ بالمائة هو بمثابة دعم تقدمة الدولة للمزارع. وعليه تم استخدام سعر الفائدة البالغ ١٣ بالمائة لغايات التقييم الاقتصادي (السعر الاقتصادي لفائدة رأس المال).

بالنسبة للمياه: يحصل أغلب المزارعين في منطقة منخفض وادي الأردن على المياه من سلطة وادي الأردن. وهي الجهة المسؤولة عن إدارة المياه المتوفرة لغايات الزراعة في منطقة الوادي وتختلف مصادرها تبعاً لموقع المنطقة. فالأغوار الشمالية تحصل على معظم مياهها من نهر اليرموك والذي تجمع مياهه في قناة الملك عبد الله، اما الأغوار الوسطى فتحصل على احتياجاتها من المياه من القناة والسدود خاصة سد الملك طلال. اما الأغوار الجنوبية (منطقة الشونة الجنوبية) فتحصل على احتياجاتها من القناة ومن الابار الارتوازية المملوكة من قبل بعض المزارعين في هذه المنطقة. اما أغوار الكرك فتحصل على احتياجاتها المائية من الوديان والسيول والتي تجمع وتوزع من قبل سلطة وادي الأردن. اما المرتفعات فان جميع مصادر المياه المستخدمة في الزراعة تأتي من الابار السطحية والعميقة.

ويطبق في منطقة وادي الأردن منذ العام ١٩٩٥ نظام التسعيرة التصاعدية للمياه. حيث يدفع المزارع ما قميته ٨ فلسات لأول ألف متر مكعب من المياه ثم يدفع ١٢ فلساً للألف الثانية وهكذا دواليك ليصل أقصى سعر للمتر المكعب ٣٥ فلساً. اما في مناطق المرتفعات فان الأسعار التي يدفعها المزارعين لأصحاب الابار تتفاوت حسب قرب المزرعة من البئر أو وسيلة نقل المياه من البئر إلى المزرعة. وتقدر مؤسسة الاقراض الزراعي معدل كلفة استخراج المتر المكعب من المياه في مناطق المرتفعات بحوالي ٥٦ فلس، وتباع للمزارعين بأسعار تصل في بعض الأحيان إلى ٥٠٠ فلساً للمتر المكعب.

ولغايات التقييم الاقتصادي فقد استخدم متوسط سعر المتر المكعب من المياه والبالغ ١٧ فلساً للمتر المكعب لتقدير الكلفة الاقتصادية للمياه المستخدمة في السري في منطقة منخفض وادي الأردن. اما في المرتفعات فلقد استخدم السعر البالغ ٥٦ فلساً للمتر المكعب لتقدير الكلفة الاقتصادية.

مصادر البيانات

تعتبر الميزانيات المحصولية حجر الزاوية الأساسي في تقدير الميزة النسبية وحساب بعض معايير الكفاءة الاقتصادية الأخرى للمحاصيل المختارة في هذه الدراسة في منطقة منخفض وادي الأردن وفي المرتفعات.

ولقد اعتمدت الدراسة على المصادر التالية في توفير البيانات اللازمة:

١. تم تطوير استبانتين غطت كل منهما العناصر المتعلقة بالمقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية وذلك لتوفير البيانات الأولية. وغطت احداهما جانب الإنتاج النباتي بينما غطت الأخرى جانب الإنتاج الحيواني.

٢. وخلال مراجعة استبانة الإنتاج النباتي وخاصة الجزء المتعلق بتكاليف الإنتاج لوحظ بان هنالك العديد من بنود التكاليف لم تغطى بصورة كاملة وعليه تم اللجوء إلى دراسة ميدانية قامت بها وزارة الزراعة بالتعاون مع الوكالة الالمانية للتنمية (GTZ) خلال الفترة من تشرين أول ١٩٩٦ - شباط ١٩٩٧ حيث تمت مقابلة عدد (١٦٠) مزارعاً في منطقة منخفض وادي الأردن مقسمين إلى ٤ مجموعات كل مجموعة ٤٠ مزارعاً لكل منطقة بيئية من مناطق الوادي الأربعة.

٣. كذلك تم اللجوء إلى دراسة ميدانية قامت بها اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لدول شرق اسيا في العام ١٩٩٣ حيث قامت هذه الهيئة وبالتعاون مع وزارة الزراعة من اعداد بيانات تكاليف الإنتاج لمختلف المنتجات الزراعية في كافة مناطق المملكة. ولقد استخدم جزء من هذه البيانات لتغطية بيانات التكاليف الخاصة بمناطق المرتفعات بعد ان تم تحديد الأسعار للعام ١٩٩٥.

٤. تمت مراجعة الادبيان المختلفة ذات العلاقة بموضوع الدراسة إضافة إلى استخدام النشـــرات الاحصائية الصادرة عن وزارة الزراعة، ومؤسسة التسويق الزراعي ودائرة الاحصاءات العامة للحصول على البيانات الثانوية والمتعلقة بيانات الصادرات والواردات من الخضار والفواكـــه والمنتجات الحيوانية خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٠ ولغاية ١٩٩٥.

٥-٤ تحليل الميزة النسبية

٥-٤-١ أسلوب التحليل

استخدمت جداول المدخلات والمخرجات ذات الأرقام (أ-١، ب-١، ج-١، د-١، هـــ-١) والتي تبين كميات المدخلات المستخدمة في إنتاج كل محصول وجداول الأســـعار الجاريـــة ذات الأرقام (أ-٢، ب-٢، ج-٢، د-٢، هـــ-٢) وجداول الأسعار الاقتصادية ذات الأرقام (أ-٤، ب-٤، ج-٤، د-٤، هـــ-٤) من أجل الحصول على الميزانيات المحصولية بالأسعار الجارية وبالأســـعار الاقتصادية على التوالي. وتبين الجداول ذات الأرقام (أ-٣، ب-٣، ج-٣، د-٣، هـــ-٣) الميزانيات المحصولية بالأسعار الجارية للمحاصيل المختارة في مناطق الإنتاج المختلفة.

اما الجداول ذات الأرقام (أ-٥-، ب-٥، ج-٥، د-٥، هـــ-٥) فقـــد اشـــتملت علـــى الميزانيات المحصولية للمحاصيل المختارة بعد ان تم تقييمها بالأسعار الاقتصادية.

وتشتمل الجداول ذات الأرقام (أ-٦، ب-٦، ج-٦، د-٦، هـــ-٦) على أهم مؤشـــرات التحليل والمتعلقة بالكفاءة الاقتصادية ومؤشر الميزة النسبية للمحاصيل المختارة في المناطق المختلفة.

٥-٤-٢ نتائج التحليل

فيما يلي سنورد عرضاً لنتائج تحليل الميزة النسبية ولأهم النتائج المتعلقة بالكفاءة الاقتصاديـــة للمحاصيل المختارة حسب المناطق البيئية المختلفة:

١. منخفض وادي الأردن

أ - منطقة الأغوار الشمالية

يوضح الجدول (أ-٦) نتائج التحليل للمحاصيل المختارة في منطقة الأغوار الشمالية وهي:

- الفلفل الحلو للموسم الشتوي تحت الانفاق البلاستيكية {Pep (WPT)}
- البندورة للموسم الشتوي تحت البيوت البلاستيكية {Tom (WPH)}
- البندورة للموسم الصيفي تحت الزراعة المكشوفة {Tom (OPN)}
- القمح المروي {Wheat (IR)}
- الشعير المروي {Barley (IR)}
- الخيار للموسم الشتوي تحت البيوت البلاستيكية {Cuc (WPH)}
- الكوسا للموسم الشتوي تحت الزراعة المكشوفة {Squ (WOPN)}
- الباذنجان للموسم الصيفي تحت الزراعة المكشوفة {EGG (SOPN)}
- البطاطا الشتوية {Pot (WIN)}
- البطاطا الصيفية {Pot (SUM)}
- البرتقال (Orange)
- الموز (Banana)

ويبين الجدول بان الأرباح (للدونم الواحد) بأسعار السوق (والتي يحصـــل عليهـــا المزارعين حالياً) موجبة لجميع المنتجات باستثناء محاصيل البندورة تحت البيوت البلاســـتيكية والكوسا المكشوفة والبطاطا الصيفية. اما الأرباح بالأسعار الاقتصادية (والتي يمكن الحصول عليها في حالة عدم التدخل الحكومي في إنتاج وتسويق هذه المحاصيل) فانها جميعـــاً موجبـــة باستثناء البرتقال والشعير المروي.

وكانت القيمة المضافة بأسعار السوق (للدونم الواحد) موجبـــة لجميـــع المحـــاصيل باستثناء الكوسا المكشوفة والبطاطا الصيفية. بينما كانت القيمة المضافة والمقيمة بالأســـعار الاقتصادية موجبة لجميع المحاصيل دون استثناء. ولقد تباينت مقادير القيمـــة المضافـــة مـــن محصول لآخر حيث لوحظ بان المحاصيل المنتجة باستخدام مستويات تقنية عالية مثل البيوت

البلاستيكية (الخيار والبندورة) تعطي قيمة مضافة للدونم الواحد أكبر من المحاصيل المنتجة بالطرق التقليدية.

كذلك يلاحظ بان القيمة المضافة للدونم الواحد من المحاصيل الحقلية (القمح والشعير) كانت الأدنى بين جميع المحاصيل المختارة.

اما فيما يتعلق بمعيار الميزة النسبية (معامل المورد المحلي DRC) فيلاحظ بانه كان أقل من الواحد الصحيح لجميع المحاصيل باستثناء الشعير المروي والبرتقال. مما يعني بان جميع المحاصيل المنتجة في هذه المنطقة تمتع بميزة نسبية في إنتاجها باستثناء الشعير والبرتقال وربما الموز الذي اقتربت قيمة معامل المورد المحلي لها من الواحد صحيح (٠ر٩٩)

وبالنسبة لمعامل الحماية الاسمي للمنتجات، فيلاحظ بأن جميع هذة النسب قد كانت اقل من الواحد صحيح بأستثناء محاصيل القمح والشعير والبرتقال والموز. الامر الذي يؤكد حقيقة دعم الدولة لأسعار القمح والشعير. وكذلك أقتربت قيم معامل الحماية الاسمي للمدخلات من الواحد صحيح مما يعني بأن الاسعار الدارجة في السوق للمدخلات قريبة من أسعار الكفاءة الاقتصادية (أى أن أثر السياسات المباشرة وغير المباشرة محدود جدا على مدخلات الانتاج الزراعي.

ب – منطقة الأغوار الوسطى

يبين الجدول (ب-٦) بعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية ومؤشر الميزة النسبية لمجموعة من المحاصيل المختارة وهي:

– البندورة الشتوية تحت البيوت البلاستيكية	{Pep (WPT)}
– البندورة تحت الزراعة المكشوفة	{Tom (OPN)}
– القمح المروي	{Wheat (IR)}
– الشعير المروي	{Barley (IR)}
– الخيار المنتج تحت البيوت البلاستيكية	{Cuc (WPH)}
– الكوسا الشتوية تحت الزراعة المكشوفة	{Squ (WOPN)}
– الباذنجان الشتوي تحت الزراعة المكشوفة	{Squ (WOPN)}

– البطاطا الصيفية	{Pot (SUM)}
– البرتقال	(Orange)
– الموز	(Banana)

وتشير نتائج التحليل إلى ان الأرباح بأسعار السوق للدونم الواحد من هذه المحاصيل موجبة باستثناء الكوسا والبطاطا الصيفية، بينما كانت الأرباح الاقتصادية موجبة بجميع المحاصيل باستثناء محصول الشعير المروي كما هو الحال في الأغوار الشمالية.

اما بالنسبة للقيمة المضافة بأسعار السوق فقد كانت موجبة بجميع المحاصيل باستثناء محصول البطاطا الصيفية، بينما كانت القيمة المضافة والمقيمة بالأسعار الاقتصادية موجبة لجميع المحاصيل دون استثناء. الا ان المحاصيل التي انتجت باستخدام مستويات تقنية عالية مثل البيوت البلاستيكية قد تميزت بارتفاع قيمتها المضافة للدونم الواحد سواء كانت مقيمة بأسعار السوق أو بالأسعار الاقتصادية.

ويبين الجدول بان جميع المحاصيل المنتجة في هذه المنطقة تتمتع بالميزة النسبية باستثناء الشعير المروي.

وكما هو الحال في الأغوار الشمالية، فان معامل الحماية الاسمي للمنتجات قد بلغ أقل من الواحد الصحيح بأستثناء المحاصيل الحقلية المدعومة من قبل الدولة والبرتقال والموز. اما معامل الحماية الاسمي للمدخلات فيشير بان أسعار مدخلات الإنتاج والمقيمة بأسعا السوق قريب من أسعارها الاقتصادية مما يعني أيضاً عدم تأثر أسعار هذه المنتجات بالسياسات الحكومية.

ج – منطقة الأغوار الجنوبية (الشونة الجنوبية):

يحتوي الجدول (ج-٦) على أهم مؤشرات الكفاءة الاقتصادية ومؤشر الميزة النسبية لهذه المنطقة من وادي الأردن وللمحاصيل المختارة وهي:

- الفلفل الحلو للموسم الشتوي تحت الانفاق البلاستيكية {Pep (WPT)}
- البندورة المزروعة تحت النظام المكشوف {Tom (OPN)}
- القمح المروي {Wheat (IR)}
- الشعير المروي {Barley (IR)}
- الخيار للموسم الشتوي تحت البيوت البلاستيكية {Cuc (WPH)}
- الكوسا الشتوية والمزروعة تحت النظام المكشوفة {Squ (WOPN)}
- الباذنجان الشتوي والمزروع تحت النظام المكشوف {EGG (WOPN)}
- البطاطا الصيفية {Pot (SUM)}
- العنب (Orange)
- الموز (Banana)

ويبين الجدول بان الأرباح بأسعار السوق للدونم الواحد لهذه المحاصيل موجبة باستثناء الخيار المنتج تحت البيوت البلاستيكية والكوسا والموز. اما الأرباح الاقتصادية فيلاحظ بانها موجبة لجميع المحاصيل باستثناء القمح المروي والخيار.

اما بالنسبة للقيمة المضافة بأسعار السوق للدونم الواحد فانها موجبة لجميع المحاصيل باستثناء الكوسا بينما كانت القيمة المضافة والمقيمة بالأسعار الاقتصادية موجبة لجميع المحاصيل بدون استثناء وكانت أعلى من تلك المقيمة بأسعار السوق في أغلب المنتجات. وكما هو الحال في المناطق الأخرى فانه يلاحظ بان المنتجات التي تستخدم مستويات تقنية متقدمة تعطي قيماً مضافة أكثر من تلك المنتجة بالأساليب التقليدية.

اما فيما يتعلق بالميزة النسبية للمحاصيل المختارة في هذه المنطقة، فيلاحظ بان أغلبها يتمتع بميزة نسبية باستثناء القمح والخيار حيث بلغ معيار الميزة النسبية لهما أكثر من الواحد الصحيح.

وعند مقارنة الأسعار المحلية بالأسعار العالمية للمنتجات في هذه المنطقة من خلال معامل الحماية الاسمي للمنتج، يتبين ان الأسعار المحلية لجميعها أقل من الأسعار العالمية باستثناء الموز وكذلك القمح والشعير المدعومين من قبل الدول. اما الأسعار المحلية للمدخلات فكانت

قريبة جداً من الواحد صحيح الأمر الذي يؤكد بعدم وجود تدخل حكومي مباشر في هذه الأسعار أو فشل في آلية السوق.

د – أغوار الكرك ووادي عربة

وتمتد هذه المنطقة من جنوب البحر الميت وحتى وادي عربة وتمتاز بجودة نوعية المياه وانخفاض مستوى الملوحة فيها. وتعتبر هذه المنطقة من أهم مناطق إنتاج البندورة المبكرة في الأردن وأغلب ما يزرع فيها محاصيل الخضروات المختلفة ولا يزرع فيها مساحات كبيرة من الأشجار المثمرة. ولقد تم اختيار الأنواع التالية عن الخضروات لغايات هذه الدراسة.

- البندورة الشتوية تحت نظام الزراعة المكشوفة {Pep (WOPN)}
- الخيار المنتج تحت البيوت البلاستيكية {Cuc (WPH)}
- الكوسا الشتوية تحت نظام الزراعة المكشوفة {Squ (WOPN)}
- الباذنجان الشتوي تحت نظام الزراعة المكشوفة {Egg (WOPN)}
- الفاصوليا الخضراء تحت البيوت البلاستيكية {G-Bean (PH)}
- البطيخ للموسم الصيفي {Wmelon (SIM)}
- الشمام للموسم الصيفي {Melon (SUM)}

ويشير الجدول (د-٦) بان الأرباح المقيمة بأسعار السوق للدونم الواحد من هذه المحاصيل موجبة باستثناء الخيار والكوسا والباذنجان. اما الأرباح الاقتصادية فقد كانت جميعاً موجبة باستثناء محصولي الخيار والباذنجان.

اما بالنسبة للقيمة المضافة للدونم الواحد فلقد كانت جميعها موجبة سواء بالأسعار الاقتصادية أو بأسعار السوق. وكانت القيمة المضافة بالأسعار الاقتصادية في أغلب الأحيان أكبر من تلك المقيمة بأسعار السوق الأمر الذي يؤكد كفاءة إنتاج هذه المحاصيل في هذه المنطقة من منخفض وادي الأردن.

وتتمتع أغلب المنتجات في هذه المنطقة بالميزة النسبية في إنتاجها باستثناء الباذنجان والخيار والتي زادت قيمة معاملها عن الواحد صحيح بقليل. وكانت البندورة من أكثر المحاصيل المتمتعة بالميزة النسبية الأمر الذي يؤكد أهمية أنتاجها في هذه المنطقة.

وعند مقارنة أسعار هذه المنتجات في السوق المحلية مع تلك بالأسواق العالمية يلاحظ بأن أسعار السوق المحلية أقل من الأسواق العالمية باستثناء البطيخ والشمام. اما من أسعار المدخلات المستخدمة في إنتاج هذه المحاصيل فكانت أسعارها المحلية مقاربة جداً من تلك في الأسعار العالمية كما هو الحال في مناطق الإنتاج الأخرى.

هـ- مناطق المرتفعات

نظراً لعدم توفر بيانات تفصيلية عن تكاليف الإنتاج في مناطق المرتفعات فقد تم اعتبار مناطق الإنتاج في مناطق الشفا والشفا غورية والصحراويةجزءاً واحداً يمثل المرتفعات. واختيرت المنتجات التالية لغايات التحليل:

- القمح المروي (في المناطق الصحراوية)	{IRRIGATIED WHEAT}
- القمح البعلي-المروي مطرياً	{RAINFED WHEAT}
- الشعير البعلي-المروي مطرياً	{RAINFED BARLEY}
- البندورة المكشوفة	{TOMATOTS}
- البطاطا	{POTATOES}
- الشمام	{WATERM ELON}
- الزيتون المروي	{IRRIGATIED OLIVE}
- الزيتون البعلي	{RAINFED OLIVES}
- العنب المروي	{IRRIGATED GRAPES}
- العنب البعلي	{RAINFED GRAPES}

ويلاحظ من الجدول (هـ-٦) بان الأرباح المقيمة بأسعار السوق قد كانت موجبة لجميع المنتجات في هذه المنطقة باستثناء محصول البطيخ اما الأرباح الاقتصادية فقد كانت موجبة لأغلب المحاصيل باستثناء القمح المروي والبطاطا والبطيخ والزيتون المروي.

ويبين الجدول بان القيمة المضافة لهذه المحاصيل كانت جميعاً موجبة سواء قيمت بأسعار السوق أو الأسعار الاقتصادية. وكانت المحاصيل الحقلية الأقل بقيمتها المضافة، بينما كان العنب المروي الأكبر قيمة.

وتؤكد نتائج التحليل بان محاصيل القمح المروي والبطاطا والبطيخ والزيتون المروي لا تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وكان العنب المروي من أكثر المحاصيل تمتعاً بالميزة النسبية.

ويشير معامل الحماية الاسمي للمنتجات إلى ان أسعار السوق المحلي كانت في أغلب الأحيان أقل من الأسعار العالمية، باستثناء محاصيل البندورة والبطاطا والزيتون والمنتجة في هذه المناطق.

اما بالنسبة لأسعار المدخلات، فقد كانت الأسعار المحلية مقاربة للأسعار العالمية باستثناء تلك المستخدمة في زراعة المحاصيل الحقلية فقد كانت أسعارها المحلية أعلى من الأسعار العالمية.

الفصل السادس: خاتمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لأهم نتائج وتوصيات الدراسة.

٦-١ النتائج

من خلال العرض السابق لنتائج التحليل لمناطق الإنتاج المختلفة في المملكة يمكن ايجاز النتائج على النحو التالي:

١. أغلب المنتجات الزراعية النباتية في مناطق الإنتاج المختلفة والمنتجة باستخدام تقنيات مختلفة، تحقق أرباحاً سواء حسبت بأسعار السوق الجارية أو قدرت بالأسعار الاقتصادية.

٢. كذلك الحال بالنسبة للقيمة المضافة للدونم الواحد حيث كانت هذه القيمة المتولدة عن إنتاج إغلب المحاصيل المختارة ولمستويات التقنية المختلفة موجبة سواء حسبت بأسعار السوق الجارية أو بالأسعار الاقتصادية. ويجدر الإشارة هنا بان القيمة المضافة للمحاصيل المنتجة بمستويات تقنية متقدمة كانت أعلى بكثير من تلك المنتجة بالطرق التقليدية.

٣. تتمتع أغلب المنتجات الزراعية المختارة في هذه الدراسة بالميزة النسبية في إنتاجها وتتباين هذه الميزة من منطقة إنتاج إلى أخرى الا انها تزداد عند استخدام مستويات تكنولوجية متقدمة في إنتاجها.

٤. تتطلب الأسواق التصديرية (خاصة الأسواق الأوروبية) منتجات ذات جودة ومواصفات عالية والتي يتطلب إنتاجها استخدام مستويات تكنولوجية متقدمة (مثل البيوت البلاستيكية المتعددة الانفاق والأصناف المطورة ... الخ) والتي تتميز بارتفاع تكاليفها الانشائية والتشغيلية.

٦-٢ التوصيات

من خلال استعراض نتائج الدراسة ومراجعة الأدبيات المختلفة لهذا الموضوع توصي الدراسة:

١. الاهتمام بالجودة والنوعية وتطبيق المواصفات القياسية للخضار والفواكه الطارجة المصدرة للأسواق الخارجية بشكل عام وللأسواق الأوروبية بشكل خاص من أجل دعم المقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.

٢. دعم وتحسين أساليب التدريب والارشاد التسويقي خاصة فيما يتعلق بعمليات اختيار الأصناف المطلوبة للأسواق التصديرية وطرق الجني والفرز والتبريد الأولي والتعبئة والتدريج والتغليف والشحن.

٣. تطوير نظم المعلومات التسويقية خاصة فيما يتعلق بالأسعار والكميات المصدة للأسواق المختلفة وتوقعات العرض والطلب وذلك من أجل اطفاء شفافية أكبر على التعامل في هذا المجال.

٤. الغاء الرسوم التي تجبيها الامانة على المنتجات الزراعية التي لا تمر بالأسواق المركزية خاصة تلك التي تذهب مباشرة من المزارعين في مناطق الإنتاج أو الأسواق التجميعية في مناطق الإنتاج إلى مشاغل المصدرين المنتشرة في مناطق العاصمة.

٥. اجراء دراسات معمقة للأسواق الأوروبية خاصة أسواق أوروبا الشرقية والتي تتمتع بمقدرة تصديرية إليها.

٦. اما فيما يتعلق بالمنتجات الحيوانية، فيوصي فريق البحث باجراء دراسة تفصيلية للمقدرة التنافسية لبعض منتجات الثروة الحيوانية خاصة بيض المائدة وبيض التفريخ وصيصان البياض واللاحم.

٧. عدم التوسع بزراعة القمح بالمناطق المروية خاصة بالمناطق الصحراوية نظراً لعدم تمتعها بميزة نسبية وتجنب والهدر الكبير في مورد المياه النادر جداً في الأردن والتوسع بزراعة القمح البعلي وادخال التحسينات على إنتاجه من خلال استخدام الأصناف الملائمة ومستلزمات الإنتـــاج المتقدمة.

جداول الجزء الثالث

جدول رقم (أ-1) المدخلات والمخرجات للمحاصيل المختارة في الاغوار الشمالية من منخفض وادي الاردن

البيـــــــــان	الوحدة	Pep (WPT)	Tom(WPH)	Tom(OPN)	Wheat (IR)	Barley(IR)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Squ(SOPN)	Egg(SOPN)	Pot(Win)	Pot(Sum)
المنتج الرئيسي الاول	كغم	3933.333	10750.00	3900.00	253.20	250.00	12000.00	1233.33	1200.00	9600.00	6650.00	3300.00
المنتج الرئيسي الثاني	كغم	0.000	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
المنتج الثانـــــوي	كغم	0.000	0.00	0.00	250.00	200.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
المدخلات القابلة للاتجـار												
أشتال المنتج الاول	عدد	2000.000	3250.00	1498.29	17.00	18.00	2566.67	2966.67	2000.00	1220.00	225.50	150.00
أشتال المنتج الثاني	عدد	0.000	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
تكاليف الوقايـــة	دونم	1.000	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
غاز المثيل بروميد	دونم	1.000	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
سماد اليوريـــا	كغم	15.000	0.00	43.33	0.00	0.00	0.00	41.17	0.00	0.00	55.00	40.00
سماد سوبرفوسفات	كغم	15.000	80.00	50.00	7.10	0.00	170.00	0.00	50.00	60.00	30.00	60.00
سماد أمونيوم فوسفات	كغم	15.000	0.00	7.50	3.34	15.00	33.33	7.50	20.00	200.00	23.55	40.00
سماد البوتاســـيوم	كغم	5.000	2.00	35.67	0.60	0.00	0.00	2.35	0.00	0.00	5.00	10.00
سماد مركـــــب	كغم	15.000	205.00	30.86	0.00	0.00	180.00	37.50	10.00	0.00	20.00	0.00
العناصر الدقيقـــة	كغم	0.500	4.00	0.29	0.00	0.00	0.83	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
سماد مركـــــز	كغم	0.000	182.50	4.17	0.00	0.00	53.33	0.00	0.00	75.00	15.00	30.00
البلاستيك الاســـود	كغم	15.000	9.00	20.14	0.00	0.00	21.83	28.00	10.00	10.00	33.50	15.00
غطاء البلاستـــــك	كغم	125.000	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الالات												
أعداد الارض	ساعة	4.333	20.50	5.86	3.33	1.00	13.83	7.50	8.00	8.00	13.00	18.00
الزراعـــة	ساعة	0.000	0.00	0.00	0.45	0.25	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الرعايـــة	ساعة	0.000	0.00	0.00	1.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الجنـــــي	ساعة	0.000	0.00	0.00	0.38	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
مدخلات غير قابلة للاتجار												
مياة الـــــري	م3	350.000	835.00	392.86	226.00	100.00	1496.00	300.00	150.00	400.00	340.00	400.00
سماد عضـــوي	م3	4.000	4.00	1.57	0.00	0.00	7.50	0.67	1.00	1.00	1.20	2.40
ايجـــار الارض	دونم	1.000	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
العمالة المستأجرة	ساعة	100.000	856.50	97.00	22.10	29.50	872.50	56.50	60.00	30.00	75.00	100.00
العمالية العائليـــة	ساعة	24.000	31.25	21.71	3.00	1.50	30.83	21.83	2.00	2.00	16.00	2.00
الامتـــــلاك	دونم	1.000	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00

جدول رقم (3–1): المقارنات المحاسبية بالأسطر الجارية (القائمة) للمحاصيل المختارة في الأغوار الشمالية من منتصف وادي الأردن

البند	الوحدة	Pep (WPT)	Tom(WPH)	Tom(OPN)	Wheat (IR)	Barley(IR)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Squ(SOPN)	Egg(SOPN)	Pot(Win)	Pot(Sum)	Banana
المتغيرات الأولى	دينار/كغ	0.150	0.170	0.090	0.175	0.120	0.212	0.068	0.133	0.040	0.094	0.090	
المتغيرات الثانية	دينار/كغ	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	
المتغيرات الثالثة	دينار/كغ	0.000	0.000	0.000	0.140	0.140	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	
المدخلات الثابتة لكل هكتار													
أجمالي المتغيرات الأولى	دينار/هـ	0.020	0.011	0.011	0.233	0.150	0.173	0.009	0.009	0.007	0.526	1.667	
أجمالي المتغيرات الثانية	دينار/هـ	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	
التكاليف الثوابت	دينار/برنامج	80.000	280.000	36.000	0.600	0.000	369.167	36.333	30.000	140.000	38.500	40.000	
هامش المكاسب الإجمالي	دينار/برنامج	0.000	103.125	0.000	3.640	0.000	95.900	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	
سعر البيع	دينار/كغ	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220	
سعر بورتفوليو	دينار/كغ	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146	
سعر أبوكادو فوسفات	دينار/كغ	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140	
سعر البوتاسيوم	دينار/كغ	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450	
سعر ريحان	دينار/كغ	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	
الحاصد الدقيق	دينار/كغ	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	
سعر كيوي	دينار/كغ	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	
البطاطس الإسبرغ	دينار/كغ	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100	
عطاء البطاطس	دينار/كغ	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	
الإنتاجية													
أعداد الأرجل	دينار/ساعة	1.000	0.500	0.786	1.400	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	
الأراضي	دينار/ساعة	0.000	0.000	0.000	0.450	0.500	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	
الري عليه	دينار/ساعة	0.000	0.000	0.500	0.450	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	
الجني	دينار/ساعة	0.000	0.000	0.000	2.050	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	
مدخلات غير قابلة للتحويل													
مياه الري	3م/دينار	0.008	0.008	0.008	0.011	0.012	0.008	0.008	0.007	0.006	0.007	0.006	
سماد عضوي	3م/دينار	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	
أجور الأرض	دينار/فرد	23.000	33.400	23.320	23.000	23.000	33.833	30.533	30.000	35.000	70.000	35.000	
المساقة المساعدة	دينار/ساعة	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	
المساقة المتطلبة	دينار/ساعة	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.833	0.500	0.500	14.000	7.000	
الأدوات الكلية	دينار/فرد	20.000	540.000	12.000	0.000	0.000	540.000	540.000	14.000	14.000	14.000	14.000	
الفائدة على رأس المال	دينار	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	

البند	الوحدة	Pep (WPT)	Tom(WPH)	Tom(OPN)	Wheat (IR)	Barley(IR)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Squ(SOPN)	Egg(SOPN)	Pot(Win)	Pot(Sum)	Orange	Banana
المتغيرات الأولى	دينار/كغ	0.150	0.170	0.090	0.175	0.120	0.212	0.068	0.133	0.040	0.094	0.090		
المتغيرات الثانية	دينار/كغ	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		
المتغيرات الثالثة	دينار/كغ	0.000	0.000	0.000	0.140	0.140	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		
(1) المدخلات الثابتة لكل هكتار														
أجمالي المتغيرات الأولى	دينار	39.667	35.750	16.529	3.955	2.700	26.421	18.000	9.000	118.701	9.000	7.043	250.000	90.330
أجمالي المتغيرات الثانية	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	30.000	140.000	40.000	38.500	2.267		0.000
التكاليف الثوابت	دينار	80.000	280.000	36.000	0.600	0.000	369.167	36.333	30.000	140.000	38.500	40.000		
هامش المكاسب الإجمالي	دينار	0.000	103.125	0.000	3.640	0.000	95.900	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		
سعر البيع	دينار	3.300	0.000	9.533	0.000	0.000	9.057	0.000	0.000	12.100	8.800	30.580		
سعر البوتاسيوم	دينار	2.190	11.680	7.300	1.037	0.000	24.820	7.300	8.760	4.380	8.760	13.383		
سعر بورتفوليو	دينار	6.446	5.600	3.297	28.000	2.800	1.050	0.146	0.146	0.146	0.146	24.880		
سعر أبوكادو فوسفات	دينار	2.100	0.000	1.050	0.468	2.100	4.667	0.146	0.146	0.146	0.146	12.341		
سعر البوتاسيوم	دينار	2.250	0.900	16.050	0.270	0.000	1.058	0.000	0.000	0.000	0.000	0.692		
سعر ريحان	دينار	7.500	102.500	15.429	0.000	0.000	18.750	90.000	5.000	0.000	0.000	14.179		58.250
الحاصد الدقيق	دينار	5.000	40.000	2.857	0.000	0.000	8.333	0.000	0.000	0.000	0.000	21.000		0.000
سعر كيوي	دينار	0.000	127.750	2.917	0.000	0.000	37.333	0.000	0.000	0.000	0.000	16.500		0.000
البطاطس الإسبرغ	دينار	16.500	9.900	22.157	0.000	0.000	24.017	30.800	11.000	11.000	0.000	0.000		0.000
عطاء البطاطس	دينار	125.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		0.000
الإنتاجية														
أعداد الأرجل	دينار	4.333	10.250	4.602	0.625	6.917	3.750	6.096	4.000	6.500	9.000	15.335		4.657
الأراضي	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		0.000
الري عليه	دينار	4.333	10.250	4.602	0.500	6.917	6.917	4.665	4.000	4.000	6.500	6.325		4.657
الجني	دينار	0.000	0.000	0.000	0.125	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	9.010		0.000
مدخلات غير قابلة للتحويل														
مياه الري	3م/دينار	0.000	0.000	0.000	0.450	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		0.000
سماد عضوي	3م/دينار	0.000	0.000	0.779	0.000	0.000	1103.903	127.219	78.100	253.260	243.078	364.160	51.949	234.422
أجور الأرض	دينار/فرد	287.840	721.855	134.424	16.065	5.425	1103.903	127.219	78.100	253.260	243.078	364.160	51.949	234.422
المساقة المساعدة	دينار/ساعة	0.000	0.000	0.000	0.450	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المساقة المتطلبة	دينار/ساعة	0.000	0.000	0.000	0.450	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الأدوات الكلية	دينار/فرد	2.800	6.680	3.031	2.396	1.200	12.185	2.400	1.000	2.400	2.392	2.400	15.208	52.754
(2) المدخلات الثابتة لكل هكتار														
أجمالي المتغيرات الأولى	دينار	36.000	33.400	14.143	0.000	23.000	23.320	30.533	30.000	35.000	70.000	35.000	35.000	60.000
أجمالي المتغيرات الثانية	دينار	23.000	428.250	48.500	11.050	14.750	436.250	28.250	30.000	15.000	37.500	50.000	75.214	72.083
التكاليف الثوابت	دينار	50.000	15.625	10.857	1.500	0.750	15.417	10.917	1.000	1.000	8.000	7.199		10.000
هامش المكاسب الإجمالي	دينار	12.000	540.000	12.000	0.000	0.000	540.000	0.833	14.000	14.000	7.000	20.000		20.000
الأرباح	دينار	34.531	142.545	19.702	4.321	3.610	176.727	16.492	13.048	26.373	30.302	39.053	163.053	36.741
الفائدة على رأس المال	دينار	178.331	1202.500	131.553	42.266	43.310	1281.912	95.426	98.048	102.773	165.894	163.053	198.552	288.578
(3) المدخلات	دينار													

جدول رقم (5-1) المبلغ الشامل المعدل بالأسعار الإقتصادية (€ billion) للمحاصيل المختارة في الأعوام الثمانية من مختلف دولي الأرض

البيانات	الوحدة	Pep (WPT)	Tom(WPH)	Tom(OPN)	Wheat (IR)	Barley(IR)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Squ(SOPN)	Egg(SOPN)	Pot(Min)	Pot(Sum)	Orange	Banana
المنتج الزراعي الأول	مليار/يورو	0.350	0.254	0.254	0.127	0.091	0.260	0.285	0.285	0.177	0.000	0.196	645.631	491.203
المنتج الزراعي الثاني	مليار/يورو	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	281.143	0.000
المنتج الثالث	مليار/يورو	0.000	0.000	0.000	0.140	0.140	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	1301.044	645.631
المدخلات الفائتة للحساب														
الجنيل المنتج الزراعي	مليار/يورو	0.021	0.012	0.012	0.248	0.160	0.184	0.009	0.010	0.008	0.561	1.777		
الجنيل المنتج الثاني	مليار/يورو	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		
الجنيل الوسيط	مليار/يورو	85.298	298.544	38.384	0.640	0.000	393.616	38.740	31.987	149.272	41.050	42.649		
عائد الصيد البحري	مليار/يورو	0.000	98.258	0.000	3.468	0.000	91.374	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		
صافي القيمة	مليار/يورو	0.210	0.210	0.210	0.210	0.210	0.210	0.210	0.210	0.210	0.210	0.210		
صافي مبيعات فواتير	مليار/يورو	0.139	0.139	0.139	0.139	0.139	0.139	0.139	0.139	0.139	0.139	0.139		
صافي المبيعات فواتير	مليار/يورو	0.133	0.133	0.133	0.133	0.133	0.133	0.133	0.133	0.133	0.133	0.133		
صافي مبيعات فواتير	مليار/يورو	0.429	0.429	0.429	0.429	0.429	0.429	0.429	0.429	0.429	0.429	0.429		
صافي مبيعات	مليار/يورو	0.476	0.476	0.476	0.476	0.476	0.476	0.476	0.476	0.476	0.476	0.476		
المشاهير الثقافية	مليار/يورو	9.528	9.528	9.528	9.528	9.528	9.528	9.528	9.528	9.528	9.528	9.528		
صافي مبيعات	مليار/يورو	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667		
الشخصيات الإعتبارية	مليار/يورو	1.173	1.173	1.173	1.173	1.173	1.173	1.173	1.173	1.173	1.173	1.173		
أعطاء الشخصيات	مليار/يورو	1.066	1.066	1.066	1.066	1.066	1.066	1.066	1.066	1.066	1.066	1.066		
الإعداد الإعتبارية														
الإنتاج	مليار/ساعة	0.953	0.476	0.749	1.334	0.476	0.476							
الإنتاج	مليار/ساعة	0.000	0.000	0.000	0.480	0.533	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.476		
الإنتاج	مليار/ساعة	0.000	0.000	0.533	0.480	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.476		
الإنتاج	مليار/ساعة	0.000	0.000	0.000	2.186	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		
المدخلات غير المباشرة للإنتاج														
مبيعات الإنتاج	3م/مليار	0.017	0.017	0.017	0.017	0.017	0.017							
صافي صيد بحري	3م/مليار	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000		
الإنتاج الزراعي	مليار/يورو	23.000	33.400	23.320	23.000	23.000	33.833	30.533	30.000	35.000	70.000	35.000		
الإنتاج الحيواني	مليار/ساعة	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500		
الإنتاج الثانوي	مليار/يورو	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500		
الإنتاج	مليار/يورو	20.000	540.000	12.000	0.000	0.000	540.000	0.833	14.000	14.000	7.000	14.000		
الإنتاج غير المحدد	مليار	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000		

البيانات	الوحدة	Pep (WPT)	Tom(WPH)	Tom(OPN)	Wheat (IR)	Barley(IR)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Squ(SOPN)	Egg(SOPN)	Pot(Min)	Pot(Sum)	Orange	Banana
المنتج الزراعي الأول	مليار/يورو	1374.905	2730.012	990.423	32.163	3114.152	351.598	342.095	1701.641	1301.044	645.631	281.143	491.203	
المنتج الزراعي الثاني	مليار/يورو	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	
المنتج الثالث	مليار/يورو	0.000	0.000	35.000	28.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	281.143	0.000
المدخلات الفائتة للحساب														
الجنيل المنتج الزراعي	مليار/يورو	42.294	38.118	17.624	4.217	2.879	472.073	28.171	19.192	9.596	126.563	266.557	9.397	90.330
الجنيل المنتج الثاني	مليار/يورو	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الجنيل الوسيط	مليار/يورو	85.298	298.544	38.384	0.640	0.000	393.616	38.740	31.987	149.272	41.050	42.649	2.267	0.000
عائد الصيد البحري	مليار/يورو	0.000	98.258	0.000	3.468	0.000	91.374	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	28.137
صافي القيمة	مليار/يورو	3.144	0.000	9.083	0.000	0.000	8.629	0.000	8.347	4.173	8.347	5.033	12.752	
صافي مبيعات فواتير	مليار/يورو	2.087	11.129	6.955	0.988	0.000	23.648	0.000	6.955	3.141	26.678	2.668	1.000	4.446
صافي المبيعات فواتير	مليار/يورو	2.001	0.000	1.000	0.446	4.446	2.001	1.000	1.008	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
صافي مبيعات	مليار/يورو	0.144	0.658	0.257	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المشاهير الثقافية	مليار/يورو	7.146	97.662	14.700	0.000	0.000	85.752	17.865	4.764	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
صافي مبيعات	مليار/يورو	4.764	38.112	2.722	0.000	0.000	7.940	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الشخصيات الإعتبارية	مليار/يورو	0.000	121.720	2.779	0.000	0.000	35.571	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
صافي مبيعات	مليار/يورو	17.593	10.556	23.625	0.000	0.000	25.607	32.840	11.729	11.729	39.291	17.593	0.000	0.000
الشخصيات الإعتبارية	مليار/يورو	133.279	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الإعداد الإعتبارية	مليار/يورو	4.129	9.766	4.385	5.971	0.610	6.590	3.573	3.811	3.811	6.193	8.575	16.851	5.128
الإعداد الإعتبارية	مليار/يورو	4.129	9.766	4.385	4.445	0.476	6.590	3.573	3.811	6.193	6.575	8.440	8.412	0.000
الإنتاج	مليار/يورو	0.000	0.000	0.000	0.216	0.133	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الإنتاج	مليار/يورو	0.000	0.000	0.000	0.480	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الإنتاج	مليار/يورو	0.000	0.000	0.831	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المدخلات غير المباشرة للإنتاج														
مبيعات الإنتاج	3م/مليار	303.878	724.721	136.551	15.986	5.489	1146.618	131.826	81.106	259.455	253.616	381.738	51.272	218.434
صافي صيد بحري	3م/مليار	5.950	14.195	6.679	3.842	1.700	25.432	5.100	2.550	6.800	5.780	6.800	16.044	38.013
الإنتاج الزراعي	مليار/يورو	23.000	36.000	14.143	0.000	0.000	67.500	6.000	9.000	10.800	70.000	21.600	23.841	60.000
الإنتاج الحيواني	مليار/ساعة	0.500	33.400	23.320	23.000	23.000	33.833	30.533	30.000	35.000	70.000	35.000	35.000	35.000
الإنتاج الثانوي	مليار/يورو	50.000	428.250	48.500	11.050	14.750	436.250	28.250	30.000	15.000	37.500	50.000	67.318	72.083
الإنتاج	مليار/يورو	12.000	15.625	10.857	1.500	0.750	15.417	10.917	1.000	1.000	8.000	1.000	6.794	10.000
الإنتاج	مليار/يورو	20.000	540.000	12.000	0.000	0.000	540.000	0.833	14.000	14.000	7.000	14.000	20.000	20.000
الإنتاج غير المحدد	مليار	58.608	232.985	32.766	7.199	5.940	294.456	27.750	21.795	44.233	51.050	66.318	17.000	36.282
(3) Expenses	مليار	205.558	1300.455	148.265	46.591	46.140	1412.888	109.383	108.345	125.033	190.130	194.718	185.998	271.379

جدول رقم (ب-1) المدخلات والمخرجات للمحاصيل المختارة في الاغوار الوسطى من منخفض وادي الاردن

البيـــــــان	الوحدة	Tom(WPH)	Tom(OPN)	Wheat (IR)	Barley(IR)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Egg(WOPN)	Pot(Win)	Pot(Sum)
المنتج الرئيســي الاول	كغم	9200.000	5000.000	289.167	258.667	12861.538	2170.000	2880.000	1600.000	2411.111
المنتج الرئيســي الثاني	كغم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المنتج الثانـــــوي	كغم	0.000	0.000	279.000	181.667	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المدخلات القابلة للاتجـار										
أشتال المنتج الاول	عدد	1600.000	2066.667	16.333	18.200	2900.000	0.275	1820.000	220.000	213.889
أشتال المنتج الثاني	عدد	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
تكاليف الوقايـــة	دونم	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000
غاز المثيل بروميد	دونم	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000
سماد اليوريـــا	كغم	0.000	50.000	0.000	0.000	0.000	25.000	36.667	14.167	3.571
سماد سوبرفوسفات	كغم	100.000	50.000	0.000	0.000	100.000	50.000	25.000	18.333	50.000
سماد أمونيوم فوسفات	كغم	100.000	42.857	0.000	0.000	64.444	37.500	50.000	26.667	46.875
سماد البوتاســـيوم	كغم	45.000	5.000	0.000	0.000	37.273	0.000	0.000	4.167	11.111
سماد مركـــــب	كغم	0.000	45.000	0.000	0.000	80.000	50.000	50.000	12.500	21.429
العناصر الدقيقـــة	كغم	3.000	0.560	0.000	0.000	2.500	0.000	0.000	0.083	0.071
سماد مركـــــز	كغم	60.000	23.333	0.000	0.000	59.091	20.000	20.000	17.500	11.250
البلاستيك الاســـود	كغم	20.000	14.500	0.000	0.000	20.000	15.000	12.800	15.000	12.000
غطاء البلاستـــــك	كغم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	125.000	0.000	0.000	0.000
الالات										
أعداد الارض	ساعة	10.000	6.000	2.167	2.200	9.385	4.000	3.400	4.000	3.444
الزراعـــة	ساعة	0.000	0.000	1.000	0.500	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الرعايـــة	ساعة	0.000	0.000	0.500	1.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الجنـــي	ساعة	0.000	0.000	1.700	0.667	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
مدخلات غير قابلة للاتجار										
مياة الـــــرى	م3	1000.000	683.889	280.800	303.750	700.000	700.000	920.000	733.333	663.889
سماد عضـــوي	م3	9.000	1.367	0.000	0.000	4.000	0.875	1.400	0.800	1.417
أيجـــار الارض	دونم	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000
العمالة المستأجرة	ساعة	560.000	75.000	12.000	12.000	465.000	50.000	64.000	57.000	60.000
العمالية العائلية	ساعة	4.000	10.000	11.333	6.000	126.000	10.000	35.000	13.333	14.000
الاهتـــــلاك	دونم	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000

جدول (أ-6) بعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية و مؤشر الميزة النسبية للمحاصيل المختارة في منطقة الاغوار الشمالية من منخفض وادي الاردن

ITEMS	Pep (WPT)	Tom(WPH)	Tom(OPN)	Wheat (IR)	Barley(IR)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Egg(SOPN)	Pot(Win)	Pot(Sum)	Orange	Banana
الارباح بأسعار السوق(د)	123.83	-93.87	85.02	20.98	9.27	156.87	-139.35	27.97	218.14	-230.21	88.97	510.71
الارباح بالاسعار الاقتصادية(د)	865.47	704.84	705.61	4.59	-0.85	554.65	110.39	1317.15	857.30	69.18	-208.67	491.20
القيمة المضافة بأسعار السوق (د)	302.16	1108.63	216.58	63.24	52.58	1438.78	-43.93	130.74	384.14	-67.16	287.52	276.29
القيمة المضافة بالاسعار الاقتصادية(د)	1071.03	2005.29	853.87	51.18	45.29	1967.53	219.77	1442.19	1047.43	263.89	62.71	272.77
معامل الموارد المحلية (DRC	0.19	0.65	0.17	0.91	1.02	0.72	0.50	0.09	0.18	0.74	4.33	0.99
معامل الحماية الاسمي للمنتج (NPCo	0.43	0.67	0.35	1.18	1.14	0.82	0.24	0.23	0.48	0.46	1.21	1.04
معامل الحماية الاسمي للمدخلات (NPCi	0.95	1.00	0.98	1.00	0.99	0.96	0.97	0.98	0.96	0.95	0.24	1.07

جدول رقم (ب-3) الميزانيات المحصولية بالاسعار الجارية (الخاصة) للمحاصيل المختارة في الاغوار الوسطى من منخفض وادي الاردن

البيـــــــــان	الوحدة	Tom(WPH)	Tom(OPN)	Wheat (IR)	Barley(IR)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Egg(WOPN)	Pot(Win)	Pot(Sum)	orange	Banana
المنتج الرئيسي الاول	دينار	1932.000	407.778	50.267	38.283	2339.811	325.500	336.384	280.533	182.441	298.81	488.98
المنتج الرئيسي الثاني	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.00	0.00
المنتج الثانوي	دينار	0.000	0.000	39.060	25.433	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.00	0.00
المجموع (1)	دينار	1932.000	407.778	89.327	63.716	2339.811	325.500	336.384	280.533	182.441	298.808	488.977
المدخلات القابلة للاتجار												
أشتال المنتج الاول	دينار	124.800	22.044	2.864	6.850	244.715	14.667	22.932	147.803	148.082	16.92	20.33
أشتال المنتج الثاني	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		
تكاليف الوقاية	دينار	120.000	12.556	0.000	0.000	145.538	16.500	24.000	14.667	11.889	3.74	0.00
غاز المثيل بروميد	دينار	195.000	0.000	0.000	0.000	164.615	0.000	0.000	0.000	0.000		
سماد اليوريا	دينار	0.000	11.000	0.000	0.000	0.000	5.500	8.067	3.117	0.786	4.65	7.54
سماد سوبرفوسفات	دينار	14.600	7.300	0.000	0.000	14.600	7.300	3.650	2.677	7.300	0.00	2.50
سماد أمونيوم فوسفات	دينار	14.000	6.000	0.000	0.000	9.022	5.250	7.000	3.733	6.563	2.68	10.60
سماد البوتاسيوم	دينار	20.250	2.250	0.000	0.000	16.773	0.000	0.000	1.875	5.000	6.16	11.31
سماد مركب	دينار	0.000	22.500	0.000	0.000	40.000	25.000	25.000	6.250	10.714	0.00	16.85
العناصر الدقيقة	دينار	30.000	5.600	0.000	0.000	25.000	0.000	0.000	0.833	0.714		
سماد مركز	دينار	42.000	16.333	0.000	0.000	41.364	14.000	14.000	12.250	7.875		
البلاستيك الاسود	دينار	22.000	15.950	0.000	0.000	22.000	16.500	14.080	16.500	13.200		
غطاء البلاستك	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	125.000	0.000	0.000	0.000		
الالات	دينار	10.000	6.333	7.492	5.887	10.197	4.000	6.885	4.750	3.661	4.92	17.64
أعداد الارض	دينار	10.000	6.333	2.618	2.420	10.197	4.000	6.885	4.750	3.661	0.00	1.71
الزراعة	دينار	0.000	0.000	0.800	0.800	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	3.02	3.43
الرعاية	دينار	0.000	0.000	2.000	1.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	1.90	0.00
الجني	دينار	0.000	0.000	2.074	1.667	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.00	12.50
المجموع (2)	دينار	592.650	127.867	10.356	12.737	733.825	233.717	125.614	214.455	215.784	39.071	86.764
مدخلات غير قابلة للاتجار												
مياة الري	دينار	9.000	6.687	7.750	2.731	5.746	5.950	10.488	40.578	5.532	0.00	70.07
سماد عضوي	دينار	81.000	12.300	0.000	0.000	36.000	7.875	12.600	7.200	12.750	9.18	52.97
أيجار الارض	دينار	37.500	35.000	32.000	32.000	32.000	35.000	41.000	39.167	41.000	0.00	35.00
العمالة المستأجرة	دينار	280.000	37.500	6.000	6.000	232.500	25.000	32.000	28.500	30.000	22.65	55.14
العمالية العائلية	دينار	2.000	5.000	5.667	3.000	63.000	5.000	17.500	6.667	7.000	32.00	17.13
الاهتلاك	دينار	540.000	14.375	0.000	0.000	540.000	15.000	16.000	12.500	8.778	0.00	25.28
الفائدة على رأس المال	دينار	123.372	19.098	4.942	4.517	131.446	26.203	20.416	27.925	25.668	8.23	27.39
المجموع (3)	دينار	1072.872	129.960	56.359	48.249	1040.691	120.028	150.004	162.536	130.728	72.062	282.972

جدول رقم (ب-2)الاسعار الجارية (الخاصة) للمحاصيل المختارة في الاغوار الوسطى من منخفض وادي الاردن

البيـــــــــان	الوحدة	Tom(WPH)	Tom(OPN)	Wheat (IR)	Barley(IR)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Egg(WOPN)	Pot(Win)	Pot(Sum)
المنتج الرئيسي الاول	دينار/كغم	0.210	0.082	0.174	0.148	0.182	0.150	0.117	0.175	0.076
المنتج الرئيسي الثاني	دينار/كغم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المنتج الثانوي	دينار/كغم	0.000	0.000	0.140	0.140	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المدخلات القابلة للاتجار										
أشتال المنتج الاول	دينار/عدد	0.078	0.011	0.175	0.376	0.084	53.333	0.013	0.672	0.692
أشتال المنتج الثاني	دينار/عدد	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
تكاليف الوقاية	دينار/دونم	120.000	12.556	0.000	0.000	145.538	16.500	24.000	14.667	11.889
غاز المثيل بروميد	دينار/دونم	195.000	0.000	0.000	0.000	164.615	0.000	0.000	0.000	0.000
سماد اليوريا	دينار/كغم	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220
سماد سوبرفوسفات	دينار/كغم	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146
سماد أمونيوم فوسفات	دينار/كغم	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140
سماد البوتاسيوم	دينار/كغم	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450
سماد مركب	دينار/كغم	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500
العناصر الدقيقة	دينار/كغم	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000
سماد مركز	دينار/كغم	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700
البلاستيك الاسود	دينار/كغم	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100
غطاء البلاستك	دينار/كغم	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000
الالات										
أعداد الارض	دينار/ساعة	1.000	1.056	1.208	1.100	1.087	1.000	2.025	1.188	1.063
الزراعة	دينار/ساعة	0.000	0.000	0.800	1.600	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الرعاية	دينار/ساعة	0.000	0.000	4.000	1.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الجني	دينار/ساعة	0.000	0.000	1.220	2.500	0.000	0.000	0.000	0.000	1.000
مدخلات غير قابلة للاتجار										
مياة الري	دينار/م3	0.009	0.010	0.028	0.009	0.008	0.009	0.011	0.055	0.008
سماد عضوي	دينار/م3	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000
أيجار الارض	دينار/دونم	37.500	35.000	32.000	32.000	32.000	35.000	41.000	39.167	41.000
العمالة المستأجرة	دينار/ساعة	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500
العمالية العائلية	دينار/ساعة	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500
الاهتلاك	دينار/دونم	540.000	14.375	0.000	0.000	0.000	15.000	16.000	12.500	8.778
الفائدة على رأس المال	دينار/دونم	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000

جدول رقم (٤٠٥) الميزانيات المحصورية بالأسعار الاقتصادية (الكفاءة) للمحاصيل المختارة في الأغوار الوسطى من منظمين ولدى الأردن

البند	الوحدة	Tom(WPH)	Tom(OPN)	Wheat (IR)	Barley(IR)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Egg(WOPN)	Pot(Min)	Pot(Sum)	Orange	Banana
المنتج الرئيسي الأول	دينار/كغم	2336.383	1269.773	36.732	23.569	3337.732	618.622	510.492	313.033	471.724	255.51	482.60
المنتج الرئيسي الثاني	دينار/كغم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.00	0.00
المنتج الثالث	دينار/كغم	0.000	0.000	39.060	25.433	0.000	0.000	0.000	0.000	255.508	482.600	
المجموع (1)	دينار	2336.383	1269.773	75.792	49.003	3337.732	618.622	510.492	313.033	471.724	255.508	482.600
المدخلات الثابتة المختبر												
المنتج الرئيسي الأول	دينار/طن	133.065	23.504	3.053	7.304	260.923	15.638	24.451	157.592	157.890	19.83	22.39
المنتج الرئيسي الثاني	دينار/طن	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		
المنتج الثانوي	دينار/كغم	127.947	13.387	0.000	0.000	155.177	17.593	25.589	15.638	12.676	4.99	0.00
تكاليف الوقود	دينار/كغم	185.796	0.000	0.000	0.000	156.846	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
سعر الشيل بروميد	دينار/كغم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	156.846	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
سعر الأجور	دينار/كغم	10.481	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	5.240	6.886	0.000	0.000	0.000
سعر الأسمدة الكيماوية	دينار/كغم	6.955	0.000	0.000	13.911	6.955	5.002	3.478	2.550	0.000	0.000	0.000
سعر المبيدات الأعشاب	دينار/كغم	13.339	5.717	0.000	0.000	8.596	6.670	3.557	0.000	0.000	0.000	0.000
سعر الأسمدة الورقية	دينار/كغم	19.294	2.144	0.000	0.000	15.981	5.002	1.787	0.000	0.000	0.000	0.000
سعر الأسمدة الأخرى	دينار/كغم	0.000	21.438	0.000	0.000	23.820	23.820	5.955	0.000	10.209	0.00	16.72
سعر الأسمدة الأخرى	دينار/كغم								0.000	0.794		
الأسمدة الدقيقة	دينار/كغم	28.584	5.336	0.000	0.000	39.411	13.339	13.339	11.672	7.503		
سعر الأسمدة الأخرى	دينار/كغم	40.018	15.562	0.000	0.000	23.457	17.593	15.012	17.593	14.074		
سعر الأسمدة الأخرى	دينار/كغم	23.457	17.006	0.000	0.000	133.279	0.000	0.000	0.000	0.000		
مصاريف الأسمدة	دينار/كغم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.00	18.16
الأجور	دينار/كغم	9.528	6.034	2.494	6.002	9.715	3.811	6.560	4.526	3.488	0.00	1.89
أجور الأرض	دينار	9.528	6.034	2.494	2.306	9.715	3.811	6.560	4.526	3.488	0.00	1.89
الأرباح	دينار	0.000	0.000	0.853	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	2.35	0.00
الري عليه	دينار	0.000	0.000	2.132	0.000	1.066	0.853	0.000	0.000	0.000	0.00	3.77
الري	دينار	0.000	0.000	2.211	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.00	12.50
المجموع (2)	دينار	594.940	127.565	10.745	13.306	745.949	242.270	126.605	224.633	225.242	45.429	89.235
مدخلات غير قابلة للتحويل												
مياه الري	دينار	17.000	11.626	4.774	5.164	11.900	11.900	15.640	12.467	11.286	0.00	61.20
سعر عنصر ري	دينار	81.000	12.300	0.000	0.000	36.000	7.875	12.600	7.200	12.750	10.54	52.87
إيجار الأرض	دينار	37.500	35.000	32.000	32.000	32.000	35.000	41.000	39.167	41.000	0.00	35.00
الإدارة الإجمالية	دينار	280.000	37.500	6.000	6.000	232.500	25.000	17.500	6.667	7.000	32.00	18.86
الإدارة الإجمالية	دينار	2.000	5.667	3.000	3.000	63.000	5.000	17.500	12.500	8.778	0.00	26.32
الإدارة	دينار	540.000	14.375	0.000	0.000	540.000	15.000	16.000	43.047	43.687	8.73	27.13
النفقات على رأس المال	دينار	201.817	31.638	7.694	7.731	215.975	44.466	33.975	43.047	154.501	72.471	277.031
المجموع (3)	دينار	1159.317	147.439	56.134	53.895	1131.375	144.241	168.715	149.547	154.501	72.471	277.031

جدول رقم (ج-1) المدخلات والمخرجات للمحاصيل المختارة في الاغوار الجنوبية (الشونة الجنوبية) من منخفض وادي الأردن

البيـــــــان	الوحدة	Pep (WPT)	Tom(OPN)	Wheat (IR)	Barley(IR)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Egg(WOPN)	Pot(Sum)
المنتج الرئيسي الاول	كغم	3933.333	3883.333	233.000	212.500	9900.000	1228.571	9600.000	5533.333
المنتج الرئيسي الثاني	كغم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المنتج الثانـــــوي	كغم	0.000	0.000	207.571	200.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المدخلات القابلة للاتجـار									
أشتال المنتج الاول	عدد	2000.000	1578.000	17.000	17.000	2480.000	2828.571	1220.000	200.333
أشتال المنتج الثاني	عدد	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
تكاليف الوقايـــة	دونم	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000
غاز المثيل بروميد	دونم	1.000	1.000	0.000	0.000	1.000	1.000	1.000	1.000
سماد اليوريـــا	كغم	15.000	47.500	0.000	0.000	0.000	61.750	0.000	50.000
سماد سوبرفوسفات	كغم	15.000	50.000	8.875	0.000	204.000	50.000	60.000	60.000
سماد أمونيوم فوسفات	كغم	15.000	45.000	5.567	25.000	200.000	21.667	200.000	29.033
سماد البوتاســـيوم	كغم	5.000	5.000	3.000	0.000	0.000	7.050	0.000	10.000
سماد مركـــــب	كغم	15.000	25.000	0.000	0.000	333.333	47.000	0.000	40.000
العناصر الدقيقـــة	كغم	0.500	0.000	0.000	0.000	2.500	0.000	0.000	0.000
سماد مركـــــز	كغم	0.000	8.333	0.000	0.000	80.000	0.000	75.000	30.000
البلاستيك الاســـود	كغم	15.000	21.200	0.000	0.000	24.800	20.000	10.000	20.000
غطاء البلاستـــــك	كغم	125.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الالات									
أعداد الارض	ساعة	4.333	5.500	2.559	1.000	14.750	7.571	8.000	14.667
الزراعـــة	ساعة	0.000	0.000	0.417	0.250	0.000	0.000	0.000	0.000
الرعايـــة	ساعة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الجنـــــي	ساعة	0.000	0.000	4.917	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
مدخلات غير قابلة للاتجار									
مياة الـــــري	م3	350.000	358.333	172.200	100.000	800.000	278.571	450.000	240.000
سماد عضـــوي	م3	4.000	2.750	0.000	0.000	7.400	1.667	1.000	2.400
أيجـــار الارض	دونم	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000
العمالة المستأجرة	ساعة	100.000	105.000	22.000	22.250	907.000	57.000	30.000	83.000
العمالة العائليـــة	ساعة	24.000	20.333	2.714	1.250	29.000	19.000	2.000	11.333
الاهتـــــلاك	دونم	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000

جدول (ب-6) بعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية و مؤشر الميزة النسبية للمحاصيل المختارة في منطقة الاغوار الوسطى من منخفض وادي الاردن

ITEMS	Tom(WPH)	Tom(OPN)	Wheat (IR)	Barley(IR)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Egg(WOPN)	Pot(Sum)	orange	Banana
الارباح بأسعار السوق(د)	266.48	149.95	22.61	2.73	565.29	-28.24	60.77	-164.07	187.68	119.24
الارباح بألاسعار الاقتصادية(د)	582.13	994.77	8.91	-18.20	1460.41	232.11	215.17	91.98	137.61	116.33
القيمة المضافة بأسعار السوق (د)	1339.35	279.91	78.97	50.98	1605.99	91.78	210.77	-33.34	259.74	402.21
القيمة المضافة بألاسعار الاقتصادية(د)	1741.44	1142.21	65.05	35.70	2591.78	376.35	383.89	246.48	210.08	393.36
معامل الموارد المحلية (DRC	0.67	0.13	0.86	1.51	0.44	0.38	0.44	0.63	0.34	0.70
معامل الحماية الاسمي للمنتج (NPCo	0.83	0.32	1.18	1.30	0.70	0.53	0.66	0.39	1.17	1.01
معامل الحماية الاسمي للمدخلات (NPCi	1.00	1.00	0.96	0.96	0.98	0.96	0.99	0.96	0.86	0.97

جدول رقم (ج-3) الميزانيات المحصولية بالاسعار الجارية (الخاصة) للمحاصيل المختارة في الاغوار الجنوبية (الشونة الجنوبية) من منخفض وادي الاردن

البيـــــــــان	الوحدة	Pep (WPT)	Tom(OPN)	Wheat (IR)	Barley(IR)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Egg(WOPN)	Pot(Sum)	Grapes	Bananas
المنتج الرئيسي الاول	دينار	590.000	388.333	40.775	26.031	2022.259	94.518	1027.200	513.929	420.52	510.71
المنتج الرئيسي الثاني	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.00	0.00
المنتج الثانـــــوي	دينار	0.000	0.000	29.060	28.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.00	0.00
المجموع (1)	دينار	590.000	388.333	69.835	54.031	2022.259	94.518	1027.200	513.929	420.524	510.709
المدخلات القابلة للاتجـار											
أشتال المنتج الاول	دينار	39.667	18.054	3.955	2.550	421.600	23.411	9.000	181.599	5.79	90.33
أشتال المنتج الثاني	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		
تكاليف الوقايـــة	دينار	80.000	45.333	1.500	0.000	303.750	41.333	140.000	39.000	18.90	0.00
غاز المثيل بروميد	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	91.875	0.000	0.000	0.000		
سماد اليوريـــا	دينار	3.300	10.450	0.000	0.000	0.000	13.585	0.000	11.000	0.00	30.58
سماد سوبرفوسفات	دينار	2.190	7.300	1.296	0.000	29.784	7.300	8.760	8.760	0.00	13.38
سماد أمونيوم فوسفات	دينار	2.100	6.300	0.779	3.500	28.000	3.033	28.000	4.065	0.00	14.51
سماد البوتاســـيوم	دينار	2.250	2.250	1.350	0.000	0.000	3.173	0.000	4.500	5.66	12.34
سماد مركـــــب	دينار	7.500	12.500	0.000	0.000	166.667	23.500	0.000	20.000	0.88	58.25
العناصر الدقيقـــة	دينار	5.000	0.000	0.000	0.000	25.000	0.000	0.000	0.000		
سماد مركـــــز	دينار	0.000	5.833	0.000	0.000	56.000	0.000	52.500	21.000		
البلاستيك الاســـود	دينار	16.500	23.320	0.000	0.000	27.280	22.000	11.000	22.000		
غطاء البلاستـــك	دينار	125.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		
الالات	دينار	4.333	4.583	23.128	0.688	7.375	3.786	4.000	7.333	91.87	4.66
أعداد الارض	دينار	4.333	4.583	3.107	0.500	7.375	3.786	4.000	7.333	12.07	4.66
الزراعـــة	دينار	0.000	0.000	0.191	0.188	0.000	0.000	0.000	0.000	2.41	0.00
الرعايـــة	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	77.38	0.00
الجنـــي	دينار	0.000	0.000	19.831	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.00	0.00
المجموع (2)	دينار	287.840	135.924	32.008	6.738	1157.331	141.121	253.260	319.257	123.103	224.055
مدخلات غير قابلة للاتجار											
مياة الـــــرى	دينار	2.800	2.747	1.883	1.200	6.486	2.176	3.600	5.926	9.08	54.55
سماد عضـــوي	دينار	36.000	24.750	0.000	0.000	66.600	15.000	9.000	21.600	0.00	60.00
أيجـــار الارض	دينار	23.000	23.000	15.050	10.000	66.500	30.000	35.000	32.000	23.00	35.00
العمالة المستأجرة	دينار	50.000	52.500	11.000	11.125	453.500	28.500	15.000	41.500	106.63	72.08
العمالية العائليـــة	دينار	12.000	10.167	1.357	0.625	14.500	9.500	1.000	5.667	0.00	10.00
الاهتـــــلاك	دينار	20.000	14.000	0.000	0.000	540.000	9.500	14.000	14.000	0.00	20.00
الفائدة على رأس المال	دينار	34.531	21.047	4.904	2.375	184.393	18.864	26.469	35.196	20.95	38.06
المجموع (3)	دينار	178.331	148.211	34.194	25.325	1331.979	113.539	104.069	155.888	159.656	289.692

جدول رقم (ج-2)الاسعار الجارية (الخاصة) للمحاصيل المختارة في الاغوار الجنوبية (الشونة الجنوبية) من منخفض وادي الاردن

البيـــــــــان	الوحدة	Pep (WPT)	Tom(OPN)	Wheat (IR)	Barley(IR)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Egg(WOPN)	Pot(Sum)
المنتج الرئيسي الاول	دينار/كغم	0.150	0.100	0.175	0.123	0.204	0.077	0.107	0.093
المنتج الرئيسي الثاني	دينار/كغم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المنتج الثانـــــوي	دينار/كغم	0.000	0.000	0.140	0.140	0.000	0.000	0.000	0.000
المدخلات القابلة للاتجـار									
أشتال المنتج الاول	دينار/عدد	0.020	0.011	0.233	0.150	0.170	0.008	0.007	0.906
أشتال المنتج الثاني	دينار/عدد	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
تكاليف الوقايـــة	دينار/دونم	80.000	45.333	1.500	0.000	303.750	41.333	140.000	39.000
غاز المثيل بروميد	دينار/دونم	0.000	0.000	0.000	0.000	91.875	0.000	0.000	0.000
سماد اليوريـــا	دينار/كغم	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220
سماد سوبرفوسفات	دينار/كغم	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146
سماد أمونيوم فوسفات	دينار/كغم	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140
سماد البوتاســـيوم	دينار/كغم	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450
سماد مركـــــب	دينار/كغم	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500
العناصر الدقيقـــة	دينار/كغم	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000
سماد مركـــــز	دينار/كغم	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700
البلاستيك الاســـود	دينار/كغم	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100
غطاء البلاستـــك	دينار/كغم	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	0.000	1.000	1.000
الالات									
أعداد الارض	دينار/ساعة	1.000	0.833	1.214	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500
الزراعـــة	دينار/ساعة	0.000	0.000	0.458	0.750	0.000	0.000	0.000	0.000
الرعايـــة	دينار/ساعة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الجنـــي	دينار/ساعة	0.000	0.000	4.033	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
مدخلات غير قابلة للاتجار									
مياة الـــــرى	دينار/م3	0.008	0.008	0.011	0.012	0.008	0.008	0.008	0.025
سماد عضـــوي	دينار/م3	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000
أيجـــار الارض	دينار/دونم	23.000	23.000	15.050	10.000	66.500	30.000	35.000	32.000
العمالة المستأجرة	دينار/ساعة	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500
العمالية العائليـــة	دينار/ساعة	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500
الاهتـــــلاك	دينار/دونم	20.000	14.000	0.000	0.000	540.000	9.500	14.000	14.000
الفائدة على رأس المال	دينار/دونم	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000

جدول رقم (ج-5) الميزانيات المحصولية بالاسعار الاقتصادية (الكفاءة) للمحاصيل المختارة في الاغوار الجنوبية(الشونة الجنوبية) من منخفض وادي الاردن

البيـــــــان	الوحدة	Pep (WPT)	Tom(OPN)	Wheat (IR)	Barley(IR)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Egg(WOPN)	Pot(Sum)	Grapes	Bananas
المنتج الرئيسي الاول	دينار	1374.905	986.191	29.597	19.363	2569.175	350.240	1701.641	1082.573	624.40	491.20
المنتج الرئيسي الثاني	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.00	0.00
المنتج الثانـــــوي	دينار	0.000	0.000	29.060	28.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.00	0.00
المجموع (1)	دينار	1374.905	986.191	58.657	47.363	2569.175	350.240	1701.641	1082.573	624.402	491.203
المدخلات القابلة للاتجـار											
أشتال المنتج الاول	دينار	42.294	19.250	4.217	2.719	449.522	24.962	9.596	193.626	7.73	90.33
أشتال المنتج الثاني	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		
تكاليف الوقايـــة	دينار	85.298	48.336	1.599	0.000	323.867	44.071	149.272	41.583	18.04	0.00
غاز المثيل بروميد	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	87.539	0.000	0.000	0.000		
سماد اليوريـــا	دينار	3.144	9.957	0.000	0.000	0.000	12.944	0.000	10.481	0.00	29.14
سماد سوبرفوسفات	دينار	2.087	6.955	1.235	0.000	28.378	6.955	8.347	8.347	0.00	12.75
سماد أمونيوم فوسفات	دينار	2.001	6.003	0.743	3.335	26.678	2.890	26.678	3.873	0.00	13.83
سماد البوتاســـيوم	دينار	2.144	2.144	1.286	0.000	0.000	3.023	0.000	4.288	9.01	11.76
سماد مركـــــب	دينار	7.146	11.910	0.000	0.000	158.800	22.391	0.000	19.056	0.77	55.50
العناصر الدقيقـــة	دينار	4.764	0.000	0.000	0.000	23.820	0.000	0.000	0.000		
سماد مركـــز	دينار	0.000	5.558	0.000	0.000	53.357	0.000	50.022	20.009		
البلاستيك الاســود	دينار	17.593	24.864	0.000	0.000	29.087	23.457	11.729	23.457		
غطاء البلاستـــك	دينار	133.279	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		
الالات	دينار	4.129	4.367	24.308	0.676	7.027	3.607	3.811	6.987	86.03	5.13
أعداد الارض	دينار	4.129	4.367	2.960	0.476	7.027	3.607	3.811	6.987	16.11	5.13
الزراعـــة	دينار	0.000	0.000	0.204	0.200	0.000	0.000	0.000	0.000	3.22	0.00
الرعايـــة	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	66.71	0.00
الجنـــي	دينار	0.000	0.000	21.144	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.00	0.00
المجموع (2)	دينار	303.878	139.344	33.387	6.730	1188.074	144.299	259.455	331.706	121.582	218.434
مدخلات غير قابلة للاتجار											
مياة الـــــرى	دينار	5.950	6.092	2.927	1.700	13.600	4.736	7.650	4.080	17.63	39.26
سماد عضـــوي	دينار	36.000	24.750	0.000	0.000	66.600	15.000	9.000	21.600	0.00	60.00
أيجـــار الارض	دينار	23.000	23.000	15.050	10.000	66.500	30.000	35.000	32.000	23.00	35.00
العمالة المستأجرة	دينار	50.000	52.500	11.000	11.125	453.500	28.500	15.000	41.500	98.37	72.08
العمالية العائليـــة	دينار	12.000	10.167	1.357	0.625	14.500	9.500	1.000	5.667	0.00	10.00
الاهتـــــلاك	دينار	20.000	14.000	0.000	0.000	540.000	9.500	14.000	14.000	0.00	20.00
الفائدة على رأس المال	دينار	58.608	35.081	8.284	3.923	304.561	31.400	44.344	58.572	20.85	36.38
المجموع (3)	دينار	205.558	165.589	38.618	27.373	1459.261	128.635	125.994	177.418	159.852	272.730

جدول رقم (ج-4)الاسعار الاقتصادية (الكفاءة) للمحاصيل المختارة في الاغوار الجنوبية (الشونة الجنوبية) من منخفض وادي الاردن

البيـــــــان	الوحدة	Pep (WPT)	Tom(OPN)	Wheat (IR)	Barley(IR)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Egg(WOPN)	Pot(Sum)
المنتج الرئيسي الاول	دينار/كغم	0.350	0.254	0.127	0.091	0.260	0.285	0.177	0.196
المنتج الرئيسي الثاني	دينار/كغم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المنتج الثانـــــوي	دينار/كغم	0.000	0.000	0.140	0.140	0.000	0.000	0.000	0.000
المدخلات القابلة للاتجـار									
أشتال المنتج الاول	دينار/عدد	0.021	0.012	0.248	0.160	0.181	0.009	0.008	0.967
أشتال المنتج الثاني	دينار/عدد	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
تكاليف الوقايـــة	دينار/دونم	85.298	48.336	1.599	0.000	323.867	44.071	149.272	41.583
غاز المثيل بروميد	دينار/دونم	0.000	0.000	0.000	0.000	87.539	0.000	0.000	0.000
سماد اليوريـــا	دينار/كغم	0.210	0.210	0.210	0.210	0.210	0.210	0.210	0.210
سماد سوبرفوسفات	دينار/كغم	0.139	0.139	0.139	0.139	0.139	0.139	0.139	0.139
سماد أمونيوم فوسفات	دينار/كغم	0.133	0.133	0.133	0.133	0.133	0.133	0.133	0.133
سماد البوتاســـيوم	دينار/كغم	0.429	0.429	0.429	0.429	0.429	0.429	0.429	0.429
سماد مركـــــب	دينار/كغم	0.476	0.476	0.476	0.476	0.476	0.476	0.476	0.476
العناصر الدقيقـــة	دينار/كغم	9.528	9.528	9.528	9.528	9.528	9.528	9.528	9.528
سماد مركـــز	دينار/كغم	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667
البلاستيك الاســود	دينار/كغم	1.173	1.173	1.173	1.173	1.173	1.173	1.173	1.173
غطاء البلاستـــك	دينار/كغم	1.066	1.066	1.066	1.066	1.066	0.000	1.066	1.066
الالات									
أعداد الارض	دينار/ساعة	0.953	0.794	1.157	0.476	0.476	0.476	0.476	0.476
الزراعـــة	دينار/ساعة	0.000	0.000	0.489	0.800	0.000	0.000	0.000	0.000
الرعايـــة	دينار/ساعة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الجنـــي	دينار/ساعة	0.000	0.000	4.300	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
مدخلات غير قابلة للاتجار									
مياة الـــــرى	دينار/م3	0.017	0.017	0.017	0.017	0.017	0.017	0.017	0.017
سماد عضـــوي	دينار/م3	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000
أيجـــار الارض	دينار/دونم	23.000	23.000	15.050	10.000	66.500	30.000	35.000	32.000
العمالة المستأجرة	دينار/ساعة	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500
العمالية العائليـــة	دينار/ساعة	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500
الاهتـــــلاك	دينار/دونم	20.000	14.000	0.000	0.000	540.000	9.500	14.000	14.000
الفائدة على رأس المال	دينار/دونم	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000

جدول رقم (د-1) المدخلات والمخرجات للمحاصيل المختارة في أغوار الكرك ووادي عربة من منخفض وادي الاردن

البيـــــــــان	الوحدة	Tom(WOPN)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Egg(WOPN)	G-Bean (PH)	WMelon(Sum)	Melon(Sum)
المنتج الرئيسي الاول	كغم	3134.107	10000.000	2000.000	1600.000	5250.000	1500.000	1250.000
المنتج الرئيسي الثاني	كغم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المنتج الثانـــــوي	كغم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المدخلات القابلة للاتجـار								
أشتال المنتج الاول	عدد	2022.222	4000.000	0.350	1600.444	3.000	200.000	133.000
أشتال المنتج الثاني	عدد	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
تكاليف الوقايـــة	دونم	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000
غاز المثيل بروميد	دونم	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000
سماد اليوريـــا	كغم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	50.000	33.000
سماد سوبرفوسفات	كغم	24.667	0.000	0.000	33.000	0.000	0.000	0.000
سماد أمونيوم فوسفات	كغم	25.182	10.000	10.000	18.556	10.000	50.000	0.000
سماد البوتاســـيوم	كغم	5.000	0.000	0.000	5.000	10.000	0.000	0.000
سماد مركـــــب	كغم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
العناصر الدقيقـــة	كغم	0.213	4.000	0.500	0.000	6.000	0.400	0.317
سماد مركـــــز	كغم	19.408	100.000	16.000	16.286	100.000	6.000	7.000
البلاستيك الاســـود	كغم	12.011	10.000	13.000	10.600	10.000	10.000	20.000
غطاء البلاستـــــك	كغم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الالات								
أعداد الأرض	ساعة	0.762	0.600	1.000	0.715	0.600	0.816	0.816
الزراعـــة	ساعة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الرعايـــة	ساعة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الجنـــي	ساعة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
مدخلات غير قابلة للاتجار								
مياة الـــــري	م3	677.179	900.000	279.000	660.700	756.000	1036.000	863.000
سماد عضـــوي	م3	1.427	1.000	2.400	1.149	1.000	1.600	2.000
أيجـــار الارض	دونم	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000
العمالة المستأجرة	ساعة	100.000	840.000	63.000	87.000	840.000	48.000	55.000
العمالية العائليـــة	ساعة	94.649	6.000	0.500	33.274	6.000	10.000	13.000
الاهتـــــلاك	دونم	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000

جدول (ج-6) بعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية و مؤشر الميزة النسبية للمحاصيل المختارة في منطقة الاغوار الجنوبية من منخفض وادي الاردن

ITEMS	Pep (WPT)	Tom(OPN)	Wheat (IR)	Barley(IR)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Egg(WOPN)	Orange	Banana
الارباح بأسعار السوق(د)	123.83	104.20	3.63	21.97	-467.05	-160.14	669.87	137.77	-3.04
الارباح بألاسعار الاقتصادية(د)	865.47	681.26	-13.35	13.26	-78.16	77.31	1316.19	342.97	0.04
القيمة المضافة بأسعار السوق (د)	302.16	252.41	37.83	47.29	864.93	-46.60	773.94	297.42	286.65
القيمة المضافة بألاسعار الاقتصادية(د)	1071.03	846.85	25.27	40.63	1381.10	205.94	1442.19	502.82	272.77
معامل الموارد المحلية (DRC	0.19	0.20	1.53	0.67	1.06	0.62	0.09	0.32	1.00
معامل الحماية الاسمي للمنتج (NPCo	0.43	0.39	1.19	1.14	0.79	0.27	0.60	0.67	1.04
معامل الحماية الاسمي للمدخلات (NPCi	0.95	0.98	0.96	1.00	0.97	0.98	0.98	1.01	1.03

جدول رقم (د-3) الميزانيات المحصولية بالاسعار الجارية (الخاصة) للمحاصيل المختارة في أغوار الكرك ووادي عربة من منخفض وادي الاردن

البيـــــــــان	الوحدة	Tom(WOPN	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Egg(WOPN)	G-Bean (PH	WMelon(Sun	Melon(Sum)
المنتج الرئيسي الاول	دينار	344.752	1700.000	111.000	163.192	2625.000	300.000	375.000
المنتج الرئيسي الثاني	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المنتج الثانـــــوي	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المجموع (1)	دينار	344.752	1700.000	111.000	163.192	2625.000	300.000	375.000
المدخلات القابلة للاتجـار								
أشتال المنتج الاول	دينار	26.750	280.000	22.750	17.054	90.000	8.000	4.655
أشتال المنتج الثاني	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
تكاليف الوقايـــة	دينار	13.821	250.000	15.000	9.922	60.000	26.000	3.300
غاز المثيل بروميد	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
سماد اليوريـــا	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	11.000	7.260
سماد سوبرفوسفات	دينار	3.601	0.000	0.000	4.818	0.000	0.000	0.000
سماد أمونيوم فوسفات	دينار	3.525	1.400	1.400	2.598	1.400	7.000	0.000
سماد البوتاســـيوم	دينار	2.250	0.000	0.000	2.250	4.500	0.000	0.000
سماد مركـــــب	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
العناصر الدقيقـــة	دينار	2.133	40.000	5.000	0.000	60.000	4.000	3.167
سماد مركـــــز	دينار	13.586	70.000	11.200	11.400	70.000	4.200	4.900
البلاستيك الاســـود	دينار	13.212	11.000	14.300	11.660	11.000	11.000	22.000
غطاء البلاستـــــك	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الالات	دينار	4.561	4.000	10.000	4.907	4.000	4.813	4.813
أعداد الارض	دينار	4.561	4.000	10.000	4.907	4.000	4.813	4.813
الزراعـــة	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الرعايـــة	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الجنـــي	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المجموع (2)	دينار	83.441	656.400	79.650	64.609	300.900	76.013	50.095
مدخلات غير قابلة للاتجار								
مياة الـــــري	دينار	8.457	13.000	3.000	7.957	11.000	8.288	6.904
سماد عضـــوي	دينار	12.841	9.000	21.600	10.337	9.000	14.400	18.000
أيجـــار الارض	دينار	52.654	50.000	45.000	43.000	50.000	50.000	50.000
العمالة المستأجرة	دينار	71.095	1050.000	63.000	98.255	1050.000	24.000	27.500
العمالية العائليـــة	دينار	47.324	3.000	0.250	16.637	3.000	5.000	6.500
الاهتـــــلاك	دينار	20.714	540.000	25.000	21.000	540.000	20.000	20.000
الفائدة على رأس المال	دينار	23.722	185.712	19.000	20.944	157.112	15.816	14.320
المجموع (3)	دينار	236.807	1850.712	176.850	218.130	1820.112	137.504	143.224

جدول رقم (د-2)الاسعار الجارية (الخاصة) للمحاصيل المختارة في أغوار الكرك ووادي عربة الوسطى من منخفض وادي الاردن

البيـــــــــان	الوحدة	Tom(WOPN)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN	Egg(WOPN)	G-Bean (PH)	WMelon(Sum	Melon(Sum)
المنتج الرئيسي الاول	دينار/كغم	0.110	0.170	0.056	0.102	0.500	0.200	0.300
المنتج الرئيسي الثاني	دينار/كغم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المنتج الثانـــــوي	دينار/كغم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المدخلات القابلة للاتجـار								
أشتال المنتج الاول	دينار/عدد	0.013	0.070	65.000	0.011	30.000	0.040	0.035
أشتال المنتج الثاني	دينار/عدد	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
تكاليف الوقايـــة	دينار/دونم	13.821	250.000	15.000	9.922	60.000	26.000	3.300
غاز المثيل بروميد	دينار/دونم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
سماد اليوريـــا	دينار/كغم	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220	0.220
سماد سوبرفوسفات	دينار/كغم	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146	0.146
سماد أمونيوم فوسفات	دينار/كغم	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140	0.140
سماد البوتاســـيوم	دينار/كغم	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450	0.450
سماد مركـــــب	دينار/كغم	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500
العناصر الدقيقـــة	دينار/كغم	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000
سماد مركـــــز	دينار/كغم	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700
البلاستيك الاســـود	دينار/كغم	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100	1.100
غطاء البلاستـــــك	دينار/كغم	1.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الالات								
أعداد الارض	دينار/ساعة	5.984	6.667	10.000	6.863	6.667	5.896	5.896
الزراعـــة	دينار/ساعة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الرعايـــة	دينار/ساعة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الجنـــي	دينار/ساعة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
مدخلات غير قابلة للاتجار								
مياة الـــــري	دينار/م3	0.012	0.014	0.011	0.012	0.015	0.008	0.008
سماد عضـــوي	دينار/م3	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000
أيجـــار الارض	دينار/دونم	52.654	50.000	45.000	43.000	50.000	50.000	50.000
العمالة المستأجرة	دينار/ساعة	0.711	1.250	1.000	1.129	1.250	0.500	0.500
العمالية العائليـــة	دينار/ساعة	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500
الاهتـــــلاك	دينار/دونم	20.714	540.000	25.000	21.000	540.000	20.000	20.000
الفائدة على رأس المال	دينار/دونم	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000

جدول رقم (د-5) الميزانيات المحصولية بالاسعار الاقتصادية (الكفاءة) للمحاصيل المختارة في أغوار الكرك ووادي عربة من منخفض وادي الاردن

البيـــــــــان	الوحدة	Tom(WOPN)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Egg(WOPN)	G-Bean (PH)	WMelon(Sum	Melon(Sum)
المنتج الرئيسي الاول	دينار	795.921	2595.126	570.159	283.607	3229.929	290.892	246.579
المنتج الرئيسي الثاني	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المنتج الثانـــــوي	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المجموع (1)	دينار	795.921	2595.126	570.159	283.607	3229.929	290.892	246.579
المدخلات القابلة للاتجـــار								
أشتال المنتج الاول	دينار	28.522	298.544	24.257	18.183	95.961	8.530	4.963
أشتال المنتج الثاني	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
تكاليف الوقايـــة	دينار	14.737	266.557	15.993	10.579	63.974	27.722	3.519
غاز المثيل بروميد	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
سماد اليوريـــا	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	10.481	6.917
سماد سوبرفوسفات	دينار	3.431	0.000	0.000	4.591	0.000	0.000	0.000
سماد أمونيوم فوسفات	دينار	3.359	1.334	1.334	2.475	1.334	6.670	0.000
سماد البوتاســـيوم	دينار	2.144	0.000	0.000	2.144	4.288	0.000	0.000
سماد مركـــــب	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
العناصر الدقيقـــة	دينار	2.033	38.112	4.764	0.000	57.168	3.811	3.017
سماد مركـــــز	دينار	12.944	66.696	10.671	10.862	66.696	4.002	4.669
البلاستيك الاســـود	دينار	14.087	11.729	15.247	12.432	11.729	11.729	23.457
غطاء البلاستـــــك	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الالات	دينار	4.346	3.811	9.528	4.675	3.811	4.586	4.586
أعداد الارض	دينار	4.346	3.811	9.528	4.675	3.811	4.586	4.586
الزراعـــة	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الرعايـــة	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الجنـــي	دينار	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المجموع (2)	دينار	85.603	686.783	81.794	65.941	304.960	77.530	51.128
مدخلات غير قابلة للاتجار								
مياة الـــــري	دينار	11.512	15.300	4.743	11.232	12.852	17.612	14.671
سماد عضـــوي	دينار	12.841	9.000	21.600	10.337	9.000	14.400	18.000
أيجـــار الارض	دينار	52.654	50.000	45.000	43.000	50.000	50.000	50.000
العمالة المستأجرة	دينار	71.095	1050.000	63.000	98.255	1050.000	24.000	27.500
العمالية العائليـــة	دينار	47.324	3.000	0.250	16.637	3.000	5.000	6.500
الاهتـــــلاك	دينار	20.714	540.000	25.000	21.000	540.000	20.000	20.000
الفائدة على رأس المال	دينار	39.227	306.031	31.380	34.632	256.075	27.110	24.414
المجموع (3)	دينار	255.367	1973.331	190.973	235.093	1920.927	158.122	161.085

جدول رقم (د-4)الاسعار الاقتصادية (الكفاءة) للمحاصيل المختارة في أغوار الكرك ووادي عربة من منخفض وادي الاردن

البيـــــــــان	الوحدة	Tom(WOPN)	Cuc(WPH)	Squ(WOPN)	Egg(WOPN)	G-Bean (PH)	WMelon(Sur	Melon(Sum)
المنتج الرئيسي الاول	دينار/كغم	0.254	0.260	0.285	0.177	0.615	0.194	0.197
المنتج الرئيسي الثاني	دينار/كغم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المنتج الثانـــــوي	دينار/كغم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المدخلات القابلة للاتجـــار								
أشتال المنتج الاول	دينار/عدد	0.014	0.075	69.305	0.011	31.987	0.043	0.037
أشتال المنتج الثاني	دينار/عدد	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
تكاليف الوقايـــة	دينار/دونم	14.737	266.557	15.993	10.579	63.974	27.722	3.519
غاز المثيل بروميد	دينار/دونم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
سماد اليوريـــا	دينار/كغم	0.210	0.210	0.210	0.210	0.210	0.210	0.210
سماد سوبرفوسفات	دينار/كغم	0.139	0.139	0.139	0.139	0.139	0.139	0.139
سماد أمونيوم فوسفات	دينار/كغم	0.133	0.133	0.133	0.133	0.133	0.133	0.133
سماد البوتاســـيوم	دينار/كغم	0.429	0.429	0.429	0.429	0.429	0.429	0.429
سماد مركـــــب	دينار/كغم	0.476	0.476	0.476	0.476	0.476	0.476	0.476
العناصر الدقيقـــة	دينار/كغم	9.528	9.528	9.528	9.528	9.528	9.528	9.528
سماد مركـــــز	دينار/كغم	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667
البلاستيك الاســـود	دينار/كغم	1.173	1.173	1.173	1.173	1.173	1.173	1.173
غطاء البلاستـــــك	دينار/كغم	1.066	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الالات								
أعداد الارض	دينار/ساعة	5.702	6.352	9.528	6.539	6.352	5.618	5.618
الزراعـــة	دينار/ساعة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الرعايـــة	دينار/ساعة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الجنـــي	دينار/ساعة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
مدخلات غير قابلة للاتجار								
مياة الـــــري	دينار/م3	0.017	0.017	0.017	0.017	0.017	0.017	0.017
سماد عضـــوي	دينار/م3	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000	9.000
أيجـــار الارض	دينار/دونم	52.654	50.000	45.000	43.000	50.000	50.000	50.000
العمالة المستأجرة	دينار/ساعة	0.711	1.250	1.000	1.129	1.250	0.500	0.500
العمالية العائليـــة	دينار/ساعة	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500	0.500
الاهتـــــلاك	دينار/دونم	20.714	540.000	25.000	21.000	540.000	20.000	20.000
الفائدة على رأس المال	دينار/دونم	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000

جدول رقم (هـ-1) المدخلات والمخرجات للمحاصيل المختارة في مناطق المرتفعات

WATERMELON	POTATOES	TOMATOES	RAINFED BARLEY	RAINFED WHEAT	IRRIGATED WHEAT	البيـــان
2300.00	2300.00	5062.00	120.00	105.00	400.00	المنتج الرئيسي (كغم)
0.00	0.00	0.00	120.00	105.00	400.00	المنتج الثانوى (كغم)
						المدخلات القابلة للتجار
0.35	250.00	2500.00	8.00	10.00	12.00	البذار و/او الشتلات (عدد)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	التشتيل (دونم)
						الاسمدة الكيماوية
2.84	5.30	5.00	2.30	1.00	4.50	الاسمدة النيتروجينية (كغم)
4.43	5.30	5.00	0.90	2.80	11.50	الاسمدة الفسفورية (كغم)
3.08	5.30	5.00	0.00	0.00	0.00	الاسمدة البوتاسية (كغم)
1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	المكافحة (دونم)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	البلاستيك الأسود (كغم)
						الالات
0.40	0.75	0.75	0.40	0.40	1.00	أعداد الارض (ساعة)
0.00	0.00	0.00	0.25	0.15	0.15	ألزراعـــــة (ساعة)
0.00	4.00	2.00	0.50	0.30	1.00	ألرعايـــــة (ساعة)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.15	ألجنـــــــي (ساعة)
						المدخلات غير القابلة للاتجار
300.00	560.00	500.00	0.00	0.00	700.00	المياة (م3)
0.00	1.20	1.00	0.00	0.00	0.00	السماد العضوى (م3)
						العمالة (ساعة)
7.00	17.00	18.00	0.00	0.00	1.00	أعداد الارض (ساعة)
4.00	14.00	13.00	0.80	0.80	0.00	الزراعة (ساعة)
19.00	35.00	56.00	0.00	0.00	4.00	الرعاية (ساعة)
26.00	80.00	104.00	5.00	5.00	0.00	الجنـــي (ساعة)
0.07	0.07	0.07	0.07	0.07	0.07	الفائـــدة (٪)
1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	أيجار الأرض (دونم)

جدول (د-6) بعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية و مؤشر الميزة النسبية للمحاصيل المختارة في منطقة اغوار الكرك ووادي عربة من منخفض وادي الاردن

Melon(Sum)	WMelon(Sum)	G-Bean (PH)	Egg(WOPN)	Squ(WOPN)	Cuc(WPH)	Tom(WOPN)	ITEMS
181.68	86.48	503.99	-119.55	-145.50	-807.11	24.50	الارباح بأسعار السوق(د)
34.37	55.24	1004.04	-17.43	297.39	-64.99	454.95	الارباح بألاسعار الاقتصادية(د)
324.90	223.99	2324.10	98.58	31.35	1043.60	261.31	القيمة المضافة بأسعار السوق (د)
195.45	213.36	2924.97	217.67	488.36	1908.34	710.32	القيمة المضافة بألاسعار الاقتصادية(د)
0.82	0.74	0.66	1.08	0.39	1.03	0.36	معامل الموارد المحلية (DRC)
1.52	1.03	0.81	0.58	0.19	0.66	0.43	معامل الحماية الاسمي للمنتج (NPCo)
0.98	0.98	0.99	0.98	0.97	0.96	0.97	معامل الحماية الاسمي للمدخلات (NPCi)

جدول رقم (هـ-3) الميزانيات المحصولية بالاسعار الجارية (الخاصة) للمحاصيل المختارة في مناطق المرتفعات

RAINFED GRAPES*	IRRIGATED GRAPES*	RAINFED OLIVES*	IRRIGATED OLIVES*	WATERMELON	POTATOES	TOMATOES	RAINFED BARLEY	RAINFED WHEAT	IRRIGATED WHEAT	البيـــان
112.90	878.90	61.43	166.25	154.10	710.70	632.75	12.00	15.75	58.80	المنتج الرئيسي (دينار)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	7.20	6.30	24.00	المنتج الثانوي (دينار)
18.69	41.10	9.19	21.27	22.67	142.32	69.24	6.99	8.33	24.41	المدخلات القابلة للتجار
4.95	5.95	1.24	1.96	6.65	100.00	27.50	0.80	1.40	1.68	البذار و/او الشتلات (دينار)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	التشتيل (دينار)
										الاسمدة الكيماوية
0.00	9.31	0.00	5.69	1.36	2.54	2.40	1.10	0.48	2.16	الاسمدة النيتروجينية (دينار)
0.00	9.57	0.00	2.12	3.40	4.07	3.64	0.69	2.15	6.82	الاسمدة الفسفورية (دينار)
0.00	2.53	0.00	2.66	2.15	3.71	3.50	0.00	0.00	0.00	الاسمدة البوتاسية (دينار)
6.73	6.73	2.73	2.73	6.50	20.00	25.00	0.50	0.60	1.00	المكافحة (دينار)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	البلاستيك الاسود (دينار)
										الالات
5.39	5.39	3.60	3.60	2.80	6.00	6.00	2.40	2.80	6.00	أعداد الارض (دينار)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	1.00	0.60	0.75	الزراعـــــة (دينار)
1.62	1.62	1.62	2.49	0.00	6.00	1.00	0.50	0.30	1.00	الرعايـــــة (دينار)
		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	3.00	الجنـــــي (دينار)
42.13	114.74	30.91	79.16	167.40	306.40	301.40	9.62	9.82	37.30	المدخلات غير القابلة للاتجار
0.00	29.89	0.00	13.11	105.00	196.00	175.00	0.00	0.00	35.00	المياة (دينار)
8.49	17.97	10.95	10.95	0.00	12.00	10.00	0.00	0.00	0.00	السماد العضوي (دينار)
										العمالة
4.86	4.86	0.67	1.31	2.60	6.80	7.20	0.00	0.00	0.40	أعداد الارض (دينار)
0.99	0.99	0.12	0.19	1.60	5.60	5.20	0.32	0.32	0.00	الزراعة (دينار)
13.28	13.28	7.79	8.09	7.60	14.00	22.40	0.00	0.00	1.60	الرعاية (دينار)
6.99	7.73	3.66	5.51	10.40	32.00	41.60	2.00	2.00	0.00	الجني (دينار)
4.26	9.72	2.61	7.11	13.32	31.41	25.94	1.18	1.27	4.32	الفائـــدة (٪)
7.50	40.00	7.50	40.00	40.00	40.00	40.00	7.50	7.50	0.30	أيجار الارض (دينار)

جدول رقم (هـ-2)الاسعار الجارية (الخاصة) للمحاصيل المختارة في مناطق المرتفعات

WATERMELON	POTATOES	TOMATOES	RAINFED BARLEY	RAINFED WHEAT	IRRIGATED WHEAT	البيـــان
0.07	0.31	0.13	0.10	0.15	0.15	المنتج الرئيسي (دينار /كغم)
0.00	0.00	0.00	0.06	0.06	0.06	المنتج الثانوي (دينار /كغم)
						المدخلات القابلة للتجار
19.00	0.40	0.01	0.10	0.14	0.14	البذار و/او الشتلات (دينار /عدد)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	التشتيل (دينار /دونم)
						الاسمدة الكيماوية
0.48	0.48	0.48	0.48	0.48	0.48	الاسمدة النيتروجينية (دينار /كغم)
0.77	0.77	0.77	0.77	0.77	0.77	الاسمدة الفسفورية (دينار /كغم)
0.70	0.70	0.70	0.70	0.70	0.70	الاسمدة البوتاسية (دينار /كغم)
6.50	20.00	25.00	0.50	0.60	1.00	المكافحة (دينار /دونم)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	البلاستيك الاسود (دينار /كغم)
						الالات
7.00	8.00	8.00	6.00	7.00	6.00	أعداد الارض (دينار /ساعة)
0.00	0.00	0.00	4.00	4.00	5.00	الزراعـــــة (دينار /ساعة)
1.50	1.50	0.50	1.00	1.00	1.00	الرعايـــــة (دينار /ساعة)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	20.00	الجنـــــي (دينار /ساعة)
						المدخلات غير القابلة للاتجار
0.35	0.35	0.35	0.00	0.00	0.05	المياة (دينار /م3)
10.00	10.00	10.00	0.00	0.00	0.00	السماد العضوي (دينار /م3)
						العمالة
0.40	0.40	0.40	0.40	0.40	0.40	أعداد الارض (دينار /ساعة)
0.40	0.40	0.40	0.40	0.40	0.40	الزراعة (دينار /ساعة)
0.40	0.40	0.40	0.40	0.40	0.40	الرعاية (دينار /ساعه)
0.40	0.40	0.40	0.40	0.40	0.40	الجنـــي (دينار /ساعة)
0.07	0.07	0.07	0.07	0.07	0.07	الفائـــدة (٪)
40.00	40.00	40.00	7.50	7.50	0.30	أيجار الارض (دينار /دونم)

جدول رقم (هـ-5) الميزانيات المحصولية بالاسعار الاقتصادية (الكفاءة) للمحاصيل المختارة في مناطق المرتفعات

RAINFED GRAPES*	IRRIGATED GRAPES*	RAINFED OLIVES*	IRRIGATED OLIVES*	WATERMELON	POTATOES	TOMATOES	RAINFED BARLEY	RAINFED WHEAT	IRRIGATED WHEAT	البيـــان
118.32	911.85	57.60	151.00	154.57	449.99	447.11	10.93	13.34	50.81	المنتج الرئيسي (دينار)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	16.80	14.70	56.00	المنتج الثانوي (دينار)
19.54	41.91	9.66	21.96	22.27	149.89	72.07	6.99	6.27	15.20	المدخلات القابلة للتجار
6.43	7.70	1.61	2.60	7.09	106.62	29.32	0.85	1.49	1.79	البذار و/او الشتلات (دينار)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	التشتيل (دينار)
										الاسمدة الكيماوية
0.00	8.90	0.00	5.46	0.56	1.04	0.98	0.45	0.20	0.68	الاسمدة النيتروجينية (دينار)
0.00	9.41	0.00	2.11	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الاسمدة الفسفورية (دينار)
0.00	2.79	0.00	2.60	4.71	8.11	7.65	0.00	0.00	0.00	الاسمدة البوتاسية (دينار)
6.57	6.57	2.70	2.70	6.93	21.32	26.66	0.53	0.64	1.07	المكافحة (دينار)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	البلاستيك الاسود (دينار)
										الالات
4.98	4.98	3.90	3.90	2.99	6.40	6.40	2.56	2.99	6.40	أعداد الارض (دينار)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	1.07	0.64	0.60	الزراعـــــة (دينار)
1.56	1.56	1.67	2.60	0.00	6.40	1.07	0.53	0.32	1.07	الرعايـــــة (دينار)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	3.20	الجنـــــي (دينار)
40.51	275.27	26.66	144.74	159.80	290.00	277.00	9.82	9.82	265.40	
										المدخلات غير القابلة للاتجار
0.00	193.40	0.00	88.70	105.00	196.00	175.00	0.00	0.00	245.00	المياة (دينار)
6.14	17.00	9.60	9.80	0.00	9.60	8.00	0.00	0.00	0.00	السماد العضوي (دينار)
										العمالة
4.57	4.57	0.90	1.30	2.60	6.80	7.20	0.00	0.00	0.40	أعداد الارض (دينار)
1.29	1.29	0.16	0.24	1.60	5.60	5.20	0.32	0.32	0.00	الزراعة (دينار)
12.40	12.40	7.10	7.40	7.60	14.00	22.40	0.00	0.00	1.60	الرعاية (دينار)
6.61	6.61	3.20	4.70	10.40	32.00	41.60	2.00	2.00	0.00	الجني (دينار)
7.03	38.99	4.61	21.27	23.20	53.26	44.46	1.99	2.26	34.25	الفائـــدة (٪)
7.50	40.00	7.50	40.00	40.00	40.00	40.00	7.50	7.50	40.00	ايجار الارض (دينار)

جدول رقم (هـ-4)الاسعار الاقتصادية (الكفاءة) للمحاصيل المختارة في ا مناطق المرتفعات

WATERMELON	POTATOES	TOMATOES	RAINFED BARLEY	RAINFED WHEAT	IRRIGATED WHEAT	البيـــان
0.07	0.20	0.09	0.09	0.13	0.13	المنتج الرئيسي (دينار/كغم)
0.00	0.00	0.00	0.14	0.14	0.14	المنتج الثانوي (دينار/كغم)
						المدخلات القابلة للتجار
20.26	0.43	0.01	0.11	0.15	0.15	البذار و/او الشتلات (دينار/عدد)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	التشتيل (دينار/دونم)
						الاسمدة الكيماوية
0.20	0.20	0.20	0.20	0.20	0.20	الاسمدة النيتروجينية (دينار/كغم)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الاسمدة الفسفورية (دينار/كغم)
1.53	1.53	1.53	1.53	1.53	1.53	الاسمدة البوتاسية (دينار/كغم)
6.93	21.32	26.66	0.53	0.64	1.07	المكافحة (دينار/دونم)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	البلاستيك الاسود (دينار/كغم)
						الالات
7.46	8.53	8.53	6.40	7.46	6.40	أعداد الارض (دينار/ساعة)
0.00	0.00	0.00	4.26	4.26	5.33	الزراعـــــة (دينار/ساعة)
1.60	1.60	0.53	1.07	1.07	1.07	الرعايـــــة (دينار/ساعة)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	21.32	الجنـــــي (دينار/ساعة)
						المدخلات غير القابلة للاتجار
0.35	0.35	0.35	0.00	0.00	0.35	المياة (دينار/م3)
8.00	8.00	8.00	0.00	0.00	0.00	السماد العضوي (دينار/م3)
						العمالة
0.40	0.40	0.40	0.40	0.40	0.40	أعداد الارض (دينار/ساعة)
0.40	0.40	0.40	0.40	0.40	0.40	الزراعة (دينار/ساعة)
0.40	0.40	0.40	0.40	0.40	0.40	الرعاية (دينار/ساعة)
0.40	0.40	0.40	0.40	0.40	0.40	الجنـــي (دينار/ساعة)
0.12	0.12	0.12	0.12	0.12	0.12	الفائـــدة (٪)
40.00	40.00	40.00	7.50	7.50	40.00	أيجار الارض (دينار/دونم)

جدول رقم (1) المؤشرات التي توضح اهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني الاردني خلال الفترة 1990-1995

المؤشر	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية(مليون دينار)	2428.8	2634	3306.8	3662.3	4039.2	4503.6
قيمة الناتج المحلي الزراعي (بالاسعار الجارية (مليون دينار	178.8	213.5	246.9	193.3	203	219.6
نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج القومي (%)	7.7	8.1	8	5.3	5	4.9
الصادرات الوطنية بالمليون دينار	612.3	598.6	633.7	691.3	703.9	1005
الصادرات الزراعية بالمليون دينار	59.7	86	92	140	91.2	99.5
نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الوطنية (%)	9.7	14.4	14.5	20.2	11.4	9.9
الصادرات من الخضار و الفواكه بالمليون دينار	44.7	54.4	50	69.1	65.2	68.2
نسبة مساهمة الصادرات من الخضار و الفواكه في الصادرات الزراعية	74.8	63.3	54.3	49.4	71.5	68.5
المستوردات الزراعية بالمليون دينار	403.9	417.6	416	435.1	409.6	419.2
العجز في الميزان التجاري الزراعي	344.2	331.6	324	295.1	318.4	319.7

جدول (هـ-6) بعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية و مؤشر الميزة النسبية للمحاصيل المختارة في مناطق المرتفعات

ITEMS	IRRIGATED WHEAT	RAINFED WHEAT	RAINFED BARLEY	TOMATOES	POTATOES	WATERMELON	IRRIGATED OLIVES	RAINFED OLIVES	IRRIGATED GRAPES	RAINFED GRAPES
الارباح بأسعار السوق(د)	16.77	2.63	1.21	236.17	230.57	-49.49	58.79	18.52	718.18	47.82
الارباح بالاسعار الاقتصادية(د)	-229.86	10.01	10.02	56.15	-42.69	-49.34	-35.71	14.44	556.61	51.06
القيمة المضافة بأسعار السوق (د)	56.68	13.14	11.72	558.67	558.42	129.63	143.49	51.60	832.92	92.90
القيمة المضافة بالاسعار الاقتصادية(د)	89.79	21.01	21.02	366.39	282.11	129.63	126.40	46.53	864.92	96.44
معامل الموارد المحلية (DRC	3.56	0.52	0.52	0.85	1.15	1.38	1.28	0.69	0.36	0.47
معامل الحماية الاسمي للمنتج (NPCo	0.78	0.79	0.69	1.42	1.58	1.00	1.10	1.07	0.96	0.95
معامل الحماية الاسمي للمدخلات (NPCi	1.53	1.27	1.11	0.92	0.91	0.98	0.93	0.89	0.94	0.91

جدول رقم (2)المساحة من المحاصيل الحقلية للفترة 1990-1995 (بالدونم)

المحصول/السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	المعدل
القمح	605312	564664	534128	679160	424536	512322	553353.7
الشعير	550993	655246	793290	972096	663674	879394	752448.8
العدس	43008	24750	30237	82324	24232	28465	38836
الحمص	5319	14851	8769	14474	6576	2637	8771
الذره	17860	4078	9041	4932	6182	6543	8106
أخرى	66520	50456	50715	48570	52001	70286	56424.67
المجموع	1289012	1314045	1426180	1801556	1177201	1499647	1417940

جدول رقم (3)الأنتاج من المحاصيل الحقلية للفترة 1990-1995 (بالطن)

المحصول/السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	المعدل
القمح	82870	61843	75434	57093	46852	58457	63758.17
الشعير	42406	39935	68878	31797	27352	31726	40349
العدس	4120	1183	2838	4771	1399	2141	2742
الحمص	842	1449	1694	2612	1631	490	1453
الذره	5213	5721	13645	5339	8666	8275	7809.833
أخرى	14579	9479	12912	12891	23115	44200	19529.33
المجموع	150030	119610	175401	114503	109015	145289	135641.3

جدول رقم (4) مساحة الخضروات خلال 1990-1995(بالدونم)

المحصول/السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	المعدل
البندورة	90877	126209	152195	149290	129059	148811	132740.2
الخيار	9874	12206	20882	11809	9964	11087	12637
البطاطا	28299	38385	36345	48960	32820	43514	38053.83
الباذنجان	17179	17487	28894	20465	15477	16997	19416.5
الفلفل	10161	11961	9250	10152	7422	7484	9405
الكوسا	18640	25634	41087	31155	22909	25950	27562.5
الملفوف	5899	9191	9842	11615	10600	8284	9238.5
الزهرة	11320	11302	16227	17269	18445	17003	15261
البطيخ	19645	30932	36554	33160	33123	20897	29051.83
الفاصوليا	9544	11631	12179	14514	12232	18613	13118.83
أخرى	66962	104672	111322	104377	113295	135345	105995.5
المجموع	288400	399610	474777	452766	405346	453985	412480.7

جدول رقم (5) كمية الانتاج من الخضروات الفتره خلال 1990-1995 بالطن

المحصول/السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	المعدل
البندورة	376892	329051	706015	621246	491031	616789	523504
الخيار	53689	102640	116762	100592	82379	88960	90837
البطاطا	89655	76738	81905	117569	89752	110859	94413
الباذنجان	59488	40575	58734	70426	43774	63136	56022.17
الفلفل	21700	12806	15857	25117	11683	13863	16837.67
الكوسا	34700	28005	58009	60517	43139	48085	45409.17
الملفوف	18055	20247	23419	30177	25860	20244	23000.33
الزهرة	26218	25314	42306	46783	46204	43445	38378.33
البطيخ	49809	107571	121379	99321	93238	88667	93330.83
الفاصوليا	11453	9382	17459	24717	14746	22644	16733.5
أخرى	73928	110400	162312	166487	177381	233227	153955.8
المجموع	815587	862729	1404157	1362952	1119187	1349919	1152422

جدول رقم (6) مساحة الفواكه خلال 1990-1995(بالدونم)

المحصول/السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	المعدل	النسبه %
الحمضيات	57649	53598	53469	53486	57269	60801	56045.33	6.6
تفاح	13894	19992	24057	28858	33201	36968	26161.67	3.1
لوز	5224	6916	7329	7371	8003	8670	7252.167	0.9
دراق	10430	15333	14529	16755	18274	22382	16283.83	1.9
مشمش	2418	5223	5548	6062	6875	7904	5671.667	0.7
موز	11886	11683	12203	12902	11394	16901	12828.17	1.5
عنب	56451	133052	126197	135844	132447	138568	120426.5	14.2
زيتون	364567	499571	530690	554844	582587	864003	566043.7	66.8
اخرى	22946	32998	35629	38256	41682	46889	36400	4.3
المجموع	545465	778366	809651	854378	891732	1203086	847113	100.0

جدول رقم (7) كمية الانتاج من الفواكه الفتره خلال 1990-1995 (بالطن)

المحصول/السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	المعدل	النسبه %
الحمضيات	154109	153976	127154	175785	194331	139624	157496.5	43.0
تفاح	6744	11845	24623	24861	48481	47702	27376	7.5
لوز	1259	1651	2128	2057	2290	2492	1979.5	0.5
دراق	4064	9523	9994	10382	12114	4662	8456.5	2.3
مشمش	761	1297	2871	2344	3511	3822	2434.333	0.7
موز	18902	20483	18278	18377	20948	31807	21465.83	5.9
عنب	45726	75418	63586	54770	53786	56598	58314	15.9
زيتون	63669	31297	85128	49250	96500	64186	65005	17.7
اخرى	11210	174460	27409	27241	24414	36804	24106.3	6.6
المجموع	306444	479950	361171	365067	456375	387697	366634	100.0

جدول رقم (8) الصادرات و المستوردات من المنتجات الزراعية

البند	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الصادرات الزراعية بالمليون دينار	59.7	86	92	140	91.2	95.5
المستوردات الزراعية بالمليون دينار	403.9	417.9	416	435.1	409.6	419.2
العجز في الميزان التجاري بالمليون دينار	344.2	330.6	324	295.1	318.4	319.7
الصادرات من الخضار و الفواكه	44.7	54.4	50	69.1	65.2	68.2
المستوردات من الخضار و الفواكه	27	33.4	41.5	26.1	28.3	43.2
الميزان التجاري في الخضار و الفواكه	17.7	21	8.5	43	36.9	25

جدول رقم (9) الصادرات من الخضروات للفترة 1990-19950 بالطن

المحصول/السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	المعدل
البندورة	282095	159013	200002	153698	121845	132958	174935
الخيار	47152	24727	31413	17827	23715	30365	29199
البطاطا	13040	4328	2780	3722	3532	9587	6164
الباذنجان	22836	27718	17146	15055	13423	15791	22467
الفلفل	24172	12548	16444	13095	11274	13169	15117
الكوسا	18516	11074	11325	11600	10180	16326	13170
الملفوف	10463	3055	5401	5415	43374	4594	5550
الزهرة	15182	5414	8645	9504	9608	11360	9952
الفاصوليا	11096	5047	6114	5385	4547	8235	6737
أخرى	18864	8182	10886	14002	12232	17262	13571
المجموع	463416	26106	310156	249309	214730	259674	296862

جدول رقم (10) الصادرات من الخضروات حسب البلد المستورد للفترة 1990-1995 بالطن

البلد/السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	المعدل
السعودية	187386	15505	120292	9	14	66	53878
الامارات	99082	58108	83131	93859	89451	119561	90532
قطر	22831	16009	23500	26250	24355	29680	23770
البحرين	21369	25362	37434	72145	59571	61091	46162
لبنان	45831	25762	39848	50257	36855	44389	40490
عربية	81003	106153	4497	491	334	261	32123
أجنبية	5914	4207	1454	6298	4150	4626	4442
المجموع	463416	261106	310156	249309	214730	259672	291397

جدول رقم (11) الصادرات من الفواكه للفترة 1990-1995 بالطن

المحصول/السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	المعدل
الحمضيات	61574	25966	65084	62109	81735	35705	53862
التفاح	31	14847	64	12	32	132	288
الوز	209	13	71	239	20	12	95
دراق	102	238	164	224	70	81	146
عنب	1287	36	883	1226	1391	1292	1019
زيتون	285	65	548	387	446	173	317
أخرى	40199	45729	19627	31006	19811	19997	29405
المجموع	103687	73534	77441	95213	103505	57392	85132

جدول رقم (12) الصادرات من الفواكه حسب البلد المستورد للفترة 1990-1995 بالطن

البلد/السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	المعدل
السعودية	28714	15406	31214	34995	30214	20746	26881
الامارات	27869	21389	21071	26197	33529	10838	23482
قطر	6877	5487	6898	9304	10364	6652	7597
البحرين	6383	7859	7917	14910	19039	8574	10780
لبنان	15456	20665	9237	8048	8403	9780	11931
عربية	18130	2038	127	135	914	16	3560
أجنبية	258	690	977	1622	1041	7086	865
المجموع	103687	73534	77441	25213	103505	57392	85126

الجزء الرابع

المقدرة التنافسية للأنشطة المصرفية

وسبل تعزيزها

اعداد

د. ماهر الواكد

طايل الحجي

الفصل الأول: منهجية الدراسة-الإطار العلمي

١-١ مقدمة

يتجه الأردن نحو عولمة اقتصاده بمختلف قطاعاته وأنشطته ومنها المصرفية. وبطبيعة الحال فإن مثل هذا التوجه يعني ضمن ما يعني ان البنوك الأردنية ستواجه تحديات المرحلة القادمة والتي ستتسم بشدة المنافسة داخلياً (بين البنوك المحلية) من جهة، ودولياً (بينها وبين البنوك الأجنبية ومنها كثير من البنوك الكبيرة الحجم ذات الامتداد العالمي) من جهة أخرى. كما ستتسم المرحلة القادمة بتعدد الأدوات والمشتقات المصرفية التي سيتم التعامل معها وهي أدوات ومشتقات مستحدثة وقابلة للتطور والتجدد والتوسع والإضافة باستمرار، علاوة على تطلبها لاستثمارات ضخمة سيكون للبنوك أدوار مهمة في حشدها وإدارتها. ولهذا فان على البنوك الأردنية أن تتهيأ منذ اللحظة لمواجهة أعباء وتحديات المرحلة القادمة وتهيئة أنفسها وكوادرها وإعادة تنظيم هياكلها الإدارية وخططها المالية والتشغيلية بما يتلاءم والتحديات المقبلة.

بعبارة أخرى، يمكن القول بان الحقبة القادمة ستتميز بتنافس مصرفي حاد على الأسواق المحلية والخارجية. فلم يعد من السهل على أية مؤسسة مالية الاستمرار ما لم تكن مهيأة من جميع النواحي للتعامل مع الوضع الحالي والمستقبلي، ولا بد لها من خفض تكاليف التشغيل وتقديم خدمات متميزة وسريعة للمتعاملين سواء أكانوا مؤسسات أم أفراداً واكتشاف حاجاتهم الحالية والمستجدة والمتطورة واكفائها بالخدمات المصرفية المتعددة بتعدد أدواتها والمشتقات التي تحكمها. الأمر الذي من شأنه أن يلقي بعبء كبير على البنوك بما يقتضيه من ضرورة تطوير البنوك لإداراتها ورفع كفاءات تشغيلها بصورة مستمرة لتتواءم مع مفاهيم العولمة ودولية الاقتصاد وأنظمة التحويلات عبر الدول.

من أجل الوصول إلى نتائجها فقد اعتمدت هذه الدراسة بالدرجة الأولى على المسح الميداني عن طريق تعبئة استبانات صممت بحيث تعطي أكبر قدر من المعلومات الكمية المناسبة وذات العلاقة، علاوة على المعلومات المعتمدة على الرأي المدروس وأحكام القيمة. حيث جرى توزيع تلك الاستبانات على جميع البنوك التجارية العاملة في المملكة. وقد استثنى من الدراسة بالطبع مؤسسات الإقراض والبنوك المتخصصة التي لا تستقطب الودائع والتي أنشئت لتمويل أنشطة اقتصادية واجتماعية

متخصصة بما يخرجها عن تعريف البنوك التجارية وبالتالي لا يخضعها لاحكام قانون البنوك المعمول به في المملكة ولا لرقابة البنك المركزي الأردني المباشرة.

وقد جرى تبويب الدراسة إلى أربعة فصول احتوى الفصل الأولى منها على منهجية الدراسة، حيث بين أهمية الدراسة والحاجة إليها ومحدداتها وأعطى تعاريف للمصطلحات المستعملة فيها. واحتوى الفصل الثاني على تحليلات واسعة ومعمقة لمختلف أوضاع واقع وأنشطة البنوك التجارية الأردنية المستجيبة للدراسة لا سيما من حيث العمالة وتوزيعاتها حسب الفئات العمرية والمؤهلات ولرؤوس أموال البنوك وفروعها داخلياً وخارجياً. ثم انتقل التحليل إلى هياكل الودائع في البنوك الأردنية وتوزيعاتها حسب أحجام البنوك ومصادر جذب الودائع وجرى بعد ذلك تحليل أوضاع البنوك الأردنية من حيث التسهيلات التي تمنحها بأنواعها المباشرة وغير المباشرة، وتوزيعاتها حسب أحجام البنوك وحسب أنواع التسهيلات والقطاعات الاقتصادية المستفيدة منها. وقد جرى دراسة الحوالات الواردة والصادرة موزعة حسب أحجام البنوك والبلدان الصادرة إليها والواردة منها. كما درست عمليات المشتقات المصرفية وإدارة محافظ العملاء الاستثمارية موزعة أيضاً حسب أحجام البنوك هذا وقد درست استثمارات البنوك المحلية والخارجية موزعة كذلك حسب أحجام البنوك وأقنية الاستثمار المتاحة محلياً وخارجياً وتوزيعاتها.

اما الفصل الثالث فقد ناقش التطلعات المستقبلية على ضوء إجابات البنوك، مركزاً على مواقفها من منافسة البنوك الأجنبية المحتملة لها محلياً وفي الأسواق الخارجية، وما إذا كانت مستويات العاملين فيها قابلة للاستجابة للتحديات المستقبلية بهذا الشأن بما في ذلك استخدام وتطويع التكنولوجيا الحديثة للعمل المصرفي في الأردن. وما إذا كانت التشريعات الأردنية ذات العلاقة معززة ام معوقة للانطلاق المستقبلي.

وقد اشتمل الفصل الرابع على الخلاصة والاستنتاجات التي جرى التوصل إليها نتيجة الدراسة والملامح التي أظهرتها تلك النتيجة إضافة إلى التوصيات التي خرجت بها الدراسة. وكان هذا الفصل بمثابة ترجمة لنتائج الفصلين السابقين كما يعكسها الواقع الفعلي ومواقف البنوك المستجيبة منه وآرائها حوله.

١-٢ أهمية الدراسة

يشهد العالم تحولات كبيرة وانفتاحاً في مختلف الأنشطة الاقتصادية، لم يعهده من قبل. فالتوجه نحو عولمة الاقتصاد قائم، وتم اتخاذ الكثير من الإجراءات الهادفة إلى تحرير التبادل التجاري بشقيه السلعي والخدمي ومنه المصرفي عالمياً. وبطبيعة الحال فإن مثل هذا الوضع يعتبر تحدياً قائماً أمام الجهاز المصرفي الأردني ذي الإمكانات المحدودة مقارنة بالمصارف الدولية العملاقة، الأمر الذي يقتضي ضرورة التعرف على واقع الجهاز المصرفي الأردني وإمكاناته وتحليل هذا الواقع أملاً في تحديد السبل التي تكفل له الاستمرار في ظل التحديات القادمة.

١-٣ أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص المصاعب التي يواجهها العمل المصرفي الأردني حالياً وسيواجهها مستقبلاً والتعرف على ظروفه الموضوعية عن كثب كي تجري محاولة تشخيص الحلول المناسبة والقابلة للتبني من أجل مواجهة تحديات المنافسة المستقبلية القادمة. وذلك من خلال ما يلي:

١. دراسة وتحليل واقع الجهاز المصرفي الأردني بصورة شاملة.
٢. تحليل مرتكزات المقدرة التنافسية في الجهاز المصرفي الأردني وتشخيص مكامن القوة والضعف فيها.
٣. توفير قاعدة بيانات ملائمة كمنطلق للتحليل العلمي.

١-٤ مفهوم ومقومات المقدرة التنافسية للبنوك

لم تتحدث الأدبيات المصرفية عن المنافسة المصرفية الحالية والمستقبلية الا من خلال منظور دراسات العمليات المصرفية سواء أكان ذلك على صعيد الإدارة أو على صعيد التسويق وتقديم الخدمات. فقد بين البعض مثلاً في حديثه عن الاستراتيجيات المالية والمصرفية للقرن الحادي والعشرين بأنه سوف يترتب على المصارف والمؤسسات المالية ان تختار وضعاً أو مركزاً استراتيجياً يستند إلى نقاط القوى لديها وفي إطار عوامل مهمة ثلاثة هي المنطقة الجغرافية وطبيعة العميل ونوع المنتج أو الخدمة وحدد ملامح الهياكل المصرفية الخمسة وهي المصرف الشامل ويجمع بين الخدمات المالية المتكاملة على المستوى الدولي والمصرف الكبير للاستثمار والذي يركز على الأوراق المالية في الشركات ذات الربحية العالية جداً والشركات الكبيرة للتأمين التي تنشد تحقيق وفورات الحجم الكبير

في قطاع التأمين إلى جانب الدخول في الاستثمارات الدولية ذات التنوع العالي للأموال، والمؤسسة المالية المحدودة إقليمياً وجغرافياً والمؤسسات المالية المتوسطة التي تعتمد على مجموعة من مجالات الأعمال والمصارف التجارية ومصارف التجزئة وخدمات الوساطة[1].

وقد بينت بعض الدراسات ان عالم البنوك التجارية قد تغير تغيراً جذرياً وأخذ موضوع استقطاب الودائع والإقراض يتراجع عن الأهمية الأولى ليخلي موقعه أمام إتاحة الفرص للعملاء من أجل الوصول إلى أسواق المال ورؤوس الأموال حتى أنهم باتوا يستطيعون تمويل احتياجاتهم الطويلة والقصيرة الأجل من خلال الأسواق المحلية والدولية. ونظرت مثل هذه الدراسات إلى موضوع اتساع أفق التسهيلات المصرفية من خلال الابتكارات والدراسات والتكنولوجيا المتقدمة لتصل إلى أن بحث المتعاملين سيجري عن البنوك التي تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات وليس عن تلك التي تقتصر خدماتها على نوع أو أنواع قليلة محدودة منها[2]. وقد شارك في هذه الأفكار وأمثالها التي شاعت في العالم أكثر من باحث، فذهب بعض الكتاب الأمريكيين إلى ان على البنوك ان ارادات التصدي للمنافسة في المستقبل القريب وكذلك البعيد، ان تقوم بتغييرات ثورية في أساليب تفكيرها وعملها[3].

واضاف آخرون إلى ان المنافسة بين القرناء المتماثلين ستكون إحدى القوى التي ستشكل مناخ قطاع العمل المصرفي ويترتب على البنوك التي تريد الحفاظ على مستقبل لها في سوق تقديم الخدمات ان تقدم مجموعة كاملة من خدمات الاستثمار البنكي ليس فقط من أجل التعويض عن أي انحسار في مداخليها المتأتية عن الإقراض، فخدمات كتلك من شأنها ان تعزز علاقة العملاء بالبنوك نظراً لانطواء هذه الخدمات على تقديم المشورة المالية والاستثمارية أيضا[4].

اما على الصعيد المصرفي العربي، فقد سبق وتنادى المصرفيون العرب إلى تدارس احتمالات المستقبل وأهمية النظرات المستقبلية والخدمات المصرفية المتكاملة وخلصوا إلى ان المصارف العربية ستواجه تحديات التكيف مع الظروف الاقتصادية الراهنة في بلدانها والتطور المتسارع في الأسواق العالمية، وبينوا بأن على المصارف العربية ان تلج أبواباً أخرى في عملياتها كانت تظنها خارجة عن

[1] اساهيكو أيوب وكيفن كيرني "الادارة الاستراتيجية في المصارف والمؤسسات المالية-الاستراتيجيات المالية والمصرفية للقرن الحادي والعشرين"، مجلة المعهد للدراسات المالية والمصرفية، مجلة دورية تصدر عن المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، المجلد الأول والعدد الأول ١٩٩٣، ص ٤.

[2] Hazel Johnson, The New Global Banker, (Chicago: Products Publishing Company, 1994), p. 24.

[3] Tom Harvey, The Banking Revolution, Postioning your Bank in the New Financial Services Marketplace (Chicago; IRWIN, 1996), p. 120.

[4] Godfried J.A. Vander Lugt, "No Place to hide, "the Banker", (January, 1997), p. 16.

نطاق اختصاصها بما في ذلك تغيير أنماط عملياتها والتعامل مع المستجدات في الساحة المصرفية العالمية وإعادة تنظيم هياكلها، ونوهوا إلى ان البنوك التقليدية في عملها ستفقد حتماً أسواقها إذا لم تبادر إلى تقديم الخدمات المستجدة والمتكاملة التي تتطلبها الأسواق وهي الخدمات التي أصبح بالإمكان تقديمها من خلال شبكة اتصالات ومعلومات عالمية تتيح لكل متعامل الاتصال حول العالم. اما الحقبة القادمة فتتسم بإدخال أساليب جديدة عليها مع توافر الكفاءة العالية للمستثمرين والمقترضين، والقابلية والاستعداد العاليين للمؤسسات المالية والخدمية المصرفية الأجنبية للمنافسة والثبات. كل ذلك من شأنه ان يجبر البنوك العربية على إعادة تقييم طبيعة أنشطتها الأمر الذي سيؤدي بها إلى تطوير إداراتها وتوسيع اتصالاتها مع الأسواق العالمية ورفع مستوى كفاءة تقديم خدماتها الحالية والمستقبلية[5].

وتركز أحدث الدراسات على ان البنوك في كثير من الدول قد أخذت بإدخال الخدمات المستجدة التي باتت أهميتها تزداد وتتنامى وعلى ان لدى البنوك فرص للاستفادة عن طريق إدخال حزمة خدمات مصرفية أخرى متنوعة الأمر الذي يستدعي توافر ادارات حريصة جداً[6].

١-٥ مصطلحات مصرفية وتعاريف

البنوك: هي المؤسسات التي تشتمل على البنوك التجارية المخولة بأخذ الودائع واستثمارها إضافة إلى بنوك الاستثمار عدا مؤسسات الإقراض المتخصصة.

الحساب الجاري مدين: هو حد مقرر للعميل من قبل إدارة البنك يجيز بموجبه ان يسحب العميل على هذا الحساب بحدود السقف المحدد وهو ليس قرضاً بل يتوجب ان تكون حركته سحباً وإيداعاً حركة نشطة إشارة إلى وضع العميل الجيد.

الكمبيالات (الخصم): الكمبيالة هي سند يتعهد المدين بموجبه بأداء الدين بتاريخ محدد لأمر الدائن.

[5] Beirut, Lebanon, "Future of Arab Banks in Face of External and Internal Lending Problems. Union of Arab Banks (1984), pp. 179-180.

[6] The Institute of Banking Studies, Jordan, The Chartered Institute of Bankers, UK, Strategic Planning in Modern Banks, 1996, Amman, p. 9.

الاعتماد المستندي الصادر: هو اعتماد أو خط تسهيلات يتم فتحه لدى البنوك من قبل عملائها بهدف استيراد بضائع من خارج البلاد غالباً، ويتم تحويل قيمة الاعتماد إلى الخارج بقيد القيمة لحساب البنك المراسل وهو بنك البائع أو المصدر.

الاعتماد المستندي الوارد: هو على عكس الاعتماد الصادر ويتم فتحه خارج البلاد بواسطة البنوك الأجنبية ويترتب عليه تصدير بضائع من المملكة إلى الخارج وتسدد أثمانها بقيد قيمتها لحساب البنك المحلي بالعملة الأجنبية.

البوالص الصادرة أو الواردة: البوالص الصادرة هي سندات ترسل من مصدر محلي من خلال بنك محلي إلى بنك مراسل له ليتولى تحصيل قيمتها من مستورد أجنبي لصالح مصدر محلي. أما البوالص الواردة فهي على عكس البوالص الصادرة.

غير المقيم: الشخص الأجنبي المقيم خارج المملكة بصورة دائمة أو الأردني المقيم خارج المملكة بصورة دائمة وقدم الوثائق الثبوتية التي تثبت ذلك.

التسهيلات المباشرة: هي الحدود المقررة للعميل في الحساب الجاري، القروض، الكمبيالات المخصومة وما شابه.

التسهيلات غير المباشرة: هي الحدود المقررة للعميل في إصدار الكفالات وفتح الاعتمادات.

حقوق المساهمين: وتعنى رأس المال المدفوع والاحتياطي القانوني الاختياري والاحتياطيات الأخرى والأرباح المدورة.

١-٦ منهجية الدراسة

أ- مصادر البيانات

لتوفير البيانات المطلوبة للتحليل وتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم الرجوع إلى البيانات الثانوية ذات العلاقة والمتوفرة في الكتب والدراسات والنشرات ... الخ. اما البيانات الأولية فتم توفيرها من خلال مسح ميداني لكافة البنوك، حيث تم جمع البيانات المطلوبة من خلال استمارة بحثية خاصة أعدت لهذه الغاية (أنظر الملحق رقم ١).

ب- أسلوب التحليل

اعتمدت الدراسة أسلوب الاستقراء الوصفي في التحليل. ونظراً لتباين أنشطة البنوك بصورة عامة من جهة، وتشابهها في مجموعات بنكية ذات أحجام متقاربة من جهة أخرى، فقد قمنا بتوزيع البنوك الأردنية على ثلاث مجموعات وفقاً للحجم (كبير، متوسط، صغير). ولتحديد الحدود الدنيا والعليا لفئات الحجم الثلاث، قمنا باحتساب متوسط حقوق المساهمين في البنك الأردني الواحد واحتساب التباين في حقوق المساهمين في كل من البنوك عن هذا الوسط وتوصلنا لما يلي:

١. البنك الكبير هو البنك الذي زاد به مجموع حقوق المساهمين عن ٤٠ر٧ مليون دينار.
٢. البنك المتوسط هو الذي يقع مجموع حقوق المساهمين فيه ما بين ٣٠ر٥ مليون دينار وأقل من ٢٠ر٧ مليون دينار.
٣. البنك الصغير هو البنك الذي يقل مجموع حقوق المساهمين فيه عن ٢٠ر٥ مليون دينار.

١-٧ محددات الدراسة

لا بد من التنويه هنا بأن موضوع مدى دقة أرقام الإجابة في الاستبيانات هو أمر متروك للبنوك المستجيبة وان أي خطإ وارد في البيانات الكمية الصادرة عنها وتلك النوعية أيضاً، إن وجد، انما هو خطؤها هي بالدرجة الأولى وليس خطأ الباحث. وقد حدث كثيراً وان تنازع الباحثون والبنوك علناً حول مدى دقة تمثيل الأرقام الخاصة بالبنوك ويمكن في أي وقت إعطاء الدليل على ذلك.

هذا و لم يكن موضوع الحصول على المعلومات الوافرة التي تطلبتها استمارة البحث الميداني موضوعاً سهلاً كما لم يكن سهلاً موضوع تصنيفها وتبويبها وتفريغها إلى جداول أولية تشتق منها فيما بعد جداول ثانوية أيضاً. هذا ونظراً لورود بند بوالص التحصيل ضمن مجموع الاعتمادات المستندية والبوالص الواردة على اعتبار أن الاعتمادات الصادرة والبوالص الواردة هنا ضمن العمليات مع الخارج ونظراً لعدم فصلهما من جهة، ولعدم إمكانية معرفة مصدر البوالص الواردة بدقة من جهة أخرى، فهي اما ان تسدد وتحول مبالغها واما أن تبقى منتظرة للتسديد واما ان تعاد إلى مصدرها. ولهذا فقد احتسبت البوالص الواردة على افتراض انها تساوي ٢٠٪ من إجمالي المستوردات، أي ان حجم الاعتمادات المستندية الصادرة يساوي ٨٠٪ من اجمالي المستوردات.

الفصل الثاني: واقع الجهاز المصرفي الأردني

٢-١ توزيع البنوك الأردنية ورساميلها وحقوق المساهمين فيها حسب الحجم

أظهرت نتائج المسح الميداني كما يتضح من الجدول رقم (١) ان من بين سبعة عشر "١٧" بنكاً استجاب بتعبئة استمارة البحث بلغ عدد البنوك الكبيرة منها أربعة "٤" بنوك (٢٣ر٥٪) كان مجموع رساميلها ٩٣٥٨٦ر٣ ألف ديناراً أو ما نسبته ٤١ر٤٪ من إجمالي رؤوس الأموال اما البنوك المتوسطة فقد بلغ عددها ٩ بنوك (٥٢ر٩٪) كان إجمالي رؤوس أموالها ١٠٢٥٠٠ ألف ديناراً أو (٤٥ر٣٪) من إجمالي رؤوس الأموال اما البنوك الصغيرة فقد بلغ عددها أربعة (٤) بنوك أو ما نسبته (٢٣ر٥٪) من مجمل عدد البنوك وبلغ إجمالي رؤوس أموالها ٣٠٠٠٠ ألف ديناراً (١٣ر٣٪) من إجمالي رؤوس الأموال.

وقد تراوحت رؤوس الأموال ما بين ١٠٠٠٠ ألف دينار لأصغر بنك وبين ٤٤٠٠٠ ألف دينار لأكبر بنك.

وبلغ مجموع حقوق المساهمين في البنوك التجارية الأردنية العاملة التي استجابت للدراسة ٤٥٣٠٠٩ر٣ ألف ديناراً استحوذت البنوك الكبيرة منها على مبلغ ٢٣٣١٧٨ر٧ ألف ديناراً أو ما نسبته ٥١ر٥٪ من الإجمالي واستحوذت البنوك المتوسطة والصغيرة على الباقي أو ما نسبته ٣٦ر٦٪ للأولى وما نسبته ١١ر٩٪ للثانية. (جدول رقم ١) وقد تراوحت رؤوس الأموال ما بين ١٠ مليون ديناراً في أصغر بنك وبين ٤٤ مليون ديناراً في أكبر بنك. واذا ما أخذنا مجموع البنوك بما فيها تلك التي لم تستجب للدراسة والبالغ واحداً وعشرين بنكاً فان إجمالي حقوق المساهمين سيرتفع إلى ما يقارب ٥٢٠ مليون ديناراً.

٢-٢ القوى العاملة

بلغ إجمالي عدد العاملين في البنوك المستجيبة كما يتضح من الجدول رقم (٢) ١٢١٠٤ ألف مستخدم منهم ٦٥٤٨ في البنوك الكبيرة (٥٤ر١٪) و ٤٧٤٠ في البنوك المتوسطة أو ما نسبته

٢ر٣٩٪ من إجمالي عدد العاملين. أما البنوك الصغيرة فلم تستحوذ الا على ٨١٦ مستخدما أو ما نسبته ٧ر٦٪ من إجمالي عدد العاملين في الجهاز المصرفي الأردني.

وقد تركزت أغلبية العاملين في الفئة العمرية ٢٥-٤٥ سنة حيث بلغ إجمالي النسبة المجمعة لهذه الفئة العمرية ٣ر٦٨٪ من إجمالي العاملين في المصارف الأردنية. وبناء على ذلك فأن النسبة الغالبة من موظفي البنوك هي في سن الشباب وفي أفضل سني عطائهم. واذا ما تبين لنا بأن نسبة العاملين من عمر ٤٦ فما فوق هي ٣ر١٧٪ (انظر الجدول ٢) فان معنى ذلك أن القوى العاملة في البنوك هي قوى عاملة فتية وهي في هذا السن تستطيع اكتساب المزيد من المهارات والخبرات كما أنها تكون قادرة أكثر على العمل والإنجاز ثم تتحول بعد تجاوزها سن السادسة والأربعين إلى قوة خبيرة تسند إليها الأعمال الاستشارية والدراسية والتصميمية. وخلاصة القول أن القوى العاملة المصرفية الأردنية هي قوى مناسبة لتحديات المستقبل من حيث فتوتها وهي إذا ما أحسن انتقاؤها وتدريبها قادرة مع توافر عوامل أخرى على مواكبة التحديات القادمة لا سيما في موضوع المنافسة.

ولو نظرنا إلى توزيعات القوى العاملة في المصارف الأردنية حسب التحصيل العلمي والمبينة في الجدول رقم (٣) لوجدنا ان نسبة حملة مؤهلات دون الثانوي تشكل ٥ر١٥٪ من إجمالي العاملين في البنوك الأردنية. وتجدر الإشارة إلى ان غالبية هؤلاء العظمى هم من الذين يقومون بأعمال الحراسة والخدمات وليس في العمليات المصرفية. وتستحوذ البنوك الكبيرة على ٩ر٥٤٪ من إجمالي العاملين في البنوك الأردنية الذين ينتمون لهذه الفئة أو ما نسبته ١ر١٦٪ من إجمالي عدد العاملين في البنوك الكبيرة. وفي البنوك المتوسطة يشكل العاملون من هذه الفئة ما نسبته ٨ر١٥٪ من إجمالي عدد العاملين فيها وما نسبته ٣٩٪ من إجمالي عددهم في البنوك مجتمعة. بينما نجد أنهم يشكلون في البنوك الصغيرة ما نسبته ٥ر١٤٪ من إجمالي عدد العاملين فيها وما نسبته ١ر٦٪ من العاملين من هذه الفئة في البنوك مجتمعة. ولو تجاوزنا هذه الفئة خصوصا وان المنتمين إليها لا يزاولون الأعمال المصرفية في اغلب الأحيان، لأمكننا القول ان الغالبية العظمى من الذين يزاولون الأعمال المصرفية في المصارف الأردنية هم من حملة الدبلوم (١ر٣٠٪) وحملة البكالوريوس (٢ر٣١٪) من إجمالي المستخدمين. وفي حين يتركز حملة الدبلوم نسبيا في البنوك الكبيرة (٧ر٣٢٪ من إجمالي العاملين فيها) مقابل ٢ر٢٩٪ في البنوك المتوسطة و ٦ر٢٨٪ في البنوك الصغيرة . فأن الجامعيين يتركزون في البنوك الكبيرة حيث يشكلون ما نسبته ٩ر٣١٪ من إجمالي عدد العاملين فيها ، مقابل ٠ر٣١٪ في البنوك المتوسطة و ٦ر٣٠٪ في البنوك الصغيرة (أنظر الجدول رقم ٣).

وفيما يتعلق بخريجي الدراسات العليا فعددهم في البنوك الكبيرة ١٨٧ أو ما نسبته ٩ر٢٪ من إجمالي العاملين فيها وما نسبته ٣ر٥٨٪ من إجمالي العاملين في المصارف الأردنية الذين ينتمون لهذه الفئة. وفي البنوك المتوسطة يشكل خريجو الدراسات العليا ٢ر٢٪ من إجمالي عدد موظفيها أو ما نسبته ١ر٣٢٪ من إجمالي العاملين في البنوك الأردنية الذين ينتمون لهذه الفئة. أما في البنوك الصغيرة والتي تستحوذ على ٧ر٩٪ من إجمالي خريجي الدراسات العليا العاملين في البنوك الأردنية فأن هذه الفئة تشكل ٨ر٣٪ من إجمالي مستخدمي البنوك الصغيرة. الأمر الذي يشير إلى تركز نسبي لحملة الدراسات العليا في البنوك الصغيرة حيث ان متوسط استخدام هذه الفئة في مجمل البنوك الأردنية لا يتجاوز ٩ر٢٪ من إجمالي مستخدميها.

في ضوء ما تقدم يمكن القول ان العاملين في البنوك هم ممن بلغوا مراحل جيدة ومناسبة في التحصيل الأكاديمي، الأمر الذي يسارع ويساعد في عملية تدريبهم ويخفف من نفقاتها ويقلل من صعوبات استيعاب التقنيات الحديثة.

٢-٣ تفرع البنوك الأردنية

يشير الجدول رقم (٤) إلى ان البنوك الأردنية قد حاولت مد أنشطتها داخلياً وخارجياً حتى وصل معدل الفروع الداخلية إلى حوالي ٢٤ فرعا لكل بنك والخارجية إلى حوالي ٦ فروع لكل بنك. وفي حين بلغ معدل كل من الفروع الداخلية والخارجية للبنك الكبير حوالي ٤٩ و ١٩ فرعا على الترتيب ، فإن عدد كل من الفروع الداخلية والخارجية للبنك المتوسط لم يتجاوز ١٩ و ٣ فروع على الترتيب. اما البنوك الصغيرة فقد كان تفرعها محدودا و لم يتجاوز معدل فروعها الداخلية ١٢ فرعا لكل بنك والخارجية ٢٥ر٠ فرعا لكل بنك .

وعليه فقد استأثرت البنوك الكبيرة بنسبة ٣ر٤٧٪ من إجمالي عدد الفروع العاملة الداخلية فيما نالت المتوسطة ٥ر٤١٪ والصغيرة ١ر١١٪. أما الفروع الخارجية فقد كانت الحصة الأكبر فيها للبنوك الكبيرة حيث بلغت نسبة فروعها الخارجية إلى مجموع الفروع الخارجية للبنوك الأخرى ٨ر٧٠٪ تلتها فروع البنوك المتوسطة والتي شكلت ٣ر٢٨٪ منها. اما فروع البنوك الصغيرة فكانت محدودة و لم تشكل سوى ٩ر٠٪ من إجمالي الفروع الخارجية للبنوك الأردنية (انظر الجدول رقم (٤) . وفي حين استحوذت كل من البنوك الكبيرة والمتوسطة والصغيرة على ١ر٥٧٪ و ٣ر٣٧٪ و

٦ر٥٪ من مجمل المكاتب العاملة داخل الأردن على التوالي، وعليه فإن مجمل المكاتب العاملة خارج الأردن تعود للبنوك الكبيرة .

أما مكاتب التمثيل في الخارج فقد اقتصرت على البنوك الكبيرة فقط لان شبكة علاقات هذه البنوك مع الخارج تبرر فتح مكاتب تمثيل في بعض البلدان التي ليس لتلك البنوك فروع أو مكاتب عاملة فيها. (انظر الجدول رقم (٤)).

ومن حيث المؤسسات التابعة فقد استأثرت بالغالبية العظمى منها البنوك الكبيرة (٩ر٤٢٪) والمتوسطة (٣ر٥٤٪) مقابل ٩ر٢٪ للبنوك الصغيرة كما هو مبين في الجدول رقم (٤) .

و تشكل المؤسسات التابعة للبنوك الكبيرة في الداخل ٥٠٪ من إجمالي المؤسسات التابعة للبنوك التجارية الأردنية بينما تشكل تلك التابعة للبنوك المتوسطة ٧ر٤١٪ من إجمالي تلك المؤسسات. أما تلك التابعة للبنوك الصغيرة فهي مؤسسة واحدة أو ما نسبته ٩ر٢٪ من الإجمالي. وعلى الصعيد الخارجي استحوذت البنوك المتوسطة على ٩ر٦٠٪ من إجمالي المؤسسات التابعة الخارجية . وفي هذا السياق يجدر التنويه إلى ان هذه البنوك هي فروع لبنوك أجنبية في الغالب. أما البنوك الكبيرة المحلية فكان لها ما نسبته ١ر٣٩٪ من إجمالي المؤسسات الخارجية التابعة للبنوك الأردنية، و لم يكن للبنوك الصغيرة حظ في مثل هذه المؤسسات.

وجملة القول أنه يمكن الاستفادة من علاقات البنوك الكبيرة والمتوسطة مع مؤسسات تابعة لتكون هذه العلاقات وسيلة لنقل التكنولوجيا المصرفية المتقدمة وتبادل المعلومات والمشورة عن الأسواق الخارجية والتدريب وما شابه.

٢-٤ الودائع

واما من حيث الودائع فقد حققت البنوك الأردنية إنجازات ملموسة في مجال جذب الودائع وبقية المدخرات بالعملات الأردنية والأجنبية ويبين الجدول رقم (٥) تفصيلات وافية حول أنشطة البنوك الأردنية في مجال جذب الودائع وتوزيع حصص الودائع بالدينار والعملات الأجنبية على البنوك حسب حجمها . ويتبين من الجدول المذكور بأن إجمالي الودائع في البنوك المستجيبة قد بلغ

حتى نهاية عام ١٩٩٥ ما مجموعه ٣ر٦٥٠٦٧٨٣ ألف دينار (٥ر٦ بليون) منه ما يعادل ٦ر٢٤٩٤٢٨ ألف ديناراً بالعملات الأجنبية توزعت على هيكل الودائع المعروف طلب (٦ر٢٠٪)، توفير (٤ر٦٪) لأجل (٠ر٧٣٪). اما باقي الودائع (٧ر٤٠١٢٤٩٧ ألف دينار) فكانت بالعملات الأردنية منها ودائع تحت الطلب (٩ر٢٣٪) والتوفير (٩ر١٧٪) والآجلة (٢ر٥٨٪) . وقد تبين بأن الحجم الكبير للبنوك ما زال هو القادر على استقطاب الودائع بمختلف أنواعها، فقد استطاعت البنوك الكبيرة جذب ما نسبته ٣ر٦٤٪ من إجمالي ودائع الطلب بالدينار وما نسبته ٣ر٥٢٪ من إجمالي ودائع الطلب بالعملات الأجنبية. وكذلك الحال في ودائع التوفير فقد كان السبق في اجتذابها للبنوك الكبيرة أيضاً حيث نالت ٩ر٨٠٪ من إجمالي تلك الودائع بالدينار و ٢ر٦٨٪ من اجماليها بالعملات الأجنبية. أما ودائع لأجل بالعملة الأردنية والعملات الأجنبية فقد فازت البنوك الكبيرة بالحصة الأكبر فيها أيضاً حيث كانت نسبة الودائع بالعملة الأردنية لديها ٩ر٥٩٪ وفي العملات الأجنبية ٧ر٧٦٪ من إجمالي كل منهما في البنوك الأردنية. وفي الإجمال فقد استحوذت البنوك الكبيرة على ٧ر٦٤٪ من إجمالي الودائع بالدينار وما نسبته ١ر٧١٪ من الودائع بالعملات الأجنبية . وكانت حصتها من إجمالي الودائع (بالدينار والعملات الأجنبية) ٢ر٦٧٪ مقابل ٦ر٢٥٪ للبنوك المتوسطة ٢ر٧٪ للبنوك الصغيرة . وقد يعزي هذا الوضع إلى طبيعة ودائع الطب والتي تعتبر متقلبة على الوجه الأعم ، وما يترتب عليه من اعتقاد المودعين بأن البنوك الكبرى هي الأقدر على توفير عنصر الأمان الأكبر لهم فتراهم يركزون على الإيداع فيها.

ولو نظرنا إلى توزيع الودائع حسب مصدرها المبين في الجدول رقم (٦) لوجدنا ان ودائع المقيمين تشكل ٦ر٧٨٪ منها وودائع غير المقيمين تشكل ٤ر٢١ ٪ منها.

وفي حين يميل غير المقيمين للإيداع بالعملات الأجنبية (٢ر٤٧٪) فإن معظم ودائع المقيمين تتم بالدينار (٦ر٩٤٪). وقد شكلت ودائع المقيمين بالدينار ٧ر٩٣٪ ٧ر٥٩٪ و ٦ر٨٩٪ من إجمالي ودائع كل من البنوك الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بالدينار على الترتيب، في حين شكلت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية ٧ر٤٦٪ و١ر٣٦٪ و ٩ر٦٧٪ من إجمالي ودائع كل من البنوك الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بالعملات الأجنبية على الترتيب (انظر الجدول رقم ٦).

ويمكن القول ان البنوك الكبيرة والصغيرة اكثر استقطابا للودائع بالعملات الأجنبية مقارنة مع البنوك المتوسطة ففي حين وصل نصيب البنوك المتوسطة من مجمل الودائع إلى ٦ر٢٥٪، لم يتجاوز نصيبها من الودائع بالعملات الأجنبية ٩ر١٨٪ من مجمل هذه الودائع في البنوك الأردنية. وبالمقابل

نجد ان البنوك الكبيرة والصغيرة قد استحوذت على ١ر٧١٪ و ان ١ر١٠٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية ، في الوقت الذي لم يتجاوز به نصيب كل منهما ٢ر٦٧٪ و ٢ر٧٪ من إجمالي الودائع . (انظر الجدول رقم ٦).

وبين الجدول رقم ٧ توزيع ودائع العملات الأجنبية في البنوك الأردنية حسب الحجم ومصدر الوديعة وطبيعتها حيث بلغ إجمالي تلك الودائع ٦ر٢٤٩٤٢٨ ألف ديناراً كما سبق وبينا. وكانت حصة البنوك الكبيرة من إجمالي ودائع الأفراد المقيمين من هذه العملات (٤ر٦٥٪) ومن إجمالي ودائع المؤسسات المقيمة (٥ر٢٨٪) ومن مجموع ودائع المقيمين عموماً (٨٤ر٦٢٪) بينما نالت البنوك المتوسطة ما نسبته ١ر٢٠٪، ٠ر٥٥٪، ٠ر٢٢٪ من كل منها على التوالي. ونالت البنوك الصغيرة ما تبقى. أما بالنسبة لودائع غير المقيمين فقد نالت البنوك الكبيرة ٩ر٨١٪ من إجمالي ودائع الأفراد و ٢ر٧٣٪ من إجمالي ودائع المؤسسات و ٣ر٨٠٪ من إجمالي ودائع غير المقيمين عموماً. أما البنوك المتوسطة فنالت ٣ر١٥٪، ٢ر١٢٪، ٨ر١٤٪ من كل منها على التوالي، ونالت البنوك الصغيرة ما تبقى.

٢ – ٥ التسهيلات الائتمانية

يمكن استقراء وضع البنوك الأردنية من حيث التسهيلات الائتمانية التي تمنحها، من دراسة هيكل هذه التسهيلات بشقيها المباشر وغير المباشر ، والتي تضمنتها الجداول ٩–١٠.

٢–٥–١ التسهيلات الائتمانية المباشرة

استأثرت القروض والسلف بالنسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات المباشرة (٦ر٥٤٪) ونالت البنوك الكبيرة النسبة الأكبر من التسهيلات المقدمة من هذه النوع (٨ر٦٨٪) اما بند الجاري مدين فجاء في المرتبة الثانية ونال ٣٣٪ من إجمالي التسهيلات المباشرة واستحوذت كل من البنوك الكبيرة والصغيرة على ٣ر٥٧٪ و ٩ر٣٦٪ من مجمل هذا النوع من التسهيلات.

واستحواذ بند القروض والسلف على هذه النسبة من إجمالي التسهيلات المباشرة يعكس نظرة جديدة إلى التسهيلات من قبل المتعاملين وميلهم إلى القروض والسلف تمشياً مع النظرة المستجدة التي تحبذ إلغاء الحساب الجاري والاستعاضة عنه ببند القروض والسلف، أما التسهيلات في باب خصم

الأوراق التجارية (الكمبيالات) فلا زالت تستحوذ جزءاً هاماً من إجمالي التسهيلات ٦ر١١٪ منها وهي في غالبية الأحيان تمثل قروضاً شخصية. وبالنسبة لسلف تشجيع الصادرات فلم تستحوذ على اكثر من ٢ر١٪ من إجمالي التسهيلات المباشرة لدى البنوك الأردنية . وتعتبر البنوك المتوسطة المانح الرئيسي لمثل هذا النوع من التسهيلات مقارنه بالبنوك الكبيرة. ففي حين منحت البنوك الكبيرة ٤ر٢٨٪ من مجمل سلف تشجيع الصادرات ، منحت البنوك المتوسطة ما نسبته ٦ر٧١٪ من مجمل هذا النوع من السلف الذي بلغ في البنوك المستجيبة حوالي ٤ر٤١١١٠ ألف دينار ويعتبر مثل هذا المبلغ ضئيلا للغاية مقارنة بحجم تجارة الأردن الخارجية وحجم للصادرات المتوقع في العام ١٩٩٧ والذي سيبلغ حسب خطاب مشروع قانون الموازنة لسنة ١٩٩٧ ما مجموعه ١٩١٣ مليون دولار وبزيادة متوقعة نسبتها ٨٪ عن عام ١٩٩٦[1].

وقد منحت البنوك الكبيرة ما نسبته ٥ر٦١٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وتوازعت البنوك المتوسطة والصغيرة ما تبقى بواقع ٧ر٢٣٪ للأولى و ٨ر٥٪ للثانية (انظر الجدول ٨).

أما من حيث توزيع التسهيلات المباشرة على المتعاملين في عام ٩٥ والمبينة في الجدول رقم (٩) ، فيمكن القول بأن اغلب هذه التسهيلات (٤ر٩٩٪) قد منحت للمقيمين. اما غير المقيمين فلم يحصلوا على اكثر من ٦ر٠٪ من مجمل التسهيلات. وعلى الرغم من عدم تقديم البنوك الصغيرة لأية تسهيلات لغير المقيمين في أنشطة الجاري مدين والخصم ، فقد أظهرت نشاطا كبيرا في تقديم القروض والسلف لغير المقيمين (٣ر١٪ من مجمل القروض والسلف التي منحتها) ليصل نصيبها إلى ٢ر١٩٪ من مجمل القروض والسلف التي قدمتها البنوك الأردنية لغير المقيمين ، في الوقت الذي لم يتجاوز نصيبها ٨ر٥٪ من مجمل التسهيلات الائتمانية المباشرة، والتي تضم أنواعاً أخرى من التسهيلات، التي منحتها البنوك الأردنية لغير المقيمين (انظر الجدول رقم ٩).

وإيجازا يمكن القول بأن التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين لا تشكل نسبة تذكر من إجمالي التسهيلات ويعود هذا إلى قلة النشاط التجاري لهؤلاء. ولا شك أن من أسباب صغر هذه النسبة الوضع الاقتصادي السائد الذي يعتمد على مجريات الأمور السياسية وتحركات مشاريع السلام في المنطقة وضعف القدرة على جذب غير المقيمين للدخول في عمليات استثمارية في المملكة، وان حجم

[1] وزارة المالية، خطاب مشروع قانون الموازنة العامة للعام ١٩٩٧، عمان، كانون الأول ١٩٩٦، ص ٣.

سلف تشجيع الصادرات لا زال صغيراً ومتواضعاً للغاية ولا بد من تفعيل هذا النوع من الأنشطة البنكية لما له من أهمية في دعم وتنشيط قطاع التصدير الأردني.

ومن حيث تطور التوزيع المقارن للتسهيلات الائتمانية المباشرة حسب الحجم الأنشطة الاقتصادية على مدى سني البحث فيمكن وصفه حسبما ورد في الجدول رقم ١٠.

يتبين من الجدول المشار إليه بأن حصة البنوك الكبيرة من إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية ، هي الأكبر خلال السنين ٩٣-٩٥ تلتها حصة البنوك المتوسطة ثم حصة الصغيرة وهذا يدل مجدداً على ان البنوك الكبيرة لا زالت تستأثر بالنسبة الأكبر، سواء نظرنا إلى هذه التسهيلات من جانب نوعها أو من جانب جهة مهمة التعامل أو من جانب القطاعات المستفيدة الصغيرة، وقد أخذ إجمالي التسهيلات بالنمو والتسارع خلال الأعوام ٩٣ - ١٩٩٥ وبنسبة نمو معدلها ٣ر٢٧٪ سنويا مما يدل على وجود طلب مستمر على التسهيلات المباشرة رغم السياسات النقدية التطبيقية الكابحة لمنح التسهيلات. وبالطبع فان الحاجة إلى استمرار التمويل لمشاريع القطاعين العام والخاص تبقى ملحة وخاصة لتمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع صناعية وخدمية متنوعة ومستمرة مما يستدعي حشد المدخرات واستقطاب المزيد من التمويل من مصادر محلية وخارجية. ويتضح من الجدول رقم (٩) ان النمو في حجم التسهيلات المباشرة قد شمل أحجام البنوك الثلاثة ولكن بنسب متفاوتة . ففي حين لم يتجاوز معدل نمر التسهيلات المباشرة ٥ر٢١٪ سنويا في البنوك الكبيرة ، فقد وصل مثل هذا المعدل إلى ٤ر٣٩٪ و ٤ر٣٤٪ سنويا في كل من البنوك المتوسطة والصغيرة على الترتيب.

وقد تركزت التسهيلات الائتمانية المباشرة في قطاعي التجارة العامة والإنشاءات تلتها الصناعة أما الزراعة والخدمات والأبواب الأخرى للتسهيلات فقد كان نصيبها أقل، ففي عام ٩٥ كان ٧ر٢٧٪ من إجمالي تسهيلات البنوك المستحيبة المباشرة مجتمعة ينصب على تمويل التجارة العامة وكان ما نسبته ٨ر٢٠٪ منها ينصب على تمويل الإنشاءات اما الصناعة فكان نصيبها ٢ر١٥٪ والزراعة ٢٪ وتوازعت الخدمات وبند التسهيلات الأخرى بقية التسهيلات المباشرة . وإذا ما أردنا توضيح أدوار البنوك الكبيرة في هذا النوع من التمويل فكان ٢٥٪ من إجمالي تسهيلات البنوك الكبيرة لعام ٩٥ في بند التجارة العامة وكان ما نسبته ٥ر٢٦٪ من إجمالي تسهيلات البنوك الكبيرة في الإنشاءات. أما البنوك المتوسطة فكانت نسب التسهيلات تلك ٦ر٣٤٪، ٥ر٩٪ اما الصغيرة فكانت النسب تباعاً هي ٦ر١٧٪، ٠ر٢٣٪.

٢-٥-٢ التسهيلات الائتمانية غير المباشرة

يشير الجدول رقم ١١ إلى توزيع أنشطة التسهيلات الائتمانية غير المباشرة خلال الفترة ٩٣-١٩٩٥ حسب أحجام البنوك حيث تبين منه ان كلاً من الاعتمادات المستندية والكفالات المحلية قد استحوذتا على اكثر من ثلثي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة الممنوحة خلال الأعوام ٩٣ - ١٩٩٥ . أما نسبة الكفالات المقابلة لكفالات أجنبية والتي تعكس نمو المصالح التشغيلية الأجنبية ومساهمتها في قطاع الأعمال، فقد تراوحت ما بين ١ر٢٪-٠ر٤٪ من إجمالي التسهيلات غير المباشرة . وهي نسبة ضئيلة تدل على الضمور الكبير في هذا المجال وانعدامه تقريباً ويعود ذلك إلى توقف شبه تام في تنفيذ العديد من المشاريع الكبرى التي كانت تقوم بتنفيذها شركات مقاولات أجنبية في الأردن .

٠٧ ويدل توزيع التسهيلات غير المباشرة حسب إجمالي البنوك خلال الفترة موضوع البحث على أن البنوك الكبيرة تستأثر بما يزيد عن ٥٠٪ من إجمالي التسهيلات غير المباشرة من البنوك المستحيبة مجتمعة . حيث بلغت نسبة ما حصلت عليه البنوك الكبيرة ٢ر٥٤٪، ٧ر٦٣٪ في كل من سنتي ١٩٩٣، ١٩٩٤ وما نسبته ٣ر٦٢٪ في عام ١٩٩٥ وكان معدل نمو هذا النوع من التسهيلات ملحوظاً خلال الفترة حيث بلغ ٨ر٢٣٪ سنويا في البنوك الكبيرة، ٧ر١٪ سنويا في البنوك المتوسطة ٥ر٢٣٪ سنويا في الصغيرة اما معدل النمو السنوي الإجمالي خلال الفترة موضوع الدراسة فقد بلغ إلى ٥ر١٥٪ (انظر الجدول رقم ١١) وهي النسبة نفسها تقريباً التي تنمو بها مدفوعات المستوردات عن طريق البنوك الأجنبية.

وقد شكل بند الاعتمادات المستندية الصادرة البند الأكبر في التسهيلات غير المباشرة للبنوك الكبيرة (حوالي ٤٠٪) وهو النشاط الأساسي الذي تعتمد عليه حركة تمويل المستوردات التجارية، وكان هذا النشاط أقل في البنوك المتوسطة (حوالي ٢٥٪) أما في البنوك الصغيرة فقد نال الحظ الأقل (حوالي ٣٪) كما هو مبين في الجدول رقم ١١. ومن المعروف أن الاعتمادات المستندية الواردة حساسة لموضوع الحركة التجارية ونشاط الاستيراد والمتوقع أن تصل إلى ٤٢٨٧ مليون دولار خلال العام ١٩٩٧ حسبما ورد في خطاب مشروع قانون الموازنة ولهذا فلا بد للبنوك الأردنية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها من تفعيل أنشطتها في هذا المجال لتتجنب منافسة حادة متوقعه من البنوك التجارية الأجنبية. ويجدر التنويه إلى ان هذا النشاط سيظل معتمداً بالدرجة الأولى على المشاريع التنموية والرواج التجاري وعلى مدى استيراد الآلات والمعدات والمواد المختلفة. وستعتمد حصة

البنوك التجارية من الفوائد والعمولات التي تجنيها مستقبلا من هذا النوع من التسهيلات على مقدرتها في منافسة البنوك الأخرى العالمية. وقد حققت البنوك التجارية أرباحاً على هذه التسهيلات تمثلت في بند الفوائد والعمولات المستوفاة والتي ارتفعت في البنوك المستجيبة من ١ر٢٣٦٨٥٩ ألف دينار عام ١٩٩٣ إلى ٨ر٢٤٤٧٧٨ ألف دينار عام ١٩٩٥ أو بمعدل نمو ١ر٧٪ سنويا (الجدول رقم ١١).

على أية حال فقد كان معدل النمو السنوي للاعتمادات المستندية الصادرة ٩ر١٧٪ متباينا ما بين البنوك الكبيرة ٤ر٢٦٪ وبين ٩ر١٧٪ البنوك الصغيرة، أما في البنوك المتوسطة فقد تراجعت بمعدل ١٪ تقريباً. وكانت حصة البنوك الكبيرة توازي ٦١٪ من الإجمالي من عام ١٩٩٣ وكانت توازي ٥ر٩١٪ من عام ١٩٩٤ أما في عام ١٩٩٥ فكانت حوالي ٩ر٧٠٪. الأمر الذي يبين بأن حصة البنوك الكبيرة من إجمالي هذا النوع من التسهيلات غير المباشرة أو بعبارة أخرى من تمويل المستوردات، هي في تصاعد مستمر وتحتل غالبية الشريحة. وقد يفسر هذا بأن كبرها يجعلها قادرة على استيعاب الاعتمادات الكبيرة ويجعلها في عيون المتعاملين قادرة على أخذ المخاطر وتلبية الاحتياجات أكثر من غيرها. ولا بد من ملاحظة هامة هنا وهي أن البنوك عندما تعبئ إحصائياتها في الاعتمادات المستندية في نهاية العام فانها تقصد الاعتمادات القائمة وهي الجزء غير المسدد من الاعتمادات في نهاية العام. أما من حيث حجم الاعتمادات المفتوحة فقد أحجمت البنوك عن تبيانه لأسباب متعددة. ويمكن القول ان العاملين في الاعتمادات في البنوك التجارية يقدرونه بما يقارب أربعة أضعاف إجمالي الاعتمادات القائمة في نهاية العام. وبناء عليه فيمكن اعتماد الأرقام التالية بشكل تقريبي في تحديد أحجام الاعتمادات المستندية المفتوحة خلال الأعوام موضوع الدراسة.

العام	الاجمالي/١٠٠٠ دينار
١٩٩٣	١٦٣٧٤٣٢
١٩٩٤	٢٠٦٤١٦٤
١٩٩٥	٢٢٧٥٢٧٢

وبالتأكيد فأن هناك جزءاً من الاعتمادات المستندية يخص الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة ووزارة التموين، يفتح غالباً عن طريق البنك المركزي ويجب أخذه بعين الاعتبار ليضاف إلى إجمالي الاعتمادات من أجل الوصول إلى الحجم الحقيقي لها والذي يمثل الجزء الأعظم من حجم

المستوردات. أما ما تبقى من حجم المستوردات فانه يمول على الأغلب عن طريق بوالص التحصيل التي يقتصر دور البنوك فيها على التوسط في الدفع.

واما عن أنشطة البنوك المساعدة الداعمة للتصدير، فرغم أن البنوك المستجيبة قد دمجت بند البوالص الواردة (مستوردات) مع بند الاعتمادات الواردة (صادرات) الا أنه وبعد تقدير إجمالي البوالص الواردة بنسبة ٢٠٪ من الرقم الذي تمت أجابته، يمكن الوصول إلى الجدول التالي الذي يبين تقدير إجمالي البوالص الواردة حسب أحجام البنوك.

	١٩٩٣/١٠٠٠ دينار	١٩٩٤/١٠٠٠ دينار	١٩٩٥/١٠٠٠ دينار
كبيرة	٥٩١٤٤	٧٢٩٧٥	١٢١٢٧
متوسطة	٤٢٦٨٤	٢٨٣٥١	٧٥٨٠٧
صغيرة	٣٣٠٧	٧٩٨٤	١٣٢٠٨
المجموع	١٠٥١٣٥	١٠٩٣١٠	١٠١١٤٢

وكان النمو شبه منعدم خلال الفترة موضوع البحث بالنسبة للاعتمادات الصادرة بالدينار الأردني، وذلك انعكاساً للتباطؤ الاقتصادي الذي تمر به المنطقة نتيجة للظروف السياسية بشكل أساسي. وهنا ينبغي التأكيد مرة أخرى على دور بنك الصادرات كبنك متخصص في منح التمويل اللازم للمصدرين بضمانة الاعتمادات الواردة سيما وان البنوك التجارية الأخرى العادية لم تكن تشجع هذا التمويل ولا زالت غير متشجعة لدخول مجال تمويل الصادرات يعزز ذلك أيضاً حجم بوالص التحصيل الصادرة (صادرات) والتي ارتفعت من ٥ر١٣٦٨٨١ ألف دينار عام ١٩٩٣ إلى ٤ر١٩١٤٦٣ ألف دينار عام ١٩٩٥ أو بمعدل ٣ر١٨٪ سنويا (١ر٢١٪ سنويا في البنوك الكبيرة و ٣ر٣٢٪ سنويا في البنوك المتوسطة و(٩ر٦٣٪ في البنوك الصغيرة) .

ومن حيث أنشطة البنوك في موضوع الكفالات فقد تفاوتت تلك الأنشطة الا أن المهم هنا هو موضوع الكفالات المقابلة لكفالات أجنبية والتي تعتمد أنشطتها على التعهدات والإنشاءات والتركيب ونقل التكنولوجيا والمنتظر لها أن تزيد مستقبلاً تبعاً لازدياد أعداد وأحجام المشاريع التنموية الكبرى الاقتصادية المقدمة لها، والمنتظر لها أن تتزايد وتتسارع في مرحلة السلام واعتماد الخصخصة في الاقتصاد وتحريره وجعل القيادة فيه للقطاع الخاص بما يتبع ذلك من تخفيف القيود والإجراءات

الاقتصادية وتظهر. الإحصائيات المقارنة المبينة في الجدول رقم ١١. بأن البنوك الصغيرة قد استحوذت خلال الفترة موضوع البحث على ما يزيد عن نصف هذا النوع من الكفالات. والمعروف أن البنوك الأجنبية العاملة في الأردن هي عموماً ضمن البنوك الصغيرة وهي فروع لبنوك كبيرة وعالمية تحول إليها كفالات من جهات أجنبية العاملة في الأردن هي لتعزيزها. وكانت نسبة النمو في عمل الكفالات لديها ٨ر١٧٪ أما البنوك الكبيرة فانها وان تكن قد حافظت على نسبة نمو مرتفعة (٧ر٥٨٪) الا أن حصتها ظلت متدنية ولا تزيد عن ١٧٪ تقريباً من الحجم الإجمالي للكفالات المقابلة لكفالات أجنبية.

٢-٦ الحوالات المصرفية

يمكن استقراء تطور الحوالات المصرفية بشقيها الواردة والصادرة موزعة حسب حجم البنك والتجمعات الدولية من الجدولين (١٢) و (٣).

٢-٦-١ الحوالات الواردة

يتضح من الجدول رقم (١٢) بأن إجمالي الحوالات الواردة للبنوك المستجيبة قد تراجع من ٦ر١٩٩٩٢٢ ألف دينار عام ١٩٩٣ إلى ٣ر١٩٦٤٥٩ ألف دينار عام ١٩٩٥ أو بمعدل ٩ر٠٪ سنويا . ويلاحظ من الجدول ان عام ١٩٩٤ قد شهد تراجعا كبيرا في حجم الحوالات حيث بلغت ٠٦١٥ر١٤٢ ألف دينار .

ويستدل من الجدول (١٢) بأن البنوك الكبيرة قد استأثرت بنصف الحوالات الواردة تقريباً في عام ١٩٩٣، الا أن حصتها انخفضت إلى ٤ر٣٨٪ في عام ١٩٩٤ لتعود مجدداً وتقارب النصف في نهاية عام ١٩٩٥. وقد حدث نفس الشيء بالنسبة للبنوك المتوسطة والتي تراجعت حصتها من ١ر٢٥٪ عام ١٩٩٣ إلى ٩ر٢٠٪ عام ١٩٩٤ لتعود وترتفع إلى ٩ر٢٧٪ عام ١٩٩٥، بمعنى أن إجمالي حصة البنوك الكبيرة والمتوسطة قد انخفضت عام ١٩٩٤ لصالح حصة البنوك الصغيرة والتي ارتفعت من ٤ر٢٤٪ عام ١٩٩٣ إلى ٦ر٤٠٪ عام ١٩٩٤ لتعاود الانخفاض إلى ٦ر٢٢٪ عام ١٩٩٥.

وقد استأثرت البنوك الكبيرة بما نسبته ٦ر٩٦٪ من إجمالي الحوالات الواردة من دول الخليج في عام ٩٣ وكانت حصة البنوك المتوسطة منها ٤ر٣٪ في ذلك العام. وفي عام ١٩٩٤ بلغت حصة البنوك الكبيرة ٩ر٩١٪ وبلغت حصة البنوك المتوسطة ١ر٨٪ في ذلك العام. وظلت هذه النسبة على ما هي عليه في عام ٩٥. واستأثرت الحوالات الواردة من دول الخليج بما نسبته ١ر٢٨٪ من إجمالي الحوالات الواردة للبنوك الكبيرة في عام ٩٣. ونالت الحوالات الواردة من بلاد أخرى (عدا الخليج وأوروبا والولايات المتحدة) من خلال البنوك الكبيرة ما نسبته ٢ر٦٦٪. وتعتبر من البلاد الأخرى أمريكا الجنوبية ودول أفريقيا واستراليا التي توجد فيها جاليات أردنية هي الأهم من بين هذه الدول . اما في عام ٩٥ فكانت نسبة الحوالات الواردة الأكبر هي تلك الواردة من البلاد الأخرى من خلال البنوك الكبيرة والمتوسطة حيث بلغت نسبتها ٩ر٧٨٪ من قيمة الحوالات الواردة للأولى وما نسبته ٢ر٧٠٪ من الحوالات الواردة للثانية .

٢-٦-٢ الحوالات الصادرة

يتضح من الجدول رقم (١٣) ان إجمالي الحوالات الصادرة من البنوك المستجيبة ورغم ثباته النسبي خلال عامي ١٩٩٣ هو (١ر١٨٨٣٢٥ ألف دينار) وكان في ١٩٩٤ ما مجموعه (٥ر١٨٧١٥٩ ألف دينار) الا أنه قد أخذ بالتزايد وحقق في عام ١٩٩٥ قفزة تقارب ٤٠٪ مما كان عليه في السنة السابقة حيث وصل إلى ٠ر٢٦١٧٥٨ ألف دينار)، وإذن فان معدل الحوالات الصادرة هو في تزايد مستمر ولا شك أن للعمالة الوافدة الأثر الأكبر في ذلك نتيجة تحويلاتها إلى بلادها، وستنخفض هذه النسبة وهذا الإجمالي كلما جرى إحلال العمالة المحلية محل تلك الوافدة، الأمر الذي يعتمد كثيراً على تغير القيم الاجتماعية. ويتبين من الجدول (١٣) بأن الحوالات الصادرة إلى دول الخليج قد مرت عبر البنوك الكبيرة فقط في عام ١٩٩٣ ومر عبر هذه البنوك ٥ر٦٥٪ من إجمالي الحوالات الصادرة إلى الدول الأخرى (عدا الخليج وأوروبا والولايات المتحدة). وكان المعدل الإجمالي للحوالات الصادرة عن طريق البنوك الكبيرة ٩ر٢١٪ من إجمالي الحوالات الصادرة. الا ان الحوالات الصادرة إلى أوروبا والولايات المتحدة قد مرت غالبيتها عن طريق البنوك الصغيرة، والذين يصدرون الحوالات إلى تلك الدول هم في الغالب من رعاياها وهم يتعاملون مع فروع بنوك دولهم المتواجدة في الأردن، وهي كما سبق وذكرنا من البنوك الصغيرة هنا. وظلت النسب كما هي تقريباً خلال سني البحث مع اختلافات بسيطة في الأرقام المطلقة. وإذا ما أخذنا توزيعات تلك الحوالات على البنوك حسب المناطق فاننا نجد. بأن حصص البنوك بمختلف أحجامها قد توازعت على مختلف المناطق الجغرافية من العالم، فهي في الكبيرة قد تركزت على المناطق الأخرى عدا عن مناطق الخليج

وأوروبا أمريكا والتي استحوذت على ٨ر٩٠٪ عام ١٩٩٥ . بينما تركزت في البنوك المتوسطة على الولايات المتحدة (٣ر٤٥٪) و البلدان الأخرى (٠ر٤٨٪) عام ١٩٩٥ . وتركزت في البنوك الصغيرة على أوروبا (٥ر٤٩٪) والولايات المتحدة (٣ر٤٥٪) عام ١٩٩٥. ويلاحظ هنا التركيز على منطقة جغرافية معينة وإن حصص البنوك الكبيرة من إجمالي حصص البنوك من الحوالات الصادرة هي حصة متواضعة مقارنة بحجمها كما ذكرنا آنفاً حيث بلغت ٩ر٢١٪ و ٤ر٢٦٪ و٩ر٣٤٪ خلال الأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ على الترتيب. في حين بلغ نصيب كل البنوك الصغيرة منهـــا ٢ر٦٨٪ و ١ر٦٥٪ و١ر٥٤٪ خلال كل من السنوات الثلاث على التوالي اما النسب الباقية للبنوك المتوســـطة (انظـــر الجدول ١٣) فقد تركزت على كل من مصر وسريلانكا وهما الدولتان الأكثر تصديراً للعمالة الوافدة للأردن.

وتستطيع البنوك الأردنية إنشاء علاقات عمل بصورة أكثر فعالية مع بنوك الدول الصـــادرة إليها الحوالات وذلك بمقايضة الخدمات المصرفية المقدمة لها بخدمات مصرفية تقدم عن طريق البنـــوك الأردنية.

٢-٧ المشتقات المصرفية

دخلت البنوك الأردنية التعامل مع المشتقات المصرفية وهي خدمات مصرفية مستجدة تتمثل في أعمال التحوط وخيارات البيوع والعمليات الآنية والآجلة في شراء العملات الأجنبيـــة وفي إدارة حسابات الهامش لعملاء البنك الذين يرغبون في ذلك وفقاً للتعليمات التي يضعها البنك المركـــزي، وإدارة محافظهم بالعملات الأجنبية وخيارات البيوع من أجل تحقيق أرباح مناسبة لها.

ويبين الجدول رقم ١٤ خلاصة بأهم ملامح العمليات الآنية والآجلة والمشـــتقة في البنـــوك التجارية الأردنية خلال الفترة ٩٣-١٩٩٥.

ويتضح من الجدول المنوه عنه بأن حجم هذه العمليات بالدينار في البنوك المستجيبة، خـــلال فترة الدراسة قد أرتفع من ٩ر٩٤٣٣٣ ألف دينار عام ١٩٩٣ إلى ٢ر١٣٧٠٩٧ ألف دينـــار عـــام ١٩٩٤ ثم إلى ٤ر١٧٦٠٨٤٣ ألف دينار عام ١٩٩٥ أو بمعدل نمو يصل إلى (٣٠٪) سنوياً. وتجدر الإشارة إلى ان البنوك تعتمد على هذه العمليات من أجل تغطية مخاطر تقلبات العمـــلات الأجنبيـــة عندما تريد شراء عملات لتمويل اعتمادات مستندية مستقبلية وإجراء استثمارات، كما تلجأ إلى هذه

الخيارات أيضاً في حالة رغبتها بإجراء عمليات بيع للعملات الأجنبية. وعلى هذا فان حجم التعـــامل كبير نسبياً وكذلك نسبة النمو. الا انه ينتظر ان يزداد هذا الحجم نتيجة قرارات البنـــك المركـــزي الاخيرة التي خفضت نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروض على البنوك من العملات الأجنبية من ٣٥٪ إلى ٢٤٪ وبهذا حررت مبالغ كبيرة وسمحت للبنوك بإجراء العمليات المصرفية المشتقة من بيوع آجلة وخيارات.

ولا زالت الحصة الإجمالية للبنوك الكبيرة في نمو مستمر خلال السنين موضوع البحث حيث استحوذت على ٩ر٨٧٪ و ١ر٨١٪ و ٩ر٩٤٪ من مجمل تلك العمليات خلال الأعوام ٩٣ و ٩٤ و ١٩٩٥ على الترتيب. أما ما تبقى من الحصص فقد توازعتها البنوك المتوسطة والصغيرة وكانت حصة هذه الاخيرة لا تكاد تذكر (أنظر الجدول رقم ١٤).

وفيما يتعلق بإدارة عمليات الهامش والتي ابتدأت البنوك التجارية بمزاولتها في عـــام ١٩٩٣ عندما سمح لها بذلك فيبينها الجدول رقم (١٥). وكانت البداية متواضعة حيث سمـــح أولاً بإدارتهـــا ضمن حسابات غير المقيمين بالعملات الأجنبية، فكان الرقم متواضعاً (٩ر١٧٣١٨ ألف دولار) ثـــم انحدر في عام ١٩٩٤ إلى ٣ر٦٤٥٨ ألف دولار ليرتفع بشكل كبـــير في عـــام ١٩٩٥ ويصـــل إلى ٤ر٢٩٧٢١٠ ألف دولار، مع تباشير وعود فرص السلام في المنطقة. وقد استأثرت البنوك الكبـــيرة بالحصة الأكبر من هذا النوع من العمليات ابتداء من عام ١٩٩٥ حيث استحوذت على ٥ر٩٢٪ من مجموع المعاملات المقدمة بالدولار بعد أن كانت البنوك المتوسطة والصغيرة تســـتأثر بمجمـــل هـــذه المعاملات خلال سنتي ١٩٩٣، ١٩٩٤ حيث نالت البنوك المتوسطة ١ر٢٣٪ والصغيرة ٩ر٧٦٪ من سنة ٩٣ ونال كل منهما وعلى التوالي ٣ر٥٧٪ و ٣ر٤٢٪ خلال عام ١٩٩٤. اما المعاملات الـــتي تمت بالدينار والتي بدأت عام ١٩٩٤ بمبلغ ٥٠٠ ألف دينار فقد تمت جميعها مـــن خـــلال البنـــوك المتوسطة، حيث ارتفعت إلى ٠ر٢٠٦٩٧٥ ألف دينار عام ١٩٩٥ منها ٢ر٩٤٪ تمت مـــن خـــلال البنوك الكبيرة و ٨ر٥٪ تمت من خلال البنوك المتوسطة.

وأما عن إدارة البنوك لحسابات عملائها فقد مارست البنوك التجارية دورها في إدارة محافظ العملاء في هذا النوع من الحسابات بالعملات الأجنبية خلال السنين ويوضح الجدول رقم ١٦ نشاط البنوك التجارية الأردنية في هذا المجال خلال السنين مدار البحث. ويتبين منه بـــان البنـــوك الكبـــيرة وحدها هي التي فازت بكل النصيب خلال عامي ١٩٩٣، ١٩٩٤، الا ان البنوك المتوسطة قد بدأت تنحو هذا النحو منذ عام ١٩٩٥، أما البنوك الصغيرة فلا تزال مبتعدة عن عدا النشاط وقاصرة عـــن

بلوغه. ومن المأمول، كما أسلفنا، ان تزداد هذه الحركة نتيجة للقرارات الجديدة للبنك المركزي التي سبق ونوهنا عنها. وبالتأكيد فان البنوك التجارية الأردنية ستواجه منافسة شديدة جداً اذا ما جرى الانفتاح على النشاط المصرفي الدولي والسماح للبنوك الأجنبية بدخول أسواقنا.

٢-٨ الاستثمارات

لا بد عند الحديث عن استثمارات البنوك الأردنية ان تؤخذ نشاطاتها الاستثمارية كما هي في الخارج والداخل ويعطي الجدولان ١٧، ١٨ إيضاحات وافية حول ذلك.

٢-٨-١ الاستثمارات في الخارج

يشير الجدول رقم ١٧ إلى توزيع استثمارات البنوك الأردنية في الخارج حسب مجموعات البلدان وأحجام البنوك، حيث يتبين بأن الدول الأخرى عدا عن دول الخليج وأوروبا والولايات المتحدة قد استأثرت بغالبية الاستثمارات الأردنية أي بنسبة ٧ر٥٢٪ منها تلتها تلك الموجودة في أوروبا بنسبة ٤ر٢٠٪ ثم في الولايات المتحدة ٦ر١٦٪ وكانت أقلها تلك المستثمرة في دول الخليج بنسبة ٣ر١٠٪ (أنظر الجدول ١٧).

ولو نظرنا إلى هيكل الاستثمارات في الخارج من جانب نوع الاستثمار لأمكننا القول ان غالبية الاستثمارات (٩ر٧٦٪) كانت على شكل أرصدة لدى بنوك أجنبية تمثلت في أموال مهاجرة طلباً للأمان والتشغيل المضمون العائد الثابت اذا ما استثنيت عوامل ارتفاع وانخفاض أسعار العملات الأجنبية، تلتها استثمارات متنوعة أخرى (عدا الأرصدة والأسهم) بنسبة ٢١٪ ثم استثمارات على شكل أسهم بنسبة ٢٪ الأمر الذي يدل على أن البنوك الأردنية لا زالت متحفظة في استثماراتها ولا زالت تفضل عامل الأمان واستقرار المداخيل بالدرجة الأولى.

أما من حيث توزيع إجمالي حجم الاستثمارات في الخارج بين البنوك فكانت الحصة الأكبر البنوك المتوسطة (٦ر٤٨٪) تلتها البنوك الكبيرة (٥ر٣٩٪) ثم الصغيرة (٩ر١١٪) وكذلك من حيث الاستثمارات المتنوعة حيث استثمرت البنوك المتوسطة والكبيرة والصغيرة ١ر٥٢٪ و ٢ر٤٠٪ و ٨ر٧٪ من إجمالي استثمارات كل منها على الترتيب في هذا الباب. أما في الأسهم فان البنوك الكبيرة هي التي كان لها النصيب الأكبر (٤ر٥٨٪) من إجمالي استثمارات البنوك الأردنية في الأسهم، اما

نصيب البنوك المتوسطة والصغيرة فقد بلغ ٣ر٣٦٪ للأولى و ٨ر٤٪ للثانية. وتجدر الإشارة إلى ان هذه النسب تعكس مدى تفضيل كل من الأحجام الثلاثة للمشاركة في رؤوس أموال شركات أجنبية.

٢-٨-٢ الاستثمارات في الداخل

بلغ حجم استثمارات البنوك المستجيبة في الداخل ٨ر١٩٨٩٣٥٢ ألف دينار. ويشير الجدول رقم (١٩) إلى ان غالبية استثمارات البنوك المحلية قد تركزت في بند أرصدة لدى البنك المركزي الذي استحوذ على ٠ر٨٠٪ منها. وبلغ نصيب البنوك الكبيرة ٤ر٧٤٪ تلتها البنوك المتوسطة ٣ر٢٢٪ ثم الصغيرة بنسبة ٤ر٣٪. ولو نظرنا إلى هيكل الاستثمارات الداخلية في كل من الأحجام الثلاثة لأمكننا القول ان هنالك توجيهاً لدى البنوك الصغيرة المتوسطة أعلى من مثيله في البنوك الكبيرة نحو الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل. ففي حين لم يتجاوز الاستثمار في هذا البند ٣ر٦٪ من مجمل استثمارات البنوك الكبيرة في الداخل، نجد انه قد شكل ٠ر١٩٪ و ٤ر١١٪ في البنوك الصغيرة والمتوسطة على الترتيب (أنظر الجدول رقم ١٩). وعليه فان البنوك لا زالت تفضل إيداع أجزاء كبيرة للغاية من ودائعها لدى البنك المركزي على شكل في شهادات إيداع واحتياطي قانوني وأرصدة. وقد بينت إحصائيات صادرة عن البنك المركزي وتشمل الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة، بأن أرصدة البنوك المرخصة لدى البنك المركزي بلغت في نهاية عام ١٩٩٥ ١٧٦٠ مليون دينار منها ما يعادل ٧ر٨٧٤ مليون[٢].

أما في الاستثمارات المتداولة فلم يتعد المبلغ الإجمالي ١٦٢ مليون دينار وبما نسبته ١ر٨٪ من إجمالي الاستثمارات المحلية للبنوك الأردنية، ولم تزد الاستثمارات في الشركات المحلية عن ٩ر٧٦ مليون دينار أو بما نسبته ٩ر٣٪ من إجمالي الاستثمارات المحلية للبنوك مجتمعة واذن فان الغالبية العظمى من الاستثمارات المحلية للبنوك لا زالت تفضل الملجأ المأمون وهو البنك المركزي ولا زالت البنوك تحجم عن الدخول باستثمارات أخرى نظراً لمضمونية الدخل من استثماراتها لدى البنك المركزي واتباعاً للسياسة النقدية الكابحة وتدعيم سعر الدينار واتقاء للتضخم واستذكاراً للتجارب القاسية مع الديون المشكوك فيها.

[٢] البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد ٣٢- العدد ٢٦، حزيران ١٩٩٦، دائرة الأبحاث والدراسات، ص ١٨.

ولا بد من القول بأن بناء محفظة استثمارات ناجحة ليس بالأمر السهل ويتطلب صياغة أهداف محددة وخطط لتحقيقها من قبل البنك. كما أن على البنوك الأردنية أن تمارس أدوار المستشارين الماليين لعملائها بحيث تساعدهم على وضع خطط شاملة لاستثماراتهم وعمل أو المساعدة في عمل دراسات جدوى التوسع وإمكانياته بما يتلاءم مع احتياجاتهم وإمكانياتهم. وتستطيع البنوك لنفسها ولعملائها ولوج المسارات التالية[٣]:

١. التعرف على أهداف الاستثمار والأفق الزمني Time Horizon ومدى تحمل المخاطر والتنبؤ بمعدل العائد المتوقع تحقيقه من محفظة الاستثمار معبراً عنه اما بالقيمة المطلقة أو على شكل معيار نمطي مثل (مؤشر أسعار الأسهم والسندات، أسعار الفائدة على الودائع ومعدل التضخم) وتحديد الإطار الزمني اللازم لتقديم نتائج الاستثمار ومدى تقلبات مردود الأسواق المالية واقتراح الاستثمارات الأخرى.

٢. تحديد تشكيلة الموجودات الثابتة من حيث تعريف وتحديد التشكيلة المناسبة للأسهم والسندات والمحتوى النقدي في ضوء الأهداف الموضوعة للبنك والمستثمر.

٣. تحديد قطاعات ومجموعات وتوجهات زمنية للاستثمار بمختلف أنواعه.

٤. الرقابة على موجودات المحفظة وادارتها وكيفية قياس أدائها والمعايير التي سيتم الحكم بها على الاستثمارات واستعراض أداء الاستثمار بصورة مستمرة من أجل تحديد ما اذا كانت أهدافه قد تحققت أم لا وإدخال التعديلات المناسبة على المحفظة بما يتلاءم مع أحوال السوق والاحتياجات المتغيرة.

[٣] مجلة الدراسات المالية والمصرفية: مجلة دورية تصدرها الأكاديمية العربية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد الرابع-ديسمبر ١٩٩٦، صزص ١٢-١٧.

الفصل الثالث: التطلعات المستقبلية

تأتي التحديات التي يواجهها الجهاز المصرفي الأردني في سياق الإرهاصات التي قد يشهدها التحرير الاقتصادي وانفتاح الأسواق وفي إطار استحقاقات التحول العالمي في الاقتصادات أو ما يسمى بالعولمة Globalization فالمتوقع ان تشهد أسواق الإقليم الشرق أوسطي الذي ينتمي إليه الأردن تدفقات استثمارية ملموسة في ظل المسيرة الدولية نحو تحرير الخدمات المالية وفقاً للمنظومة التي رسمتها اتفاقية الجات التي ستتبناها وريثتها منظمة التجارة العالمية WTO.

ويعتقد في هذا الصدد بان الفرصة ستصبح مواتية أمام القطاع المصرفي لجني ثمار كبيرة اذا ما تم استغلال ذلك من خلال آلية تطوير الخدمات والأدوات المالية، وستكون تكلفة إضاعة هذه الفرصة ملموسة على القطاع المصرفي الأردني الذي يعتبر قطاعاً ناشئاً إذا ما قورن مع نظرائه في كثير من الدول المتقدمة، فالمنافسة ستكون أكثر حدة واتساعاً الأمر الذي سيخلق مناخاً من التحديات التي يفترض على الجهاز المصرفي الأردني ان يهيء نفسه لمواجهتها[١].

وبعد أن استعرضنا الملامح الرئيسية للنشاط المصرفي الأردني كما هو في واقع الحال وكما تبين من خلال المسح الميداني والمعلومات المستقاة من البنوك التجارية أنفسها وجدنا بأن من المناسب استطلاع آراء تلك البنوك المعنية وذلك من أجل تشكيل فكرة عن تطلعاتها وإمكانياتها الحالية والمستقبلية ومدى تحفزها للانطلاق واستعدادها للتعامل مع المنافسة القادمة وقد اعتمدنا في ذلك أيضاً أسلوب المسح الميداني المبينة نتائجه في الجداول رقم ٢٠ و ٢١ والتي تتضمن الجوانب التي يقوم البنك بدراستها ومتابعتها وتوقعات البنوك للنتائج التي ستترتب على تحرير الخدمات المصرفية والانفتاح على الخارج، وقدرة البنوك على مواجهة متطلبات ذلك الانفتاح.

٣-١ الجوانب التي تقوم البنوك بدراستها

أ - أجاب ٧٥٪ من البنوك الكبيرة بأن البنك يقوم بإجراء الدراسات اللازمة للتطلعات المستقبلية بما فيها مصادر المنافسة التي تواجه البنوك وقضايا الأسواق والفروع واحتياجات العملاء

[١] خالد واصف الوزني ١٩٩٦، الجهاز المصرفي والسياسة النقدية في الأردن ١٩٨٩-١٩٩٥، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ص ٢١.

المستقبلية والمتجددة وكيفية أكفائها وردود أفعال العملاء Feed Back والخدمات المقدمة لهم ودراسة الطلب ونصيب البنك منه وكذلك تقييم سياسات المنافسين والقوى البشرية العاملة والأزمات التي تبرز مستقبلاً. أما بالنسبة للبنوك الأخرى فقد كانت تقوم بشيء من تلك الدراسات ولا زالت نظرتها إجمالاً موجهة إلى السوق المحلي وإلى الأوضاع الحالية فقط دون أن تأخذ الاعتبارات المستقبلية والاستراتيجية بعين الاعتبار الأمر الذي يخشى معه أن يداهمها المستقبل قبل أن تعد له الأعداد الكافي.

أما البنوك المتوسطة فقد تراوحت الإجابات لديها، ففي حين أجابت جميع البنوك المتوسطة بأنها تهتم بدراسة المنافسة وحجم السوق والتنوع ومعرفة احتياجات العملاء وواقع تعاملهم أجاب ثمانية (٨٩٪) منها بانهم يقومون بالتخطيط للسنوات القادمة ودراسة ردود الأفعال على الخدمات المصرفية المقدمة منهم. أما عن تحديد نصيب البنك الإجمالي من الطلب على الخدمات وتقييم سياسات وعمليات المنافسين ودراسات السوقين المحلي والخارجي ونقاط قوة البنوك فقد أجاب ستة (٦٧ر٧٪) منهم بنعم على السؤال الأول وأجاب جميعهم على ما تبقى بنعم. أما البنوك الصغيرة فقد تراوحت نسبة الذين أجابوا بنعم على مثل هذه الأسئلة بين ٧٥٪ لبعض الأسئلة و ١٠٠٪ للأسئلة الأخرى (أنظر الجدول ٢٠-أ).

وقد ظهرت آراء تدعو إلى الاهتمام بموضوع القدرة على المنافسة وبين بعضها بأن قدرة الاقتصاد الأردني على تجاوز التحديات تعتمد على قدرته على المنافسة الشاملة التي تشمل من بين أمور أخرى مدى الانفتاح على الأسواق الدولية استثماراً وتجارة وعمالة والنظام المالي وعمقه وقدرته على تجهيز الأموال وتحمل المخاطر وحشد المدخرات وتوجيهها للاستثمار، والمستوى التقني والمعرفة الفنية للقوى العاملة.

ب- ومن حيث أنشطة تمويل الصادرات بين الجدول رقم (٢٠-ب) بأن ٥٠٪ من البنوك الكبيرة فقط قد أجابت بأن لديهما رغبة في تمويل الصادرات وأخذ ضمانات مختلفة ولم تحدد النسبة الباقية اتجاهاً بهذا الخصوص وأجاب ٥٠٪ من البنوك الكبيرة بأنها تنوي الحصول على مواصفات الايزو خلال السنة القادمة (وتعني بذلك سنة ١٩٩٧). وكانت نسبة من أجابوا برغبتهم في منح التمويل للتصدير من البنوك الكبيرة ٥٠٪ كما أسلفنا ولم يرفض أي بنك ذلك. وأجاب ٢٥٪ من البنوك الكبيرة بانها ترغب في تمويل ١٠-٣٠٪ من حجم التمويل

المطلوب. اما عن الضمانات المطلوبة فقد أجاب ٥٠٪ بانهم يطلبون ضمانات مختلفة وأجابت النسبة الباقية بقبول الضمانات الشخصية. وقد أجاب ثمانية بنوك (٦١ر٥٪) من الكبيرة والمتوسطة بأن لديها الرغبة وانها تفكر بتمويل ما نسبته ١٠-٦٠٪ من إجمالي المبالغ المطلوب تمويلها فيما أجاب اثنان (١٥ر٤٪) بأنهما سينالان ضمانات مختلفة. ولم يرفض أي بنك متوسط مبدأ تمويل الصادرات شأنهم في ذلك شأن البنوك الكبيرة. وقد بلغت نسبة من أجابوا بالإيجاب من البنوك المتوسطة المستجيبة ٨٩٪ ولم يجب أي بنك إجابة سلبية حيث أجابت النسبة الباقية منهم (١١٪). بانهم يرغبون أحياناً بتمويل الصادرات.

أما البنوك الصغيرة فقد أبدى ثلاثة منها (٧٥٪) الرغبة في تمويل الصادرات ولم يرفض أحد، وأبدى هؤلاء الرغبة في تغطية ١٠-٦٠٪ من حجم التمويل المطلوب. ورغب اثنان منها في أخذ ضمانات شخصية ورغب البنك الثالث منها في أخذ ضمانات مختلفة. ومن بين البنوك الصغيرة رغب بنك واحد (٢٥ر٠٪) منها في أخذ مواصفات الايزو وحدد العام القادم (قصد عام ١٩٩٧) موعداً لأخذ المواصفات تلك.

ج - واما عن معوقات التوسع والتفرع الخارجي، فيشير الجدول رقم (٢٠-ج) إلى ان أحد البنوك الكبيرة (٢٥٪ منها) يعتقد بأن معوقات التوسع والتفرع الخارجي تكمن في ارتفاع نسب المخاطرة في المجالات الاقتصادية الخارجية وتوقع ارتفاع نسب الديون المشكوك فيها عند التعامل الخارجي. وافاد بنكان آخران (٥٠٪) بأن ضآلة الحصة المتوقعة من الودائع في الأسواق الخارجية هي السبب. أما عن الظروف السياسية المحلية والخارجية وكونها تشكل عائقاً فقد وافق بنكان كبيران (٥٠٪) على ذلك، وأفاد أحد البنوك الكبيرة (٢٥٪) بان عدم معرفة التشريعات والقوانين الحكومية في الأسواق الخارجية هو السبب. وتراوحت إجابات بقية البنوك الكبيرة بين لا وعدم التحديد (أنظر الجدول ٢٠-ج).

أما البنوك المتوسطة والصغيرة فقد تضاربت إجاباتها حول الموضوع مما يعنى عدم قيامها بإجراء الدراسات الفعلية والعملية للتوسع وعدم وجود مرجعية موثوقة ومعتمد عليها في تقرير مدى الإمكانية الصحيحة لدخول الأسواق الخارجية والتوقعات الدقيقة حول الموضوع.

٢-٣ موقف البنوك الأردنية من المنافسة الخارجية

وفيما يخص موقف البنوك المحلية من منافسة البنوك الخارجية (جدول رقم ٢١) فلم تبد البنوك الأردنية بوجه عام خشية كبيرة من منافسة البنوك الأجنبية لا سيما في الداخل، ونورد فيما يلي الملاحظات المستقاة بهذا الشأن:

أ- فيما يتعلق بإمكانية تحرير الخدمات المالية وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض فقد أجاب ثلاثة (٧٥٪) من البنوك الكبيرة بأن ذلك يزيد من درجة كفاءة وفعالية البنوك التجارية المحلية مستقبلاً، ويسمح بدخول المنافسة المصرفية الأجنبية إلى الأسواق المالية مما يجعل أسعار الخدمات المالية (الفوائد والعمولات) خاضعة للعرض والطلب ولجودة ومستوى الخدمات المصرفية المقدمة. أما زيادة درجة الإفصاح المالي وشفافية المعلومات فقد أجاب ٢٥٪ منها بأن الانفتاح يساعد في ذلك وأجاب اثنان (٥٠٪) بأن قدوم المصارف الخارجية يشجع على تمويل مشاريع كبيرة.

ولم يجب أي من البنوك الكبيرة بان قدوم البنوك الأجنبية يشكل مخاطراً على البنوك الأردنية، وذلك على خلاف البنوك المتوسطة التي أجاب (٥٦٪) منها بأن ذلك يشجع على خروج الأموال الأردنية إلى الخارج وأجابت جميع البنوك المتوسطة بأن انفتاح الأسواق يساعد في زيادة درجة كفاءة وفعالية البنوك التجارية وأجاب (٧٨٪) من البنوك المتوسطة بأن ذلك يجعل أسعار الخدمات المصرفية خاضعة للعرض والطلب وأجاب (٨٩٪) من البنوك المتوسطة بأن الانفتاح يساعد على تدعيم شفافية المعلومات وزيادة الإفصاح المالي وأجاب (٥٦٪) منهم بانه يشجع على تمويل مشاريع كبيرة وفي حين أجاب (٣٣٪) منهم بأن قدوم البنوك الأجنبية والمنافسة سيزيد المخاطر على العمل المصرفي الأردني.

أما البنوك الصغيرة فقد أجاب ثلاثة منها ٧٥٪ بأن الانفتاح يزيد الكفاءة ويجعل أسعار الخدمات معومة ويشجع على زيادة الإفصاح المالي وشفافية المعلومات ويساعد على تمويل المشاريع الكبيرة وكان الاتجاه العام بأن تحرير الخدمات المالية وزيادة الإفصاح، يزيد درجة كفاءة وفعالية البنوك التجارية المحلية مستقبلاً.

ب- واما عن نتيجة انفتاح البنوك التجارية الأردنية على أسواق المال العالمية الأكثر تقدماً وتحرراً فقد أفاد (٣) ثلاثة من البنوك الكبيرة (٧٥٪) بأن ذلك يؤدي إلى زيادة وتنويع خدمات

البنوك التجارية الأردنية، ويزيد من أخذها لأدوار متعددة في أسواق المال وأنشطته ويؤدي إلى تطوير البنوك المحلية تكنولوجياً، وأفاد بنكان (٥٠٪) بأن البنوك الأردنية ستتمكن من استقطاب أجزاء كبيرة من الأموال الأردنية والعربية المهاجرة. أما البنوك المتوسطة فكان معدل من أجاب على صحة المدلولات السابقة (٨) ثمانية بنوك (٨٩٪) منها وكان عدد البنوك الصغيرة التي أجابت بالإيجاب على تلك النقاط (٣) ثلاثة بنوك (٧٥٪) منها وتوضح الجداول المرفقة بأن معدلات الإجابة بنعم كانت مرتفعة على هذه التساؤلات.

ج- وبالنسبة لنتائج استجابة البنوك الأردنية للمعايير الخاصة بكفاية رأس المال (جدول رقم ٢١-ج) فقد كان حماس البنوك الكبيرة إلى ذلك شبه تام حيث أجاب ٥٠٪ منها بان ذلك يؤدي إلى أن تزيد البنوك التجارية رساميلها من خلال المساهمات المحلية والأجنبية. ولم يورد أي بنك أن من شأن ذلك ان يؤدي إلى الضغط على الأرباح وتقليلها لا سيما في الأعوام القليلة القادمة، استجابة لاعتراض البعض بأن تلك المعايير تتطلب من البنوك سيولة عالية تفوق المتعارف عليه، الأمر الذي يخفف من عمليات إقراضها وبالتالي من أرباحها. وقد أجاب تسعة بنوك (٥٣٪) بأن ذلك يؤدي إلى أن تزيد البنوك الأردنية رساميلها من خلال المساهمات المحلية والأجنبية. وأجاب بنكان كبيران (٥٠٪) منها بأن من شأن ذلك أن يمكن البنوك الأردنية من تعزيز انتشارها وتواجدها في الخارج. أما البنوك المتوسطة فكان حماسها أكبر خاصة بالنسبة لإمكانية توفير ذلك لزيادات في رؤوس أموال البنوك المحلية وتعزيز انتشارها وتواجدها في الخارج حيث أجابت جميع البنوك المتوسطة بالإيجاب. أما حول تركيز تلك المعايير على الموجودات العادية وغير الخطرة والضغط على الأرباح وان ذلك يحدّ من السياسات التمييزية التي يقال أنها تطبق في الخارج فقد كانت نسبة الذين وافقوا على هذا ٣٣٪ من البنوك المتوسطة (٣).

وفيما عدا إمكانية زيادة الرأسمال والحد من السياسات التمييزية، فلم تبد البنوك الصغيرة رأياً إيجابياً بالنسبة إلى بقية البنود باستثناء البند الأول الذي وافقت فيه على أن ذلك من شأنه دفع البنوك إلى زيادة رساميلها وانه يحد من السياسات التمييزية التي يقال انها تتبع في الخارج ضد البنوك العربية.

د- وفيما اذا كان المستوى التكنولوجي في البنوك الأردنية قادراً على تقديم الخدمات المالية المتطورة بالسرعة والكفاءة المطلوبتين وتلبية الحاجات من الخدمات المستجدة (جدول رقم

٢١-د) فقد كانت إجابة بنكين كبيرين (٥٠٪ منها) إيجابية بانها قادرة على ذلك. وعن إعطاء التغذية الراجعة عن أعمال البنك والرقابة والتوسع في استخدام الحواسيب والانترنيت، فقد كانت أجاب ثلاثة من البنوك الكبيرة (٧٥٪) إيجابية على هذه المواضيع، و لم تكن هناك أية إجابة سلبية. أما البنوك المتوسطة فكانت أكثر حماساً حيث أجاب ما معدله ٨٢٪ منها إيجاباً على جميع الاستفسارات وأجاب ثلاثة من البنوك الصغيرة بنعم وبما نسبته ٧٥٪ منها، وأجابت جميع البنوك الصغيرة بأنها تشجع استعمال الانترنيت والتوسع في استخدام الكمبيوتر. واذن فان البنوك الأردنية تأنس في أنفسها الكفاءة التكنولوجية لتقديم الخدمات الحالية والمستجدة وتعلن عن رغبتها في استخدام التقنيات المستجدة، والتوسع في استخدام الكمبيوتر.

هـ- وعما اذا كانت كفاءات القوى العاملة المستخدمة في البنوك الأردنية قادرة على تقديم الاستشارات المالية والاقتصادية والاستثمارية لعملائها وإدارة مخاطرة تقلبات أسعار العملات والفوائد (جدول رقم ٢١-هـ) فقد أجاب ما مجموعه (٣) ثلاثة من البنوك الكبيرة (٧٥٪ منها) بأن ذلك ممكن وكانت إجابات البنوك المتوسطة على وجه الأغلب بإمكانية ذلك حيث أجاب (٧) سبعة بنوك (٧٨٪ منها) منها بأن ذلك ممكن. مما يدل على جودة وحسن نوعية كفاءات العاملين في البنوك وثقة إداراتها بإمكانياتها وجاهزيتها وربما يعود سبب ذلك إلى ما هو ملموس من أن البنوك قد أخذت مؤخراً في إتباع سياسات انتقائية تعتمد في الدرجة الأولى على كفاءات المتقدمين وتحصيلهم العلمي. وعلى هذا فان القوى البشرية العاملة في المجالات المصرفية الأردنية هي قوى مدربة إجمالاً ومستعدة للتعامل مع المستجدات واستيعابها وهي متحفزة وعالية الاستعداد الأكاديمي والفني.

و- وفيما اذا كانت الأسواق المالية والتجارية الأردنية قادرة على إيجاد واحتواء مؤسسات مالية كبيرة وتحقيق أرباح ذات حجم كبير وتحفيز البنوك على التعامل في السوق المالي واستقطاب أموال أجنبية تؤدي إلى زيادة حجم التعامل في السوق (جدول رقم ٢١-و) فقد كانت إجابات البنوك الكبيرة سلبية على وجه العموم الأمر الذي يعكس نغمة التشاؤم السائدة حالياً في الأوساط التجارية. ولا شك أن للتطورات السياسية في المنطقة أثرها في ذلك، يضاف إليه عدم اتساع السوق الأردني وطبيعة وانحسار المساعدات وانخفاض أو ثبات قيمة التحويلات الواردة وانعكاس ذلك على موازنة الدولة المتسمة بالتقشف الواضح وضبط الإنفاق وتوسيع قاعدة الإيرادات. ولا شك أن هذا الأمر يدفع إلى بذل المحاولات والمساعي الجادة لاستقطاب

المعونات والاستثمارات والرساميل العربية والأجنبية مع استمرار المحاولات الجارية في تسويق الأردن استثمارياً وتطوير هذه المحاولات.

أما البنوك المتوسطة وكما هي الحال في البنوك الكبيرة، فقد كانت إجاباتها سلبية على وجه الإجمال حيث بلغت نسبة الإجابات ٨٢٪ مما يعكس أيضاً النظرة التشاؤمية المنوه عنها أعلاه. وعلى العكس من ذلك كانت إجابات البنوك الصغيرة حيث أن ٨١٪ منها كانت إجاباتها إيجابية حول قدرة الأسواق الأردنية ولا شك أن غالبية البنوك الصغيرة هي بنوك ناشئة أو حديثة التأسيس أو فروع لبنوك كبيرة خارجية لا زالت غالبيتها في بدايات سني نشاطها الأمر الذي لا يمكنها معه من أخذ جميع العوامل بموضوعية تامة عند التنبؤ باحتمالات المستقبل.

ز- وعند دراسة ما اذا كانت التشريعات الأردنية المختصة قادرة على استقطاب استثمارات كبيرة تؤدي إلى زيادة حجم العمليات واستقطاب مؤسسات مالية ناجحة تساهم في بناء وتعميق السوق المالي وتشجيع الاستثمار فيها (جدول رقم ٢١-ز)، فقد كانت الإجابات سلبية على وجه العموم حيث أجاب بالسلب ٦٦٪ من البنوك الكبيرة وجميع البنوك المتوسطة. أما البنوك الصغيرة فلم يكن لها رأي في هذا المجال.

ويعزز هذا الأمر السعي لإعادة النظر في القوانين والتعليمات الناظمة لقضايا الاستثمار، بما يعطى مزيداً من تحرير القيود وتحرير المعيقات ويتيح المزيد من التفريجات والحوافز للاستثمارات لا سيما القادمة منها وذلك بعد استشارة البنوك وأوساط الأعمال ومناقشة آرائها وتوصياتها وأخذها بعين الاعتبار.

ح- ويجدر التعرض إلى وجهات نظر البنوك عن المناخ السياسي والاقتصادي وما اذا كان قادراً ومساعداً على استقطاب مموّلين ورساميل أجنبية ترد عن طريق بنوك وأفراد ومؤسسات مالية وعلى زيادة النشاط الاقتصادي، وما اذا كان مشجعاً على زيادة فرص التصدير وتشجيع اندماج البنوك معاً (جدول رقم ٢١-ح)، فقد كان ما نسبته حوالي ٢٥٪ من الإجابات بانه يشجع على ذلك. وعلى صعيد أحجام البنوك، فقد شككت البنوك الكبيرة في قدرة المناخ السياسي والاقتصادي على

استقطاب الأموال من الخارج حيث لم يجب أي من هذه البنوك بنعم. اما البنـــوك المتوسطة فكان معدل الإجابات الإيجابية فيها ما بين ٢٢٪ و ٣٣٪ منها.

الفصل الرابع: خاتمة

يتضمن هذا الفصل من الدراسة عرضاً لأهم نتائجها والتوصيات التي خرجت بها.

٤-١ النتائج

نتيجة لاستقراء وتحليل البيانات المشكلة لقاعدة المعلومات حول موضوع البنوك الأردنية في مرحلة قادمة مستجدة ومدى قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية في عالم مســـتمر التغـــير وفي أجواء اقتصادية وأجواء مالية واستثمارية متقلبة ومنافسة شديدة الوطأة فانه يمكن الخـــروج بنتـــائج متعددة نستطيع إجمال أهمها فيما يلي:

١. بلغ مجموع حقوق المساهمين في البنوك التجارية العاملة المستجيبة ١ر٤٥٣٠ مليون دينـــاراً كان للبنوك الكبيرة فيها ٢ر٢٣٣ مليون ديناراً أو بما نسبته ٥٧٪ تقريباً الأمر الذي يعني بان البنوك الكبيرة الأربع هي العمود الفقري للنشاط المصرفي في الأردن. واذا ما أضفنا مجمـــوع حقوق المساهمين في البنوك المستكفة لوصل الرقم إلى حدود ٥٢٠ مليون دينـــاراً تقريبـــاً ولكانت نسبة نصيب البنوك الكبيرة ٤٥٪ تقريباً.

٢. بلغ إجمالي عدد العاملين في البنوك المستجيبة وهي ١٦ بنكاً أجابت على جميع الأجوبة و ١٧ بنكاً أجابت على معظم الأجوبة، بلغ ١٢١٠٤ موظفاً ومستخدماً منهم ٦٥٤٨ في البنـــوك الكبيرة أو بما نسبته ١ر٥٤٪ تلتها البنوك المتوسطة بنسبة مقاربة ثم البنوك الصغيرة بنســـبة ٧ر٦٪ مما يدل أيضاً على ان غالبية القوى العاملة في المصارف لا زالت ضمن البنوك الأربعة الكبيرة.

وتدل الإحصائيات المستخرجة أيضاً على ان الفئة العمرية الغالبة بين البنوك هي التي تتراوح ما بين ٢٥-٣٥ سنة حيث شكلت ما نسبته ٩ر٣٩٪ من العاملين واذا مـــا أخذنـــا إجمالي القوى العاملة دون سن الخامسة والأربعين فانها تشكل ٧ر٨٢٪ من إجمالي العاملين. وبناء عليه فان البنوك التجارية تتمتع بقوى عاملة فتية قابلة لاكتساب المزيد مـــن الخـــبرات وتحمل المسؤوليات القادمة.

وقد شكلت نسبة الجامعيين من الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى فما فوق ٢ر٣١٪ من إجمالي العاملين وتركزت غالبية هؤلاء في البنوك الكبيرة. ولا شك أنه قد بات من الضروري استقطاب المزيد من الجامعيين الذين يفترض أن يكونوا أكثر قابلية من غيرهم، على التدريب واستيعاب المستجدات في العمل المصرفي.

٠٣ استأثرت البنوك الكبيرة بما نسبته ٣ر٤٧٪ من إجمالي عدد الفروع بينما نالت المتوسطة ٥ر٤١٪ وكانت الحصة الكبرى من الفروع الداخلية الخارجية للبنوك الكبيرة. أما مكاتب التمثيل فقد اقتصرت على البنوك الكبيرة فقط، واما المؤسسات التابعة الداخلية فقد كانت ٥٠٪ منها من حصة البنوك الكبيرة و ٧ر٤١٪ من حصة البنوك المتوسطة. واستحوذت البنوك المتوسطة على ٩ر٦٠٪ من إجمالي المؤسسات التابعة الخارجية وعدد من هذه البنوك كما سبق وأسلفنا إن هو الا فروع لبنوك خارجية كبيرة، اما البنوك الكبيرة فقد استحوذت على النسبة الباقية (١ر٣٩٪) من اجمالي المؤسسات التابعة الخارجية.

٠٤ حصدت البنوك الكبيرة الحصة الأكبر من الودائع بمختلف أنواعها بما نسبته ٢ر٦٧٪ منها كما حازت على ٣ر٦٤٪ من ودائع الطلب وكانت نسبة ودائع الأفراد المقيمين فيها هي الأكبر حيث حازت على ٤ر٦٥٪ منها بالدينار وحازت على ٩ر٨١٪ من ودائع الأفراد غير المقيمين بالعملات الأجنبية وحازت على ٢ر٧٣٪، من ودائع المؤسسات بالعملة الأجنبية.

٠٥ لا زالت البنوك الكبيرة هي الأقدر على جذب الودائع الأجنبية فكان من نصيبها ما نسبته ٣ر٨٠٪ من مجمل ودائع غير المقيمين علاوة على ٨ر٦٢٪ من مجمل ودائع المقيمين. إلا أن البنوك المتوسطة والتي تضم جميع البنوك الأجنبية العاملة في البلد قد حازت على ٥ر٢٢٪ من دائع المقيمين بالعملة الأجنبية وكانت حصتها ضئيلة من ودائع غير المقيمين شأنها في ذلك شأن البنوك الصغيرة.

٠٦ واما عن التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك الأردنية لعملائها فقد كان توزيعها الإجمالي كما يلي:

أ- التسهيلات المباشرة

لا زالت البنوك الكبيرة تستحوذ على الدرجة الأولى في منح التسهيلات بالنسبة للجاري مدين والقروض والسلف وسلف تشجيع الصادرات من حيث

النسبة إلى مجموع حجم التسهيلات لهذا النوع من الخدمات المصرفية. أما البنوك المتوسطة فقد زادت مبالغ التسهيلات الممنوحة في الخصم لديها وفي سلف تشجيع الصادرات عن مثيلتيهما في البنوك الكبيرة بمعنى أن تركيز البنوك الكبيرة كان لمنح المشاريع الكبرى أكثر من تركيزها على منح المشاريع الأصغر والأفراد.

وتشكل التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين أرقاماً ضئيلة وكانت حصة البنوك الكبيرة هي الأكبر من إجمالي التسهيلات القطاعية خلال السنين موضوع الدراسة تلتها البنوك المتوسطة ثم الصغيرة. ولا زالت البنوك الكبيرة تستأثر بنسبة تزيد عن ٦١٪ من إجمالي التسهيلات وكانت نسبة تسارع نمو التسهيلات خلال الأعوام موضوع الدراسة ٢٧٪ وكانت نسبة النمو الأكبر فيها لدى البنوك المتوسطة.

ب- التسهيلات غير المباشرة

تستأثر البنوك الكبيرة بغالبية التسهيلات غير المباشرة وأهمها (اعتمادات مستندية، كفالات) وكان معدل ما حصلت عليه منها ٥٩٪ وكان معدل النمو السنوي لهذه التسهيلات ٥ر١٥٪.

٠٧ استأثرت البنوك الكبيرة بنصف الحوالات الواردة لا سيما الحوالات الواردة من الخليج وينتظر أن يزداد نشاط التحويلات الواردة مع فتح المزيد من فرص العمل للعمالة الأردنية في الخارج وعلى النقيض من حصتها في الحوالات الواردة فقد كانت حصة البنوك الكبيرة من الحوالات الصادرة قليلة أو أقل من غيرها. وقد ركزت البنوك الكبيرة في إجراء حوالاتها على دول أخرى غير الخليج وأوروبا والولايات المتحدة وركزت في الأغلب على المناطق الآسيوية.

وحازت البنوك الكبيرة على ٥ر٩٪ من الكفالات في عام ٩٣ وبنفس المعدلات المنخفضة على مدار السنين الثلاث، وكانت الحصة الأكبر هي للبنوك الصغيرة. الأمر الذي يدل على أن الكفالات هي في غالبيتها كفالات محلية لمشاريع صغيرة الحجم أو لغايات فردية.

٠٨ وحازت البنوك الكبيرة على الحصة الأكبر من بوالص التحصيل الصادرة (صادرات) التي كان معدل نموها السنوي خلال الفترة (٩٣-١٩٩٥)، ١٧٪.

٠٩ ومع ان عمليات المشتقات لا زالت حديثة في النشاط المصرفي الأردني وتتركز غالباً في البنوك الكبيرة ومع أن حجم التعامل معقول إلا أن نسبة النمو ضئيلة لكنها قد تزيد بعد أن أصدر البنك المركزي قراراته الأخيرة التي قصد منها تحفيزها. أما إدارة المحافظ فقد فازت بها البنوك الكبيرة إلا أن نشاطاً ملموساً بدأت تقوم به البنوك المتوسطة مؤخراً كما لا بد من التفكير في الاستفادة من صناديق التقاعد والتوفير في الشركات وتوجيهها توجيهاً مصرفياً.

٠١٠ كانت للبنوك المتوسطة الحصة الأكبر في الاستثمارات وقد استأثرت بغالبية حصة الاستثمار الخارجي لا سيما في دول أخرى عدا عن دول الخليج وأوروبا والولايات المتحدة وقد تكون منها الدول الناشئة حديثاً بأوروبا الشرقية وآسيا ضمن الاتحاد الروسي، وكانت غالبية الاستثمارات (٩ر٧٦٪) منها عبارة عن أرصدة لدى بنوك أجنبية. وكان للبنوك الكبيرة النصيب الأكبر من الاستثمارات بالأسهم (٤ر٥٨٪)، بمعنى أن البنوك الكبيرة تفضل المشاركات برؤوس الأموال. أما في الودائع فقد توزعت غالبية الاستثمارات المحلية للبنوك على أرصدة لدى البنك المركزي الأردني على شكل احتياطيات وشهادات إيداع بما يصل إلى ٨٠٪ من إجمالي استثمارات البنوك.

ولم تزد استثمارات البنوك في الشركات المحلية عن ٧٧ مليون دينار أو بما نسبته ٩ر٣٪ من إجمالي الاستثمارات. أما الاستثمارات المتداولة فلم تزد عن ١٦٢ مليون ديناراً أو بما نسبته ١ر٨٪ من إجمالي استثمارات البنوك التجارية.

٠١١ وبالنسبة للتطلعات المستقبلية للبنوك ونظرتها الاستراتيجية فيمكن استقراؤها كما يلي:

أ- تبين بأنه ليس للبنوك المحلية على وجه الإجمال تخطيط استراتيجي ولا خطط مدروسة جيداً ولا دراسات مستقبلية وافية.

ب- إن رغبة البنوك الأردنية في تمويل الصادرات هي رغبة محدودة كما وان تطلعاتها المستقبلية للحصول على شهادة الايزو في الجودة هي تطلعات محدودة أيضاً وهي تتردد في منح التمويل للتصدير واذا ما وافق بعضها على ذلك فان دخوله هذا المجال

سيكون حذراً ومحدوداً بحيث لا يمول الا نسبة ١٠-٣٠٪ من حجم التمويل المطلوب هذا إضافة إلى أخذ الضمانات المختلفة.

ج- اختلفت البنوك في تحديد معوقات تفرعها الخارجي فمنها ما عزاه إلى ظروف سياسية ومنها ما عزاه إلى ضآلة إمكانيات الحصول على ودائع وأجاب آخرون بإن عدم معرفة التشريعات والقوانين الحكومية في الأسواق الخارجية هو السبب.

ولا شك أن الغائب هنا هو موضوع وضرورة إجراء الدراسات الفعلية والموضوعية المعمقة للتوسع وعدم وجود مرجعية موثوقة في تقرير هذا الأمر.

د- تباينت آراء البنوك حول المنافسة الخارجية، فمنها ما أفاد بأنها أي المنافسة تزيد في درجة كفاءة وفعالية البنوك التجارية المحلية وتسمح بدخول المنافسة المصرفية الخارجية وتحسين الإنتاجية ويشجع على تمويل مشاريع كبيرة ومنهم من أفاد بأن قدوم البنوك الأجنبية يؤدي إلى خروج الأموال من البلد وكان هؤلاء قلة من البنوك المتوسطة ولم يجب أحد بأن ذلك يشكل خطراً على البنوك الأردنية.

وعلى العموم فان البنوك الأردنية لا تخشى المنافسة مع البنوك الأجنبية ولا تجدها مشكلة مقلقة أو خطراً ماثلاً أمامها لا سيما اذا ما سمح لها بالمثل بدخول الأسواق الأجنبية.

هـ- كانت البنوك الأردنية إيجابية فيما يخص الانفتاح على أسواق المال العالمية الأكثر تطوراً وهي تتوقع جنى مزايا عديدة من هذا الانفتاح.

و- كان حماس البنوك الأردنية شبه تام للاستجابة لمعايير بازل الخاصة بكفاية رأس المال وبالتأكيد فان هذا يعود إلى أن البنوك الأردنية قد تمشت مع تلك المعايير، وعلى العموم فقد كانت الإجابات متحمسة للمزايا العديدة التي تؤدي إليها تلك الاستجابة.

ز- أبدت البنوك الأردنية بان المستوى التكنولوجي لديها قادر على تقديم الخدمات المصرفية والمالية المتطورة بالسرعة والكفاءة المطلوبتين وتلبية الاحتياجات من الخدمات المستحدثة.

ح- كما أبدت البنوك الأردنية بان كفاءات القوى العاملة لديها تستطيع التعامل مع المستحدثات وتقديم الاستشارات المالية والاقتصادية والاستثمارية لعملائها وإدارة مخاطر تقلبات العملات.

ط- كانت إجابات البنوك التجارية الأردنية سلبية فيما يتعلق بقدرة الأسواق المالية والتجارية الأردنية على إيجاد واستيعاب مؤسسات مالية ناجحة تحقق دخولاً مناسبة وتحفز البنوك على التعامل في السوق المالي واستقطاب أموال أجنبية تؤدي إلى زيادة التعامل في السوق.

ي- وكانت الإجابات سلبية أيضاً فيما يتعلق بقدرة التشريعات الأردنية المختصة على استقطاب استثمارات كبيرة تؤدي إلى زيادة حجم العمليات المالية واستقطاب مؤسسات مالية تساهم في بناء وتعميق السوق المالي.

ك- وسيطر التشاؤم والسلبية على الانطباعات الموحدة لدى البنوك الأردنية حول مدى ملاءمة المناخ السياسي والاقتصادي ومقدرته على المساعدة في استقطاب مولين ورساميل أجنبية وزيادة النشاط الاقتصادي ومدى تشجيع التشريعات الحالية على اندماج البنوك.

ل- وعلى وجه العموم فان البنوك الأردنية تقف الآن في حالة ترقب لما ستصير إليه الأمور وهي تتبنى المبتكرات التكنولوجية بحذر وتؤدة وتفضل التريث ومعالجة مشاكلها التي تأتت من ترسبات الماضي وتصورات الحاضر.

٤-٢ التوصيات

في ضوء النتائج السابقة ولتعزيز الوضع التنافسي للبنوك الأردنية توصي الدراسة بما يلي:

١. سرعة استكمال متطلبات زيادة رؤوس الأموال إضافة إلى بناء قسم للاحتياطيات من أجل زيادة حقوق المساهمين علاوة على تحسين موجودات البنوك لتصبح أقل خطورة.

٢. انتهاج سياسة الاندماج المدروس والاستفادة من تجارب البلاد الأخرى بهذا الخصوص.

٣. ونظراً لوجود درجة كبيرة من التركز في الصناعة البنكية ومن أجل تشجيع البنوك على الاقراض مع عدم المبالغة من أخذ الضمانات العينية فلا بد من تشجيع شركة ضمان القروض والائتمان وتوسيع مظلة ضمانها ويمكن ان تكون آلية الدعم بالإضافة إلى رأس مال الشركة ايداع نسب من ودائع البنوك لديها بفوائد تشجيعية بحيث تزيد مصادر أموالها وتمكنها من إعادة ايداع تلك الودائع مجدداً أو تقوم باستثمارها بأجال تتوازى مع آجال استحقاق الديون المضمونة.

٤. لا بد من ايجاد طرق لاقناع البنوك بزيادة تسهيلاتها إلى القطاعات الانمائية لا سيما الزراعة والصناعة والخدمات علاوة على تمويل مشاريع البنية التحتية بصورة أكبر حيث لا زال بند التجارة العامة هو البند الأكبر في التسهيلات المباشرة.

٥. ان القوى المصرفية العاملة هي قوة فتية وتحتاد إلى عناية مستمرة من حيث التدريب وغرس الولاء المؤسسي مما يرتب على البنوك ان تبني باستمرار -السياسات العاملة على جذب الكفاءات وتحمل تكاليف التدريب.

٦. التركيز على تقوية الفروع الداخلية للبنوك التجارية الأردنية قبل التفكير بالتفرع الخارجي وان يكون التفرع مبنياً على دراسات جادة لجدواه الاقتصادية.

٧. على البنوك عموماً والمتوسطة والصغيرة بشكل خاص استخدام سياسة تسويقية فعالة وأكثر نشاطاً في جذب الودائع والتفكير مسبقاً من طرق تشغيل تلك الودائع.

٨. على البنوك الأردنية ان تنشط أكثر من مجال التحويلات وان تحاول تقديم خدماتها إلى الأردنية والفلسطينية العاملين والمقيمين في الخارج لا سيما في مواضيع تحويلاتهم واستثمارها

وان تمنحهم الحوافز من أجل ذلك وان ترفع من مستوى تقديم هذه الخدمات لتقدمها بالسرعة الممكنة وبأقل تكلفة مستطاعة.

٩. على البنوك الأردنية ولا سيما الصغيرة منها ان تنشط في ابتكار وإدخال خدمات المشتقات المصرفية الجديدة مما يرتب ودائر التسويق والأبحاث فيها مسؤوليات كبيرة في هذا الشأن. وعلى البنوك ان تحاول جادة ان توجد المنافذ المناسبة لاستخدام أموالها وادارتها بشكل فعال. كما لا بد من تنشيط تلك القائمة من الأوعية الادخارية ولاستثمارية كصناديق التقاعد والتوفير في المؤسسات العامة والخاصة وإضافة المستحدثات الجديدة في الادخار والاستثمار التي من شأنها زيادة وتعميق وتفعيل السوق المالي ومنها صناديق الاستثمار المشترك Mutual Funds.

١٠. عند دراسة التطلعات المستقبلية للبنوك لا بد من ملاحظة ما يلي:

أ. على البنوك الأردنية اعتماد مبدأ البرمجة والتخطيط الاستراتيجي أنشطتها وان توجه برامج وخطط فرعية لكل نشاط بما فيذلك ستثماراتها المحلية والأجنبية.

ب. العمل على تنشيط بنك الصادرات بما يجعله يركز ما أمكن على مويل الصادرات.

ج. بما ان البنوك التجارية الأردنية لا زالت غير واثقة من قدرة لأسواق الأردنية على استقطاب أموال خارجية بأحجام ملموسة للعمل فان ذلك يستدعي السير بخطوات وئيدة وقدرة في مجال المنافسة وذلك تثبيت أقدام البنوك الأردنية في مواقعها وتقويتها أمام البنوك الأجنبية المنافسة عن طريق إعادة الهيكلة وتشجيع عمليات الاندماج.

د. أهيمة إعادة النظر في الكثير من التشريعات والاجراءات المحلية لتهيئة الجو لاستقبال الاستثمارات الوافدة ولاعطاء الزخم المرجو للبنوك لتمكينها من نيل مواقع أفضل أمام البنوك الأجنبية وكذلك أهمية استيعاب المستجدات التكنولوجية مما يؤدي إلى تقديم محسنة ومنوعة.

ه. إصلاح الإدارات المصرفية عن طريق تسيط آليات صنع القرار تطوير ما يسمى بالمحتوى الثقافي للمؤسسات المصرفية بحيث يركز على سياسات استقطاب الكفاءات وتنميتها وإعتماد سياسات ترشيد القرار والتكلفة.

و. تبني نظرة جديدة تعنى بفكرة البنوك أو البنكية الشاملة Banking Universal التي تقدم تشكيلة واسعة من الخدمات المصرفية العادية والمستجدة.

ز. إدخال مفهوم حماية الموجودات الثابتة المقدمة كضمان من الأخطار البيئة وأخذ تلك الأخطار بعين الاعتبار عند تقدير مدى كفاية الضمانات.

ح. إيجاد ثقافة مؤسسة تعترف بكيفية إدارة الأنشطة الانسانية وإعطاء المزيد من الوقت والجهد في المستقبل المنظور لايجاد وتنمية صورة للبنك وبناء ولا له لدى جمهور المتعاملين يساعد على ذلك توافر لمعلومات بشفافية وسرعة وكفاية واعتماد الرقابات الفاعلة تلافياً للمطبات والمشاكل.

ط. إيلاء موضوع نظام المدفوعات المحلي وحتى الأجنبي الاهتمام اللازم بما في ذلك معالجة موضوع الشيكات المرتجعة بعد ان ثبت استمرار المشكلة رغم المحاولات المتكررة لحلها.

١١. إيلاء موضوع معالجة زيادة حجم المدفوعات عبر الحدود Cross Payments والفجوة الزمنية بين التنفيذ والتسوية الأهمية اللازمة من أجل تلافي أو تقليل مخاطر الصرف الأجنبي ومتابعة الأفكار العالمية حول ذلك.

١٢. على البنوك الأردنية بذل المزيد من الجهد من أجل التعاون والتنسيق المستمرين مع البنوك العربية من الخارج.

١٣. إيجاد استراتيجية مصرفية أردنية توحد الصف أمام المنافسة الخارجية وأمام البنوك الخارجية.

١٤. التفكير في سياسة نقدية أقل تشدداً من أجل تخفيف كلفة الاقراض والتفكير بكيفية تمويل المشاريع الكبرى عن طريق البنوك الأردنية وكذلك تحديد دورها في استحقاقات الشراكة الأردنية الأوروبية.

جداول الجزء الرابع

جدول رقم 1
توزيعات بعض المعطيات البنكية حسب فئة الحجم

أ- ارقام مطلقة

الحجم	عدد البنوك	راس المال (1000) دينار	عدد الأسهم (1000) سهم	حقوق المساهمين (1000) دينار
كبير	4	93586.3	53986.3	233178.7
متوسط	9	102500.0	82500.0	165751.7
مجموع الصغير	4	30000.0	30000.0	54078.9
المجموع	17	**226086**	**166486**	**453009**

ب - نسبة الحجم للمجموع %

الحجم	عدد البنوك	راس المال (1000) دينار	عدد الأسهم (1000) سهم	حقوق المساهمين (1000) دينار
كبير	23.5	41.4	32.4	51.5
متوسط	52.9	45.3	49.6	36.6
مجموع الصغير	23.5	13.3	18.0	11.9
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

جدول رقم 2
توزيعات بعض القوى العاملة البنكية حسب العمر وفئة الحجم

أ- ارقام مطلقة

الحجم	اقل من 25	25-35	36-45	فما فوق46	المجموع
كبير	993	2877	1667	1011	6548
متوسط	649	2020	1339	732	4740
مجموع الصغير	116	271	258	171	816
المجموع	1758	5168	3264	1914	12104

ب - نسبة الحجم للمجموع %

الحجم	اقل من 25	25-35	36-45	فما فوق46	المجموع
كبير	56.5	55.7	51.1	52.8	54.1
متوسط	36.9	39.1	41.0	38.2	39.2
مجموع الصغير	6.6	5.2	7.9	8.9	6.7
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

ج- نسبة الفئة لمجموع الحجم %

الحجم	اقل من 25	25-35	36-45	فما فوق46	المجموع
كبير	15.2	43.9	25.5	15.4	100.0
متوسط	13.7	42.6	28.2	15.4	100.0
مجموع الصغير	14.2	33.2	31.6	21.0	100.0
المجموع	14.4	39.9	28.4	17.3	100.0

جدول رقم 3
توزيعات بعض القوى العاملة البنكية حسب المستوى التعليمي وفئة الحجم

أ- ارقام مطلقة

الحجم	دون الثانوي	ثانوي	دبلوم	جامعي	د. عليا	المجموع
كبير	1055	1076	2141	2089	187	6548
متوسط	750	1037	1382	1468	103	4740
مجموع الصغير	118	184	233	250	31	816
المجموع	1923	2297	3756	3807	321	12104

ب - نسبة الحجم للمجموع %

الحجم	دون الثانوي	ثانوي	دبلوم	جامعي	د. عليا	المجموع
كبير	54.9	46.8	57.0	54.9	58.3	54.1
متوسط	39.0	45.1	36.8	38.6	32.1	39.2
مجموع الصغير	6.1	8.0	6.2	6.6	9.7	6.7
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

ج- نسبة الفئة لمجموع الحجم %

الحجم	دون الثانوي	ثانوي	دبلوم	جامعي	د. عليا	المجموع
كبير	16.1	16.4	32.7	31.9	2.9	100.0
متوسط	15.8	21.9	29.2	31.0	2.2	100.0
مجموع الصغير	14.5	22.5	28.6	30.6	3.8	100.0
المجموع	15.5	20.3	30.1	31.2	2.9	100.0

جدول رقم 5
توزيع الودائع في البنوك الاردنية حسب الحجم و نوع الوديعة

أ- ارقام مطلقة

الحجم	طلب		توفير		لأجل		مجموع الودائع		المجموع
	بالدينار (1000) دينار	بالعملات الاجنبية (1000) دينار	بالدينار (1000) دينار	بالعملات الاجنبية (1000) دينار	بالدينار (1000) دينار	بالعملات الاجنبية (1000) دينار	بالدينار (1000) دينار	بالعملات الاجنبية (1000) دينار	(1000) دينار
كبير	617,206.6	269,160.8	581,883.2	108,575.6	1,397,771.2	1,395,034.5	2,596,861.0	1,772,770.9	4,369,631.9
متوسط	226,678.7	88,228.0	128,736.8	48,257.9	842,461.6	333,879.7	1,197,877.2	470,365.7	1,668,242.9
صغير	115,457.0	157,741.9	8,373.9	2,373.3	93,928.7	91,033.9	217,759.5	251,149.0	468,908.5
المجموع	**959,342.4**	**515,130.7**	**718,993.8**	**159,206.8**	**2,334,161.6**	**1,819,948.1**	**4,012,497.7**	**2,494,285.6**	**6,506,783.3**

ب - نسبة الحجم للمجموع %

كبير	64.3	52.3	80.9	68.2	59.9	76.7	64.7	71.1	67.2
متوسط	23.6	17.1	17.9	30.3	36.1	18.3	29.9	18.9	25.6
صغير	12.0	30.6	1.2	1.5	4.0	5.0	5.4	10.1	7.2
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

ج- نسبة الفئة لمجموع الحجم ٪

كبير	14.1	6.2	13.3	2.5	32.0	31.9	59.4	40.6	100.0
متوسط	13.6	5.3	7.7	2.9	50.5	20.0	71.8	28.2	100.0
صغير	24.6	33.6	1.8	0.5	20.0	19.4	46.4	53.6	100.0
المجموع	**14.7**	**7.9**	**11.0**	**2.4**	**35.9**	**28.0**	**61.7**	**38.3**	**100.0**

جدول رقم 4
توزيعات البنوك و مؤسساتها التابعة والشقيقة حسب التبع وفئة الحجم

أ- ارقام مطلقة

الحجم	فروع محلية			مكاتب محلية			مكاتب تمثيل			مؤسسات تابعة أو شقيقة			الاجمالي
	داخلي	خارجي	المجموع	داخلي	خارجي	المجموع	داخلي	خارجي	المجموع	داخلي	خارجي	المجموع	المجموع
كبير	195	75	270	72	17	89	0	3	3	273	15	288	377
متوسط	171	30	201	47	0	47	0	0	0	223	19	242	267
صغير	46	1	47	7	0	7	0	0	0	54	1	55	55
المجموع	**412**	**106**	**518**	**126**	**17**	**143**	**0**	**3**	**3**	**550**	**35**	**585**	**699**

ب - نسبة الحجم للمجموع %

كبير	47.3	70.8	52.1	57.1	100.0	62.2				49.6	42.9	53.9	53.9
متوسط	41.5	28.3	38.8	37.3	0.0	32.9				40.5	54.3	38.2	38.2
صغير	11.2	0.9	9.1	5.6	0.0	4.9				9.8	2.9	7.9	7.9
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**0.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

ج- نسبة الفئة لمجموع الحجم ٪

كبير	72.2	27.8	100.0	80.9	19.1	100.0				72.4	100.0	27.6	100.0
متوسط	85.1	14.9	100.0	100.0	0.0	100.0				83.5	100.0	16.5	100.0
صغير	97.9	2.1	100.0	100.0	0.0	100.0				98.2	100.0	1.8	100.0
المجموع	**86.1**	**14.9**	**100.0**	**93.6**	**6.4**	**100.0**	**0.0**	**100.0**	**100.0**	**84.7**	**100.0**	**15.3**	**100.0**

جدول رقم 7
توزيع ودائع العملات الاجنبية في البنوك الاردنية حسب الحجم و مصدر الوديعة وطبيعتها

أ- ارقام مطلقة

الحجم	مقيم			غير مقيم			مجموع الودائع		
	الافراد (1000) دينار	مؤسسات (1000) دينار	المجموع (1000) دينار	الافراد (1000) دينار	مؤسسات (1000) دينار	المجموع (1000) دينار	الافراد (1000) دينار	مؤسسات (1000) دينار	المجموع (1000) دينار
كبير	801,734.1	25,964.9	**827,698.9**	789,326.0	155,746.0	**945,072.0**	1,591,060.1	181,710.8	**1,772,770.9**
متوسط	246,300.6	50,489.6	**296,790.1**	147,656.4	25,919.2	**173,575.6**	393,957.0	76,408.7	**470,365.7**
صغير	178,672.8	14,567.7	**193,240.5**	26,827.0	31,081.5	**57,908.6**	205,499.8	45,649.2	**251,149.0**
المجموع	1,226,707.4	91,022.1	**1,317,729.5**	963,809.5	212,746.6	**1,176,556.1**	2,190,516.9	303,768.8	**2,494,285.6**

ب - نسبة الحجم للمجموع %

كبير	65.4	28.5	**62.8**	81.9	73.2	**80.3**	**72.6**	**59.8**	**71.1**
متوسط	20.1	55.5	**22.5**	15.3	12.2	**14.8**	**18.0**	**25.2**	**18.9**
صغير	14.6	16.0	**14.7**	2.8	14.6	**4.9**	**9.4**	**15.0**	**10.1**
المجموع	100.0	100.0	**100.0**	100.0	100.0	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

ج- نسبة الفئة لمجموع الحجم %

كبير	96.9	3.1	**100.0**	83.5	16.5	**100.0**	89.7	10.3	**100.0**
متوسط	83.0	17.0	**100.0**	85.1	14.9	**100.0**	83.8	16.2	**100.0**
صغير	92.5	7.5	**100.0**	46.3	53.7	**100.0**	81.8	18.2	**100.0**
المجموع	93.1	6.9	**100.0**	81.9	18.1	**100.0**	87.8	12.2	**100.0**

جدول رقم 6
توزيع الودائع في البنوك الاردنية حسب الحجم و مصدر الوديعة

أ- ارقام مطلقة

الحجم	ودائع بالدينار			ودائع بالعملات الأجنبية			اجمالي الودائع		
	مقيمين (1000) دينار	غير مقيمين (1000) دينار	المجموع (1000) دينار	مقيمين (1000) دينار	غير مقيمين (1000) دينار	المجموع (1000) دينار	مقيمين (1000) دينار	غير مقيمين (1000) دينار	المجموع (1000) دينار
كبير	2,434,166.6	162,694.4	2,596,861.0	827,698.9	945,072.0	1,772,770.9	3,261,865.5	1,107,766.4	4,369,631.9
متوسط	1,146,530.4	51,346.8	1,197,877.2	296,790.1	173,575.6	470,365.7	1,443,320.5	224,922.4	1,668,242.9
صغير	214,603.1	3,156.4	217,759.5	193,240.5	57,908.5	251,149.0	407,843.6	61,064.9	468,908.5
المجموع	**3,795,300.1**	**217,197.6**	**4,012,497.7**	**1,317,729.5**	**1,176,556.1**	**2,494,285.6**	**5,113,029.6**	**1,393,753.7**	**6,506,783.3**

ب - نسبة الحجم للمجموع %

كبير	64.1	74.9	64.7	62.8	80.3	71.1	63.8	79.5	67.2
متوسط	30.2	23.6	29.9	22.5	14.8	18.9	28.2	16.1	25.6
صغير	5.7	1.5	5.4	14.7	4.9	10.1	8.0	4.4	7.2
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

ج- نسبة الفئة لمجموع الحجم %

كبير	93.7	6.3	100.0	46.7	53.3	100.0	74.6	25.4	100.0
متوسط	95.7	4.3	100.0	63.1	36.9	100.0	86.5	13.5	100.0
صغير	98.6	1.4	100.0	76.9	23.1	100.0	87.0	13.0	100.0
المجموع	**94.6**	**5.4**	**100.0**	**52.8**	**47.2**	**100.0**	**78.6**	**21.4**	**100.0**

جدول رقم 9

توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة في البنوك الاردنية حسب الحجم و جهة التعامل

أ- ارقام مطلقة

الحجم	جاري مدين		خصم		قروض وسلف		سلف تشجيع الصادرات	المجموع		
	مقيمين (1000) دينار	غير مقيمين (1000) دينار	مقيمين (1000) دينار	غير مقيمين (1000) دينار	مقيمين (1000) دينار	غير مقيمين (1000) دينار	غير مقيمين (1000) دينار	مقيمين (1000) دينار	غير مقيمين (1000) دينار	المجموع (1000) دينار
كبير	646,829.9	9,941.9	168,878.3	77.3	1,318,052.1	1,864.4	0.0	2,145,440.9	11,883.6	2,157,324.5
متوسط	422,957.2	340.2	233,868.5	142.8	455,876.7	5,376.6	0.0	1,142,132.2	5,859.6	1,147,991.8
صغير	66,459.2	0.0	1,225.2	0.0	134,941.5	1,724.8	0.0	202,625.9	1,724.8	204,350.7
المجموع	1,136,246.3	10,282.1	403,972.0	220.1	1,908,870.3	8,965.9	0.0	3,490,199.0	19,468.1	3,509,667.1

ب - نسبة الحجم للمجموع %

كبير	56.9	96.7	41.8	35.1	69.0	20.8	28.4	61.5	61.0	61.5
متوسط	37.2	3.3	57.9	64.9	23.9	60.0	71.6	32.7	30.1	32.7
صغير	5.8	0.0	0.3	0.0	7.1	19.2	0.0	5.8	8.9	5.8
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

ج- نسبة الفئة لمجموع الحجم ٪

كبير	98.5	1.5	100.0	0.0	99.9	0.1	100.0	99.4	0.6	100.0
متوسط	99.9	0.1	99.9	0.1	98.8	1.2	100.0	99.5	0.5	100.0
صغير	100.0	0.0	100.0	0.0	98.7	1.3	0.0	99.2	0.8	100.0
المجموع	99.5	0.5	100.0	0.0	99.1	0.9	100.0	99.4	0.6	100.0

جدول رقم 8

توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة في البنوك الاردنية حسب الحجم و نوع التسهيلات

أ- ارقام مطلقة

الحجم	جاري مدين (1000) دينار	خصم (1000) دينار	قروض وسلف (1000) دينار	سلف تشجيع الصادرات (1000) دينار	المجموع (1000) دينار
كبير	656,771.8	168,955.6	1,319,916.5	11,680.7	2,157,324.5
متوسط	423,297.4	234,011.3	461,253.3	29,429.7	1,147,991.8
صغير	66,459.2	1,225.2	136,666.4	0.0	204,350.7
المجموع	1,146,528.4	404,192.1	1,917,836.2	41,110.4	3,509,667.1

ب - نسبة الحجم للمجموع %

كبير	57.3	41.8	68.8	28.4	61.5
متوسط	36.9	57.9	24.1	71.6	32.7
صغير	5.8	0.3	7.1	0.0	5.8
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

ج- نسبة الفئة لمجموع الحجم ٪

كبير	30.4	7.8	61.2	0.5	100.0
متوسط	36.9	20.4	40.2	2.8	100.0
صغير	32.5	0.6	66.9	0.0	100.0
المجموع	32.7	11.5	54.6	1.2	100.0

جدول رقم 11

تطور التسهيلات الائتمانية غير المباشرة خلال الفترة 93-1995

حسب الحجم والنشاط الاقتصادي

النشاط / نوع التسهيلات	أ- ارقام مطلقة			معدل النمو السنوي %	ب - نسبة الحجم للمجموع %			ج- نسبة الفئة لمجموع الحجم %		
	1993	1994	1995		1993	1994	1995	1993	1994	1995
اعتمادات مستندية صادرة	252,475.0	348,320.5	403,084.2	26.4	61.7	91.5	70.9	37.8	43.6	39.4
بوالص تحصيل صادرة	99,357.9	114,488.9	145,591.6	21.1	72.6	73.3	76.0	14.9	14.3	14.2
كفالات محلية	230,072.7	233,426.1	339,984.1	21.6	56.4	49.6	58.7	34.4	29.2	33.2
كفالات مقابلة لكفالات اجنبية	3,998.4	7,541.3	10,076.4	58.7	9.5	14.1	16.9	0.6	0.9	1.0
فوائد وعمولات دائنة مستوفاة	82,340.1	94,781.6	125,432.2	23.4	34.8	49.4	51.2	12.3	11.9	12.2
مجموع الكبير	**668,244.1**	**798,558.5**	**1,024,168.5**	**23.8**	**54.2**	**63.7**	**62.3**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
اعتمادات مستندية صادرة	138,331.8	16.0	135,810.1	-0.9	33.8	0.0	23.9	28.1	0.0	26.7
بوالص تحصيل صادرة	25,286.0	29,270.4	44,279.7	32.3	18.5	18.7	23.1	5.1	8.5	8.7
كفالات محلية	164,113.2	205,450.2	198,936.3	10.1	40.2	43.7	34.3	33.3	59.3	39.1
كفالات مقابلة لكفالات اجنبية	10,464.9	15,435.8	11,644.6	5.5	25.0	28.8	19.5	2.1	4.5	2.3
فوائد وعمولات دائنة مستوفاة	153,976.2	96,174.1	118,492.4	-12.3	65.0	50.1	48.4	31.3	27.8	23.3
مجموع المتوسط	**492,172.1**	**346,346.6**	**509,163.0**	**1.7**	**39.9**	**27.6**	**31.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
اعتمادات مستندية صادرة	18,544.4	32,252.5	29,923.6	27.0	4.5	8.5	5.3	25.5	29.9	27.0
بوالص تحصيل صادرة	12,237.5	12,454.7	1,592.2	-63.9	8.9	8.0	0.8	16.8	11.5	1.4
كفالات محلية	13,887.4	31,656.6	40,311.1	70.4	3.4	6.7	7.0	19.1	29.4	36.4
كفالات مقابلة لكفالات اجنبية	27,415.8	30,602.9	38,065.1	17.8	65.5	57.1	63.7	37.7	28.4	34.4
فوائد وعمولات دائنة مستوفاة	542.8	869.6	854.2	25.5	0.2	0.5	0.3	0.7	0.8	0.8
مجموع الصغير	**72,627.9**	**107,836.4**	**110,746.2**	**23.5**	**5.9**	**8.6**	**6.7**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
اعتمادات مستندية صادرة	409351.2	380589.1	568817.9	17.9	100.0	100.0	100.0	33.2	30.4	34.6
بوالص تحصيل صادرة	136881.5	156214.1	191463.4	18.3	100.0	100.0	100.0	11.1	12.5	11.6
كفالات محلية	408073.3	470532.9	579231.6	19.1	100.0	100.0	100.0	33.1	37.6	35.2
كفالات مقابلة لكفالات اجنبية	41879.1	53580.0	59786.1	19.5	100.0	100.0	100.0	3.4	4.3	3.6
فوائد وعمولات دائنة مستوفاة	236859.1	191825.3	244778.8	1.7	100.0	100.0	100.0	19.2	15.3	14.9
المجموع	**1233044.1**	**1252741.4**	**1644077.7**	**15.5**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

جدول رقم 11

تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الفترة 93-1995

حسب الحجم والنشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	أ- ارقام مطلقة			معدل النمو السنوي %	ب - نسبة الحجم للمجموع %			ج- نسبة الفئة لمجموع الحجم %		
	1993	1994	1995		1993	1994	1995	1993	1994	1995
تجارة عامة	301,913.5	409,431.3	539,747.5	33.7	54.6	54.4	55.5	20.6	23.0	25.0
انشاءات	292,238.7	508,376.5	572,480.3	40.0	73.5	80.6	78.5	20.0	28.6	26.5
صناعية	198,774.7	246,682.4	302,137.7	23.3	63.1	60.8	56.5	13.6	13.9	14.0
زراعية	35,152.7	38,025.0	39,367.7	5.8	56.2	51.0	55.0	2.4	2.1	1.8
خدمات	124,796.2	282,383.5	343,129.5	65.8	77.6	82.4	81.7	8.5	15.9	15.9
اخرى	509,425.2	295,091.3	360,461.8	-15.9	75.2	56.4	46.1	34.8	16.6	16.7
المجموع الكبير	**1,462,300.9**	**1,779,989.9**	**2,157,324.5**	**21.5**	**67.5**	**65.2**	**61.5**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
تجارة عامة	230,565.4	318,018.8	396,670.8	31.2	41.7	42.3	40.8	39.0	38.8	34.6
انشاءات	76,535.4	95,610.2	109,018.2	19.3	19.3	15.1	14.9	13.0	11.7	9.5
صناعية	87,374.9	128,566.8	193,369.3	48.8	27.7	31.7	36.2	14.8	15.7	16.8
زراعية	12,630.0	21,326.0	28,948.9	51.4	20.2	28.6	40.5	2.1	2.6	2.5
خدمات	34,744.0	55,911.7	68,049.5	39.9	21.6	16.3	16.2	5.9	6.8	5.9
اخرى	148,628.4	199,566.6	351,935.2	53.9	21.9	38.1	45.0	25.2	24.4	30.7
المجموع المتوسط	**590,478.1**	**819,000.2**	**1,147,991.8**	**39.4**	**27.3**	**30.0**	**32.7**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
تجارة عامة	20,197.4	25,217.0	35,956.2	33.4	3.7	3.4	3.7	17.9	19.3	17.6
انشاءات	28,799.5	27,129.7	48,019.7	29.1	7.2	4.3	6.6	25.5	20.8	23.5
صناعية	28,778.4	30,228.1	39,038.1	16.5	9.1	7.5	7.3	25.4	23.2	19.1
زراعية	14,744.9	15,144.9	3,197.3	-53.4	23.6	20.3	4.5	13.0	11.6	1.6
خدمات	1,188.9	4,276.9	8,633.5	169.5	0.7	1.2	2.1	1.1	3.3	4.2
اخرى	19,438.6	28,485.3	69,506.0	89.1	2.9	5.4	8.9	17.2	21.8	34.0
المجموع الصغير	**113,147.7**	**130,481.9**	**204,350.8**	**34.4**	**5.2**	**4.8**	**5.8**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
تجارة عامة	552,676.3	752,667.1	972,374.5	32.6	100.0	100.0	100.0	25.5	27.6	27.7
انشاءات	397,573.6	631,116.3	729,518.3	35.5	100.0	100.0	100.0	18.4	23.1	20.8
صناعية	314,928.0	405,477.3	534,545.1	30.3	100.0	100.0	100.0	14.5	14.9	15.2
زراعية	62,527.5	74,495.9	71,513.9	6.9	100.0	100.0	100.0	2.9	2.7	2.0
خدمات	160,729.2	342,572.1	419,812.5	61.6	100.0	100.0	100.0	7.4	12.6	12.0
اخرى	677,492.2	523,143.2	781,903.0	7.4	100.0	100.0	100.0	31.3	19.2	22.3
المجموع	**2,165,926.8**	**2,729,471.9**	**3,509,667.1**	**27.3**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

جدول رقم 13
تطور الحوالات المصرفية الصادرة خلال الفترة 93-1995
حسب الحجم والنشاط الاقتصادي

أ- 1993 الحجم	أ- ارقام مطلقة: الخليج 1000 دينار	اوروبا 1000 دينار	الولايات المتحدة 1000 دينار	اخرى 1000 دينار	المجموع 1000 دينار	ب - نسبة الحجم للمجموع %: الخليج	اوروبا	لولايات المتحد	اخرى	المجموع	ج- نسبة اللغة لمجموع الحجم ٪: الخليج	اوروبا	الولايات المتحدة	اخرى	المجموع
لكبير	5,872.3	0.0	1,957.4	33,453.7	41,283.4	100.0	0.0	3.1	65.5	21.9	14.2	0.0	4.7	81.0	100.0
متوسط	0.0	1,000.0	2,000.0	15,600.0	18,600.0	0.0	1.4	3.2	30.6	9.9	0.0	5.4	10.8	83.9	100.0
صغير	0.0	68,043.4	58,396.3	2,001.9	128,441.7	0.0	98.6	93.7	3.9	68.2	0.0	53.0	45.5	1.6	100.0
المجموع1993	5,872.3	69,043.4	62,353.8	51,055.6	188,325.1	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	3.1	36.7	33.1	27.1	100.0
ب- 1994															
لكبير	8,876.0	0.0	2,958.7	37,506.8	49,341.4	100.0	0.0	4.9	68.9	26.4	18.0	0.0	6.0	76.0	100.0
متوسط	0.0	1,500.0	3,000.0	11,500.0	16,000.0	0.0	2.4	4.9	21.1	8.5	0.0	9.4	18.8	71.9	100.0
صغير	0.0	61,659.0	54,704.9	5,454.1	121,818.1	0.0	97.6	90.2	10.0	65.1	0.0	50.6	44.9	4.5	100.0
المجموع1994	8,876.0	63,159.0	60,663.6	54,460.9	187,159.5	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	4.7	33.7	32.4	29.1	100.0
ج- 1995															
لكبير	6274.6	0.0	2,091.5	82,921.6	91,287.7	100.0	0.0	2.6	79.6	34.9	6.9	0.0	2.3	90.8	100.0
متوسط	0.0	1,850.6	13,104.0	13,900.0	28,854.6	0.0	2.6	16.5	13.3	11.0	0.0	6.4	45.4	48.2	100.0
صغير	0.0	70,098.6	64,178.5	7,338.6	141,616.7	0.0	97.4	80.9	7.0	54.1	0.0	49.5	45.3	5.2	100.0
المجموع1995	6,274.6	71,949.2	79,374.1	104,160.2	261,758.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	2.4	27.5	30.3	39.8	100.0

د- معدل النمو للفترة

لكبير	3.4	57.4	3.4	48.7
متوسط	36.0	-5.6	156.0	24.6
صغير	1.5	91.5	4.8	5.0
المجموع	3.4	42.8	12.8	17.9

جدول رقم 12
تطور الحوالات المصرفية الواردة خلال الفترة 93-1995
حسب الحجم والنشاط الاقتصادي

أ- 1993 الحجم	أ- ارقام مطلقة: الخليج 1000 دينار	اوروبا 1000 دينار	الولايات المتحدة 1000 دينار	اخرى 1000 دينار	المجموع 1000 دينار	ب - نسبة الحجم للمجموع %: الخليج	اوروبا	الولايات المتحدة	اخرى	المجموع	ج- نسبة اللغة لمجموع الحجم ٪: الخليج	اوروبا	الولايات المتحدة	اخرى	المجموع
لكبير	28,390.7	1,892.7	3,785.4	66,830.7	100,899.5	96.6	14.9	15.2	50.3	50.5	28.1	1.9	3.8	66.2	100.0
متوسط	1,000.0	100.0	100.0	49,000.0	50,200.0	3.4	0.8	0.4	36.9	25.1	2.0	0.2	0.2	97.6	100.0
صغير	0.0	10,681.7	21,024.9	17,116.4	48,823.0	0.0	84.3	84.4	12.9	24.4	0.0	21.9	43.1	35.1	100.0
المجموع1993	29,390.7	12,674.4	24,910.3	132,947.2	199,922.6	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	14.7	6.3	12.5	66.5	100.0
ب- 1994															
لكبير	17,112.7	1,140.8	2,281.7	34,066.0	54,601.2	91.9	8.5	8.3	41.2	38.4	31.3	2.1	4.2	62.4	100.0
متوسط	1,500.0	100.0	120.0	28,000.0	29,720.0	8.1	0.7	0.4	33.9	20.9	5.0	0.3	0.4	94.2	100.0
صغير	0.0	12,143.0	24,969.7	20,627.6	57,740.3	0.0	90.7	91.2	24.9	40.6	0.0	21.0	43.2	35.7	100.0
المجموع1994	18,612.7	13,383.8	27,371.4	82,693.6	142,061.5	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	13.1	9.4	19.3	58.2	100.0
ج- 1995															
لكبير	17,110.0	1,140.7	2,281.3	76,628.4	97,160.4	91.9	7.0	8.7	56.6	49.5	17.6	1.2	2.3	78.9	100.0
متوسط	1,500.0	304.1	14,556.0	38,500.0	54,860.1	8.1	1.9	55.6	28.4	27.9	2.7	0.6	26.5	70.2	100.0
صغير	0.0	14,766.9	9,327.9	20,344.1	44,438.8	0.0	91.1	35.6	15.0	22.6	0.0	33.2	21.0	45.8	100.0
المجموع1995	18,610.0	16,211.6	26,165.2	135,472.5	196,459.3	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	9.5	8.3	13.3	69.0	100.0

د- معدل النمو للفترة

لكبير	-22.4	-22.4	-22.4	7.1
متوسط	22.5	74.4	1106.5	-11.4
صغير		17.6	-33.4	9.0
المجموع	-22.4	-22.4	-22.4	7.1

جدول رقم 14
تطور حجم العمليات الآنية والآجلة والمشتقة من العملات الأجنبية
للفترة 1993-1995

أ- ارقام مطلقة

الحجم	- 1993 -		- 1994 -		- 1995 -	
	1000 دينار	1000 دولار	1000 دينار	1000 دولار	1000 دينار	1000 دولار
لكبير	82945.2	114100.0	111,214.2	155,433.0	721,714.3	1,017,089.4
متوسط	10000.0	316243.7	24,547.3	335,402.0	37,396.0	350,100.0
صغير	1388.7	1905.7	1,335.7	1,883.9	1,733.0	2,444.3
المجموع	**94,333.9**	**432,249.5**	**137,097.2**	**492,718.8**	**760,843.4**	**1,369,633.7**

ب - نسبة الحجم للمجموع %

لكبير	87.9	26.4	81.1	31.5	94.9	74.3
متوسط	10.6	73.2	17.9	68.1	4.9	25.6
صغير	1.5	0.4	1.0	0.4	0.2	0.2
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

ج- نسبة الفئة لمجموع الحجم %

لكبير	42.1	57.9	41.7	58.3	41.5	58.5
متوسط	3.1	96.9	6.8	93.2	9.7	90.3
صغير	42.2	57.8	41.5	58.5	41.5	58.5
المجموع	**17.9**	**82.1**	**21.8**	**78.2**	**35.7**	**64.3**

د- معدل النمو للفترة %

لكبير	195.0	198.6
متوسط	93.4	5.2
صغير	11.7	13.3
المجموع	**184.0**	**78.0**

جدول رقم 15
تطور حجم ادارة حسابات الهامش للعملاء من العملات الأجنبية
للفترة 1993-1995

أ- ارقام مطلقة

الحجم	- 1993 -		- 1994 -		- 1995 -	
	1000 دينار	1000 دولار	1000 دينار	1000 دولار	1000 دينار	1000 دولار
لكبير	0.0	0.0	0.0	0.0	195,000.0	275,000.0
متوسط	0.0	4,000.0	500.0	3,700.0	11,975.0	18,900.0
صغير	0.0	13,318.9	0.0	2,758.3	0.0	3,310.4
المجموع	**0.0**	**17,318.9**	**500.0**	**6,458.3**	**206,975.0**	**297,210.4**

ب - نسبة الحجم للمجموع %

لكبير	0.0	0.0	0.0	0.0	94.2	92.5
متوسط	0.0	23.1	100.0	57.3	5.8	6.4
صغير	0.0	76.9	0.0	42.7	0.0	1.1
المجموع	**0.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

ج- نسبة الفئة لمجموع الحجم %

لكبير					41.5	58.5
متوسط	0.0	100.0	11.9	88.1	38.8	61.2
صغير	0.0	100.0	0.0	100.0	0.0	100.0
المجموع	**0.0**	**100.0**	**7.2**	**92.8**	**41.1**	**58.9**

د- معدل النمو للفترة %

لكبير	
متوسط	117.4
صغير	-50.1
المجموع	**314.3**

جدول رقم 17
توزيع اجمالي الاستثمارات في الخارج حسب البلدان

أ- ارقام مطلقة

الحجم	الخليج		أوروبا		الولايات المتحدة		اخرى		المجموع	
	1000 دولار	1000 دينار	1000 دولار	1000 دينار	1000 دولار	1000 دينار	1000 دولار	1000 دينار	1000 دولار	1000 دينار
لكبير	36,396.5	25,896.9	20,544.6	14,594.1	38,582.8	27,355.2	20,962.8	138,026.7	116,486.7	205,872.9
متوسط	39,233.3	27,853.6	90,047.4	88,975.0	77,075.8	46,918.7	82,889.3	89,431.0	289,245.8	253,178.2
صغير	0.0	0.0	4,068.8	2,884.8	16,934.1	11,998.3	66,456.1	47,208.4	87,459.0	62,091.4
المجموع	**75,629.8**	**53,750.5**	**114,660.8**	**106,453.9**	**132,592.7**	**86,272.1**	**170,308.1**	**274,666.1**	**493,191.4**	**521,142.6**

ب - نسبة الحجم للمجموع %

لكبير	48.1	48.2	17.9	13.7	29.1	31.7	12.3	50.3	23.6	39.5
متوسط	51.9	51.8	78.5	83.6	58.1	54.4	48.7	32.6	58.6	48.6
صغير	0.0	0.0	3.5	2.7	12.8	13.9	39.0	17.2	17.7	11.9
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

ج- نسبة الفئة لمجموع الحجم ٪

لكبير	58.4	41.6	58.5	41.5	58.5	41.5	13.2	86.8	36.1	63.9
متوسط	58.5	41.5	50.3	49.7	62.2	37.8	48.1	51.9	53.3	46.7
صغير			58.5	41.5	58.5	41.5	58.5	41.5	58.5	41.5
المجموع	**58.5**	**41.5**	**51.9**	**48.1**	**60.6**	**39.4**	**38.3**	**61.7**	**48.6**	**51.4**

جدول رقم 16
تطور حجم ادارة المحافظ من العملات الأجنبية
للفترة 1993-1995

أ- **ارقام مطلقة**

الحجم	حجم ادارة المحافظ من العملات الأجنبية - 1993 -		حجم ادارة المحافظ من العملات الأجنبية - 1994 -		حجم ادارة المحافظ من العملات الأجنبية - 1995 -	
	1000 دينار	1000 دولار	1000 دينار	1000 دولار	1000 دينار	1000 دولار
لكبير	4,361.1	6,151.0	4,361.1	6,151.0	4,361.1	6,151.0
متوسط	0.0	0.0	0.0	0.0	1,675.0	2,360.0
صغير	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**4,361.1**	**6,151.0**	**4,361.1**	**6,151.0**	**6,036.1**	**8,511.0**

ب - نسبة الحجم للمجموع ٪ : 1-15

لكبير	100.0	100.0	72.3	72.3
متوسط	0.0	0.0	27.7	27.7
صغير	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

ج- **نسبة فئة لمجموع الحجم** ٪

لكبير		41.5	58.5
متوسط		41.5	58.5
صغير			
المجموع	**41.5**	**41.5**	**58.5**

د- **معدل الشهر للفترة** ٪

لكبير	0.0	0.0
متوسط		
صغير		
المجموع	**17.6**	**17.6**

جدول رقم 19

توزيع اجمالي الاستثمارات في الداخل حسب نوع الاستثمار

أ- ارقام مطلقة الدينار

الحجم	لرصدة لدى البنك المركزي	استثمارات متداولة	استثمارات متوسطة و طويلة الأجل	اسهم في شركات محلية	**المجموع 1000 دينار**
لكبير	1,183,271.9	119,382.1	90,464.7	38,500.3	**1,431,619.0**
متوسط	354,187.3	36,189.5	54,689.1	36,531.3	**481,597.1**
صغير	53,460.6	6,366.7	14,459.9	1,849.5	**76,136.7**
المجموع	**1,590,919.7**	**161,938.4**	**159,613.7**	**76,881.1**	**1,989,352.8**

ب - نسبة الحجم للمجموع %

لكبير	74.4	73.7	56.7	50.1	72.0
متوسط	22.3	22.3	34.3	47.5	24.2
صغير	3.4	3.9	9.1	2.4	3.8
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

ج- نسبة الفئة لمجموع الحجم ٪

لكبير	82.7	8.3	6.3	2.7	**100.0**
متوسط	73.5	7.5	11.4	7.6	**100.0**
صغير	70.2	8.4	19.0	2.4	**100.0**
المجموع	**80.0**	**8.1**	**8.0**	**3.9**	**100.0**

جدول رقم 18

توزيع اجمالي الاستثمارات في الخارج حسب البلدان

أ- ارقام مطلقة

	"ارصدة لدى البنوك"		"استثمارات"		"اسهم"		"اجمالي"	
الحجم	1000 دولار	1000 دينار	1000 دولار	1000 دينار	1000 دولار	1000 دينار	1000 دولار	1000 دينار
لكبير	**61,455.6**	**155,676.5**	**55,031.1**	**44,020.2**	**0.0**	**6,176.1**	**116,486.7**	**205,872.9**
متوسط	**221,256.0**	**192,216.5**	**67,580.8**	**57,065.9**	**408.9**	**3,895.8**	**289,245.8**	**253,178.2**
صغير	**74,738.9**	**53,080.9**	**12,000.0**	**8,500.0**	**720.1**	**510.5**	**87,459.0**	**62,091.4**
المجموع	**357,450.5**	**400,974.0**	**134,611.9**	**109,586.1**	**1,129.0**	**10,582.5**	**493,191.4**	**521,142.6**

ب - نسبة الحجم للمجموع %

لكبير	17.2	38.8	40.9	40.2	0.0	58.4	23.6	39.5
متوسط	61.9	47.9	50.2	52.1	36.2	36.8	58.6	48.6
صغير	20.9	13.2	8.9	7.8	63.8	4.8	17.7	11.9
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

ج- نسبة الفئة لمجموع الحجم ٪

لكبير	52.8	75.6	47.2	21.4	0.0	3.0	100.0	100.0
متوسط	76.5	75.9	23.4	22.5	0.1	1.5	100.0	100.0
صغير	85.5	85.5	13.7	13.7	0.8	0.8	100.0	100.0
المجموع	**72.5**	**76.9**	**27.3**	**21.0**	**0.2**	**2.0**	**100.0**	**100.0**

جدول رقم 20

أ- هل يقوم البنك بدراسة ما يلي

أ - ارقام مطلقة

الحجم	الجواب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
	نعم	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
	لا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
كبير	ليس تماما	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	لم يحدد	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	المجموع	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**
	نعم	9	9	9	9	8	8	6	9	9	9	9
	لا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
متوسط	ليس تماما	0	0	0	0	1	1	3	0	0	0	0
	لم يحدد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	**9**	**9**	**9**	**9**	**9**	**9**	**9**	**9**	**9**	**9**	**9**
	نعم	3	4	3	3	3	3	4	3	4	4	4
	لا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
صغير	ليس تماما	1	0	1	0	1	1	0	1	0	0	0
	لم يحدد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**
	نعم	15	16	15	15	14	14	13	15	16	16	7
	لا	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
المجموع	ليس تماما	1	0	1	1	1	2	3	1	0	0	0
	لم يحدد	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	المجموع	**17**	**17**	**17**	**17**	**17**	**17**	**17**	**17**	**17**	**17**	**8**

ب - نسبة الجواب من المجموع ٪

الحجم	الجواب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
	نعم	75	75	75	75	75	75	75	75	75	75	75
	لا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
كبير	ليس تماما	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	لم يحدد	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
	نعم	100	100	100	100	89	89	67	100	100	100	100
	لا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
متوسط	ليس تماما	0	0	0	0	11	11	33	0	0	0	0
	لم يحدد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
	نعم	75	100	75	75	75	75	100	75	100	100	100
	لا	0	0	0	0	0	25	0	0	0	0	0
صغير	ليس تماما	25	0	25	0	25	0	25	25	0	0	0
	لم يحدد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
	نعم	88	94	94	88	76	82	82	88	88	94	88
	لا	0	0	0	0	0	0	5.9	0	0	0	0
المجموع	ليس تماما	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	12	5.9	5.9	5.9	0	0
	لم يحدد	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	13
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

جدول رقم 20

ب-انشطة تمويل الصادرات

أ - ارقام مطلقة

الحجم	الجواب (I)	1	2*	3**	4	5***
	نعم	2	0	2	1	0
	لا	0	1		0	1
كبير	ليس تماما	0	1		1	1
	لم يحدد	2	2	2	2	2
	المجموع	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**
	نعم	8	1	9	3	0
	لا	0	7	0	0	2
متوسط	ليس تماما	1	0	0	5	6
	لم يحدد	0	1	0	1	1
	المجموع	**9**	**9**	**9**	**9**	**9**
	نعم	3	2	3	1	0
	لا	0	1	0	2	1
صغير	ليس تماما	1	1	0	1	2
	لم يحدد	0	0	1	0	1
	المجموع	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**
	نعم	13	3	14	5	0
	لا	0	9	0	2	4
المجموع	ليس تماما	2	2	0	7	8
	لم يحدد	2	3	3	3	5
	المجموع	**17**	**17**	**17**	**17**	**17**

ب - نسبة الجواب من المجموع ٪

الحجم	الجواب (I)	1	2*	3**	4	5***
	نعم	50	0	50	25	0
	لا	0	25	0	0	25
كبير	ليس تماما	0	25		25	25
	لم يحدد	50	50	50	50	50
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
	نعم	89	11	100	33	0
	لا	0	78	0	0	22
متوسط	ليس تماما	11	0	0	56	67
	لم يحدد	0	11	0	11	11
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
	نعم	75	50	75	25	0
	لا	0	25	0	50	25
صغير	ليس تماما	25	25	0	25	50
	لم يحدد	0	0	25	0	25
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
	نعم	76	18	82	29	0
	لا	0	53	0	12	24
المجموع	ليس تماما	12	12	0	41	47
	لم يحدد	12	18	18	18	29
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

جدول رقم 20

ج- معوقات التوسع والتفرع الخارجي

أ - ارقام مطلقة

الحجم	الجواب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
	نعم	0	1	1	2	0	0	2	0	0	1	0
	لا	2	0	0	0	2	0	2	2	1	2	0
كبير	ليس تماما	1	2	2	0	3	1	1	1	1	1	0
	لم يحدد	1	1	1	2	1	1	1	1	1	1	4
	المجموع	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**
	نعم	2	2	3	2	1	2	3	0	1	2	1
	لا	3	1	1	5	4	3	3	6	5	2	0
متوسط	ليس تماما	3	4	5	3	2	3	2	2	2	4	0
	لم يحدد	1	1	1	1	1	1	1	2	1	1	8
	المجموع	**9**	**9**	**9**	**9**	**9**	**9**	**9**	**9**	**9**	**9**	**9**
	نعم	0	2	2	1	0	1	2	0	0	2	1
	لا	1	2	1	1	1	1	1	3	1	0	0
صغير	ليس تماما	2	1	0	1	2	1	1	1	1	0	3
	لم يحدد	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	3
	المجموع	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**
	نعم	2	6	5	4	2	1	5	4	6	5	2
	لا	6	1	2	4	5	6	5	5	3	4	0
المجموع	ليس تماما	6	8	6	4	3	3	3	5	5	3	15
	لم يحدد	3	3	4	3	3	3	3	3	3	3	15
	المجموع	**17**	**17**	**17**	**17**	**17**	**17**	**17**	**17**	**17**	**17**	**17**

ب - نسبة الجواب من المجموع ٪

الحجم	الجواب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
	نعم	0	25	25	50	0	0	50	0	0	25	0
	لا	50	0	0	0	50	0	50	50	25	50	0
كبير	ليس تماما	25	50	50	25	75	25	25	25	25	25	0
	لم يحدد	25	25	25	25	25	50	25	25	25	25	100
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
	نعم	22	11	33	22	11	22	33	22	22	11	11
	لا	33	11	11	33	56	33	33	11	33	22	0
متوسط	ليس تماما	33	44	56	33	22	33	11	11	11	11	33
	لم يحدد	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
	نعم	50	50	50	25	0	25	0	0	25	50	0
	لا	0	25	25	25	25	25	50	75	25	25	0
صغير	ليس تماما	50	25	25	25	50	25	0	0	0	0	0
	لم يحدد	0	0	0	25	25	25	50	25	50	25	75
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
	نعم	12	35	29	5.9	24	29	35	0	5.9	29	12
	لا	35	6	11	5	5	4	2	1	5.9	24	0
المجموع	ليس تماما	35	6	8	11	3	3	4	3	3	3	0
	لم يحدد	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	88
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

نعم - 10- 30 ٪ ، لا - 30-60%

، احيانا - 10٪ فما فوق

نعم - ضمانات مختلفة **

نعم - الحد ، لا - القادم ***

، احيانا - لم تحدد

جدول رقم 21

أ–تحرير الخدمات وانفتاح الاسواق يؤدي الى

أ – ارقام مطلقة									
الحجم	الجواب	1	2	3	4	5	6	7	
=======	========	===	===	===	===	===	===	===	
	نعم	3	3	1	0	0	2	0	
	لا	0	0	0	2	0	0	0	
كبير	ليس تماما	0	0	2	3	1	1	0	
	لم يحدد	0	1	1	1	1	1	4	
	المجموع	3	0	4	4	3	4	4	
	نعم	9	7	8	3	3	5	3	
	لا	0	0	1	4	1	0	0	
متوسط	ليس تماما	0	2	0	2	4	4	0	
	لم يحدد	0	0	0	1	0	0	0	
	المجموع	9	9	9	9	9	9	3	
	نعم	3	3	3	1	1	3	1	
	لا	0	0	1	0	0	0	0	
صغير	ليس تماما	1	1	2	3	1	3	0	
	لم يحدد	0	0	0	0	0	0	3	
	المجموع	4	4	4	4	4	4	4	
	نعم	15	13	12	4	4	10	4	
	لا	0	0	1	5	3	0	0	
المجموع	ليس تماما	1	3	3	7	8	6	0	
	لم يحدد	0	1	1	1	2	1	7	
	المجموع	16	17	17	17	17	17	11	

ب – نسبة الجواب من المجموع ٪

ب – نسبة الجواب من المجموع ٪									
الحجم	الجواب	1	2	3	4	5	6	7	
=======	========	===	===	===	===	===	===	===	
	نعم	75	75	25	0	0	50	0	
	لا	0	0	0	0	0	0	0	
كبير	ليس تماما	0	0	0	0	0	0	0	
	لم يحدد	0	0	0	0	0	0	0	
	المجموع	75	75	25	0	0	50	0	
	نعم	100	78	89	89	56	33	33	
	لا	0	0	11	11	0	0	0	
متوسط	ليس تماما	0	22	0	0	33	44	0	
	لم يحدد	0	0	0	0	11	0	0	
	المجموع	100	100	100	100	100	100	33	
	نعم	75	100	100	75	75	25	25	
	لا	0	0	0	0	0	0	0	
صغير	ليس تماما	25	0	0	25	25	75	25	
	لم يحدد	0	0	0	0	0	0	75	
	المجموع	100	100	100	100	100	100	100	
	نعم	94	82	88	94	59	24	36	
	لا	0	0	0	0	0	18	0	
المجموع	ليس تماما	6	12	12	6	41	47	35	
	لم يحدد	0	6	6	0	6	6	64	
	المجموع	100	100	100	100	100	100	100	

جدول رقم ل رقم 21

ب–تحرير الخدمات والانفتاح علىالاسواق الاكثر تقدما يؤدي الى

أ - ارقام مطلقة									
الحجم	الجواب	1	2	3	4	5	6	7	
=======	========	===	===	===	===	===	===	===	
	نعم	3	3	3	3	2	0	0	
	لا	0	0	0	0	1	0	0	
كبير	ليس تماما	0	0	0	0	1	2	0	
	لم يحدد	1	1	1	1	1	1	4	
	المجموع	4	4	4	4	4	4	4	
	نعم	7	9	8	8	5	1	1	
	لا	0	0	0	0	0	1	0	
متوسط	ليس تماما	2	0	1	1	3	6	0	
	لم يحدد	0	0	0	0	1	1	8	
	المجموع	9	9	9	9	9	9	9	
	نعم	4	4	4	3	3	1	0	
	لا	0	0	0	0	0	0	0	
صغير	ليس تماما	0	0	0	1	1	3	0	
	لم يحدد	0	0	0	0	0	0	4	
	المجموع	4	4	4	4	4	4	4	
	نعم	14	16	15	14	10	2	1	
	لا	0	0	0	0	2	0	0	
المجموع	ليس تماما	2	0	1	2	5	11	0	
	لم يحدد	1	1	1	1	2	2	16	
	المجموع	17	17	17	17	17	17	17	

ب – نسبة الجواب من المجموع ٪

ب – نسبة الجواب من المجموع ٪									
الحجم	الجواب	1	2	3	4	5	6	7	
=======	========	===	===	===	===	===	===	===	
	نعم	75	75	75	75	50	0	0	
	لا	0	0	0	0	0	25	0	
كبير	ليس تماما	0	0	0	0	0	50	0	
	لم يحدد	25	25	25	25	25	25	100	
	المجموع	100	100	100	100	100	100	100	
	نعم	78	89	89	100	56	11	11	
	لا	0	0	0	0	0	11	0	
متوسط	ليس تماما	22	11	11	0	33	67	0	
	لم يحدد	0	0	0	0	11	11	89	
	المجموع	100	100	100	100	100	100	100	
	نعم	100	100	75	75	25	0	0	
	لا	0	0	0	0	0	0	0	
صغير	ليس تماما	0	0	0	0	0	75	0	
	لم يحدد	0	0	0	0	0	0	100	
	المجموع	100	100	100	100	100	100	100	
	نعم	82	88	94	82	59	12	6	
	لا	0	0	0	0	0	12	0	
المجموع	ليس تماما	12	6	0	12	29	65	0	
	لم يحدد	6	6	6	6	12	12	94	
	المجموع	100	100	100	100	100	100	100	

جدول رقم 21

ج–الاستجابة لمعاييركفاية رئس المال

أ – ارقام مطلقة									
الحجم	الجواب	1	2	3	4	5	6		
=======	========	===	===	===	===	===	===		
	نعم	2	1	0	2	2	0		
	لا	0	0	0	1	1	0		
كبير	ليس تماما	1	2	3	0	0	0		
	لم يحدد	1	1	1	1	1	4		
	المجموع	4	4	4	4	4	4		
	نعم	9	4	4	7	3	1		
	لا	0	0	1	0	1	0		
متوسط	ليس تماما	0	5	4	2	5	0		
	لم يحدد	0	0	0	0	0	8		
	المجموع	9	9	9	9	9	9		
	نعم	4	1	1	1	4	0		
	لا	0	0	0	2	0	0		
صغير	ليس تماما	0	3	1	2	0	0		
	لم يحدد	0	0	0	0	0	4		
	المجموع	4	4	4	4	4	4		
	نعم	15	6	5	1	9	1		
	لا	0	1	3	1	2	0		
المجموع	ليس تماما	1	9	8	5	5	0		
	لم يحدد	1	1	1	1	1	16		
	المجموع	17	17	17	17	17	17		

ب – نسبة الجواب من المجموع ٪

ب – نسبة الجواب من المجموع ٪									
الحجم	الجواب	1	2	3	4	5	6		
=======	========	===	===	===	===	===	===		
	نعم	50	25	0	50	50	0		
	لا	0	0	0	0	25	0		
كبير	ليس تماما	25	75	50	0	0	0		
	لم يحدد	25	25	25	25	25	100		
	المجموع	100	100	100	100	100	100		
	نعم	100	44	44	78	33	11		
	لا	0	0	11	0	11	0		
متوسط	ليس تماما	0	56	44	22	56	0		
	لم يحدد	0	0	0	0	0	89		
	المجموع	100	100	100	100	100	100		
	نعم	100	25	25	0	100	6		
	لا	0	0	0	0	0	0		
صغير	ليس تماما	0	75	25	50	0	0		
	لم يحدد	0	0	0	0	0	94		
	المجموع	100	100	100	100	100	100		
	نعم	88	35	29	59	53	6		
	لا	0	6	18	6	12	0		
المجموع	ليس تماما	6	53	47	29	29	0		
	لم يحدد	6	6	6	6	6	94		
	المجموع	100	100	100	100	100	100		

جدول رقم 21

د–هل المستوىالتكنولوجي المستعمل في البنك قادر على

أ – ارقام مطلقة							
الحجم	الجواب	1	2	3	4	5	
=======	========	===	===	===	===	===	
	نعم	3	3	3	3	3	
	لا	0	0	0	0	0	
كبير	ليس تماما	0	0	0	0	0	
	لم يحدد	1	1	1	1	1	
	المجموع	4	4	4	4	4	
	نعم	8	7	6	8	8	
	لا	0	0	2	0	0	
متوسط	ليس تماما	1	2	1	1	1	
	لم يحدد	0	0	0	0	0	
	المجموع	9	9	9	9	9	
	نعم	3	3	3	3	4	
	لا	0	0	0	0	0	
صغير	ليس تماما	1	1	1	1	0	
	لم يحدد	0	0	0	0	0	
	المجموع	4	4	4	4	4	
	نعم	14	13	12	14	15	
	لا	0	0	2	0	0	
المجموع	ليس تماما	2	2	2	3	1	
	لم يحدد	1	1	1	1	1	
	المجموع	17	17	17	17	17	

ب – نسبة الجواب من المجموع ٪

ب – نسبة الجواب من المجموع ٪							
الحجم	الجواب	1	2	3	4	5	
=======	========	===	===	===	===	===	
	نعم	75	75	75	75	75	
	لا	0	0	0	0	0	
كبير	ليس تماما	0	0	0	0	0	
	لم يحدد	25	25	25	25	25	
	المجموع	100	100	100	100	100	
	نعم	89	89	67	78	89	
	لا	0	0	22	0	0	
متوسط	ليس تماما	11	11	11	22	11	
	لم يحدد	0	0	0	0	0	
	المجموع	100	100	100	100	100	
	نعم	100	75	75	75	75	
	لا	0	0	0	0	0	
صغير	ليس تماما	0	25	25	25	25	
	لم يحدد	0	0	0	0	0	
	المجموع	100	100	100	100	100	
	نعم	88	82	71	76	82	
	لا	0	0	12	0	0	
المجموع	ليس تماما	6	12	12	18	12	
	لم يحدد	6	6	6	6	6	
	المجموع	100	100	100	100	100	

جدول رقم 21

ه -هل تستطيع كفاءة القوى العاملة في البنك تقديم مايلي

أ - ارقام مطلقة الحجم	الجواب	1	2	3	4	5	6
	نعم	3	2	3	3	3	3
	لا	0	0	0	0	0	0
كبير	ليس تماما	0	1	0	0	0	0
	لم يحدد	1	1	1	1	1	1
	المجموع	4	4	4	4	4	4
	نعم	7	8	7	8	7	7
	لا	0	0	0	0	0	0
متوسط	ليس تماما	2	1	2	1	2	2
	لم يحدد	0	0	0	0	0	0
	المجموع	9	9	9	9	9	9
	نعم	4	3	4	4	4	3
	لا	0	0	0	0	0	0
صغير	ليس تماما	0	1	0	0	0	1
	لم يحدد	0	0	0	0	0	0
	المجموع	4	4	4	4	4	4
	نعم	14	13	14	15	14	13
	لا	0	0	0	0	0	0
المجموع	ليس تماما	2	3	2	1	2	3
	لم يحدد	1	1	1	1	1	1
	المجموع	17	17	17	17	17	17

ب - نسبة الجواب من المجموع %

أ - ارقام مطلقة الحجم	الجواب	1	2	3	4	5	6
	نعم	75	75	75	75	75	75
	لا	0	0	0	0	0	0
كبير	ليس تماما	0	25	0	0	0	0
	لم يحدد	25	25	25	25	25	25
	المجموع	100	100	100	100	100	100
	نعم	78	89	78	89	78	78
	لا	0	0	0	0	0	0
متوسط	ليس تماما	22	11	22	11	22	22
	لم يحدد	0	0	0	0	0	0
	المجموع	100	100	100	100	100	100
	نعم	75	100	100	100	75	100
	لا	0	0	0	0	0	0
صغير	ليس تماما	0	25	0	0	0	25
	لم يحدد	0	0	0	0	0	0
	المجموع	100	100	100	100	100	100
	نعم	76	82	88	82	76	82
	لا	0	0	0	0	0	0
المجموع	ليس تماما	18	12	6	12	18	12
	لم يحدد	6	6	6	6	6	6
	المجموع	100	100	100	100	100	100

جدول رقم 21

و- هل ترون ان حجم الأسواق الاردنية قادرة على

أ - ارقام مطلقة الحجم	الجواب	1	2	3	4
	نعم	0	0	0	0
	لا	0	0	0	1
كبير	ليس تماما	3	3	3	2
	لم يحدد	1	1	1	1
	المجموع	4	4	4	4
	نعم	1	2	1	2
	لا	3	3	2	1
متوسط	ليس تماما	5	4	6	6
	لم يحدد	0	0	0	0
	المجموع	9	9	9	9
	نعم	3	3	4	3
	لا	0	0	0	0
صغير	ليس تماما	1	1	0	1
	لم يحدد	0	0	0	0
	المجموع	4	4	4	4
	نعم	4	5	5	5
	لا	3	3	2	2
المجموع	ليس تماما	9	8	9	9
	لم يحدد	1	1	1	1
	المجموع	17	17	17	17

ب - نسبة الجواب من المجموع %

أ - ارقام مطلقة الحجم	الجواب	1	2	3	4
	نعم	0	0	0	0
	لا	0	0	0	25
كبير	ليس تماما	75	75	75	50
	لم يحدد	25	25	25	25
	المجموع	100	100	100	100
	نعم	25	50	25	50
	لا	75	50	75	50
متوسط	ليس تماما	125	150	150	125
	لم يحدد	0	0	0	0
	المجموع	225	250	250	225
	نعم	75	50	100	75
	لا	0	0	0	0
صغير	ليس تماما	25	50	0	25
	لم يحدد	0	0	0	0
	المجموع	100	100	100	100
	نعم	100	150	125	125
	لا	75	50	75	50
المجموع	ليس تماما	150	200	150	175
	لم يحدد	25	50	50	50
	المجموع	350	450	400	400

جدول رقم 21

ز- هل ترون ان التشريعات المختصة

أ - ارقام مطلقة الحجم	الجواب	1	2	قادرة 3
	نعم	0	0	0
	لا	1	0	0
كبير	ليس تماما	2	3	3
	لم يحدد	1	1	1
	المجموع	4	4	4
	نعم	0	0	0
	لا	3	3	3
متوسط	ليس تماما	6	6	6
	لم يحدد	0	0	0
	المجموع	9	9	9
	نعم			
	لا			
صغير	ليس تماما			
	لم يحدد			
	المجموع	0	0	0
	نعم	0	0	0
	لا	4	3	3
المجموع	ليس تماما	8	9	9
	لم يحدد	1	1	1
	المجموع	13	13	13

ب - نسبة الجواب من المجموع %

أ - ارقام مطلقة الحجم	الجواب	1	2	3
	نعم	0	0	0
	لا	25	0	0
كبير	ليس تماما	50	75	75
	لم يحدد	25	25	25
	المجموع	100	100	100
	نعم	0	0	0
	لا	33	33	33
متوسط	ليس تماما	67	67	67
	لم يحدد	0	0	0
	المجموع	100	100	100
	نعم	0	0	0
	لا	0	0	0
صغير	ليس تماما	0	0	0
	لم يحدد	0	0	0
	المجموع	0	0	0
	نعم	0	0	0
	لا	31	23	23
المجموع	ليس تماما	62	69	69
	لم يحدد	8	8	8
	المجموع	100	100	100

جدول رقم 21

ح- هل ترون ان المناخالسياسي والاقتصادي

أ - ارقام مطلقة الحجم	الجواب	1	قادر على 2	3	4
	نعم	0	0	0	2
	لا	0	0	0	0
كبير	ليس تماما	3	3	3	1
	لم يحدد	1	1	1	1
	المجموع	4	4	4	4
	نعم	2	2	3	3
	لا	3	2	2	1
متوسط	ليس تماما	3	4	3	4
	لم يحدد	1	1	1	1
	المجموع	9	9	9	9
	نعم	2	2	2	3
	لا	0	1	1	1
صغير	ليس تماما	2	1	1	0
	لم يحدد	0	0	0	0
	المجموع	4	4	4	4
	نعم	4	4	5	8
	لا	3	3	3	2
المجموع	ليس تماما	8	8	9	5
	لم يحدد	2	2	2	2
	المجموع	17	17	17	17

ب - نسبة الجواب من المجموع %

أ - ارقام مطلقة الحجم	الجواب	1	2	3	4
	نعم	0	0	0	50
	لا	0	0	0	0
كبير	ليس تماما	75	75	75	25
	لم يحدد	25	25	25	25
	المجموع	100	100	100	100
	نعم	22	22	33	33
	لا	33	22	22	11
متوسط	ليس تماما	33	44	33	44
	لم يحدد	11	11	11	11
	المجموع	100	100	100	100
	نعم	50	50	50	75
	لا	0	25	25	25
صغير	ليس تماما	50	25	25	0
	لم يحدد	0	0	0	0
	المجموع	100	100	100	100
	نعم	24	24	29	47
	لا	18	18	18	12
المجموع	ليس تماما	47	47	41	29
	لم يحدد	12	12	12	12
	المجموع	100	100	100	100

ملحق رقم ٠

(ملحق رقم ٠)

الجمعية العلمية الملكية
مركز تكنولوجيا الحاسوب والتدريب والدراسات الصناعية
قسم الدراسات الصناعية

حزيران ١٩٩٦

إستبانة
دراسة المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية
وسبل تعزيزها
"البنـــوك"

إسم العداد:	تاريخ تعبئة الإستبانة: / /
إسم المدقق:	تاريخ التدقيـــق: / /
إسم المفرغ:	تاريخ التفريـــغ: / /

إسم المحافظة

جميع البيانات الواردة في هذه الإستبانة لأغراض إحصائية
وليست لأي غرض آخر وتعتبر سرية
بموجب قانون الإحصاءات العامة رقم ٢٤ سنة ١٩٥٠ وتعديلاته

تعليمات إرشادية

يهدف هذا البحث الى ما يلي:

١- معرفة واقع البنوك التجارية الأردنية الحالي والتعرف على الخدمات التي تؤديها حالياً والمزمع تقديمها مستقبلاً.

٢- معرفة مدى إمكانية البنوك التجارية الأردنية وخططها إن وجدت للتصدي للمنافسة الأجنبية وإمكانية تقديمها للخدمات المصرفية المشتقة والمستقبلية.

٣- معرفة مكامن القوة والضعف في الأداء المصرفي الأردني تمهيداً لاقتراح الحلول الواجب تبنيها لمجابهة المنافسة الخارجية المستقبلية وفتح المزيد من المجالات أمامها.

٤- تتوقف الإستفادة من هذا الإستبيان وفاعليته على الإستجابة التلقائية وتعبئة جميع المفردات بدقة وموضوعية. **ولهذا فإننا نرجو أن تتم تعبئته بإشراف الإدارة العليا للبنك.**

٥- سنعامل جميع المعلومات التي يتم الإدلاء بها بسرية تامة وستكون لأغراض الدراسة فقط.

٦- سنقوم بتزويدكم بنتائج الدراسة حال الإنتهاء منها.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

أولاً: معلومات عامة عن البنك

* إسم البنك:
رأسمال البنك: ..... دينار عدد أسهمه ..... سهماً
مجموع حقوق المساهمين:

* عدد الموظفين الإجمالي: ..... موظفاً

* الفئة العمرية للموظفين:

	العدد
١. أقل من ٢٥ سنة	
٢. أقل من ٣٥ سنة – ٤٥ سنة	
٣. من ٥٥ – فما فوق	

* عدد الموظفين حسب مؤهلاتهم العلمية:

	العدد
١. أقل من ثانوية عامة	
٢. ثانوية عامة أو ما يعادلها	
٣. دبلوم كلية مجتمع	
٤. شهادة جامعية أولى (بكالوريوس، ليسانس)	
٥. شهادة دراسات عليا (ماجستير،دكتوراة)	

* عدد الفروع وأماكن تواجدها

الفروع	في الأردن	في الخارج
١. عدد فروع البنك العاملة		
٢. عدد مكاتب البنك العاملة		
٣. عدد مكاتب التمثيل		
٤. المؤسسات الشقيقة أو التابعة		

ثانياً: أنشطة العمل

أ - إجمالي الودائع (بالدينار)

		مقيمين		غير مقيمين	
		أفراد	مؤسسات وبنوك	أفراد	مؤسسات وبنوك
١	طلب				
٢	توفير				
٣	لأجل				

ب - الودائع بالعملات الأجنبية مقيمة بالدينار

		مقيمين		غير مقيمين	
		أفراد	مؤسسات وبنوك	أفراد	مؤسسات وبنوك
١	طلب				
٢	توفير				
٣	لأجل				

جـ- التسهيلات الإئتمانية المباشرة بالدينار

١- هيكل التسهيلات

		مقيمين			غير مقيمين		
		أفراد	مؤسسات	بنوك	أفراد	مؤسسات	بنوك
١	جاري مدين						
٢	خصم						
٣	قروض وسلف						
٤	سلف تشجيع الصادرات						

٢- مجموع توزيع التسهيلات الإئتمانية المباشرة

		١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
١	تجارة عامة			
٢	إنشاءات			
٣	صناعية			
٤	زراعية			
٥	خدمات (سياحة، نقل، مرافق عامة)			
٦	أخرى			

٣- مخصص الديون المشكوك فيها بالدينار _____

٤- صافي الأرباح بعد الضريبة بالدينار _____

٥- مجموع التسهيلات غير المباشرة بالدينار

		١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
١	إعتمادات مستندية صادرة			
٢	بوالص تحصيل صادرة			
٣	كفالات محلية			
٤	كفالات مقابلة لكفالات أجنبية			
٥	الفوائد والعمولات الدائنة المستوفاة			

٦- مجموع الضمانات بالعملات الأجنبية المأخوذة لقاء شتى أنواع التسهيلات بالدينار _____

د - توزيع الإستثمارات مقيمة بالدينار (يرجى ذكر أهم ثلاثة بلدان بالإسم في الجزء الثاني)

	١- في الداخل	دينار
١	أرصدة لدى البنك المركزي	
٢	إستثمارات متداولة - أسهم سوق عمان المالي	
٣	إستثمارات متوسطة، طويلة الأجل(سندات تنمية، أذونات خزينة)	
٤	أسهم في شركات محلية	

الرمز	٢- في الخارج	البلد - الرمز	البلد	الرصيد - دولار	الرصيد - دينار
١	أرصدة لدى البنوك في الخارج		١-		
			٢-		
			٣-		
			٤- أخرى		
٢	إستثمارات في الخارج		١-		
			٢-		
			٣-		
			٤- أخرى		
٣	أسهم في شركات ومؤسسات أجنبية		١-		
			٢-		
			٣-		
			٤- أخرى		

هـ- مجموع الحوالات المصرفية بالدينار (يرجى ذكر أهم ثلاثة بالإسم)

	١٩٩٣			١٩٩٤			١٩٩٥		
	البلد	الرمز	القيمة	البلد	الرمز	القيمة	البلد	الرمز	القيمة
١. حوالات واردة	١-			١-			١-		
	٢-			٢-			٢-		
	٣-			٣-			٣-		
	٤-أخرى			٤- أخرى			٤- أخرى		
٢. حوالات صادرة	١-			١-			١-		
	٢-			٢-			٢-		
	٣-			٣-			٣-		
	٤-أخرى			٤-أخرى			٤-أخرى		

و - حجم مبالغ إدارة محافظ العملاء من العملات الأجنبية

		١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
	بالدينار			
	بالدولار			

ز - حجم مبالغ إدارة حسابات عملاء الهامش من العملات الأجنبية

		١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
	بالدينار			
	بالدولار			

ح - مجموع الإعتمادات المستندية والبوالص الواردة

		١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
	بالدينار			
	بالدولار			

ط - حجم العمليات الآنية والآجلة والمشتقة من العملات الأجنبية

		١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
	بالدينار			
	بالدولار			

ثالثاً: خطط البنك وتطلعاته المستقبلية

الرجاء وضع إشارة [✓] في الخانة المناسبة إزاء كل من العبارات التالية:

أ - هل يقوم البنك بدراسة ما يلي:

	نعم	لا	ليس تماماً	الرمز
١. مصدر المنافسة المحلية والأجنبية التي تواجه البنوك				
٢. تحديد الحجم الكلي للسوق المصرفي المحلي ونصيب البنك منه				
٣. إمكانية فتح فروع جديدة للبنك خارجيا				
٤. معرفة إحتياجات العملاء ودافع تعاملهم				
٥. تخطيط الخدمات المصرفية المتوقع تقديمها وتذبذب الطلب عليها				
٦. رد فعل العملاء على الخدمات المصرفية المقدمة لهم				
٧. تحديد نصيب البنك الإجمالي من الطلب على الخدمات المصرفية محليا على ضوء الدوافع المتوقعة				
٨. تقييم سياسات المنافسين من حيث أسعار الودائع والتسهيلات والخدمات المصرفية				
٩. معلومات عن السوقين المحلي والخارجي				
١٠. المعلومات المجمعة عن نقاط قوة البنك ونقاط ضعفه والمصاعب والأزمات التي قد يتعرض لها محلياً وخارجيا				
١١. إهتمام البنك بتنمية القوى البشرية العاملة				

ب - انشطة تمويل الصادرات

الرجاء وضع إشارة [ر] في الخانة المناسبة إزاء كل من العبارات التالية:

		نعم	لا	أحيانا	الرمز
١- هل لديكم رغبة في تمويل الصادرات - منح المصدرين التمويل اللازم					
٢- إذا كانت الإجابة ب(١) أعلاه بالإيجاب، فإلى أي مدى يمكن تمويل المصدرين		بنسبة ١٠-٣٠٪	بنسبة ٣٠-٦٠٪	بنسبة ١٠٪ فما فوق	
٣- ما هي الضمانات التي تصرون على أخذها لقاء منح تسهيلات	شخصية	بضمان بضاعة	بضمان عملات أجنبية	ضمانات مختلفة	
٤- هل ينوي البنك الحصول على إعتماد مواصفات ISO/9000 [منظمة المواصفات العالمية]		نعم	لا	ربما	
٥- إذا كان الجواب نعم أو ربما في (٤) أعلاه فمتى ينوي البنك الحصول عليه		خلال العام الحالي	خلال العام القادم	لاتحديد بعد	

جـ- معوقات التوسع والتفرع الخارجي

الرجاء وضع إشارة [ر] في الخانة المناسبة إزاء كل من العبارات التالية:

	نعم	لا	ليس تماماً	الرمز
١- قلة المعلومات عن الأسواق الخارجية				
٢- إرتفاع نسب المخاطرة في المجالات الإستثمارية الخارجية				
٣- إرتفاع نسب الديون المشكوك فيها عند التعامل مع الخارج				
٤- ضآلة الحصة من الودائع في الأسواق الأجنبية				
٥- الخوف من تجميد الودائع في الأسواق الأجنبية				
٦- إرتفاع نسب الودائع المحلية المحولة لبنوك أجنبية				
٧- قد تشكل الظروف السياسية المحلية والخارجية عائقاً				
٨-المناخ الإستثماري الخارجي مغلق				
٩- عدم دقة الدراسات والمعلومات عن الأسواق الخارجية				
١٠- عدم مرونة التشريعات والقوانين الحكومية المحلية				
١١- أخرى - حدد أهم معوق				

رابعاً: موقف البنك من منافسة البنوك الخارجية

الرجاء وضع إشارة [ر] في الخانة المناسبة إزاء كل من العبارات التالية:

	نعم	لا	ليس تماماً	الرمز
أ - إن تحرير الخدمات المالية وإنفتاح الأسواق على بعضها يؤدي الى:				
١. زيادة درجة كفاءة وفعالية البنوك التجارية المحلية مستقبلاً				
٢. يسمح بدخول المنافسة المصرفية الأجنبية الى الأسواق المالية المحلية مما يجعل أسعار الخدمات المالية (الفوائد والعمولات) خاضعاً للعرض والطلب				
٣. يشجع على زيادة درجة الإفصاح المالي وشفافية المعلومات				
٤. زيادة المخاطرة على العمل المصرفي الأردني				
٥. إن قدوم فروع المصارف الخارجية الى الأردن يشجع على خروج الأموال المحلية الى الخارج				
٦. إن قدوم المصارف الخارجية يشجع على تمويل مشاريع كبيرة				
٧. أخرى /حدد واحدة فقط				
ب - إن إنفتاح البنوك التجارية الأردنية على أسواق المال العالمية الأكثر تقدماً وتحرراً وتكاملاً سيؤدي الى ما يلي:				
١. تزيد البنوك التجارية وتنوع الخدمات التي تقدمها للمتعاملين معها				
٢. يزيد إطلاع البنوك التجارية المحلية بأدوار متعددة في أسواق المال وأنشطته				
٣. تطوير تشكيلة متنوعة من الخدمات والإدارات والمؤسسات المصرفية المتخصصة بشتى أشكال الإستثمارات				
٤. تتطور البنوك التجارية المحلية تكنولوجياً وفنياً وتقوم بتطور كوادرها				
٥. تتمكن البنوك المحلية من إستقطاب أجزاء كبيرة من الأموال الأردنية والعربية من الخارج وإعادة تدويرها للمساهمة في عمليات التنمية الإقتصادية الوطنية				
٦. تضعف قدرة البنوك التجارية المحلية على المنافسة، التكتلات المصرفية والمالية الدولية العملاقة				
٧. أخرى /حدد واحدة فقط				
جـ- إن إستجابة البنوك للمتطلبات والمعايير الخاصة بكفاية رأس المال تؤدي الى:				
١. أن تزيد البنوك التجارية رأسمالها من خلال المساهمات المحلية والأجنبية				
٢. تركيز البنوك المحلية على الموجودات العادية وغير الخطرة				
٣. يؤدي ذلك الى الضغط على الأرباح وتقليلها لاسيما في الأعوام القليلة القادمة				
٤. يمكن للبنوك التجارية الأردنية تعزيز إنتشارها وتواجدها في الخارج				
٥. يحد من السياسات التمييزية التي يقال أن بعض الدول تطبقها في الخارج بحق البنوك التجارية المحلية خاصة والعربية عامة				
٦. أخرى/حدد واحدة فقط				

	نعم	لا	ليس تماماً	الرمز
د - هل المستوى التكنولوجي المستعمل في البنك قادر على:				
١. تقديم الخدمات المالية المتطورة بالسرعة والكفاءة المطلوبتين				
٢. تلبية حاجات العملاء من الخدمات المستجدة				
٣. المساعدة في إعطاء التغذية العكسية FEEDBACK بالسرعة الممكنة				
٤. المساعدة في مراقبة فروع ودوائر البنك بشكل فعال				
٥. هل تشجعون إستخدام الإنرنت والتوسع في إستخدام الكمبيوتر				
هـ- هل تستطيع كفاءات القوى العاملة في البنك تقديم مايلي:				
١. الإستشارات المالية والإقتصادية للعملاء				
٢. النصائح اللازمة للعملاء بخصوص عمليات الإستيراد والتصدير				
٣. الإرشادات اللازمة بخصوص إدارة أموال العملاء بصورة مناسبة				
٤. تقييم خيارات الإقتراض من البنك				
٥. تقييم خيارات الإستثمار ضمن أوجه الإستثمار المتاحة				
٦. إدارة مخاطر تقلبات أسعار العملات وأسعار الفوائد				
و - هل ترون أن حجم وطبيعة الأسواق المالية والتجارية الأردنية قادرة على:				
١. إيجاد مؤسسات مالية كبيرة				
٢. تحقيق أرباح ذات حجم كبير				
٣. تحفيز البنوك على التعامل في السوق المالي				
٤. إستقطاب أموال أجنبية تؤدي الى زيادة حجم التعامل في السوق				
ز - هل ترون أن التشريعات الأردنية المختصة قادرة وتساعد على ما يلي:				
١. إستقطاب إستثمارات كبيرة تؤدي الى زيادة حجم العمليات المالية				
٢. إستقطاب مؤسسات مالية تساهم في بناء وتعميق السوق الحالي				
٣. تشجيع الإستثمار في المؤسسات المالية				
ح - هل ترون بأن المناخ السياسي والإقتصادي قادر ويساعد على أن يؤدي ما يلي:				
١. إستقطاب ممولين ورساميل أجنبية على شكل بنوك وأفراد ومؤسسات مالية				
٢. زيادة النشاط الإقتصادي				
٣. زيادة الصادرات				
٤. تشجيع إندماج البنوك معاً				

قائمة المراجع

المراجع العربية

١. طايل الحجي وآخرون، احتياجات الصناعات الأردنية للتصميم الهندسي الميكانيكي، مركز التصميم الميكانيكي والتكنولوجي، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٩.

٢. مؤسسة التسويق الزراعي، التقارير السنوية للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٥، عمان-الأردن.

٣. وزارة الزراعة، مديرية السياسة الزراعية، الاحصاءات السنوية الزراعية ١٩٩٠-١٩٩٥، عمان - الأردن.

٤. دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية الزراعية ١٩٩٠-١٩٩٥، عمان-الأردن.

٥. البنك المركزي الأردني، تقارير والنشرات الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة، عمان-الأردن

٦. قاسم د. منى صناديق الاستثمار للبنوك المستثمرين، القاهرة: الدار المصرفية اللبنانية، ١٩٩٤.

٧. وزارة المالية، خطاب مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧، عمان، كانون الأول، ١٩٩٦.

٨. البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٣٢، العدد ٦، حزيران ١٩٩٦، دائرة الأبحاث والدراسات.

٩. جريدة الرأي، عمان، ٢٢٨ أيلول ١٩٩٦، ص ١٤، عمود ٤.

١٠. أيوب، اساهيكو وكيرني كيفن، "الادارة الاستراتيجية في المصارف والمؤسسات المالية- الاستراتيجيات المالية والمصرفية للقرن الحادي والعشرين، مجلة المعهد للدراسات المالية والمصرفية، (المجلد الأول، ١٩٩٣)، ٤.

١١. عمان-الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للدراسات المالية والمصرفية (١٩٩٦).

١٢. الوزني، خالد واصف، **الجهاز المصرفي والسياسة النقدية في الأردن ١٩٨٩-١٩٩٥**، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية-الجامعة الأردنية، ١٩٩٦.

١٣. عمان-الأردن، **"النشرة التحليلية" دورية تصدر عن البنك العربي**، (١٩٩٦).

١٤. جومرد، أثيل عبد الجبار، **التغيرات المؤثرة على استثمار القطاع الخاص المحلي في الأردن**، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية-الجامعة الأردنية، ١٩٩٦.

١٥. نتائج المسح الميداني وفقاً لاستمارة البحث، (الملحق رقم ٠).

المراجع الانجليزية

1. Coopers and Lybrand, Jordan Industrial and Export Development, Vol., I, Amman, 1995.

2. Edwin G Dolan, Basic Macroeconomics, Third Edition, the Dryden Press, Newyork, 1983.

3. International Center for Economic Growth, Development with Trade ICS Press, Sanfrancisco, 1988.

4. International Trade Center UNCTAD/GATT, Exports from Small and Medium Enterprises in Developing Countries, issues perspectives, ITC, Geneva, 1989.

5. Michael E. Porter, the Competitive Advantage of Mations, the Macmillan press Ltd., London, 1990.

6. Devine etal, Introduction to Industrial Economics, forth Edition George Allen & Unwin (publishers) Ltd., 1985.

7. Roger Clarke, Industrial Economics, Basil Blakwell Ltd., 1985.

8. Charles Maurice etal, Economic Analysis; Theory and Application fourth Edition, Richard D. Irwin, INC, 1982.

9. Tong O., Riordan and Akbar Gaffani Company Development Program (for small and medium size Industry, Minis tery of Development and Industry Bahrain 1990).

10. Shetty and Pout F. Buller "Regaining Competitiveness Requires HR Solutions (Human Resources) Personnel V 67/July 1990.

11. Stephane Carllc, "from Competitive Enterprises to Competitiveness Societies", Word Competitiveness Report.

12. Madelien Linard Guertechine "Methodology and Principles Analysis" World Competitiveness Report.

13. Montke, E.A, and S.R. Pearson, "The policy Analysis Matrix for Agricultural Development", Cornell Univ. Press. Ithaca, USA, 1989.

14. Nalor, R and C. Gotsch "Agricultural Policy Analysis Course, Computer Exercises" Food Research Institute, Stanford University, Palo Alpo, Ca. USA, July 1989.

15. Tsakok, Isabell, "Agricultural Price Policy, A Practitioner's Guide to Partial-Equilibrium Analysis", Cornell University Press, Ithaca, USA, 1990.

16. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), (1995) "Evaluation of Agricultural Policies in the Syrian Arab Republic", (Policy Analysis Matrix Approach).

17. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA, 1992), Farm Data Handbook-Jordan.

18. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA, 1994, The Impact of the Structural Adjustment Program on Food Production, Supply and Consumption in Jordan.

19. Dickinson, David and Mullinaux, Andy "Competition in the Jordanian Banking System", Institute of Banking Studies, Amman 1995.

20. The Chartered Institute of Bankers, Banking Operations in A changing Environment, 1991.

21. Essinger, Tomes, Banking Technology as a Competition Weapon, A financial Times Management Report. London 1995.

22. Hitachi Research Institution, Banking Strategies for the 21st century. Institute of Advanced Business Systems, Hitachi Ltd. Tokyo, Japan. 1991.

23. The Chartered Institute of Bankers in Conjunction with the Chartered Institute of Bankers-Anglo-Jordanian, Banking Seminar on Development in Global Banking: Challenges and Prospects, London 1995.

24. Johnson, Hazel, **The New Global Banker**, Chicago: Products Publishing Company, 1994.

25. Harvey, Tom. **The Banking Revolution Posting your Bank in the New Financial Services**, Chicago: IRWIN, 1996.

26. Vander Lugt, Godfried T.A. "No Place to Hide", **The Banker**, (January, 1997), P. 16.

27. Beirut, Lebanon, **"Future of Arab Banks in Face of External and Internal Lending Problems" Union of Arab Banks** (1984).

28. Amman, Jordan, **"Planning in Modern Banks", the Chartered Institute of Bankers, UK**, (1996).

29. London, England, **"Banking Operations in a Changing Environment" the Chartered Institute of Bankers**, (1991.

30. Melbowrn, JW. **Managing Risk in Today's Environment**, London: The Chartered Institute of Bankers, 1995.